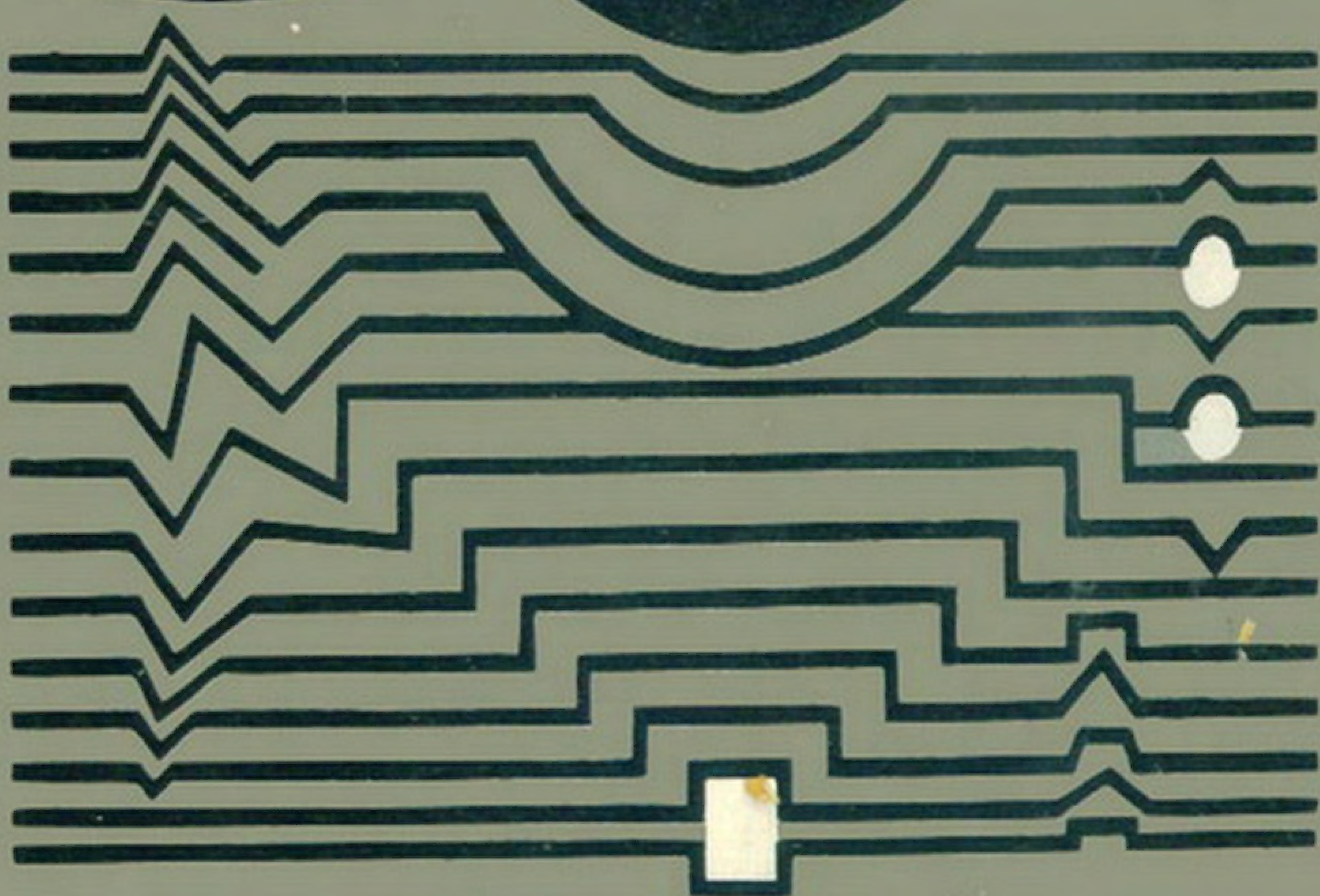
عبد الرحمن منيف

الديمقراطية اولاً



الديمقراطية دائماً

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

الديمقراطية أولاً
الديمقراطية دائماً

عبد الرحمن منيف

المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر

مدخـــل

لم اتردد طويلاً في اختيار عنوان هذا الكتـاب : « الديمقـراطية اولاً . . . الـديمقراطيـة دائماً » ، رغم انـه عنوان احـدى المقـالات القصيرة في الكتاب .

هذا الاختيار ليس خرقاً او تحدياً للعادة التي جرى عليهـا اكثر الكتاب ، حين يطلقون عنوان الدراسة الأوسع على كتاب يضم عدة موضوعات ، وانما لاعتقادي ان الذي ييسر لنا الدخول الى جوهـر هـذه الموضـوعات ، ويسـاعد عـلى حوار جـدي ، يتمثـل بمفتـاح رئيسي : الديمقراطية .

اعرف ان هذا المفتاح ليس سحرياً ، كما لا يشكل حلاً بذاته ، ولكنه الاداة ـ الشرط الذي يجعلنا نواجه المشاكل الحقيقية مواجهـة مباشرة ، ويجعلنا نراهـا بوضـوح اكثر ، ومن ثم فهمهـا والتعامـل معها ، تمهيداً للوصول الى حلول لها .

ان الاداة ـ الشرط وسيلتنا للدخـول الى عـالم شديـد التعقيد

والتشابك ، وبدون هذه الاداة ـ الشرط سنبقى ندور حول المشاكل ، نتوهمها ، نؤجلها ، نحتال عليها ، نراها من بعد ، وايضاً نغرق في سلسلة من التجارب والاوهام التي نفرضها على انفسنا ، او يفرضها علينا الآخرون .

اذن الديمقراطية الاداة ـ الشرط هي الاساس ليس فقط لفهم المشاكل وانما للتعامل معها . وهي ، أي الديمقراطية ، بمقدار حضورها كممارسة يومية ، وكقواعد وتقاليد ، تضعنا في مواجهة مباشرة مع المسؤولية ، وتضطرنا ، مجتمعين ، للبحث عن حلول والمشاركة في تطبيقها وتحمل نتائجها ، كما انها تترك الباب مفتوحاً لمواصلة الاجتهاد والمراقبة والمراجعة والتطوير ، بحثاً عن صيغ افضل من خلال الارتقاء بالحلول التي تم التوصل اليها في وقت سابق . وهكذا تصبح الديمقراطية شرط التطور ووسيلته في آن واحد ، وتصبح الاداة الامينة والمجربة للانتقال من وضع الى وضع ارقى ، والطريقة لتجنيب المجتمع الهزات او الانقطاع ، وايضاً الصيغة التي تفسح المجال امام مشاركة القوى الحية والفاعلة والجديدة في تحمل المسؤولية .

هذا الفهم للديمقراطية يجعلها الشرط الذي لا غنى عنه كبداية للتغيير والتعامل الجدي والجديد ، ويجعلها الوسط او المناخ الحقيقي للتفاعل وتبادل الخبرات والمشاركة ، وبالتالي القاسم المشترك مع جميع القضايا ، الصغيرة والكبيرة . صحيح انها ليست حلاً ، ولكنها المفتاح لكل الحلول ، ولذلك فإنها ضرورة دون ان تُذكر . واساسية دون ان تسمّى ، وعلى ضوء وجودها ، او عدم وجودها ،

تتحـدد امور كثيـرة ، وتكتسب صحتها وجـدارتها ، او العكس ، وبالتالي قدرة المجتمع او النظام على الدوام والاستمرار والتطور ، او سرعة تآكله ومن ثم انهياره .

فـالاشتراكيـة ، مثلاً ، كصيغـة اقتصـاديـة ، بمقـدار اهميتهـا وضرورتها ، خاصة في بلدان العالم الثالث ، وضمنهـا بلداننا ، لا تقوى على البقـاء والرسـوخ ، وان تكون خيـارنا الاسـاسي لتجاوز التخلف ، إلا بمقدار اقتناع الناس بها ، وهذا الاقتناع الـذي تمليه الضرورة الموضوعية ، يحتاج ، بالاضـافة الى هـذه الضرورة ، الى وعي النـاس ومشاركتهم ، أي اقتنـاعهم ورضاهم ، وشـرط ذلك الديمقراطية .

قد لا نكون ، خاصة الآن ، بحاجة الى الكثـير من البراهـين والادلة لضرورة التلازم بين الاشتراكية والديمقراطية ، لأن الوقـائع التي تحصـل كل يـوم تؤكد هـذه الحقيقة ، وتثبت كم من الاوهـام سيطرت على الكثيرين خلال الفترات السابقة ! وكذلك الحال بين الوحدة القومية او الوطنية والديمقراطية ؛ بين التقدم والديمقراطية ؛ بين القوة والديمقراطية . ودون علاقة عضوية بين هذه القضايـا لن نستطيع الوصول الى الاشتراكية او الوحدة ، الى التقدم او القوة .

لا يعني ذلـك ان الديمقـراطية ، خـاصة بمفهـومها السـائد في الغرب ، هي الحل السحري ، خاصة بالنسبـة للعالم الثـالث ، اذ بالاضافة الى ان الديمقراطية السائدة هنـاك هي ثمرة تـطور طويـل وتراكم تاريخي ، فقد كانت ، في جانب اساسي منها ، على حساب تعاسة شعوب العالم الثالث واستعمارهـا وفقرهـا ، ولأن جزءاً من

ملامحها وتطورها تم خلال المرحلة الاستعمارية ، ورغم هذا التطور لا تزال الديمقراطية الغربية مليئة بالنواقص والعيوب ، حيث ملايين الفقراء والعاطلين عن العمل ، وحيث لا يزال الرأسمال القوة التي تفرض الصيغ والقوانين ، ولديه من الوسائل والامكانيات ما يجعله قادراً على اعادة « تربية » الجماهير وتشكيل الرأي وفرض الانماط والاشكال والقناعات ، ومع ذلك فإن المناخ العام يجبر ويتيح ، في نفس الوقت ، امكانية التطور والانتقال وتحقيق المكاسب ، الأمر الذي يضطر العالم الثالث التشبث بجوهر الديمقراطية وتكييفها مع متطلباته وحاجاته .

ان الديمقراطية بجوهرها العميق ممارسة يومية تطال جميع مناحي الحياة ، وهي اسلوب للتفكير والسلوك والتعامل وليست فقط اشكالاً مفرغة الروح او مجرد مظاهر. وهي بهذا المعنى ليست شكلاً قانونياً فقط ، وليست حالة مؤقتة ، او هبة او منحة من احد ، وإنما هي حقوق اساسية لا غنى عنها ، وهي دائمة ومستمرة ، وهي قواعد وتقاليد تعني الجميع وتطبق على الجميع دون تمييز ، وهي تعني الأقلية بمقدار ما تعني الأكثرية .

ضمن هذا السياق والفهم كان اختيار عنوان الكتاب : « الديمقراطية اولاً . . . الديمقراطية دائماً » .

وضمن هذا المنطق كان اختيار موضوعات الكتاب ايضاً .

صحيح ان الموضوعات متباعدة ، او هكذا تبدو ، وصحيح ايضاً انها كتبت في فترات متعددة ، لكن ما جعلني لا اتردد طويلاً في جمعها ونشرها بين دفتي كتاب ما يلي :

اولاً : ان هـذه الموضـوعات لا تـزال ساخنـة وتشكل همـومـاً بالنسبة للكثيـرين ، خاصـة بعد الانهيـارات والخيبات التي ولـدتها المـرحلة الاخيرة ، وتحـديداً حـرب الخليج وبـداية انهيـار الاتحـاد السـوفياتي ، وانعكـاس ذلك عـلى وضع المنـطقة والعـالم ، والاثار المحتملة نتيجة ذلك .

ثانياً : ان اغلب الموضوعات المطروحة خلافية وتحتمل الكثـير من الحوار وتبادل الرأي ، خاصة وان القناعات التي كانت سـائدة وراسخة في فترات سابقة لم تعد كذلك الآن ، الأمر الـذي يتطلب اعـادة النـظر الجـديـة وتبـين الاخـطاء والنـواقص ، ضمن منـطق واسلوب جديدين ومختلفين ، وربما تستطيع الموضوعـات المطروحـة ان تسهم في ذلك .

ثالثاً : ان اغلب الموضوعـات المطروحـة تثير الاسئلة اكـثر مما تهدف الى تقديم الاجابات ، خاصة في زمن تـداخلت فيه الامـور واختلطت ، وربما يكون احد اهداف « الآخر » ان يعم الضياع وان ينكسر اليقين ، وان ينتهي ، بالتالي ، الحلم والأمل في المستقبل ، وان ترفع الرايات البيض كدليل ليس فقط على الهزيمـة العسكريـة وانما على الهزيمة المعنوية ؛ ولذلك من المفيد والضروري ان نـطرح الاسئلة الصحيحـة ، وان نحاول اكتشاف الطريق ، او عـلى الأقـل نقطة نور في هذه الظلمات .

هـذه الاسبـاب ، واخـرى ايضـاً ، حـرضتني عـلى اثـارة الموضوعات والاسئلة في هذا الكتاب .

واذا كانت مغامرة ، وربما مغامرة خطرة ، ان يعرض الانسان ـ

خاصة اذا كانت صفته الاساسية روائياً ، وبالتالي للخيال حيز في تفكيره وطريقته في فهم الأمور ـ موضوعات قد لا تبدو كلها ذات صلة مباشرة بالمعاناة التي تخيم على المنطقة ، وفي زمن الانهيارات والهزائم وارتجاج اليقين ، فقد تكون الفترة الحالية من اكثر الفترات ملائمة لتحدي الخوف ومواجهة المحرم الاجتماعي والسياسي المفروض ، وعدم الركون الى القناعات والصيغ والاوهام التي كانت سائدة ومسيطرة ، خاصة وان السياسيين يترددون ، في المرحلة الحالية ، في اعطاء رأي ، او في تقييم ما حصل ، ولا يزالون ، بمنطقهم واساليبهم ، امتداداً للمرحلة السابقة ، ويتطلعون ايضاً الى المستقبل ، وكأن شيئاً لم يحصل ، او ان الزلزال لم يقع !

ان مواجهة النفس تعني ، وبنفس المقدار ، مواجهة الآخر ، لكن بأدوات موضوعية وصارمة ، وحين نصل الى هذه المواجهة نكون قد بدأنا ، خاصة وان البداية الصحيحة ، مهما كانت صغيرة ومتواضعة ، لا بد ان تؤدي الى تراكم صحيح وصحي ، والتراكم يؤدي الى خلق التاريخ ، اي خلق مجموعة من الاعراف والتقاليد ، والعلاقات تفضي الى خلق انسان من نمط جديد ، اي خلق انسان مدرك وشجاع يعرف ما له وما عليه ، وهذا النوع من الانسان وحده القادر على خلق المستقبل ومواجهة « الآخر » .

ان فهم ما حصل خلال فترات سابقة يجعلنا نفهم واقعنا بشكل افضل ، لأن التاريخ ، كما يقول كروتشه « هو بأجمعه تاريخ معاصر ، اي ان التاريخ يتألف بصورة اساسية من رؤية الماضي من خلال عيون الحاضر وعلى ضوء مشاكله ، وان العمل الاساسي

للمؤرخ ليس فقط التدوين وانما ، وبالدرجة الأولى ، التقويم » .

واذا كانت القوى الخارجية تريد لنا ان نستمر في حالة من الضياع والتمزق والتناحر ، لأن هذه الطريقة ، ربما ، التي تساعدها على استمرار السيطرة والاستغلال ، فإن العيب الاساسي يكمن داخلنا ، اذ لم نستطع ، حتى الآن ، ان نفهم نقاط القوة والضعف في تكويننا وتفكيرنا ، وان نضع اولويات لاهدافنا ، وان نقيم علاقات موضوعية ما بيننا او بيننا وبين الآخرين ، ولذلك اخذت تتوالى علينا الهزائم تباعاً ، واصبحنا نخطىء في احصاء الهزائم او اعطائها الصفات التي تليق بها وتميز الواحدة عن الأخرى !

حين اصبح نابليون منفياً ولا امل له بالعودة ، فقد قال كلمته المشهورة :

« لا احد سواي مسؤول عن نكبتي ، فقد كنت وحدي ألد عدو لنفسي والمسبب لمصيري » ويبدو ان اكثرنا ، كلنا ، خاصة بعد حرب الخليج ، يقول لنفسه هذه الكلمة ، ان لم يكن جهراً فسراً ، ومن لم يقلها اليوم سيقلها بكل تأكيد غداً ، والغد ليس ببعيد !

دمشق ـ ايلول ١٩٩١ **المؤلف**

العصر الرديء والمثقف الصامت

من الكلمات التي يكثر المثقفون ترديدها في السنوات الاخيرة ، لاعطاء سمة لعصرنا العربي ، انه العصر الرديء ، او الزمن الرديء . واذا كانت هذه الصفة اقرارا بحالة ، او وصفاً لها ، من ناحية ، فإنها تتضمن ، من ناحية ثانية ، تبريراً للعجز ، وقد يراد منها التسليم بالأمر الواقع والتعايش معه ، او الاستمرار بتقديم التنازلات .

فإذا سلمنا بأن عصرنا العربي الراهن هو عصر الرداءة بامتياز ـ مع ان كل جيل يميل الى اعتبار عصره هو الأصعب ـ فيجب ان نعترف اننا ورثنا قسماً من هذه الرداءة دون ان يكون لنا اي خيار ، لكن القسم الآخر ، وربما الأهم ، نحاول ، بتصرفاتنا وسلوكنا ، وبأساليب لا حصر لها ايضاً ، ان نكرسه وان نورثه لاجيالنا القادمة مضاعفاً واكثر تعقيداً ، وكأننا نستمتع بهذه الحالة ونريدها ان تبقى وان تنتقل !

لكن قبل ان نستمر في ندب عصرنا ، وبالتالي ندب الحظ الذي جعلنا نولد فيه ، ولكي لا نغرق في الظلمات اكثر ، يجب ان نعطي للرداءة صفات محددة ، وان نترجمها الى تعابير يمكن فهمها والتعامل معها ، لكي نفحص امكانية مواجهتها .

لعل اقرب الترجمات الى الواقع ان الرداءة تعني : التخلف ، غياب العقلانية ، وغياب الديمقراطية . وتعني ايضاً ازاحة العربة عن السكة باستمرار وخلق العراقيل امامها ، وتعني اخيرا منع تراكم تجربة تاريخية يساهم فيها الجميع ، او الأغلبية ، من اجل شق طريق المستقبل والوصول الى حالة افضل .

بكلمات اخرى ان الرداءة هي حالة وليست طبيعة ، وهي تحديات وصعوبات وليست قدرا . اما تجلياتها فإنها من الكثرة والتشابك والتداخل الى درجة يختلط ، في احيان كثيرة ، السبب بالنتيجة . لكن يجب الاقرار سلفاً ان هذه التجليات هي انعكاس لواقع وليست وليدة طبيعة ، او خصائص ثابتة متعلقة بالعقل او الاستعداد الخاص لدى شعوب معينة ، كما يحاول ان يوحي الغرب ، وكما يردد بعض مثقفينا ، مستعينا بظواهر جزئية ، او بتوصيف حالات راهنة .

ان عملية الانتقال من حالة الى حالة اعلى منها مرتبطة بمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية معاً ، وهذه العوامل تتكون وتتراكم تبعاً لشروط ومراحل تاريخية ، لكن يبقى للارادة الانسانية دور اساسي في تسريع عملية الانتقال وتسهيلها واعطائها الوجهة التي يجب ان تأخذها .

ما يراد التأكيد عليه هنا هو الوعي . فالوعي ، موضوعياً ، معناه استيعاب للحالة او للوضع الذي نعيش فيه ، دون تفاؤل كاذب ودون تشاؤم يشل الارادة ، ويساعد في التالي في صياغة افكار وشعارات وعلاقات من شأنها التوجه نحو المستقبل وشق طريقه . وهنا تلعب الثقافة دوراً رئيسياً ، ومن هنا ايضاً تنشأ الأهمية الخاصة لدور المثقف في هذه المرحلة والمهمات المنوطة به ، وبالتالي ما يجب عليه من واجبات تجاه نفسه وتجاه الآخرين .

طبيعي ليس هناك مثقف محايد ، لأن الثقافة ، اية ثقافة ، لا يمكن ابداً ان تكون محايدة . فالمثقف اما ان يكون مع التقدم او ضده ، اما ان يساعد في التغلب على الصعوبات والتحديات او ان يثير مجموعة من القضايا الفرعية والهامشية ، لا ليشغل نفسه بها وانما ليشغل الآخرين ، ويثير معارك جزئية من شأنها ان تؤخر وتتعب ، وبالتالي ان تساهم في ابقاء حالة التخلف .

ولكي لا نقع في وهم ان المثقف قوة مستقلة او بديلة عن قوى اخرى ، وانه فوق الطبقات او اكبر منها ، يجب ان نؤكد ان قوة المثقف مستمدة من الثقافة التي يمثلها ، ومن المواقف التي يتخذها للتعبير عن هذه الثقافة ، اي بكلمات اخرى اهمية المثقف تتوقف على الدور الذي يقوم به كمثقف وكانسان في مرحلة تاريخية معينة .

وفي المجتمع العربي ، وفي هذه المرحلة بالذات ، مرحلة الضياع والمخاض واختلاط القيم والمفاهيم ، وفي مرحلة انهيار الكثير من المؤسسات والرموز ، وما تمثله ، تترتب اعباء ومهمات اضافية على الثقافة وعلى المثقفين . فهل استطاع المثقفون العرب

القيام بهذه الاعباء وبهذه المهمات؟ وهل هم في الاتجاه الذي يمكنهم من القيام بهذا الدور ؟

قد يكون تقييم دور الثقافة والمثقفين الحالي ، بشكل دقيق وكامل ، من مهمات المستقبل ، لأن الدورة لم تكتمل بعد ، ولأن هذا الدور لا يزال عرضة لكثير من عمليات التجاذب والاستقطاب ، واحتمال المراجعة ، بحيث لم تتضح صورته ولم تتكامل بعد ، لكن مع ذلك يمكن ان يشار الى عدد من الملاحظات السلبية الجديرة بالانتباه والتوقف :

الملاحظة الأولى : التراجع النسبي لدور الثقافة الجادة قياساً لدور الاعلام الموجه . واذا كنا قد اشرنا ان الثقافة لا يمكن ان تكون محايدة ، إلا ان الفرق كبير بين الثقافة والاعلام . فبينما ترتكز الثقافة الى أسس ومفاهيم ومصطلحات ، يمكن من خلالها اقامة حوار واسع داخل المجتمع ، من اجل تثبيت قيم وصيغ للتعامل ، فإن للاعلام دوراً آنياً ، وهذا الدور هو ما يشغله وما يستنفذ طاقته ، وما يجعله يعطي اولوية للآني والعاجل .

وتفريعاً عن هذه الملاحظة لا بد من التأكيد انه اذا لم يتم خلق قاعدة ثقافية قوية وواضحة المعالم ، فإن كل المكاسب الاعلامية الآنية لا بد ان تنتهي وتتبدد دون ان تخلف اثراً .

الملاحظة الثانية : تراجع العقلانية في الثقافة والعودة الى الغيبية والى الانتساب للقبيلة ، فبينما كنا نلاحظ في فترات سابقة نزاهة عقلية او محاكمة عقلية ، وكانت وحدها تحدد دور المثقف ومكانه ، نلاحظ

في الفترة الراهنة ردّة كبيرة نحو مواقع تم تجاوزها او كان الوهم قد شبه لنا تجاوزها .

ان ادانة العودة للقبيلة لا تكفي لتفسير هذه الظاهرة ، لكن ازاء الانهيار الذي حل بكثير من المؤسسات والمفاهيم التي سادت خلال فترات سابقة ، وعدم وجود بدائل افضل او اوضح منها ، جعل الكثيرين يلجأون الى المهود ، او الى احضان الامهات ، وهذه العودة لم تكن مادية فقط وانما فكرية وثقافية ايضاً ، بحيث اصبحنا الآن ازاء مفاهيم اكثر تخلفاً واكثر تضييعاً من قبل . وبينما كان قد تم تجاوز الكثير من الصيغ القديمة والبالية نلاحظ الآن انتعاشاً لمفهوم الغيبية والقبلية وانتساباً للكيانات الصغيرة .

الملاحظة الثالثة : اذا كانت الدولة الحديثة ، بمعناها الجدي ، لها ثقافتها ومثقفوها ، فإن ذلك نتيجة اقرار طبيعي ، ونتيجة تفاعل متبادل، أساسه القناعة او المصلحة ، اما بالنسبة للدولة العربية الراهنة ، ومن اجل حماية نفسها وتبرير وجودها وممارساتها ، فقد بدأت بتصنيع ثقافة خاصة بها وخلق رموز لهذه الثقافة . واذا كان من حق السلطة ، اية سلطة ، ان تفعل ذلك ، فإن انهيار المثقفين العرب الناتج عن الخوف او الاغراء ، اصبح احدى الظواهر المميزة للمرحلة العربية المعاصرة ، في الوقت الذي كان المثقفون في مراحل سابقة يمثلون علامات مضيئة ويحملون راية التغيير .

صحيح ان الدولة العربية الحالية من القوة والثقل بحيث لا يطلب من المثقفين وحدهم مقاومتها ، كما كان دور المثقفين في فترات سابقة او في اماكن اخرى ، لكن بالمقابل يجب ان يحافظ على

استقلال الثقافة واستقلال المثقف ، لا ان يزداد اندماجه بآلة الدولة ، او ان يكون صوتها المعبر عن شرعيتها وضرورة استمرارها ، كما هو حال الاعلام .

الملاحظة الرابعة : مع انهيار المؤسسات والقيم التي كانت قائمة ، والعودة الى القبيلة ، تحت عودة مماثلة الى التراث ، وهاتان العودتان تكملان بعضهما وتفسران بعضهما في نفس الوقت . ففي مواجهة التحديات التي لم يستطع الاجابة عنها ، وازاء خيبات الأمل التي طالت الكثير من الطموحات والأفكار السابقة ، فقد آثر عدد كبير من المثقفين ان يعودوا الى الجذور ، لا من اجل استقرائها واستخلاص النسغ منها ، وانما من اجل الاحتماء بها ، والهرب من الحاضر والمستقبل الى الماضي .

ان العودة للتراث عودة اضطرار وليست عودة اختيار : وقد ترافقت مع التعصب والانغلاق ، واقترنت بالعنف والعنف المضاد ، مما عرض وحدة المجتمع ووحدة الامة الى الاهتزاز واعادة التساؤل . وكان للمثقفين « الاصوليين » المحدثين ، والذين غادروا معسكراتهم السابقة دور في خلق المزيد من التشويه والبلبلة على المستويين الثقافي والسياسي معاً ، وادى ايضاً الى ردود فعل موازية من قبل مثقفي المعسكر الآخر ، دون قدرة على اعادة فهم التراث بشكله الحي الايجابي ، ودون الاستفادة من جوانبه المضيئة ومن لحظاته التاريخية الكبرى .

الملاحظة الخامسة : الافتتان بالغرب ، والغرق ، من جديد ، في تيار ثقافته ، بحثاً عن الاجابات عن الاسئلة المطروحة ، وقد

رافق ذلك هجانة في الفكر والهموم وحتى اللغة ، ونقل الكثير من المفاهيم والافكار المعادية ، والنابعة من الاستشراق التقليدي ومن المصالح والعلاقات التي للغرب بمنطقتنا العربية في الوقت الحاضر ، الأمر الذي ادى الى رواج نظريات وافكار كان قد تم فضحها وتجاوزها من قبل .

ان العقلانية الغربية والعلم الغربي ، واللذين يعتبران اساس الحضارة الغربية المعاصرة ، استخدما كواجهة او كشعار من اجل تمرير الكثير من المفاهيم الاخرى ، ومن اجل الارتباط مجددا بالغرب ، وضمن المقولات الغربية ذاتها ، والتي تعتبر العقل العربي متخلفاً بطبيعته ، وتعتبره خياليا وغير قادر على استخدام العقلانية الغربية او العلم الغربي .

واذا كان لأكثر الأنظمة العربية علاقات بالغرب ، لأسباب معروفة ، ولا حاجة للاشارة اليها هنا ، فإن الخطورة في العلاقة الثقافية التي يروج لها من جديد ، خاصة لمواجهة اليقظة الدينية ، سوف تؤدي الى مزيد من التغريب والتبعية ، لأنها ، بالاضافة الى كونها علاقة غير متكافئة ، فهي علاقة استهلاكية وعلاقة انبهار ، مع اختلاف الشروط واختلاف المرحلة .

في مواجهة هذه التحديات والصعوبات ما هو دور المثقف ؟

لا يمكن الزعم ان المثقف هو هرقل العصر الحديث ، وانه قادر على اجتراح المعجزات ، او انه سيقوم نيابة عن الآخرين بالتصدي للتحديات والصعوبات وحلها . اذا افترضنا دوراً للمثقف مثل هذا

نكون واهمين ومساهمين ايضاً في التضليل ، لكن بالمقابل ، نفترض ان المثقف ، هذا الانسان الواعي ، والذي يملي عليه ضميره وتملي عليه قناعاته ، والذي يملك وسيلة للاتصال مع الآخرين ومحاورتهم ، نفترض ان يكون مخلصاً واميناً للقناعات التي ينادي بها ، كما يجب ألا يكون اداة لجلد المثقفين الذين يختلفون معه واستعداء الآخرين ، دولاً ومؤسسات وتقاليد ، كما يجب ألا يكون شاهد زور ، او ليس له مهمة الا الافتاء لتبرير ما يجب ان يدان وما يجب ان يزول ، وعليه الا يجمّل القبح او ان يعطيه معاني مختلفة .

قد تبدو هذه « الوصايا » وعظاً في الوقت الذي انتهى زمن الوعظ والوعاظ . وقد تكون طموحات المثقف ، او صعوباته ، اكبر من ان يلتزم بهذه الوصايا الاخلاقية ، لأنها ، في النتيجة ، لا تعني موقفا عمليا ، او نفعاً مادياً اكيداً ، لكن ما يشجع او ما يغري على قول ما قيل هو ان المثقف يصدر عن ضميره ، ويفترض انه يتعامل ضمن رؤية اخلاقية ، وان ما يوجهه قيم التاريخ ورؤى المستقبل ، وبالتالي فإن عليه واجبات والتزامات تتجاوز الآني والعارض ، ويجب ان يكون شاهد عصره .

قال بريخت في احدى قصائده :

« انهم لن يقولوا : كانت الأزمنة رديئة
وانما سيقولون : لماذا صمت الشعراء ؟ »

نعم سيسألون لماذا صمت الشعراء ، ولماذا غاب المثقفون ، ولماذا امتلأ الوطن بهذا المقدار الهائل من الصمت والسواد ؟

. . . الا اذا تكلم المثقفون ، وقالوا بصدق ، ما يجب ان يقال ، فعندئذ سيتغير السؤال .

كانون الثاني ١٩٨٥

الديموقراطية اولاً . . . الديموقراطية دائماً !

من الظواهر البارزة التي تميز الوضع العربي الراهن التباعد الذي يصل حدود القطيعة بين القول والفعل ، بين الخيال والواقع ، بين الفرد والمؤسسة ، بين المواطن والدولة . وهذا التباعد لا يقتصر على قطر او على مجموعة ، كما لا يقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة ، وانما هو من الشمول والعمق والاتساع بحيث يغطي مجموع الحياة العربية ، ويتناول مصائر الافراد والوطن معاً .

هذه الظاهرة البارزة لم تولد فجأة او من فراغ ، انها محصلة لمجموعة من الأسباب التي سبقتها ، بحيث اننا الآن نواجه حالة مركبة ومحيّرة ، ومربكة في الوقت نفسه ، فلا نعرف ماذا نفعل او من اين نبدأ ، ولا نميز ، بوضوح كاف بين الأساسي والفرعي ، بين السبب والنتيجة ، بين ما يجب فعله اليوم وما يجب فعله غداً . وقد ادى ذلك كله الى حالة من اليأس والمرارة والغرق في الضياع والحيرة ، وترافق ايضاً مع القاء المسؤولية على الآخر .

ازاء وضع مثل هذا ، مليء بالتعقيد والخيبة والضياع ، كيف نفترض او كيف نتصور البداية او الحل ؟

نفترض ، بداية ، ان الحوار ، والحوار بالذات ، الخطوة الأولى على هذا الطريق الطويل والوعر ، والحوار هنا يعني الاقرار بثلاث مسلمات جوهرية :

الأولى : الاعتراف بالآخر ، الاعتراف الفعلي والواقعي ، وليس الشكلي . وهذا الاعتراف يعني ان الآخر جزء من البنية التي تشكل المجتمع ، مما يقتضي التعايش والتعامل معه ، اي بمقدار ما انا موجود فإن الآخر موجود ايضاً ، وهذا الوجود حق وليس منة أو منحة ، وهو دائم ومستمر ، وليس نتيجة حاجة طارئة او استكمالاً لبعض الشكليات .

الثانية : ليست الحقيقة كتلة صلبة يحتكرها طرف واحد ، وانما هي نسبية وموزعة ، وبداية اكتشافها ، أو الوصول اليها لا تكون إلا بمحاورة الآخر وفهمه ، تمهيداً للوصول معه الى الحقيقة الفعلية ، أي الممكنة ، والتي تجعل العمل بالتالي عقلانياً وممكناً ومستمراً .

الثالثة : ان يكون الاعتراف والحوار في جو من التكافؤ والاعتراف المتبادل ، ومستنداً الى الاحترام والرغبة في التعاون ، تمهيداً للوصول الى ما تتطلبه المرحلة .

هذا الحوار المفترض ، والذي يجب ان يجري على كل المستويات ، ويتناول جميع القضايا وبين جميع القوى والعناصر ،

يرتكز اساساً وجوهرياً الى حقيقة كبرى ينطلق منها ، ويجب ان توجهه دائماً هي :الديمقراطية ، لأن الديموقراطية ، وقبل كل شيء ، هي ممارسة يومية ، طريقة في التعامل ، وهي تتناول جميع مناحي الحياة ، بدءاً من اصغر خلية وحتى قمة السلطة ، من ابسط القضايا حتى اكبرها واكثرها خطورة .

في مثل هذا المناخ ، وعلى ضوء هذه الممارسة ، يمكن ان نتصور بداية معالجة القضايا والوصول الى صيغ وقواعد تحكم التعامل بين الأفراد ، وبينهم وبين السلطة ، وبينهم وبين الآخرين .

صحيح ان الديموقراطية ليست مطلباً سهلاً ، او يمكن تحقيقها بين يوم وآخر ، كما انها بذاتها ليست حلاً كاملاً وانما هي المناخ وبداية الوصول الى الحلول ، ومع ذلك علينا ان نعترف ، ومنذ البداية ، بأن لها اعداء كثيرين في الداخل والخارج ، لكن اخطر ما يواجهها ان الكثيرين ممن ينادون بها غير مقتنعين بها بما فيه الكفاية ، او انهم اذا اقتنعوا بها نظرياً فإنهم لا يمارسونها ، او يمارسونها بشكل خاطىء ، كما انهم مستعدون للتساهل كثيراً بمفهومها وحدودها حين تعني الآخرين ، وهذا التساهل في الفهم والممارسة احد اهم الأسباب الذي شجع الحكام على حرمان الجماهير منها . صحيح ان ذلك حصل على مراحل ، وتحت شعارات براقة ، ومن اجل اهداف قيل انها اهم من الديمقراطية وأخطر ، لكن النتيجة اننا حرمنا من هذا الحق من دون ان نصل الى حقوق اخرى ، ومن دون ان نحقق اهدافاً اخرى .

الآن في مواجهة الأزمة العامة الشاملة ، يجب ان نمتلك الجرأة ، افراداً وجماعات ، ونقوم بعملية نقد ومراجعة للمرحلة السابقة كلها ، وان نعترف بفشل الكثير من الأفكار والشعارات التي طرحت ، او كيفية تحقيقها ، أو الثمن الذي دفع من اجلها ، وان نعيد ترتيب اولويات العمل ، وان نحاسب انفسنا والآخرين بالمقاييس نفسها ، تمهيداً لتحديد المسؤوليات . . . للمرحلة القادمة .

ومع ذلك ، ولكي لا نقع في الوهم ، يجب ان نعترف بأن الوصول الى الديموقراطية صعب وشاق ، لأنه يتطلب نضالاً يومياً من كل فرد وعلى جميع المستويات ، خاصة وان غياب الديمقراطية خلال الفترات الماضية جعل احساس الناس بها ضعيفاً ، او بالأحرى غير عملي ، وجعل الذين سلبوا الجماهير منها يعتبرون انها حق لهم وحدهم ، وان الجماهير لا تستحقها ، او ان المرحلة لا تحتملها ، وبالتالي صنفوا الجماهير العربية ، أو صنفوا المرحلة العربية ، بأنها قبل الديمقراطية او بعدها .

هذا الوضع يجعل الوصول الى الديموقراطية صعباً ، ويقتضي نضالاً شاقاً ومستمراً لاثبات العكس ، ويقتضي ايضاً انتزاع هذا الحق بالتدريج وتعزيزه باستمرار ، وهذا النضال ليس في مواجهة الأنظمة فقط وانما يجب ان يشمل جميع المؤسسات السياسية والمهنية ، المنطقية والقومية ، ويجب ان يكون مهمة كل يوم ، اي المهمة الدائمة ، لأن عن هذا الطريق يتم التراكم وتحقق الانجازات ، ويتولد مناخ مساعد على الانتقال ، وتتولد اخيراً مناعة تحول دون التراجع .

هل يعني هذا ان الديموقراطية هي الحل السحري الذي سينقلنا من حالة التردي والضياع التي نعيشها الآن ؟

يجب ان نبادر الى التأكيد على ان الديمقراطية ليست مجرد نصوص واشكال ، اي ليست المجالس واستفتاءات ٩٩ في المئة ، كما انها ليست صورة واحدة او ثابتة ، فهي تختلف من مكان الى آخر ، ومن مرحلة الى اخرى ، لكن جوهرها السياسي ، الآن ، يتلخص في حق الفرد والمجتمع معاً في الحرية والمساواة ، والحق في التعبير والمشاركة ، والحق في اختيار شكل النظام ورموزه ، والحق اخيراً في تعديله او تغييره .

هذه الحقوق التي هي حصيلة نضال طويل للمجتمعات والبشر ، والتي تلخصت بمواثيق وبشرائع ، والتي اقرت في الدول العصرية ، بما فيها الدول العربية ، ومهرت بتواقيعها واختامها ، هذه الحقوق التي تعتبر بديهية او اساسية بالنسبة الى بلدان كثيرة ، لا تحظى في بلداننا وأنظمتنا ومؤسساتنا بأي احترام او التزام ، بل اكثر من ذلك ، ان هذه الحقوق التي تشكل الحد الأدنى بالنسبة الى مجتمعات كثيرة ، يتم التراجع عنها في بلداننا سنة بعد اخرى ، عهداً بعد اخر ، بحيث اصبح الانسان العربي في المرحلة الحالية في حالة من العبودية الكاملة او شبه الكاملة ، وأصبح هذا الانسان يمتهن ويذل ، بل ويقتل ايضاً ، من دون ابسط شرط من شروط الدفاع عن النفس ، او حتى الاحتجاج . .

ما المطلوب اذن ، ازاء وضع مثل هذا ، هو الاقرار بالحقوق الأساسية ، حقوق الانسان ، وممارسة هذه الحقوق عملياً وفعلياً ،

وبناء المجتمع والمؤسسات والعلاقات على اساسها ، لكن ذلك ، كما ذكرنا ، ليس سهلاً او ميسوراً ، لأن فاقد الشيء لا يعطيه . وكذلك سالبه ، ولذلك فإن بناء الديموقراطية يتطلب نضالاً لا هوادة فيه ، ويتطلب اكثر من ذلك اقتناعاً لا يتسرب اليه اي شك ، ويتطلب اخيراً ممارسة يومية من اجل خلق هذا المناخ .

المناخ يعني تغييراً حقيقياً ، يعني الاعتراف بالآخر ، يعني التعامل معه ، ولذلك فإن النضال من اجل الديمقراطية هو وسيلة وغاية في آن واحد ، اذ بمقدار ما يعني فهم الآخر والتعامل معه ، يعني ايضاً الوصول معاً الى شروط جديدة وافضل ، والديموقراطية تصبح غاية باعتبارها الصيغة المتطورة والرحبة والقادرة على استيعاب حاجات الانسان الجديدة . بكلمات اخرى تعتبر الديموقراطية افضل صيغة بالنسبة الى اي طرفين ، او لأية اطراف ، الحاكم والمحكوم ، القوي والأقل قوة ، الذي يملك والذي لا يملك ، لأن مجرد الاعتراف بالآخر ، ومحاورته ، خلق شرطاً جديداً ، وهذا الشرط هو الأفضل والأكثر امناً ، لأنه ، بغياب هذا الشرط ، نجرد المجتمع من اهم ميزاته ، ومن اهم مؤشراته ، وتصبح كل الاشياء ، بعد ذلك ، نتيجة الصدفة او القوة او المفاجأة .

هذا الدرس يجب ان يستوعبه الذين يحكمون ، الذين يملكون ، والذين بأيديهم القوة ، قبل الآخرين ، لأن الحكم لا يدوم ، ولأن الملكية قوة مؤقتة ، ولأن القوة كثيراً ما تتحول ضد صاحبها . من هنا تبدأ العقلانية ، ويبدأ التعامل ضمن منطق يتجاوز القوة الغاشمة او المفاجأة ، ويتجاوز الصدفة ايضاً .

الديموقراطية اذن ليست حلاً سحرياً ، انها المناخ او الوسط الذي يرسخ العقلانية ، ويسمح بمناقشة كافة القضايا تمهيداً للوصول الى افضل الحلول ، وهي الصيغة التي تخلق توازناً تفرضه موازين القوى ، من دون الغاء الآخر ، وهي التي تساعد على الانتقال الهادىء والمتدرج والمنطقي ، وهذا ما يجب ان يفهمه الجميع بوضوح ، فإذا لم يفهم او لم يقبل فسوف يكون الثمن غالياً وربما فاجعاً أيضاً .

ايلول ١٩٨٤

سمات المرحلة الراهنة(*)

الأسئلة التي يطرحها الاستاذ كريم مروة في مقالاته الثلاثة بجريدة « السفير » ، ثم في مقابلته الصحفية مع « الطريق » ، خطيرة وهامة ، إضافة الى انها كثيرة . لكن قبل التطرق الى الإجابة عليها ، أو بالأحرى عن عدد محدود منها ، لا بدّ من أسئلة موازية لكي نقدّر من خلالها الاحتمالات التي قد تواجه هذه الأسئلة او ما يماثلها ؛ هذا أولاً ، وثانياً لا بد من تحديد السمة المميزة للفترة الراهنة ، والتي تثار الأسئلة خلالها ، لنعرف إلاَمَ ستؤدي ؛ وثالثاً إن الأسئلة من الاتساع والتنوّع بحيث يتعذر الإجابة عنها خلال وقت قصير ، أو من قبل أفراد قلائل ، ولذلك فإن كل ما يمكن الآن هو مجرد الاقتراب من مناخ بعض الأسئلة وتقديم مشروعات أجوبة ، أو مداخلة ، ولعل استمرار الحوار أن ينضجها ويساعد على بلورتها .

(*) مناقشة لاطروحات كريم مروة / ١٩٨٩ .

أما الأسئلة التي تتبادر ، كنقطة انطلاق ، في مواجهة أسئلة الأستاذ مروة ، فمنها : لماذا الحوار الآن ؟ وهل سيكون مصير هذا الحوار أفضل من مصير الحوارات الكثيرة التي جرت خلال الفترات الماضية ؟

بأي مناخ وبأية شروط يجري هذا الحوار ؟

من هم أطراف الحوار ؟

ما هي أهداف الحوار ؟

هذه الأسئلة ، وما يشابهها ، يجب أن تكون ماثلة في الذهن قبل التوغل بعيداً في مناقشة الأسئلة المطروحة ، وقبل الدخول في التفاصيل او تدقيق الصيغ .

فالحوار ، أي حوار ، إذا لم يكن له هدف محدد ، وبين أطراف لها مصداقيتها وأفكارها وفعاليتها ، وبشروط من الحرية والمساواة والتكافؤ ، وحول الأسئلة الأساسية التي تشكل هموم ومتطلبات المرحلة التي نعيشها ، فلن يكون ، في أحسن حالاته ، إلا ترفاً فكرياً أو جدلاً عقيماً ، وقد يزيد في حالة الارتباك السائدة ، وربما يؤدي ايضاً الى تغليب الأسئلة الخاطئة او الزائفة ، والتي من شأنها أن تضاعف حالة الضياع المسيطرة على الوضع العربي وعلى الفكر العربي .

هل مثل هذه الضوابط تعتبر قيوداً على أي حوار ومصادرة لنتائجه سلفاً ؟ وهل تضع قيوداً للتحريم والمنع تجعل الحوار فاقداً لحيويته وخصوبته ، وتحوله بالتالي الى مجرد تكرار لمقولات وأفكار قديمة تجاوزها الزمن ؟

إن الأستاذ مروة يضع ، بالإضافة الى الأسئلة ، مجموعة من العناصر والصيغ ، ويقترح قوى معينة يدعوها للحوار ، ويحدد أهدافاً يرى ضرورة الوصول إليها . لكن علينا أن نتساءل : لماذا لم تؤد الحوارات التي جرت في أوقات سابقة إلى نتائج ملموسة ، ولم تزد الأمور وضوحاً أو تحديداً ؟

يبدو لي ان أحد الإشكالات الكبيرة التي واجهت الفكر العربي ، والسياسي منه بشكل خاص ، خلال فترات طويلة ، أن الاسئلة التي كانت تطرح إما خاطئة أو غير دقيقة ، وفي حالات معينة زائفة او مفتعلة . ولأنها كذلك أدت الى نتائج سلبية ، وتسببت بمعارك مجانية ألحقت الخسائر بالجميع .

هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية : إن الحوارات التي كانت تجري لم تكن تعتمد الصراحة والوضوح، ولم تلتزم قواعد وأساليب يمتثل لها المتحاورون ، إذ كانت تجري دون أن يُحدّد بدقة موضوع الحوار ، أو دون أن يفهم الذين يتحاورون لغة بعضهم بعضاً ، ولذلك وقعت الخلافات فالقطيعة فالحروب ، وبسبب ذلك تولدت مجموعة كبيرة من العقد وانعدام الثقة وانتفاء الرغبة في مواصلة اي حوار ، كما استمر الاختلاف والخلاف دون القدرة على تجاوز الثانوي ، والطارىء ، والشخصي ، والقبلي . وهكذا ظلت الحروب ، أو ظلت اسبابها موجودة .

هذه الحالة التي بدأت منذ وقت مبكر تجلت بأوضح صورها في نهاية الخمسينات ، ولا تزال موجودة ، تقريباً ، مع تفاوت يسير في حدة المعارك او في تبدل الخصوم ، وهي تشكل الآن قمة المأساة

بالنسبة للوضع العربي الراهن ، لأن معظم الذين يرفعون السلاح في وجوه بعضهم ، ويتبادلون الاتهامات ، ويطلقون الأوصاف والأحكام ، لم يكتشفوا الأفكار والمصالح التي تجمعهم ، ولم يختبروا إمكانيات التعايش والتعاون من اجل تحقيق أهداف مشتركة ، ولم يستطيعوا تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف فيما بينهم بشكل دقيق . لقد حصل ذلك نتيجة التعصب والانغلاق والنظرة القاصرة ، ونتيجة تغليب الآتي على الاستراتيجي .

بكلمات اخرى : إن انعدام الجو الديمقراطي ، وعدم وجود تقاليد او صيغ للتعبير عن الفكر والمواقف ، والركون إلى قناعات بدائية ، أو الى يقين لاهوتي بأن الحقيقة ، كل الحقيقة ، في هذا الجانب وحده ، وعدم الرغبة في فهم الآخر او محاورته ، إضافة الى العلاقات القبلية داخل المؤسسات السياسية جميعها ، والخوف من الفكر المختلف ، كل ذلك جعل الأمور تتداخل وتتشابك إلى درجة يصعب معها الوصول الى الشيء المشترك ، والفهم المتبادل ، وتحديد أولويات كل مرحلة . ولذلك تراكمت الأخطاء والأحقاد والمخاوف ، وغابت الاسئلة الصحيحة والأجواء السليمة ، بحيث لم تعد تُعرف بدقة وجوه الاختلاف والالتقاء ، ومتى تكون القوى السياسية متحالفة أو على خصام .

في هذا الجو الملتبس ، المتداخل والذي يغلب عليه الآني والطارىء ، وتميزه الشطارة والمناورة ، فإن أغلب ما يُكتب أو يُقال يذهب أدراج الرياح ، وبالتالي يحس الكثيرون بعدم الثقة واللاجدوى ، وهذا ما يفسر عزلة الكثير من القوى السياسية ،

وانفضاض الكثيرين من حولها ، ويفسر أيضاً صمت عدد كبير ممن لديهم ما يقولونه لو ان الجو كان مختلفاً . ويفسر أخيراً لماذا لم تتبلور الحوارات التي جرت سابقاً ، ولم تؤد إلى نتائج هـامة وملمـوسة في مسيرة العمل السياسي الوطني .

ليس الهدف هنا التقييم الكامل لما حصل خلال فترات سابقة ، ولكن السؤال الذي يطرح نفسـه الآن : هل تبـدل المناخ العـام ، وهل تغيرت القوى المدعوة للحوار ؟

لا نريد هنا ان نصدر أحكاماً ، ولكن يمكن القول دونما خطأ : إن الوضع الآن اسوأ من أيّ فترة سابقة ، فالانهيار العربي وصل الى ذروتـه ! والقوى السيـاسية شـاخت بمعـظمهـا وثبت افـلاسهـا او عجزها ، ولولا الانتفاضة الفلسطينية، والتي هي موضع تآمر عربي واسع ومنظم ، لما بدا أي أفق أو أمل . كما ان الكثير من العوامل السلبية التي حالت دونَ الوصول بأي حوار الى نتـائج ملمـوسة لا تزال قائمة ، وربما أقوى من قبل . فالديمقراطية لم تنعدم وتجارب كما يحصل الآن ، والتقاليـد القبلية ، معـززة بفكر سلفي ودغمـائي ، تسيطر على الأجواء والعلاقات بين القوى والقبائل ، والتعصب يبلغ أعلى مراحله ، وكأنه اصبح الوسيلة الأخيرة للدفاع عن النفس وعن المصالح .

وهكـذا أصبح الانهيـار والتـآكـل وانسـداد الآفـاق والضيـاع والمجازر الدموية بين الأخوة من ملامح و« ميزات » الوضـع العربي الراهن ، وهذا لا يخفى على أحد ، حـاكم او محكوم ، ولا يختلف فيه اثنان . كما أصبح الشعور بالخطر الداهم قوياً مسيـطراً ، وهذا

الشعور لا يقتصر على قطر او على مجموعة ، إذ أنه يشمل الجميع ، ويتجلى بصور وأشكال تتضح وتتعزز يوماً بعد آخر . فهل الشعور بالخطر يؤدي الى وقفة نقدية صارمة ، ومواجهة للأخطاء والمشاكل تمهيداً لمعالجتها ؟

في ظل هذا الوضع ، وللانتقال من حالة الإحباط والاستسلام ، لا بد من توفر مجموعة من الشروط : طرح المشاكل الحقيقية بصراحة ، من خلال اسئلة صحيحة وجدية ؛ توفر المصداقية والجرأة فيمن يطرح الأسئلة أو يقدم الإجابات عنها أو الحلول ؛ الاعتراف باخطاء ونواقص الماضي من خلال عملية مراجعة ونقد ذاتي ؛ وضع صيغ عملية لمتابعة أي حوار أو أيّ مهمات ؛ التواضع والعقلانية في التعامل مع الآخر ومع الواقع سواء في وضع البرامج أو تحديد المطالب والشعارات .

فهل هذه الشروط متوفرة أو يمكن توفيرها ؟ إنه سؤال يحتاج الى تدقيق .

فإذا انتقلنا الى تحديد سمات المرحلة ، فلا بد من الإشارة هنا إلى أن المنطقة العربية ، رغم عوامل الكبح والتخلف ، جزء من العالم ، والعالم الآن يدشن مرحلة جديدة ، أي على اعتاب عصر جديد ، ويمكن الإشارة السريعة هنا الى ابرز ملامح هذا العصر :

١ ـ التجديد العاصف ، العميق والواسع ، الذي يجتاح الاتحاد السوفياتي كله ، والذي بدأ بوصول غورباتشوف الى قمة السلطة ، فمن العلانية الى اعادة البناء ، الى سلسلة من الإجراءات والتغييرات تطال جميع مناحي الحياة وتشمل كافة المناطق. إن هذه

الإجـراءات والتغيرات لا تـزال في بدايتهـا ، ولا تزال تفـاعلاتهـا تتوالى ، وقد تأخذ اشكالاً مختلفة ، ولا بد أن تؤثر تأثيراً عميقـاً في المسيـرة اللاحقـة ، وتنعكس على مجمـل التطورات ، في السيـاسة والاقتصاد وعلاقة القوميـات ببعضها ، وعـلاقة الاتحـاد السوفيـاتي ببلدان المعسكر الاشتراكي ، وأيضـاً علاقـاته بـالبلدان الأخرى ، الرأسمالية والنامية .

ليس الهدف هنا التقييم ، سلباً أو إيجاباً ، لما يجري في الاتحاد السـوفيـاتي ، ومـا يمكن ان ينتـج من تغـير في بنيتـه السيـاسيـة والاجتماعية والاقتصادية والثقـافية ، إنمـا الإشارة والتـأكيد الى أن شيئـاً كبيراً وخـطيراً مـا يجري الآن ، وسيقـود الى تطورات كبيـرة وعميقة في المستقبل ، ومن شأن ذلك ان ينعكس بشكل مؤثر عـلى موقع ودور وأهمية الاتحاد السوفياتي في علاقاته مع الآخرين .

٢ ـ نتيجة لما حدث في الاتحاد السـوفياتي ، ولأسبـاب داخلية أيضاً ، بدأت مـوجة كبيـرة من التغيرات ، وهي في حـالة تسـارع كبير ، وإن بشكل متفاوت ، لكنه يـزيد يـوماً بعـد آخر ، في دول المعسكر الاشتراكي جميعها . وهذه التغيرات لا بد أن تتفاعل ، وقد تأخذ مسارات شتى ، تبعاً لعوامل عديدة ، وسوف تؤثر على التطور اللاحق في كل بلد ، وعلى علاقة هذه البلدان بـالدول الأخـرى ، داخل المعسكر الاشتراكي وخارجه .

إن هذه التطورات والتغيرات ، والمسارات التي ستـأخذهـا ، سيكون لها انعكاس شديد الأهمية والتأثير على بلدان العالم الثـالث بشكـل خـاص ، ومن ضمنهـا بلداننـا العـربيـة ، ليس من حيث

المصالح والعلاقات فقط ، وإنما ، وبالدرجة الأولى ، من حيث النموذج أو المثل الذي يمكن ان يأخذه التطور في بلدان العالم الثالث .

٣ ـ تزايد حجم وخطورة المشاكل التي يواجهها العالم الثالث في المرحلة الحالية ، والتسارع الكبير المحتمل لهذه المشاكل في المستقبل المنظور . ومن شأن ذلك أن يؤدي الى عدم الاستقرار والتخبط والعنف في هذه البلدان ، وسوف يؤثر على التطور والاتجاه فيها ، كما سيحدد طبيعة العلاقات بينها وبين بلدان العالم الأخرى .

فالديون التي تثقل كاهل بلدان العالم الثالث ، والتي تتزايد سنة بعد أخرى ، لا بد أن تؤدي إلى انهيار أو الى زعزعة كبيرة في بنية هذه البلدان ، ولا بد ان ينعكس ذلك على علاقاتها بالجهات الدائنة ، وعلى مجمل علاقاتها مع الدول الأخرى . وإذا استمر نمط التعامل بين الدول الفقيرة والدول الغنية يجري كما هو الآن ، فإن احتمال انهيار نظام النقد الدولي سيكون احتمالاً مرجحاً ، مما سيؤثر على الاقتصاد العالمي بمجموعه .

إن مشكلة الديون واحدة من المشاكل الكبرى التي تواجه بلدان العالم الثالث وبعض البلدان الاشتراكية ، إذ يضاف اليها أيضاً ، وان بشكل متفاوت ، مشاكل الغذاء والمياه والتصحر والتلوث والبطالة والانفجار السكاني ونقل التكنولوجيا وقسمة العمل الدولي ، والعلاقة بين الشمال والجنوب . هذه المشاكل ، وما يترتب عليها من التزامات وعلاقات تجعل عالمنا عالماً موحداً مترابطاً ، ولا بد أن تؤثر فيه هذه المشاكل بصورة أو بأخرى .

فإذا انتقلنا الى توصيف طبيعة الأنظمة الحاكمة او المسيطرة في بلدان العالم الثالث نجد أن هذه الأنظمة قديمة بالية ، أو قمعية ديكتاتورية ، ولذلك ، وفي ظل المناخ الدولي ، لا يمكن أن تستمر كما هي الآن ، لاعتبارات داخلية وخارجية ، إذ نتيجة تغير النسيج الاجتماعي ، وظهور طبقات أو شرائح جديدة ، ونظراً لانتشار التعليم وزيادة الوعي ، وفي ظل نظام الاتصالات والمواصلات الدولي ، والذي تجاوز كل الحواجز والحدود ، وبحكم الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان والحريات العامة ، ونظراً للحرج الذي يواجه الدول الرأسمالية ، خاصة الولايات المتحدة الأميركية ، بسبب دعمها للأنظمة المتفسخة والديكتاتورية ، فإن الموجة الديمقراطية التي تجتاح العالم لا بد أن تؤثر تأثيراً كبيراً في بلدان العالم الثالث ، ومن ضمنها البلدان العربية ، وخلال فترة لن تطول كثيراً .

إن العوامل والأسباب التي أشرنا إليها سيكون لها أهمية استثنائية مؤثرة ، فالعزلة لم تعد ممكنة . أما الاستقرار الظاهري ، أو المؤقت ، في بلدان العالم الثالث فلن يقدّر له أن يستمر . لا يعني ذلك أن الأنظمة والأوضاع القائمة سوف تنهار ، وستقوم على انقاضها أنظمة وأوضاع جديدة . إن هذا التفسير الميكانيكي غير وارد ، فالمرحلة القادمة ، خاصة في المنطقة العربية ، ستكون من أبرز سماتها « الثورات العمياء » ، إذا صحت مثل هذه التسمية ، والتي ستأخذ أشكالاً من الهياج والعنف والتحدي ، وسيقودها في الغالب الجياع والمحرومون ، والتي سيكون دور القوى السياسية فيها ضئيلاً ، عدا القوى السلفية ، إذ سيكون دورها التعبئة

والتحريض ، أكثر مما هو القيادة .

هذه التطورات تمليها أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وستأخذ هذا الشكل لعدم وجود قيادات سياسية تقدمية قادرة على القيادة أو تقديم البرامج لكي تفرض نفسها كبديل . والأنظمة السياسية القائمة الآن ، إذا استطاعت ان تصمد ، وان تقمع الثورات العمياء ، اعتماداً على ما لديها من وسائل وقوى ، فلن تكون قادرة في وقت لاحق على الصمود والاستمرار ، ليس فقط بسبب قوى التحدي ، وإنما لضخامة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها ، ولتغير العلاقات الدولية ، ولتغير المناخ الدولي ايضاً ، مما يرتب على القوى البديلة أن تستعد لمعارك شديدة العنف والشراسة ، وعلى أكثر من مستوى .

٤ ـ التغير الكبير والمستمر في العلاقات الدولية ، واحتمال أن يأخذ هذا التغير اشكالاً لم تكن مألوفة في العقود الماضية .

فسباق التسلح الذي ميّز عقوداً بكاملها تراجع في السنين الأخيرة ، وبدأ يحل محله اتفاق لضبط هذا السباق او التخفيف منه .

والحلفان العسكريان العالميان ، حلف الاطلسي وحلف وارسو ، وما يترتب على وجودهما من جيوش وأسلحة وتحشيدات ومناورات ، يأخذان الآن صيغة جديدة ، أو على الأقل هذا ما يفعله حلف وارسو ، من حيث تخفيض عدد القوات ، وسحب قواته من بلدان معينة ، إلى إتلاف كميات من الأسلحة ، أو تحويلها

الى المجال السلمي . . إن من شأن ذلك تغيير طبيعة المواجهة ، وبالتالي العلاقة . فإذا أضيف الى ذلك التغيرات الحاصلة في البلدان الاشتراكية ، وبلدان أخرى ايضاً ، فإن طبيعة العلاقة بين المعسكرين تتعرض إلى تغير جوهري ، وسوف ينعكس هذا التغير على مجمل العلاقات الدولية .

زيادة على ذلك التغير النوعي في العلاقات الأوروبية ، ضمن دول السوق المشتركة ، أو بين دول غرب وشرق اوروبا ، خاصة الدعوة الى التعاون الأوروبي ، والى اوروبا موحدة ، في مواجهة القوى الأخرى المنافسة ، وخصوصاً الولايات المتحدة واليابان .

اعتماداً على هذه المعطيات ، وأخرى غيرها ، يمكن الاستنتاج أن الصيغة التي استمرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن تتعرض الى الكثير من التبدل والتغيير ، ولا بد أن تنعكس على جميع دول العالم ، وعلى العلاقات بين الدول . ولهذا فإن القيم والمقاييس والعلاقات التي كانت سائدة ، والتي تم على ضوئها ترتيب الوضع الخاص لكل بلد ، يجب ان تخضع الى المعطيات الجديدة فكراً ونظرة وسلوكاً ، وان تتغير تبعاً لهذه المعطيات ، ومن هنا تبرز الأهمية الخاصة للمراجعة وإعادة النظر والتكيف مع الشروط الجديدة .

في مواجهة التغيرات الكبرى والعاصفة التي تجتاح العالم ، وازاء المشاكل الخطيرة التي تواجه المنطقة العربية ، خاصة بعد أن اتضح قصور أو عجز القوى السياسية وتخلفها ، سواء أكانت في السلطة او في المعارضة ، فإن من جملة النتائج : اهتزاز اليقين أو انكساره ، والمراجعة العميقة للقناعات والأفكار والمواقف التي كانت

سائدة ومسيطرة ، والاستعداد لدى الكثيرين ، أفـراد وجماعـات ، لإعادة النظر وإعادة ترتيب الأولويات .

* * *

فـإذا انتقلنا من العـام الى الخاص ، واخـذنـا بعـين الاعتبـار الفروق بين منطقة وأخرى في العالم ، والتي تجتاحها موجة المراجعة والتغيـير ، فإننـا نلاحظ أن المنـطقة العـربيـة ، والـوضـع العـربي الراهن ، لها خصـوصيات تميـزهما عن منـاطق وأوضاع اخـرى في العالم ، منها :

١ ـ احتدام الصراع ، وعـلى مستوى مصيـري ، بين كيـانين يبلغ الاختـلاف والتناقض والنـزاع بينهما حـداً ضاريـاً يتعذر معـه إمكانية التفاهم الحقيقي او التعايش ، وهمـا الكيان العـربي ، ومنه الفلسطيني ، والكيان الاسرائيلي الصهيوني .

إن هذا الصراع من الخطورة والعمق بحيث ينعكس على جميع مناحي الحياة ، هكذا كان في الماضي وسيبقى كذلك في المستقبل . وهذا الصراع سيعطي نسقاً لتطور المنطقة يجعله مختلفاً عن المنـاطق الأخـرى في العـالم ، لأن الصـراع هنـا لا يتعلق بشكـل النـظام الاجتماعي او السياسي لبلد ما تتنازعه قوتـان أو أكثر ، وقـد تلجأ هذه القوى ، أو إحـداها ، إلى السـلاح من اجل حسمـه . كما لا يتعلق بالاختلاف بين دولتين على الحدود او على المياه مثلاً . إنه ، بكلمات مختصرة : صـراع قوميـات وحضارات ، أي صـراع بقاء ووجود ، لأن الغزوة الصهيونية لم تأت بهدف البحث عن مكـان ،

وإنما للسيطرة على المنطقة بأسرها ، وإعادة تشكيلها ضمن نسق من التطور يلائم طموحاتها التوراتية اللاهوتية ، وينسجم مع مصالح الدول الرأسمالية . ولهذا فإن أقصى ما يمكن الوصول إليه من تسوية ، نتيجة الإنهاك الذي قد يصيب أحد طرفي الصراع ، وهو بالتأكيد الطرف العربي خلال الفترة المنظورة ، أو نتيجة التدخل الدولي ، خاصة في المرحلة الراهنة ، حيث يتجه العالم الى تسوية النزاعات الإقليمية وإطفاء بؤر التوتر ، أو بسبب اختلال توازن القوى بين اسرائيل والعرب . . . إن أقصى ما يمكن الوصول إليه : مجرّد هدنة . وهذه الهدنة قد تطول مدتها أو تقصر تبعاً لاعتبارات كثيرة ، ليتجدد الصراع بعدها ، والى ان يحسم بسيطرة احد الطرفين . وهنا يجب أن لا تغيب عن أذهاننا دروس الحروب الصليبية .

لقد لعبت الحركة الصهيونية ، ومنذ مطلع القرن ، دوراً بارزاً وأساسياً في تشكيل المنطقة العربية سياسياً بهذا الشكل . وتكرس هذا الشكل من خلال القوى الاستعمارية ، حسب سيطرة هذه القوى ، ومدى علاقتها بطرفي الصراع ، مع بريطانيا وفرنسا في البداية ، ثم مع أميركا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن . وأي تحدٍ بالكسر الجذري لهذا الشكل ، من شأنه أن يخل جدياً بموازين القوى ، لا بد أن تقاومه اسرائيل ومن يؤيدها ، وأن تحاربه بكل الوسائل .

يضاف الى ما سبق أن علاقات دول المنطقة بالدول الأخرى ، والأولويات التي تضعها لتطورها الاقتصادي والسياسي ، يلعب

الصراع العربي الاسرائيلي دوراً أساسياً في تحديدها ، كما أن الصيغ السياسية التي تفرض من الأنظمة الحاكمة ، يعتبر الصراع العربي - الاسرائيلي الدافع او الحجة لفرضها ، بغض النظر عن مدى جدية أو ملاءمة مثل هذه الصيغ في الوصول إلى الحلول او المواجهة المطلوبة .

بكلمات أخرى : يمكن لمناطق عديدة في العالم أن تعالج مشاكل التطور والتغيير فيها بمعزل عن التهديد الخارجي المباشر ، أو قد لا يبلغ هذا التهديد ، في حال وجوده ، درجة التهديد الذي تشكله اسرائيل، وبالتالي الصهيونية ، بالنسبة للعرب . ولذلك فإن التغييرات المرتقبة في هذه المنطقة تتأثر بنسبة كبيرة بهذا العامل ، أو ان هذا العامل سيكون بالغ التأثير على الخيارات والاحتمالات المتوقعة لهذا التطور .

٢ - الاضطراب البيّن ، والذي يصل حدود العطب الهيكلي ، في تحديد أفكار وشعارات النضال العربي . لقد حصل هذا منذ وقت مبكر ولا يزال حتى الآن . فالشعارات والأفكار التي طرحت لم تكن تملك المصداقية ، أو لم تكن تملك الوضوح أو الرسوخ الضروريين لتصبح جزءاً أساسياً من الأهداف الحقيقية للنضال الشعبي المستمر . فالديمقراطية أو العلمانية ، أو الدولة العصرية ، وحتى الوحدة القومية ، لم تكن أي من هذه الشعارات تعني مدلولاتها الحقيقية او الدقيقة ، أو لم يكن لها تصور محدد وثابت حتى في أذهان المنادين بها ، إذ سرعان ما يتم التراجع عنها واستبدالها ، نتيجة اعتبارات مصلحية او طارئة .

فخلال الفترة الأخيرة من الحكم العثماني يُرفع شعار العلمانية كوسيلة لمناهضة التتريك ، وللتميز ، لكن دون أن يعني هذا الشعار مدلولات عملية في الحياة السياسية ، ولذلك لا يلبث أن يسحب او يسقط من خلال الممارسة . وكذلك الديمقراطية ، فأبرز دعـاتها ، خلال فترة معينة ، كانوا اسرع الناس في التخلي عنهـا عندمـا لاح لهم ، أو لُـوح لهم ، أنهم يستطيعـون ان يحققوا مـزايا أو مصـالح إضافية من خلال التنكر للديمقراطية !

والوحدة . . . إما أن تكون كاملة وفورية واندمـاجية ، أو يتم التخلي عنها ، ويحل مكانها سلوك انعزالي معادي لا يمكن أن يقـوم بين دولتين متجاورتين ومن قوميتين مختلفتين !

وما كان يعتبر بديهياً من الأفكار والشعـارات في فترة معينـة لا يلبث ، نتيجة الهزائم والخيبات وعدم الثبات أو عدم الجـدية ، أن يصبح مثاراً للشك وإعادة النظر وحتى الرفض . ومن شأن ذلك أن ينزع المصداقيـة ، ويجرد الأفكـار والشعارات من أهميتهـا ، ويخلق الشكوك في العمل السياسي ، ويولد الالتباس والتـداخل ، ويؤدي في النهـاية الى عـزلة كـاملة بين القيـادات والتنظيمـات السيـاسيـة والجماهير الشعبية العريضة .

إننا هنا نرصد ظواهر معينة أكثر ممـا نفسر أسبابهـا ودوافعها ، وان كان هذا التفسير ضرورياً ، لكي يعاد الاعتبار للكلمة والموقف والشعار والعمل السياسي . وهذه الظواهر في بلادنا أكبر وأوضح مما هي موجودة في بلدان أخرى كثيرة من بلدان العالم الثالث . وهـذا يجعل العمل السياسي هنا أكثر صعوبة ودقة ، إذ يتطلب مزيداً من

الجهد للتقريب بين الكلمة ودلالاتها ، بين الشعار وتطبيقاته العملية ، بين الموقف حين تطرحه المعارضة وتجلياته العملية حين تصل هذه المعارضة إلى السلطة .

٣ ـ وتختلف المنطقة العربية ، في المرحلة الحالية ، عن مناطق أخرى في العالم من حيث أن الموجة الدينية ـ وهي قديمة وموجودة منذ وقت طويل ـ تحظى باهتمام وتأييد جماهير واسعة ، وقد تكون أحد الاحتمالات المستقبلية ، خاصة في أقطار معينة .

هذه الظاهرة تجد تفسيرها ، بالدرجة الأولى ، في عجز وقصور الحركة الوطنية التقدمية عن أن تكون بديلاً كاملاً ومقنعاً ، لأن هذه الحركة لم تتصل بنبض الجماهير ولم تلتحم بها ، كما لم تستطع ان تقدم حلولاً لمشاكلها ، خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال ، ولم تكن حازمة بالمقدار الكافي في مواجهة الأزمة التاريخية ، إضافة الى الغموض والرخاوة ، وبعض الأحيان تحدي مشاعر البسطاء وتجاوز همومهم ومطالبهم ، والامتثال لمطالب الفئات الحاكمة او المسيطرة ، وعدم القدرة على التميز والاستقلال .

إن الحركة الدينية قوية وموجودة ، كحركة سياسية ، بقدر عجز وغياب القوى الوطنية التقدمية . ففي فترات المد الوطني غابت الحركة الدينية او امتثلت لحركة الجماهير ، أو كانت جزءاً منها . وفي الوقت الذي تراجعت الحركة الوطنية التقدمية ، أو عجزت عن القيادة ، نشطت الحركة الدينية ، وقدمت نفسها حلاً وبديلاً ، خاصة وأن الاتجاه السلفي في حالة مد على مستوى عالمي ،

واستطاع أن يخوض معارك حاسمة وان ينتصر في بعضها ، ومثال ذلك إيران .

ضمن هذا الأفق يجب التعامل مع الحركة الدينية كحركة سياسية بالدرجة الأولى ، وان كانت الايديولوجية الدينية سلاحاً للدفاع عن النفس أو للكسب السياسي .

قد تكون الظاهرة الدينية موجودة في بلدان أخرى ، وقد تلعب دوراً في العمل السياسي ، لكنها في بلادنا ، وفي هذه المرحلة بالذات ، دليل على تراجع وعجز الحركات الأخرى ، خاصة التقدمية . ولذلك يجب فهم هذه الظاهرة والتعامل معها ، سلباً أو إيجاباً ، ليس على ضوء قوتها الراهنة والظاهرة، وإنما على ضوء فهم الجماهير أولاً ، وعلى مدى اكتشاف نقاط الضعف والقصور في الحركة الوطنية التقدمية ذاتها .

٤ ـ الحقبة النفطية .

ما يميز المنطقة العربية ، أيضاً ، عن مناطق أخرى في العالم ، في هذه المرحلة ، الثروة الهائلة ، أو التي كانت هائلة ، نتيجة اكتشاف النفط في بعض اجزائها ، ونتيجة الارتفاع الكبير في أسعار هذه المادة ، خاصة بعد عام ١٩٧٣ .

فقبل اكتشاف هذه الثروة ، أو قبل أن تأخذ هذا الحجم ، وهذه الأهمية ، كان النسيج العربي ، قومياً وإجتماعياً ، واحداً أو متقارباً ، وكانت الأهداف والهموم واحدة أو متقاربة ، رغم محاولات ترسيخ الكيانات القطرية ، ورغم النزاعات التي كانت

تثور ، بين فترة وأخرى ، بين بعض الأقطار ، وما يترتب عليها من قيام المحاور .

لكن منذ أن بلغت الثروة النفطية هذا المستوى من الحجم والأهمية منذ مطلع السبعينات ، فقد خلقت حالة من الانقسام الأفقي والعمودي على مستوى المنطقة كلها وداخل كل قطر أيضاً .

أصبح العرب عربين ، كما يقال . العرب الأغنياء والعرب الفقراء . الغنى موجود حيث يوجد النفط ، والفقر في الأقطار الأخرى ، مع التنبيه أن هذا التقسيم العام له خصوصيات تميزه داخل كل قطر ، وله تنويعات متعددة نتيجة الدور الذي لعبه النفط ليس داخل البلد النفطي وحده وإنما على مستوى المنطقة كلها ، وامتد تأثيره ، بعض الأحيان ، إلى أماكن أبعد .

فالبلدان التي أصبحت نفطية أخذت تنعزل وتتكتل ، كما لجأت إلى فرض القيود والشروط في علاقتها مع البلدان الأخرى . وبعد أن كانت هذه البلدان ، أو بعضها على الأقل ، في موقع الدفاع عن النفس ، أو المحتاج إلى البلدان المجاورة تحولت ، تدريجياً ، إلى مواقع الهجوم والفرض ، فأخذت تستنزف القوى والكفاءات من بلدان « الفقر » ، وتصدِّر نموذجها في الحكم والحياة إلى هذه البلدان ، وتخلق لها امتدادات وقوى فيها ، مستغلة حاجة البلدان الفقيرة ، أو التي أُفقرت ، إلى القروض والمعونات ، أو حاجتها إلى الأسواق وتصدير فائض القوى العاملة .

وبعد أن كانت البلدان غير النفطية قد بدأت ، فور حصولها

على الاستقلال ، بإقامة الدولة الحديثة ، من حيث بناء المؤسسات ، واعتماد الفصل بين السلطات وتوازنها ، وسيادة القانـون ، وإنشاء الجيش الوطني لحماية الوطن وحرية المـواطن ، وبعد أن اعتمـدت سياسة اقتصادية اجتماعية تراعي الإمكانيات المتوفرة ، أو التي يمكن تـوافرهـا عن طريق التـراكم وزيادة الإنتـاجيـة وإشـراك المـرأة في العمـل ، وتنمية الـزراعة وتـطويرهـا ، وإقامـة الصناعـة الوطنيـة وحمايتها ، وتوسيع التعليم والرعاية الصحية وتعميمها . . . إن هذه البلدان ما لبثت ان تراجعت أو تخلت عن الكثير مما تحقق ، أو مـا كان يمكن ان يتحقق لو أنها استمرت في سياستها السابقـة ، نتيجة الهجمة النفطية .

لقد لعبت الثروة النفطية دوراً خـطيراً جـداً في إعادة تشكيـل البنية الاقتصادية الاجتماعية والسياسيـة لبلدان المنطقـة ، وخلقت تشويهات عميقة في النظرة والسلوك والعلاقات والأفكار والمواقف . فالبلدان التي كانت زراعية ، وتصدر المحاصيل ، وتعتبـر الزراعـة أهم مصـادر دخلها ، بـدأت تتحـول سنـة بعـد أخـرى الى بلدان مستوردة للمواد الغذائية الرئيسية ، وتثقلها الديـون نتيجة ذلـك . وبعـد أن كانت سـائرة في طـريق التنميـة المستقلة ، اعتمـاداً عـلى مواردها ، أخذت تزداد تبعيتها للدول الدائنة وللأسواق الخارجية . يضاف الى ذلك تفشي النمط الاستهلاكي في هذه البلدان ، وسيطرة الطبقات الطفيلية على مقدرات الاقتصاد والسياسة ، وما رافق ذلك من تخلف الصناعة ، وبعض الأحيـان توقفهـا . يضاف الى ذلـك زيادة الهجرة الريفية إلى المدن وتحويـل المدن إلى أريـاف ، بعد أن كانت الأرياف ذاتها في طريق التمدين خلال فترات سابقة .

أما من الناحية السياسية فقد سقطت دولة المؤسسات والقانون ، وتراجع القضاء وفقد استقلاله ، وسيطرت آلة القمع وانتفت الحريات العامة ، كما اصبحت القوات المسلحة القوة الوحيدة المسيطرة على مقاليد السلطة والاقتصاد ، وتتحكم بالعلاقات الداخلية والخارجية ، وأصبحت الصيغ والعلاقات السائدة في بلدان النفط القدوة والنموذج .

إن الثروة النفطية ، في المرحلة الراهنة ، من أكثر العوامل التي شوهت التطور ، ورسمت له مسارات منحرفة ، وانعكست آثارها السلبية على جميع مناحي الحياة ، حتى الخلقية ، الأمر الذي لم يكن من قبل ، ولا يوجد ما يماثله في معظم دول العالم . لذلك يجب أن يدرس تأثير النفط بعناية ، وان يُعطى ما يستحقه من اهتمام ، لكي نعرف النتائج المترتبة على هذا العامل الخاص والمميز في المنطقة العربية .

بعد هذا العرض لسمات المرحلة ، ولخصوصية الوضع العربي ، تبدو الأسئلة التي يطرحها الأستاذ مروة مدخلاً لمعرفة آفاق المستقبل واحتمالاته ، إذ عن طريق المناقشة الهادئة ، ومراجعة تجربة الماضي ، وتحديد النواقص والأخطاء ، وتحديد متطلبات الفترتين ، الحالية والمقبلة ، والقوى الأساسية لهاتين الفترتين ، القوى الحليفة وقوى الخصوم ، يمكن أن نتجاوز قسماً كبيراً من السلبيات ونفتح طريقاً للمستقبل .

فالأفكار ، والصيغ التنظيمية والمواقف والشعارات التي كانت تبدو واضحة ، قوية ، مقنعة خلال فترات سابقة لم تعد كذلك

الآن . إنها بحاجة إلى المراجعة الجدية والجريئة ، وتتطلب الإضافة والتعديل ، أو ربما أكثر من ذلك ، لمواجهة اعباء المرحلة القادمة ، خاصة وان التجربة دللت بوضوح كم من النواقص والأخطاء ، وبالتالي العجز والافتراق ، بين القوى السياسية التقدمية والجماهير الشعبية .

كما أن التطورات التي تتوالى كل يوم ، وفي كل مكان ، والحياة والوعي وما يضيفانه، وتزايد حجم التناقض والصراع ، كل ذلك يملي الإضافة والإغناء والتطوير ضمن شروط المرحلة الجديدة ، وما تقتضيه من أشكال وأساليب جديدة .

إن ما كان صحيحاً ، أو ممكناً ، في وقت معين ، في مكان معين ، لم يعد كذلك الآن . واذا استطاع هذا الشيء أن يبقى لفترة إضافية ، وان يواجه التحدي ، أو له القدرة على المقاومة ، عن طريق العناد أو القمع ، أو باستغلال بعض الهوامش المتاحة ، فلن يستطيع ذلك طويلاً ، ومن هنا مشروعية وضرورة الدخول في حوار عميق وتفصيلي لمعرفة آفاق واحتمالات المرحلة القادمة .

* * *

لكن قبل الدخول في الحوار ، والإجابة عن عدد محدود من أسئلة الأستاذ مروة أرى إبداء الملاحظتين التاليتين :

الملاحظة الأولى : العلاقة بين الحوار السياسي والحوار الفكري ، أو العلاقة بين السياسي والفكري .

لا أدري ما هي الفائدة التي يمكن تحصيلها من رأي فرد لا ينتسب إلى منظمة سياسية ، وليس امتداداً لقبيلة من القبائل السياسية الكثيرة والمتنازعة ، خاصة وان العلاقة ما بين السياسي والفكري ، في بلادنا ، دقيقة وحساسة ، وبعض الأحيان غير ودية . لكن لا بأس من قول الكلمات التالية :

دون الدخول في أية تفصيلات حول أسبقية أو أفضلية الفكري أو السياسي ، والعلاقة التي كانت قائمة بينهما ، لا بد من الإشارة إلى أن هذه إحدى المعضلات التي واجهت الفكر السياسي والعمل السياسي معاً ، وظلت دون تحديد واضح ، ودون حل أيضاً .

إن من الصفات التي ميّزت العمل السياسي في بلادنا خلال فترة طويلة أنه عمل تجريبي ومرحلي ، ليس له ، بصورة عامة ، علاقة بالنظرية ، وغالباً ما يسخر من النظرية ويميل إلى التقليل من قيمتها وأهميتها ، بل ويسفهها بعض الأحيان أو يعتبرها عائقاً وقيداً . هذه النظرة لم تقتصر على الأحزاب التقليدية إنما تجاوزتها أيضاً الى الأحزاب التقدمية ! ويتجلى هذا بوضوح في الضمور النظري لدى هذه الأحزاب ، إذ لم تتجاوز الدراسات والمساهمات التي قدمتها الأمور العامة العريضة ، ولم تذهب بعيداً في دراسة المجتمع ومحاولة معرفة واكتشاف مشاكله بعمق وتفصيل ، اعتماداً على النظرية وقد دخلت في إطار الممارسة والنفاذ إلى مجتمع محدد . ويتجلى أيضاً في النقل الحرفي عن الآخرين ، دون الأخذ بعين الاعتبار فروق التطور والخصوصية المميزة لكل مجتمع . ويتجلى أيضاً في تغليب القضايا الفرعية ، أو التي تهم مجتمعات أخرى ،

بغض النظر عن مدى أهميتها أو ملاءمتها لمجتمعنا ، ولذلك زادت عزلة وغربة قوى تقدمية كان من الممكن ، ومن المطلوب أن تلعب دوراً هاماً في العمل السياسي .

ومن تجليات الافتراق بين النظرية والممارسة ذلك النواس بين حدين متباعدين في الكثير من المواقف والمراحل ، وإن هذا يؤكد تغليب الفهم الجامد للنظرية أو الاستغراق في العمل اليومي دون ضابط نظري ، ويؤكد أيضاً تغيراً في مواقف وعلاقات القوى في الداخل والخارج ، نتيجة اعتبارات معينة ، دون أن يتغير الواقع الموضوعي تغيراً نوعياً موازياً .

لقد انسحب هذا الضمور النظري ، وعدم إيلاء النظرية الأهمية التي تستحقها ، على العمل السياسي ، وعلى العلاقة بين السياسي والفكري ، وتفريعاً على العلاقة بين الثقافي والسياسي .

وإذا كان من المفيد ، وفي أحيان كثيرة من الضروري ، أن تتحاور القوى السياسية ، وان تتوصل إلى اتفاقات وصيغ عمل مشتركة ، فلا يعني ذلك انتفاء التناقض بين القوى ، أو مناقشة المواقف ومحاورتها ، ويجب ألا يؤدي إلى إخضاع الفكري إلى مستلزمات العمل السياسي اليومي أو مبرراته .

إن التحالفات في العمل السياسي أمر مشروع ، وكثيراً ما يحصل ، رغم وجود الفروق والخلافات في النظرة أو التحليل أو الدوافع لهذا التحالف . لكن باعتبار أن هذه الصيغ لا تزال غير واضحة في بلادنا ، ولا ترتكز ، أغلب الأحيان ، إلى أسس محددة وقوية ، فإنها كثيراً ما تخضع إلى النظرة الجزئية ، وإلى القراءة

الخاطئة للتاريخ ، أو إلى عدم فهم لأطراف التحالف ، إضافة إلى البراعة والمناورة واستغلال الظروف ، ولذلك كثيراً ما انتهت هذه الصيغ بشكل سلبي ، وبعض الأحيان بشكل مأساوي ، وأدت إلى تدمير قوى سياسية وإضاعة فرص كان من الممكن أن تتبلور ويستفاد منها .

إن قيام مثل هذه التحالفات ، أو سقوطها ، يجب ألا يغيب التميز النظري ، وأن لا يحجب نقاط الخلاف ، ويجب ألا يمنع النقد أيضاً . لكن ما يحصل غالباً أن السياسي عندنا يريد إخضاع الفكري ـ الثقافي لخدمة العمل السياسي اليومي ، وإلى تبرير الصيغ القائمة والدفاع عنها ، ولذلك يفقد الفكري ـ الثقافي دوره وتميزه ، ويصبح تابعاً وليس شريكاً أو ناقداً .

ونظراً لانتفاء الممارسة الديمقراطية في المجتمع ، وداخل المؤسسات السياسية ، بما فيها الحزبية ، فإن الرأي الآخر ، المختلف ، لا يملك القدرة على الوصول ، بل أكثر من ذلك يتعرض للتشويه والقمع والتحريم ، ومن شأن هذا ان يحد من الحوار الداخلي أو أن يلغيه ، وبالتالي يسود الرأي الواحد ، وهو رأي صاحب القرار ، ويخضع الفكر والفكري ـ الثقافي إلى صاحب القرار السياسي ويصبح أداة بيده .

ولما كان معظم سياسيينا ، وفي معظم الأحزاب ، لا يتميزون بإمكانيات نظرية ، ولا يهتمون بالفكر ، أو بالثقافة ، ويغرقون في العمل اليومي ، فإنهم يقفون موقفاً سلبياً من المشتغلين بالفكر والثقافة ، ويعتبرون نشاطهم ، إذا لم يكن في خدمة العمل

اليومي ، تخريباً أو تشويشاً ، لذلك تزداد الشقة بعداً بين الطرفين ، ويحصل التباعد فالعداء فالافتراق . ولقد رأينا الكثير من الأمثلة ، وفي جميع الأحزاب .

الملاحظة الثانية : هل يمكن الدعوة إلى التجديد قبل تقييم الماضي القريب ؟

لكي نثق أن جديداً يمكن أن يولد وينهض فوق هذا الركام من القديم لا بد أن تتصدى له قوى جديدة ، أو يتجدد القدماء .

فإذا تركنا جانباً القوى الجديدة ، إذ ربما لم تولد بعد ، أو لم تستطع انْ تعبر عن نفسها ، وتثبت جدارتها بعد ، فإن القديم ، أي ما هو قائم ، لا يكتسب جدارته إلا اذا قدم الدليل الملموس على أنه تجاوز الماضي ، وقادر على تحمل أعباء المستقبل ، وهذا يقتضي منه أن يقدم كشفاً بما كان وبما يجب أن يكون .

بكلمات أخرى : إن القوى التي تدعو إلى الجديد ، وتقدم نفسها على هذا الأساس ، يجب عليها قبل كل شيء ، أن تقوم بعملية نقد ذاتي ، أن تقول بصراحة أين أخطأت ، أين قصرت أو عجزت ، وما هي الصيغ والضوابط التي تمنع تكرار أخطاء الماضي .

إن النقد والنقد الذاتي عملة لها وجهان : الأول : أن نعيد قراءة مرحلة تاريخية ، بكل ما فيها من مشاكل ومصاعب ووقائع وقوى ، وكيف حصلت ، وكيف تم التعامل معها ، وما أدت إليه من نتائج ؛ والثاني : أن تقوم كل قوة تطرح نفسها للمستقبل بعملية

نقد ذاتي جريئة وصريحة لمسيرتها السابقة ، وأن تعترف ، وبصوت عالٍ ، بالأخطاء التي وقعت فيها ، والنواقص التي شابت عملها ، والدوافع التي دعتها لاتخاذ هذا الموقف أو ذاك .

أما أن نضرب صفحاً عن الماضي ، ونعتبر أنفسنا اننا أبناء المرحلة الجديدة ، أو أن الناس ينسون ، أو لا يحتاجون إلى من يذكّرهم بالمآسي السابقة ، فإننا ، بالإضافة إلى إمكانية واحتمال تكرار الأخطاء ، نكون كمن يتواطأ مع نفسه ومع الآخرين لتزييف مرحلة تاريخية بكاملها ، وتبرير أخطاء النفس وأخطاء الآخرين . ومن شأن ذلك أن يمنع قيام الصيغ الجديدة ، وأن يجرد القوى القائمة من المشروعية التي ترشحها للمستقبل .

إن أحد الأسباب الرئيسية في ضعف العمل السياسي ، وابتعاد الكثيرين عن الانخراط في الأحزاب ، أو مغادرتهم لهذه الأحزاب بعد أن كانوا فيها ، أو مؤيدين لها ، اهتزاز أو تصدع الثقة والمصداقية بهذه الأحزاب ، أو اعتبارها غير مؤهلة أو غير جادة بما فيه الكفاية للقيادة وتحمل المسؤولية .

فحين تنتفي الديمقراطية داخل هذه الأحزاب ، وتتأبد القيادات ، وتغيب الرقابة والمحاسبة ، وتتأرجح السياسات والمواقف دون تعليل واضح ، ويبرز العجز عن حل مشاكل الجماهير ، فإن الثقة بين الطرفين تضعف او تنعدم ، ويصبح إقناع الجماهير بالتجديد والاختلاف والتغيير أمراً بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً .

من هنا تبرز الأهمية الاستثنائية ، خاصة الآن ، في مرحلة

التغيرات العاصفة والعميقة التي تجتاح العالم ، إلى ضرورة التصدي بشجاعة إلى ممارسة النقد والنقد الذاتي ، كخطوات أولى ورئيسية قبل التنطح لمهمات جديدة أو اقتراحات جديدة .

• بعد هاتين الملاحظتين أريد أن ابدي الرأي بثلاث قضايا طرحها الاستاذ كريم مروة :

الأولى : حركة ثورية جديدة ونظرية ثورية جديدة :

قد لا يختلف اثنان حول مدى ما وصل إليه الوضع العربي الراهن من التردي والتآكل . فقد ثبت بالملموس أن الفئات الحاكمة أعجز من مواجهة متطلبات المرحلة ، وأنها بنظرتها وسلوكها وعلاقاتها تدفع المنطقة الى مزيد من التخلف والتبعية والديكتاتورية ، وترتب عليها التزامات قد لا يستطاع التخلص منها خلال عشرات السنين ، إذا استمرت باتباع السياسة الحالية ، من استسلام الى العدو ، إلى ارتهان للامبريالية ، إلى تبديد لخيرات الوطن ، إلى اتباع سياسة استهلاكية مدمرة ، إلى عجز عن مواجهة أو تأمين مستلزمات الوطن والمواطن من حيث الغذاء والدواء والعمل والحرية والكرامة .

هذا الجانب من الوضع العربي يمكن أن يقال فيه الكثير ، وهو هنا لا يعنينا إلا بمقدار مقارنته مع البدائل .

فالأحزاب السياسية المعارضة ـ ومعارضتها متنوعة الأسباب ـ أحد الاحتمالات البديلة . هكذا تطرح نفسها ، وهكذا يفترض الكثيرون ، فإلى أي حد تعتبر هذه الأحزاب قادرة على القيام بهذا العبء ؟

إن أي حزب بمفرده عاجز بالمطلق عن القيام بمهمة التغيير لأسباب كثيرة ؛ أما إذا انتقلنا الى الصيغة التي يمكن أن ترمم هذا النقص ، نجد أن العلاقات بين القوى السياسية داخل أي قطر ، من الارتباك والتباعد ، وحتى الاختلاف إلى درجة تعجز معها عن الوصول إلى تحليل مشترك ، أو تقييم مشترك للسلطة التي تعارضها ، ولذلك لم تستطع أن تطور العلاقات فيما بينها إلى مستوى الاتفاق او التنسيق ، وظل ما يجمعها مجرد العداء للسلطة التي تقوم بقمع الجميع ، وغالباً ما تعتبرهم في المستوى نفسه من الخطورة . فهل من شأن علاقات بهذا المستوى ، أو من هذا النوع ، أن تتجاوز إطاراتها التنظيمية ومنطلقاتها الفكرية وتصل الى الفكرة التي يدعو إليها الأستاذ مروة : الحركة الثورية الجديدة والنظرية الثورية الجديدة ؟

إن طموحاً من هذا النوع ، بالإضافة إلى عدم إمكانية تحقيقه ضمن الشروط الراهنة ، فإنه يضيف الى جملة المصاعب والعقبات القائمة صعوبة وعقبة جديدة ، خاصة وأن المطلوب ، والممكن في الوقت نفسه ، لا يتعدى ، كمرحلة أولى ، تجاوز الحالة السلبية الراكدة إلى حالة من التفاعل والاتفاق على مجموعة من المطالب والشعارات ، حتى اذا ما تحققت ضمن برنامج عمل مشترك ، يمكن أن تؤدي إلى صيغة أولية من صيغ التحالف . مع الإشارة أن مثل هذا المطلب ، وفي الواقع الملموس ، لم يتم الوصول إليه حتى الآن ، نظراً لاختلاف المنطلقات والدوافع والعلاقات ، إضافة إلى العزلة التي تعيشها كل قوة من القوى السياسية .

فإذا افترضنا جدلاً أنه أمكن التغلب على الكثير من المصاعب التي تواجه القوى السياسية المعارضة ، من خلال المرونة والحوار والتنازلات المتبادلة ، ومن خلال شعورها بالخطر ، باعتبار أنها جميعها مستهدفة ، وتوصلت إلى صيغة من صيغ العمل المشترك ، فإن أقصى ما يمكن الوصول إليه هو التحالف العريض ، نظراً لاختلاف المنطلقات النظرية لهذه القوى ، ولانعدام أو لضعف الثقة فيما بينها ، قياساً على تجارب سابقة ، أو نتيجة الحذر ، أو لوجود عناصر التخريب داخل كل قوة سياسية ، أو بحكم الانغلاق والتعصب ، أو بسبب العلاقات والتحريض الخارجي . إن هذه الأسباب ، أو بعضها ، وربما غيرها ، ونظراً لأن التحالفات التي نشأت من القوة والمتانة ما يعتبر القدوة الجيدة ، لما تخللها من المناورات والالتفاف والتقدير الخاطىء ؛ إن من شأن ذلك أن يؤدي إلى زعزعة أو إنهاء علاقات التحالف حالما تتغير الظروف سلباً أو إيجاباً . سلباً في حال مواجهة صعوبات لم تكن مأخوذة بعين الاعتبار ، أو بسبب مرور فترة طويلة دون أن يحقق هذا التحالف نتائج ملموسة . وإيجاباً من حيث سقوط العدو المشترك ، وقيام وضع جديد ، مع ما يحمله من تقديرات أو إغراءات أو ضغوط . إن إمكانية استمرار التحالف أمر مشكوك فيه ، أو في أحسن الحالات يتعرض إلى الاهتزاز واحتمالات التغيير .

لذلك فإن صيغة التحالف ، في حال وجودها واستمرارها لفترة تاريخية معينة ، تمثل شعار الحد الأقصى في الظروف الراهنة ، مع التأكيد مجدداً ان التحالفات لا تلغي الخلاف النظري والنقد ، ليس بهدف تقويض التحالف ، وإنما لتعزيزه ، ولكي يبقى أطول فترة

ممكنة ، ما دامت الشروط التي أملت وجوده قائمة .

فإذا أخذنا ظروف المناخ المسيطر من حيث انعدام الجو الديمقراطي على كافة المستويات ، في المجتمع ، وبين أطراف التحالف ، وداخل المؤسسة الحزبية الواحدة ، فإن العوامل السلبية المشار إليها تلعب دوراً قارضاً او فارضاً لشروط جديدة تلائم قناعاتها أو مصالحها ، وهذا ما يتيح للقوى المتحكمة داخل التحالف أن تبقى وحدها صاحبة القرار ، دون ان تخشى النتائج ، ودون أن تطور هذه الصيغة .

لقد كانت صيغة التحالفات في بلادنا طوال الفترات الماضية ، وحتى الآن ، أقرب الى الهشاشة وعدم التكافؤ ، إضافة الى ما يشوبها من الارتياب والحذر والسلبية بنظر اطراف التحالف أنفسهم ، وبنظر الجماهير ، وأيضاً لعجز هذه الصيغة عن تحقيق إنجازات جدية .

لا يعني ذلك إدانة هذه الصيغة ، أو وجود أفضل منها في الظروف الراهنة . فالمجتمع ، أي مجتمع ، عبارة عن طبقات وقوى وأفكار ، ولا بد من إيجاد صيغة تستوعب هذه العناصر ما دامت هناك قضايا مشتركة ، ولا بد من التأكيد على ما هو مشترك وعام ، ولا بد أخيراً من توفير أفضل الشروط ، وخلق المناخ الملائم للتفاعل من اجل إنجاز مهمات المرحلة ، ولتجاوز حالة العزلة والعداء والسلبية الموجودة بين هذه القوى .

ضمن هذا الوضع المليء بالمصاعب والسلبيات فإن أقصى ما يمكن الوصول إليه هو التحالف العريض ، أي اتفاق القوى

السياسية الأساسية على قضايا مشتركة ، خلال مرحلة تاريخية بكاملها ، وبمصداقية عالية من خلال التضحية والديمقراطية والتكافؤ ، مع الاحتفاظ بالفروق وحق كل قوة بالاستقلال والنقد ، وحتى الاختلاف ، لكن ضمن ضوابط متفق عليها .

إننا نؤكد على هذه الصيغة ، وهذه الشروط ، لأن التجارب السابقة مليئة بالإخفاقات ، وهذه خلقت حالة من « انعدام اليقين » ، مما يتطلب ترميم هذا الانهيار ، والبحث عما هو عام ومشترك ، واستبعاد ، قدر الإمكان ، ما يؤدي إلى الخلاف ، في محاولة لبناء ثقة جديدة ، وإعادة الأمور إلى مجاريها ، ووضعها ضمن أحجامها وضروراتها التاريخية .

أما الدعوة إلى حركة ثورية جديدة ، وإلى نظرية ثورية جديدة ، فإنها بالإضافة إلى كونها دعوة متفائلة جداً ، وقد لا تكون مطروحة جدياً أو ممكنة ، قد تثير الخوف .

صحيح أن أغلب القوى السياسية لم تثبت جدارتها ، لأسباب أو أخرى ، وواجهت الكثير من المصاعب ، ووقعت في الكثير من الأخطاء ، لكن تجاوز ذلك لا يكون في القفز فوق الواقع ، والتصور أن تسديد النواقص يكون باستعارة أفكار الآخرين أو مواقفهم .

فالموقف من القومية ، مثلاً ، أو من الدين ، إذا لم تستطع بعض القوى التقدمية أن تدرك تأثيره أو أهميته في مرحلة معينة ، واتخذت منه مواقف سلبية أو خاطئة ، فيجب ألا يعني ذلك اعتبار الموقف المعاكس ، أو المزاود ، هو الصحيح ، أو اعتبار القوى التي نادت بذلك الموقف على صواب سابقاً كما هو الآن .

هذا في الجانب العملي ، فإذا انتقلنا إلى الجانب النظري ، نجد أن المنطلقات الفكرية للقوى المدعوة إلى إشادة النظرية الجديدة ـ على فرض أن ذلك ممكن ، أو مطلوب في المرحلة الراهنة ـ من الاختلاف والتناقض إلى درجة يتعذر معها تماماً الوصول إلى مثل هذه النظرية ، لأن ما قد يجمع هذه القوى ، رغم صعوبته ، وبعض الأحيان قلّته ، لا يكفي لإلغاء ما بينها من اختلاف المنطلقات النظرية ، ولأن ما يدعوها للتحالف ، أو يضطرها إليه في بعض المراحل ، أنها تواجه عدواً واحداً أو مشتركاً . أي إنها متفقة مع القوى الأخرى على ما هو سلبي ، وعلى ما يجب محاربته ، فإذا تجاوزت ذلك الى ما هو مشترك في المرحلة التالية يبدأ التحالف بالتغير من حيث قواه أو شعاراته ، وقد تنتهي هذه الصيغة لتبدأ صيغة أخرى جديدة مختلفة .

إن النظرية « الجديدة » لا تعني انها جديدة إلا بمقدار ما تستكمل نواقصها ، وتفجر كل ما فيها من إمكانيات ، ولا يكون ذلك إلا باختبارها ، بدخولها إلى معترك الحياة الفعلية . أي ان تصبح في حالة حركة وتفاعل من أجل ان تعطي أقصى ما تملك . فإذا أهمل أصحاب هذه النظرية أو تناسوا قراءة ظاهرة معنية في المجتمع ، أو كانت قراءتهم لها خاطئة ، فلا يعني ذلك ، بالضرورة ، خطأ النظرية . ومن هنا فإن المطلوب ، بالنسبة للماركسية ، تحديداً ، أن يكون أصحابها أكثر استيعاباً لها ، وان يحسنوا قراءة المجتمع الذي يعيشون فيه ، لأن أحد أبرز عيوب الماركسية ، في الظروف الراهنة ، وفي بلادنا على وجه التحديد ، جهل الماركسيين لها ، وعدم قدرتهم على استخدامها استخداماً

ديناميكياً حياً ، ولذلك كثيراً ما يسقط بيدهم حين يفاجؤون بظواهر جديدة ، أو لم يـروها من قبـل ، ويقفون في مـواجهتها خـائفين أو عاجزين .

إن النـظريـة « الجـديـدة » لا يمكن أن تكـون حـاصـل جمـع للنظريات السائدة ، كما لا يمكن أن تكون مجـرد إضافـات لما كـان يعتبر ناقصاً أو مطلوباً . لأن النظريـة ، أي نظريـة ، مثل الكـائن الحي ، فهي ترفض الأجسام الغريبة ، ولا تتكيف إلا مع ما هو من نسيجها . ولذلك فإن مجرد الدعوة إلى نظرية جديدة يحمل في طياته اعترافاً بعجز النظرية الأم ، أو اقتناعاً أن هذه النظرية ناقصة ، أو فيها من الأخطاء ما يستدعي استبدالها أو تجاوزها .

على ضوء ما تقدم يجب التمييـز ، وبوضـوح ، بين التحـالف الوطني المقترح ، والذي يستند إلى برنامج ، ويأخذ طبيعة المـرحلة والقوى والمهمات بعين الاعتبار ، وبين النظريـة الجديـدة المطلوب الوصول إليها .

وإذا كان الأستاذ مروة قد أشار في مقابلته مع « الـطريق » إلى « أن التوفيقية في الفكر لا تجوز ولا تستقيم ، ولذلك فـإن أي فكر ثـوري ينبغي أن يكون فكـراً ثـوريـاً منسجـماً ، حتى لـو تعـددت مصادره » فإنه يترك ظلاً من احتمال أن تكـون الأمور أكـثر مرونـة بالنسبة له حين يقول في المقابلة نفسها « وفي هذا السياق أعيد فأذكر بأنني ، جواباً على التحـدي الذي طـرحته بشـأن الحركـة الجديـدة وبرنامجها ، وبشأن نظريتها الثورية ، والذي ساويت فيـه بين كـل هـذه التجارب والتيـارات الفكريـة ، طرحت أن الاشتـراكية التي

ينبغي أن يحدث تغيير فيها وفي تحديدها ، على ضوء خصوصيات بلداننا ومستويات تطورها هي الحل » .

إن هذا الطرح بحاجة إلى وقفة طويلة ، كما هو بحاجة إلى تحديد وتدقيق ، لكي لا نخلق تعقيدات إضافية ، في الوقت الذي نحاول أن نصل إلى صياغات عملية تلائم المرحلة .

القضية الثانية : القومية . العلاقة بين القومي والقطري في العمل السياسي :

الأسئلة التي كانت تبدو بديهية ، خلال فترات طويلة سابقة ، تحتاج اليوم إلى المراجعة والتدقيق ، ليس بهدف دحضها وإنما للتأكد من صحتها ، وهل لا تزال تستند إلى أسس قوية ، وتتمتع بالمتانة والفاعلية التي كانت لها من قبل .

من جملة هذه الأسئلة ما يتعلق بالقومية ، من حيث كوننا أمة ، وإمكانية تحقيق الوحدة ، وبأي صيغة وبأي شروط . العلاقة بين القطري والقومي ، ولأيهما الأفضلية ، وضمن أي شروط . الأخطار التي تواجه فكرة القومية ، وهل تقوى هذه الفكرة على مواجهة التحديات الدينية والمذهبية .

وفي هذا السياق ، ونتيجة التطورات ، خاصة الثروة النفطية ، وما ولدته من فروق خاصة بين الأغنياء والفقراء ، والصيغ الاتحادية والتجمعات العربية ، هل تعتبر عناصر إيجابية أم سلبية في مسيرة الوحدة والعلاقة بين الأجزاء . هل يمكن الحديث عن الوحدة الآن كما كان يجري الحديث عنها في السابق .

ثم ما علاقة الوحدة ، في حال قيامها بالوحدات الأصغر منها ، وعلاقتها بالأقليات الموجودة .

هذه الأسئلة ، وغيرها كثير ، والتي لم تكن تطرح ترفعاً ، أو باعتبارها بديهيات ، لا بد من طرحها من جديد ، ولا بد من تدقيق الأسئلة والصيغ والاحتمالات والنتائج التي تترتب على أي حل من الحلول . هذا الطرح ليس من قبيل التشكيك او التراجع عن أفكار كانت تبدو قوية راسخة ، وإنما لاختبار قوة الأرض التي نقف عليها ، ومقدار ما تلبي من حاجات فعلية ، إنسانية وتاريخية ، وتدفع الأقطار والمجموعات إلى التقارب والتلاحم ، ومن ثم التطلع الى المستقبل .

والتجارب الوحدوية السابقة ، (أو القائمة الآن !) هل تعتبر بمحصلتها إيجابية أم سلبية . كيف نحكم عليها وضمن أي مقياس ، وفيما لو توافرت صيغ عديدة لوحدة أو وحدات هل نعتبر ذلك صورة من صور الغنى والتنوع أم تحدياً لمثال يجب أن يبقى قدوة ونموذجاً .

والوحدة ، أية وحدة ، من يحققها ، وبأية شروط ، ومتى . وإذا اختلفنا على صيغة ما ، أو في مرحلة ما ، هل تبقى الوحدة أم تنتهي .

دون الدخول في التفاصيل ، وفي محاولة للاقتراب من بعض هذه الأسئلة ، اعتقد أن من الخطأ اعتماد لونين فقط ، اللون الأسود واللون الأبيض في مناقشة هذه القضايا او في الحكم عليها ، أو حتى على نتائجها ، فبين هذين اللونين هناك درجات غير محدودة

من الألوان ، ولذلك يجب الحكم ضمن ظروف تاريخية محددة على أي ظاهرة أو حالة . فوجود الأمة لا يتحدد من خلال الصيغ السياسية وحدها ، أو حتمية وجود صيغة حقوقية أو قانونية لها ، على شكل دولة ، أو من خلال وحدة ، خاصة وأن بعض النظريات التي تتناول الموضوع اعتمدت تجارب القرن الماضي واعتبرتها مقياساً .

كما أن تعاريف معينة للأمة إذا صحت على بعض الأمم فلا يعني انتفاء بعض العناصر أو الشروط ، خلال فترة معينة ، انتفاء وجود الأمة . إن هذه الميكانيكية في قياس الأمور تؤدي الى التشويش وافتعال الخلافات أكثر مما تساعد على حل القائم منها .

لذلك يجب أن تدرس كل العناصر المتعلقة بالقومية والأمة والوحدة دراسة معمقة هادئة لكي نصل إلى صيغ عملية مرنة تلائم المرحلة الراهنة .

هذا الموضوع رغم أهميته واسع جداً ، وله تفاصيل كثيرة ، وما أود ان أشير إليه هنا مجرد لفت النظر إلى قضية اعتبرها هامة ، خاصة في المرحلة الحالية ، هذه القضية هي اللغة .

فإذا كانت اللغة أحد العناصر الأساسية لوجود الأمة ، أيّ أمة ، فإنها لا تكفي وحدها لإثبات هذا الوجود ، إذ قد تشترك عدة أمم في لغة واحدة ، ويبقى لكل أمة تميزها واختلافها ، وأبرز مثل في هذا السياق اللغة الانكليزية ، حيث إنها لغة لعدة أمم .

اللغة ، إذن ، لا تكفي وحدها لإثبات وجود الأمة . لكن

اللغة في حالات معينة لا تقتصر على كونها وسيلة للتفاهم والتعبير ، إنها تتجاوز ذلك كثيراً ، واللغة العربية مثال على ذلك .

إذ بالإضافة إلى كونها لغة التفاهم فهي لغة الدين والمناخ النفسي والثقافة والجذور أيضاً . وهذا ما يجعلها مختلفة عن لغات أخرى كثيرة .

صحيح أن لكل لغة علاقة بجذورها ، لكن علاقات اللغات بالجذور علاقات تاريخية أكثر مما هي حياة مستمرة وجامعة . ومما أعطى العربية هذه الميزة الدين والشعر ، مما ولد نمطاً من الفهم والتعامل مع اللغة ، وبالتالي مع الشريك في هذه اللغة ، بشكل نلمسه بوضوح بعد مرور قرون طويلة ، ورغم تعدد الأقطار وتباعدها . وهنا نلمس الفرق النوعي والجوهري بين اللغات التي انقطعت عن جذورها ، أو ابتعدت هذه الصلة بينها وبين الجذور كاللغة العبرية مثلاً ، وبين اللغة المستمرة .

اللغة العربية إذن ، بالرغم من الملاحظات العديدة حول تطورها قياساً لمقتضيات العصر وحاجاته ، ظلت حية وقوية ، ولم تفقد ارتباطها بالجذور ، ولديها القابلية للتطور والنمو إذا أحسن التعامل بها .

واللغة بهذا المنظور أحد اهم الروابط التي تجمع العرب ، كما كانت في الماضي أحد أهم العوامل للدفاع عن الذات .

من هنا تكتسب اللغة ، في المرحلة الجديدة ، مزية كبيرة وهامة ، وهذا ما يستوجب الالتفات الجدي من اجل تطويرها

وإغنائها، لأنها عنصر مهم في بلورة وعي جديد وعلاقات جديدة ، خاصة بعد انتشار التعليم وتطور وسائل الاتصالات .

هذا يقتضي ان تتحول اللغة الى مختبر حقيقي للتفاعل والتقارب ، وان تصبح مستقبلية ، مما يستدعي أن تخرج من أيدي السلفيين وهيمنتهم ، وان يلتفت لها التقدميون بالعناية والتطوير والإغناء ضمن مفاهيم العصر وحاجاته . ومن هنا فإن المحاولات التي بدأها بعض الرواد ، في إطار تحديث اللغة وتطويرها ، مثل محاولة العلايلي ، يجب أن تحظى بأهمية خاصة ، بدل ان تبقى اللغة سوطاً في يد السلفيين .

النقطة الأخرى التي تستحق الوقوف والمناقشة في إطار القومية : **العلاقة بين القطري والقومي** .

من الإشكالات الكبيرة التي واجهت العمل السياسي ، ومنذ وقت مبكر ، تحديد العلاقة بين الساحتين القطرية والقومية . ما هي الأولويات . كيف يمكن التوفيق بين ما هو قطري وما هو قومي . متى يمكن تغليب المشترك على ما هو خاص . ما علاقة الجزء بالكل ، إلى غير ذلك من الإشكالات .

لقد عانت القوى القومية في هذا المجال أكثر من القوى الأخرى ، لأن الحدود بالنسبة لها متداخلة ، ولأن الأولوية غالباً ما تكون نتيجة عوامل آنية او بسبب تقديرات لا تأخذ بعين الاعتبار جميع الانعكاسات ، وفي جميع الاقطار ، بالأهمية نفسها او بالمقدار نفسه .

لذلك ولدت تشوهات وخلل بين المركز والفروع ، وعزلة بين

الفـروع والجماهـير ، وولدت شعـارات واهتمامـات لا تعني جميع الأقطار بالمستوى نفسه ، وهذا أدى بدوره إلى نمو التنظيم في مكان وضموره في أمكنة أخرى ، مما سهل على السلطات المحلية اتهامه ثم تصفيته ، دون ان يلقى حماية او عطفاً من الجماهـير ، كما أدى إلى التحاق الكثير من الكـوادر بالمـركز في الـوقت الذي كـانت الفروع بأمس الحاجة لهذه الكوادر .

ومن التشوهات ايضاً ، نتيجة الخلل بين المركز والفروع ، أن أهملت القضـايـا المحليـة ومـطالب الجمـاهـير اليـوميـة ، وغـابت الاهتمامات بدراسة الـواقع المحيط ومتـابعة تـطوراته ، ممـا أفسح المجال أمام قوى إقليمية ومحلية لأن تملأ الساحة وتسيطر ، بكل ما تحمله من أفكـار وصيغ وعـلاقات ، وهـذا أدى بدوره إلى تعـزيـز الاتجـاهـات الإقليميـة والتعصب والانغـلاق ، وخلق المـزيـد من التعقيدات بين ما هو قومي وما هو قطري .

وفي فترة لاحقة ، وكرد فعل لهذا التوجه ، وفي محاولة لإقامـة تنظيمات تحظى بالاعتراف والارتباط بالجماهير ، ارتدت أجزاء من هذه القوى ، فاتخذت سياسات ومـواقف غلّبت ، وبمبالغـة ، الهم القطري والقضايا القطرية على كل ما عداها ، وأصبحت علاقاتهـا بمركز التنظيم ، أو بالأقطار الأخرى واهيـة ، شكلية ، قلقـة . بل اكثر من ذلك بدأت تدعو إلى صيغ للعلاقة معـاكسة تمـاماً لمـا كان سابقاً ، متأثرة بالتوجهات الإقليمية السائدة في أقطارها ، وكرد على فشلها السابق ، ممـا فجّر عـدداً من التنظيمـات وأدخلها في متـاهة الصراعات فيما بينها ، والتفنن في التنظير والتبرير .

إن هذه التجارب التنظيمية لها ما يشابهها في المجال السياسي ، من حيث مفهوم الوحدة ، أو العلاقة بين الأقطار ، والصيغة التي يجب أن تقوم بين ما هو قطري وما هو قومي . فالوحدة إما أن تكون اندماجية وفورية ، ومن ينادي أو يطالب بغير ذلك يكون انفصالياً وإقليمياً ، أو أن يتراجع شعار الوحدة ويغيب نهائياً ، ويحل مكانه العداء والقطيعة بين من كانوا في دولة واحدة أو في تنظيم واحد .

هذه الحالة من التطرف والتجاذب انعكست على كافة المستويات ، وطالت معظم التنظيمات والأقطار ، مما جعل شعار الوحدة يعاني أزمة حادة ، وجعل العلاقة بين الأقطار والتنظيمات تراوح بين حدين متطرفين ، ولا يمكن في المرحلة الحالية لتجاوز هذه الأزمة إلا بدراسة التجارب السابقة ، والصيغ التي كانت سائدة ، وما ترتب عليها من سلبيات وأخطاء ، من اجل بناء علاقات جديدة ، صحية وعملية ، تعطي ما لقيصر لقيصر وما لله لله .

إن المعادلة التي يجب الوصول إليها في هذا المجال ، خاصة بعد التجارب المريرة القاسية ، من الدقة والحساسية بحيث تحتاج إلى الكثير من التروي والمعرفة ، ليس فقط على المستوى النظري وإنما من خلال الممارسة الفعلية ، لمواجهة التمزق ولمواجهة التيارات الطائفية والمذهبية والعرقية التي تريد أن تملأ الساحة مستغلة أخطاء وارتباكات القوى الوطنية التقدمية ، ولمواجهة الدور الذي تمارسه اسرائيل من اجل خلق دويلات وكيانات دينية على شاكلتها .

إن هذا الموضوع من الأهمية بحيث يتطلب مشاركة كل من له تجربة وخبرة . وألاّ يُترك لذوي الياقات البيضاء من المنظرين

المترفين ، الـذين يتصورون الـوحدة حلماً ، والأقـطار مجرد كتـائب عسكرية تنتظر التعليمات والأوامر ، وفي أذهانهم نموذج الوحـدتين الألمانية والايطالية وبسمارك !

● النقطة الثالثة ، والأخيرة، التي تجدر مناقشتها مع الاستـاذ مروة هي : **كيف يمكن للحوار المقترح أن يبقى ويستمر في مستوى عالٍ من الاهتمام والجدية ، وكيف يمكن بلورة الآراء والأفكار ، تمهيداً للوصول إلى مواقف وصياغات أعلى ومتطورة أكثر ؟**

كما أشَرْتُ في بداية هذه المداخلة : إن الكثيـرين ، في الوقت الحاضر ، ليسوا راغبين في مثل هـذا الحوار ، وأعني هنـا الكثيرين ممن لا يرتبطون بمؤسسات سياسية ، لشعورهم بعدم الجدوى ، أو عدم الجدية الكافية ، خاصة نتيجة التجارب الماضية .

هذا أولاً ، وثانياً ، إن الموضوعات المطروحة كثيرة جدا ، ولا يمكن أن تناقش خلال فترة قصيرة ، ولهذا يجب أن توجد آلية لمتابعة الحوار ، وهذه الآليـة ، بالإضـافة إلى الصيغـة العملية ، يجب أن يتمتع القائمون عليها بالمصداقية والجدية وسعة الصـدر والتواضـع والتجربة مما يجعلهم مختلفين عن محترفي الندوات ، والـذين يهيئون مداخلاتهم في الطائرات ، أو في المطارات بين رحلتين !

وأخيراً أعرف أن العبء كبـير ، والمهمة صعبـة ، لكن يكفي الاستاذ كريم مروة أنه بدأ ، وعلى الآخرين أن يساعدوا لمتابعة هذه المهمة التي تعني قراءة جديدة وجادة لتاريخنا المعاصر .

بعض الدروس من حرب بيروت

□ النقاش الذي بدأته « الطريق » في عددها الصادر في كانون الأول ١٩٨٣ مع الامين العام للحزب الشيوعي اللبناني ، تحت عناوين أساسية : ماذا جرى ؟ لماذا ؟ وما العمل ؟ هذا النقاش له أهمية متميزة ، لأنه، أولاً نقاش ضروري في هذا الوقت بالذات ؛ ولأنه ، ثانياً ، يطرح الكثير من التساؤلات والقضايا التي يجب الوقوف عندها طويلاً واشباعها درساً وبحثاً من أجل الوصول الى اجابات حولها ؛ ولأنه ، ثالثاً ، بدأ من المكان الأكثر ملاءمة ، من لبنان ، حيث تتجمع الآن الكثير من العناصر الايجابية والسلبية معاً ، باعتبار لبنان يشكّل المرآة والمختبر لما سيجري في المنطقة ، ولأنه ، أي لبنان ، نقطة القوة والضعف معاً في المنطقة العربية ؛ ورابعاً وأخيراً : إن ما يعطي النقاش أهمية اضافية ان الجهة التي تولت ادارته ومسؤوليته قوة أساسية في المنطقة العربية ككل ، ليس من حيث وجودها وانما من خلال طرحها وتحليلها وتطورها الايجابي المستمر .

لهذه الأسباب يجب اعتبار الحوار المشار اليه بـداية لمنـاقشة من المفروض ان تستمر وتتسع ، ولكي تؤدي الى نتائج موضوعية لا بد أن تكون صريحة وجريئة ، بهدف التوصّل الى معرفة ما جرى تمهيداً لتحديد ما يجب أن يكون ، او على الأقل للمساعدة في التوصّل الى استنتاجات من أجل رسم طريق المستقبل .

واذا كانت القضايا المطروحة في الحوار من الأهمية والتعدد الى درجة كبيرة ، فـإن هذه المـداخلة ليست أكثر من وقفـة عند بعض النقاط بهدف مزيد من التحديد أو التـوضيح أو التسـاؤل ، كما أن هذه المداخلة تعبـير عن موقف كـاتب أكثر ممـا هي تلخيص لموقف سيـاسي محترف أو ممثـل لقوة سيـاسية ، وبـالتـالي قـد تتسم بعض الأحكام بحدة ، ربما نتيجة عدم الالمام بالتفاصيل أو عدم الاقتناع بها .

١ -

أولى القضايا الأساسية التي يجب أن نستـوعبها جيـداً : ان ما نواجهه اليوم هو حصيلة لمجموعة من العوامل والقوى والاخطاء ، وهذه الحصيلة تكونت وتـراكمت عبر فتـرة طويلة ، فـإذا أردنا أن نفهم ما حصل جيـداً يجب أن نحلّل العوامـل التي كوّنت وهيـأت وساعدت في الوصول الى الحالة الراهنة ، وهـذا معناه أن نستبعـد المعادلات السهلة او الاجابات السريعة ، ويجب ان لا نكرر الموقف

الذي حصل بعد عام ١٩٦٧ ، لأن في جملة ما حصل بعد تلك الهزيمة ان توقف النقاش حول الاسباب التي أدت اليها ، وبالتالي انتفى النقد والنقد الذاتي ، أو صودرا في وقت مبكر ؛ ولأن الهزيمة ذاتها مُوّهت واعطيت اسماء أو صفات خادعة ، حيث اعتبر ان هدف عدوان ٦٧ اسقاط « الأنظمة التقدمية » ، ولأن هذه الأنظمة لم تسقط فإن العدوان لم يحقق نتائجه ، وبالتالي فإن الهزيمة لم تقع إلا بصورة جزئية ! ولأن من جملة ما حصل بعد تلك الهزيمة أيضاً أن أغرق العقل العربي والضمير العربي بحلول ووصفات جاهزة ، وان تراوحت هذه الحلول والوصفات بين حدين متناقضين : العودة الى التراث أو امتلاك التكنولوجيا الغربية المعاصرة .

كان يفترض بالعقل العربي ان يتوقف طويلاً عند تلك الهزيمة ، ان يناقش بموضوعية وصراحة أسبابها ، من أجل تجاوز الأخطاء ، ومن أجل وضع العربة على بداية الطريق ، كما يقال ، لكن لأن ذلك لم يحصل ، فقد تكررت الأخطاء ذاتها أو ما يشابهها ، واستمر العقل المتناقض الغامض مسيطراً ومؤثراً ، وساد الضياع والتشويش والمزايدة ، واستمر السير في الظلام والمنطق التجريبي ، وانتفت القدرة على التمييز بين الخطأ والصواب ، بين الخصم والحليف ، وبالتالي طرحت مجموعة من الشعارات والصيغ غير ملائمة للمرحلة .

لئلا نقع في نفس الارتباكات التي وقعنا فيها سابقاً يجب أن نقوم بنقد ونقد ذاتي جريئين . ولا حاجة هنا للتنبيه والتأكيد ان النقد والنقد الذاتي ليسا عملية نقد للغير وتبرئة للذات بمقدار ما يعنيان

معرفة الاسباب وتحديداً للمسؤولية والمصارحة الكاملة في تشخيص الاخطاء من اجل تقويمها وتجاوزها . واذا كانت العادة السهلة ان يشار الى خطأ الآخر ، وتحديد مسؤولية هذا الآخر ، ضمن مقاييس معينة ، فإن من الصعب ممارسة النقد الذاتي، ومن الأصعب اعادة النظر بالمقاييس التي اعتمدت في هذا النقد ، لأن مفهوم النقد الذاتي عند الكثيرين لا زال غامضاً ومختلطاً ، لأنه يرتبط في أذهان الكثيرين بمفهوم الفضيحة التي يحاول الجميع الابتعاد عنها أو عدم الاعتراف بوقوعها اذا وقعت . واذا قيل قديماً أن للنصر أباً واحداً وان للهزيمة عشرات الآباء ، فإن ما وقع في صيف ١٩٨٢ في لبنان ، وفي بيروت بشكل خاص ، سيكون له آباء كثيرون ، لكن يجب أن نميز هذه الأبوة وأن نحدد مسؤوليتها .

٢ -

القضية الثانية التي تجب مناقشتها : هل ما حصل هزيمة أم نصر ؟ وهزيمة لمن ونصر لمن ؟

يمكن مبدئياً اعتبار ما حصل نصراً وهزيمة في آن واحد . نصر في المفاهيم ونصر في الارادة ، فالمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية حققا ، بمجرد تصديها وصمودهما ، ولهذه الفترة الطويلة ، حققا نصراً على أكبر آلة عسكرية في المنطقة وكبداها خسائر هائلة في سمعتها ومصداقيتها أولاً ، وفي عناصرها البشرية واسلحتها ثانياً ، وفي اغراقها واتعابها اذا تواصل النضال وأمكن استخلاص الدروس واستغلالها .

أما الهزيمة فإنها وقعت في الأنظمة العربية جميعاً ، في الوضع العربي من المحيط الى الخليج ، بدون استثناء ، رغم أن رصاصة واحدة لم تطلق خارج الأرض اللبنانية .

لقد أثبتت المعركة أن النصر الذي حلمت به اسرائيل وخططت له بالاتفاق والتنسيق مع اميركا ، والى حد أقل مع اوروبا ، والذي كان يفترض ان يتحقق خلال بضعة أيام ، لم يتحقق ، وأن الوصول الى بيروت كان شاقاً وغالي الثمن ، عكس حروب اسرائيل العربية بدءاً من ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٣ . صحيح انه بحصيلة المعركة تم احتلال جزء مهم من لبنان . لكن هذا الاحتلال كان نتيجة عوامل كثيرة ومتشابكة ويجب أن تكشف هذه العوامل وتحدد ليعرف مقدار الخديعة ومقدار التواطؤ العربي الرسمي والدولي .

الهزيمة الحقيقية لم تقع في جانب المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية ، وانما وقعت بالدرجة الأولى والأساسية في المنطق العربي الرسمي ، بالأنظمة العربية ، فقد انكشفت هذه الأنظمة على حقيقتها ليس على أنها لا تحارب أولاً ، وان تمنع الذين يريدون ان يحاربوا ثانياً . وهذه الأنظمة اذا كانت لا تزال تبدو قوية متماسكة ، فإنها تشعر بخوف حقيقي لأنها انكشفت امام الجميع ، في الداخل والخارج ، ولأنها اذا استطاعت ان تمنع الآخرين من الحرب هذه المرة فإنها قد لا تكون قادرة في المرات القادمة .

- ٣

لقد قيل كثيراً ان الشعب الحر هو وحده الشعب الذي يستطيع

ان يحارب وان ينتصر . والشعب العربي في هذه المرحلة ، وفي كل أقطاره ، لا يتمتع بالحد الأدنى من الحرية ، ويتعرض لشتى أنواع الاضطهاد والقهر . . . وحتى الابادة ، ولذلك حُرم من الحرب وحرم من التعبير عن مشاعره وقناعاته .

وفي هذا الجانب يجب أن نسجل نقطة مزدوجة ، وهذه النقطة تطال الأنظمة بمؤسساتها جميعاً وتطال القوى السياسية المعارضة أيضاً ، لأن الأنظمة اذا كانت مرتبطة أو خائفة ، أو في أحسن الحالات مترددة وغير حاسمة ـ ولذلك لم تتخذ أي موقف لدعم صمود المقاومة والحركة الوطنية ـ فإن المعارضة العربية كانت غائبة أيضاً ، وثبت عجزها ، وثبت ان الهامش الذي يشكل الخصومة بينها وبين الأنظمة هامش غير وطني ، وليس جذرياً ، أو أنه غير قادر على تحريك الجماهير وقيادتها .

عدم تحرك الشعب في الأقطار العربية جميعاً ليس معناه انكفاء هذا الشعب عن هذه القضية المحورية ، وانما معناه : حجم وثقل القيود المفروضة عليه والتي غلته تماماً ؛ ومعناه ايضاً عدم التوافق مع المعارضة التي تطرح نفسها بديلاً عن الأنظمة الخائنة او العاجزة .

ان المشاركة الشعبية مرتبطة بالدرجة الأولى والأساسية بمدى توفر الديمقراطية ، وهذا الاستفتاء الذي جرى خلال ثلاثة شهور من حصار بيروت بمثابة استفتاء شعبي صامت ، لكنه معبّر ، على الانظمة كلها ، خاصة تلك التي فازت في استفتاءاتها الرسمية بـ ٩٩و٩٩٪ ! إنه ليس نزعاً للثقة فقط وانما حكم بالادانة وسوف ينفذ هذا الحكم في وقت لاحق .

ان قضية الديمقراطية أساسية الى اقصى حد . . . ولهذا يجب أن تعتبر المطلب الأول والأهم للخروج من المأزق ، ويجب أن ينظر اليها ، خاصة من قبل القوى الوطنية ، نظرة جديدة ، ومختلفة عن السابق .

ان قضية الديمقراطية لا تحتمل التأجيل او المساومة ، وهي تشكل القاسم المشترك لقوى وعناصر واسعة جدا ، كما تشكل المناخ الملائم لبدء نضال حقيقي ضد الاستعمار الذي عاد الى المنطقة في السنوات الاخيرة بشكل مباشر ، وضد اسرائيل التي اصبحت في المرحلة الحالية اخطر من أية مرحلة سابقة .

٤ -

ومن أجل الديمقراطية لا بد من قيام التحالف الوطني ، على مستوى كل قطر وعلى المستوى العربي .

ان في « العقل الوطني » نقصاً تاريخياً في فهم معنى التحالف وفي تطبيقه . فعلى المستوى المحلي نجد أن معظم التحالفات التي قامت خلال فترات معينة كانت تفتقر الى عنصرين أساسيين : الوضوح في المواقف والثقة في الحلفاء ، ولذلك كانت هذه التحالفات ، أغلب الاحيان ، هشة ومؤقتة ، وكانت تسقط وتنهار اذا تغيرت الاوضاع أو تغير وضع طرف من الأطراف . لقد حصل هـ[illegible]ـراق وسوريا خلال فترة الخمسينات ، ثم في فترة السبعينات ، وحصل هذا أخيراً في لبنان ، وحصلت حالات مشابهة في عدة اماكن أخرى في المنطقة .

هذه الظاهرة تشير الى أن التحالفات لم تكن مبنية على أسس قوية واضحة ، ولم تتعزز جدياً بالممارسة ، ولم تستند الى الثقة ، بحيث كانت تتعرض الى الأزمات وسوء الفهم ، ومن ثم تحين الفرص للاجهاز على هذه الصيغة وليس لتقويم الاخطاء وتمتين العلاقات وتجاوز السلبيات .

وعلى المستوى العربي لم تقم صيغة جبهوية حقيقية مطلقاً . أغلب الصيغ التي قامت كانت صيغاً غير جبهوية . كان هناك دائماً النظام القوي الذي يجمع الانصار افراداً أو مؤسسات ، ويقيم من هؤلاء ، أو عن طريقهم صيغة من الصيغ ، وكانت الصيغ بمقدار ما تفيد النظام موجودة اعلامياً ، أما اذا لم يعد بحاجة اليها أو تغير موقف هذا النظام أو علاقاته ، علقت هذه الصيغ أو انتهت .

وفي الحالات التي بدأت تتكون صيغ وعلاقات بهدف اقامة جبهة عربية لم يراع التوازن الضروري المطلوب بين مجموعة من العوامل ، فإما أن يتغلب الهم المحلي للقطر القوي ، أو أن تنشأ علاقات ليست متجانسة ، أو يغلب عليها العامل الخاص بالمنظمة السياسية في قطر معين .

ولأن هذه الصيغ لم تبن على أسس قوية وواضحة ، ولم تعالج الأخطاء ونقاط الضعف بالمصارحة والثقة ، ولم يجر تعزيز النقاط الايجابية فإن الصيغ الجبهوية ظلت شكلية ضعيفة أو رسمية ، وفي حالات أخرى ظلت مؤقتة ، مما أدى الى عدم فعاليتها ، الى عدم الثقة بها ، وانفصالها عن الوسط الجماهيري العريض .

إن اسرائيل والامبريالية والرجعية تنظر الى الوضع العربي ككل

وتتعامل معه على هذا الاساس ، وكل من هذه القوى لها استراتيجيتها وعلاقاتها وادواتها من خلال هذا المنظور ، أما القوى الوطنية فقد أغرقت بهمومها المحلية وعزلت عن حلفائها الحقيقيين ، وجرى استفرادها وتمزيقها . واذا كان الامين العام للحزب الشيوعي اللبناني يطالب بصيغة تتجاوز الجبهة للقوى التقدمية العربية ، وان كانت أقل من الالزام الحزبي ، فإن هذه المطالبة ان كانت مشروعة وصادرة عن الشعور بالحاجة ، إلا أن امكانية من هذا النوع تبدو متعذرة ، على الأقل في الوقت الحاضر . ان التنوع في العلاقات المقترحة ووجود عدة دوائر متتابعة ومفتوحة ، ومن خلال الممارسة والثقة المتبادلة التي تولدها ، ومن خلال وجود البرنامج الذي يجمع هذه القوى ويحدد طبيعة علاقاتها وأساليب عملها ، يمكن أن نتوصل الى المرونة الضرورية والايجابية في آن واحد .

إن العلاقات بين القوى السياسية في نطاق القطر الواحد لا تزال تعاني شتى المصاعب ، وتتطلب جهوداً كبيرة من اجل بلورتها لكي تصل الى صيغة من صيغ التعاون والتنسيق وصولاً الى الجبهة . وعلى المستوى العربي تبدو القضية اكثر صعوبة وأكثر تعقيداً ، لذلك فإن شعار الجبهة يظل هو الشعار الاساسي ، سواء على مستوى القطر الواحد ، أو على المستوى العربي . صحيح أن المطلوب ان يكون لهذه الجبهة برنامجها وهياكلها التنظيمية ، وان تكون لقراراتها صفة الالزام ولا تقتصر على لقاءات « بين فترة وأخرى لتصدر بيانات سطحية حول هذا الحدث السياسي او ذاك » ، أما اذا تجاوزنا شعار الجبهة ، فيخشى ألا نستطيع الوصول الى صيغة

بديلة ، فنكون قد أضعفنا هذا الشعار دون ان نقوى على تقديم بديل أفضل .

٥ ـ

نقطة أخرى يجب أن نقف عندها وان نناقشها : طبيعة اسرائيل والموقف منها .

اسرائيل ضمن تركيبتها الحالية وضمن علاقاتها الدولية الراهنة لا يمكن ان تكون مجرد دولة من دول المنطقة ، لها ، مثل الدول الأخرى ، حدود وهموم داخلية ، ولديها الرغبة في حل مشاكلها والتعايش مع الآخرين . ان اسرائيل بهذا الشكل تفقد كونها شيئاً خاصاً متميزاً ، وتفقد دورها وميزتها لدى الامبريالية . ولذلك فإن منح اسرائيل الاعتراف ، واظهار الرغبة بالتعايش معها ، وحتى الاستعداد لتقديم بعض التنازلات ، لا يمكن أن يقنع اسرائيل او يرضيها . اسرائيل الحالية وجدت لكي تسيطر اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، ولكن تكون اداة التأديب والترويض والسيطرة على المنطقة كلها ، ومن يتوهم غير ذلك يخدع نفسه ويخدع الآخرين .

لكي تحقق اسرائيل سيطرتها وتصل الى اهدافها يجب أن تكون الأقوى وأن تكون النموذج . واذا كانت قد استغلت قواها العسكرية طوال الثلاثين سنة الماضية ، ورتبت وضعاً معيناً في المنطقة ، وقد جرى هذا بالاتفاق الكامل والتنسيق الدقيق مع الامبريالية ، فهي تدرك أكثر من غيرها أنها جسم غريب وحالة شاذة ، وانها اذا استطاعت ان تفرض نفسها بقوة السلاح وبدعم

اميركا ، فقد لا تستطيع ذلك في المستقبل ، اعتماداً على نفس المنطق وعلى نفس الاسلوب ، ولذلك يجب أن تعتمد على قوى وعناصر اضافية الى جانب القوة العسكرية ، وهذه لا تتحقق إلا بتعميم النموذج الاسرائيلي ، الى خلق نماذج « اسرائيلية » عديدة ، تكون من بينها هي الأقوى ، وهي المحور . . . وهي الحكم أيضاً . .

ان قيام « دول » طائفية عنصرية في المنطقة يعطي اسرائيل قوة مضاعفة إذ بالاضافة الى انها ستكون الأقوى بشكل مطلق ـ عسكرياً وسياسياً وتكنولوجياً ، من أية دولة اخرى مماثلة ، فإنها ستكسب شرعية كلية ، لأن ما كان يعتبر غريباً وشاذاً ومخالفاً لروح العصر في قيام الدول ، والذي كان يتمثل فيها وحدها ، أصبح الاساس الذي تقوم عليه « الدول » خاصة المحيطة بها .

واذا كان لبنان اليوم الهدف الاسرائيلي ، باعتباره النقيض الأقوى والأضعف في آن واحد ، أي أن يقوم على التعدد والمشاركة ، ويمثل صيغة للتعايش ، فإنه في جانب آخر معرض للانهيار ، وانهياره سيكون لمصلحة النموذج الاسرائيلي وبداية لدول الطوائف ، ولذلك تركز اسرائيل عليه ، مستغلة الوضع الخاص الذي وجد فيه خلال السنوات الأخيرة .

الرهان الحقيقي في المدى المتوسط : اما ان تتحول اسرائيل أو ان تتحول المنطقة ، أي اما أن تصبح اسرائيل نمطاً جديداً ، تقوم على أسس مغايرة او ان تنتهي ، أو أن تتحول المنطقة ، خاصة الدول المحيطة باسرائيل ، الى النموذج الاسرائيلي .

لذلك فإن « العقلانية » العربية الجديدة التي تدعو الى الاعتدال والتسامح ، والى انهاء هذا النزاع المدمر والخطر ، والذي استنزف المنطقة ، هذه « العقلانية » اما انها لا تفهم حقيقة النزاع الحقيقي أو أنها متواطئة بشكل أو آخر لاحداث التغيرات المطلوبة في المنطقة العربية وليس في اسرائيل .

ان كامب ديفيد ثم الغزو الاسرائيلي للبنان يشكلان دليلاً ملموساً ، فقد تزايدت عدوانية اسرائيل وشراهتها بعد كل خطوة « عربية » للتعايش ، وزادت هذه العدوانية والشراهة أيضاً بعد رحيل المقاومة الفلسطينية من بيروت ، وسوف تبقى كذلك الى أن تحقق اهدافها واهداف الامبريالية بالعصا الغليظة وبالجزرة .

من هنا تكتسب دعوة الامين العام للحزب الشيوعي اللبناني من اجل اعادة النظر في جوهر الصراع العربي الاسرائيلي اهمية كبيرة لأن « اسرائيل تقوم على أساس القومية ـ العنصر ـ الدين ، ولكي تسيطر ككيان لا تستطيع الاكتفاء بأن تحكم ، جغرافياً . هذه البقعة الواسعة التي تدعيها في التوراة ، أو حسب النظرية التوراتية . هي تريد أن تهيمن بتوسع اقليمي مباشر ، وهذا صحيح ، ولكن أيضاً بتفتيت العالم العربي الى دويلات على أساس عنصري تكون هي محورها . تكون هي الدولة المسيطرة المهيمنة . كيانات ضعيفة ، مفتتة ، متناقضة ، متصارعة ، متحاربة ، تدور حول فلك ثابت ، قادر ، قادر بذاته ، وقادر لارتباطه العضوي بالامبريالية ، فتشكل الضمان الاساسي لمصالح هذه الامبريالية في المنطقة ، مصالحها الاقتصادية أولاً والسياسية والعسكرية والثقافية وسواها . ومن ذلك

تنطلق لتشكل القوة الأكبر في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا ، لتقوم بدور اقليمي أوسع يتخطى اطار الحدود التوراتية ، أي النظرة التوراتية » .

هذه النظرة لاسرائيل يجب ألا تغيب عن بالنا لحظة واحدة ، لأن غياب هذه النظرة معناه فقدان البوصلة وانعدام الرؤية ، وبالتالي الاستمرار بتقديم التنازلات الى أن تحقق اسرائيل كامل اغراضها واغراض الامبريالية .

٦ -

القضية الأخيرة التي تجدر الاشارة اليها في هذه المداخلة هي دروس حرب بيروت .

إن حرب بيروت قدمت من الدروس والنتائج الشيء الكثير ، فالجيش الذي لا يهزم ، والمزود بأعتى آلة حربية معاصرة ، لم يستطع ان يحقق نصراً سريعاً وحقيقياً رغم الشراسة الهائلة التي لجأ اليها . لقد ظل على أبواب بيروت فترة طويلة ، وكانت تواجهه مجموعات صغيرة لا تقاس شيئاً بالنسبة لعدده وعدده . واذا تحقق « نصر » لهذا الجيش فقد حصل بعد انسحاب المقاومة الفلسطينية ، وبضمانات دولية ؛ وهذا الدرس الأول يثبت زيف المقولة العربية الرسمية التي سادت منذ ١٩٤٨ وحتى الآن .

وحرب بيروت أثبتت أن الجيوش النظامية في وسط شعب معادٍ ومنظم ومستعد لا يمكن أن تحقق نصراً ، حتى لو كسبت بعض المواقع أو الحقت بالآخرين الخسائر ، فالنيران التي وجهت الى

شعب لبنان وللمقاومة الفلسطينية لو وجه قسم منها الى جيش نظامي لما استطاع الصمود ، أما لو كان جميع الفرقاء اللبنانيين على نفس القناعة تجاه الغزو الاسرائيلي ، ولهم نفس الموقف في الصمود والمقاومة فإن مسألة وصول اسرائيل الى بيروت ستكون فادحة بما لا يقاس . وهذه النقطة لا تريد الأنظمة العربية ان تدركها او تتعامل معها .

وحرب بيروت أثبتت ان قدرة الجماهير على التحمل ، وقدرتها على التكيف ، ثم قدرتها على اغراق العدو وشل حركته أو تجميد القسم الأكبر من قواه خاصة البشرية ، والحاق الخسائر به ، إن قدرة الجماهير كبيرة وبلا حدود ، خاصة اذا اعدت هذه الجماهير نفسياً ، واذا نظمت وسلّحت .

وحرب بيروت اثبتت أيضاً ان هذه الطريقة في مواجهة الغزو الخارجي لا تحظى بالتفاف الجماهير ومشاركتها فقط وانما تحظى أيضاً بتعاطف الرأي العام العالمي ودعمه واحترامه ، لأنه يرى شعباً بكامله يدافع عن أرض الوطن ويحميه بدمه ، عكس الحالة التي يلتقي فيها جيشان لكي يتنازلا في أرض مكشوفة .

هذه مجرد اشارة الى بعض الدروس في حرب بيروت ، وهذه الاشارة لا تعني الغاء دور الجيوش النظامية ، وانما بهدف التوصل الى معادلة جديدة في فهم الصراع العربي الصهيوني وكيفية مواجهة اسرائيل في المستقبل . □

نشرت في الطريق عام ١٩٨٣ .

البيريسترويكا عربياً

كنت افترض ، من خلال عنوان الندوة وموضوعها ، ان يقف إلى جانب الباحثين بعض قادة الاحزاب الشيوعية العربية ويعلن بدء البيريسترويكا عربياً ، ومثل هذا الاعلان لا يكـون فقط بتأييـد ما يجري في الاتحاد السوفييتي ، وانما بتمثل روح البيريسترويكا وتطبيقها هنا ، لكن يبدو ان مثل هذا الافتراض غير واقعي ، أو لم يحن وقته بعد !

البيريسترويكا التي جرى الحديث عنها خلال اليومين الفائتـين هي البيريسترويكا السوفييتية ، وهي تعني الاتحاد السوفييتي بالدرجة الأولى ، رغم تأثيرها وانعكاساتها في كـل مكان ، وهي تعبـير عن مخاض وتفاعلات كثيرة جرت هناك إلى ان انتهت الى الصيغـة التي اعلنها « الرفيق » غورباتشوف . أي انها نتيجة الحـاجة والضـرورة معاً . وهذه الصيغة التي تم الوصول اليها مجرد البداية ، اذ لا تزال بحاجة إلى اختبار وتعميق ، وربما الى مراجعة بعد فترة من الزمن ،

لكي تبقى الاشتراكية في حالة من الحيوية بحيث تعبر عن زمنها الحقيقي ، وقادرة أيضاً على مواجهة التحديات المستجدة ، خاصة وان العالم الذي نعيش فيه الآن من الجبروت والعنف إلى درجة لا يفسح مجالاً للانتظار أو التردد .

هذا أولاً ، وثانياً ان البيريسترويكا ، كما افهمها ، تعني بالدرجة الأولى : المراجعة ، اعادة النظر ، التقييم ، قبل اعادة البناء . وهي بهذا المعنى وقفة جادة ومسؤولة لقراءة تاريخ المرحلة السابقة قبل استقراء ملامح وسمات المرحلة القادمة .

استناداً لهاتين الملاحظتين ، فإن الصفة الغالبة على عملية المراجعة من اجل اعادة البناء هي الاشارة الى النقاط السلبية ، الخاطئة ، الناقصة ، الضعيفة في المسيرة السابقة ، من اجل معالجتها وتجاوزها ، والتأكيد ، في نفس الوقت ، على الامكانيات غير المستغلة او المهدورة ، كي يتم توظيفها ، من أجل الانطلاقة الجديدة .

إن كتاب غورباتشوف مكرس ، بالدرجة الأولى ، إلى ابراز النقاط السلبية والخاطئة في البنية الحالية قبل كل شيء . اي انه نقد ونقد ذاتي من طراز جديد ، وهو يشير في الكثير من المواضيع إلى الامكانيات المعطلة أو إلى الشروط الناقصة أو الخاطئة ، وإلى ما يجب توفره من مستلزمات جديدة كي تواصل الاشتراكية تدعيم نفسها ، وبالتالي تفوقها ثم انتصارها على الرأسمالية . وهو ، بهذا المعنى ، وبالاجراءات التي اتخذها ، يطالب ان نقرأ الماضي قراءة

جيدة لكي نصل الى المستقبل بقوة وثقة ، لأن مثل هـذه القراءة ، وربما وحدها ، ما سـوف يساعـد في تحديـد المهمات الصحيحـة ، وتجنيد كافة القوى ، واستغلال جميع الامكانيات .

اعتماداً على هاتين الملاحظتين ، وتأسيساً عليهما ، لا بـد ان نتساءل : هل هناك حاجة أو ضرورة ، وهل هناك القدرة للوصول إلى صيغة جديدة عربياً من البيريسترويكا ؟ طبيعي لا من اجل بناء الاشتراكية ، وانما من أجل بناء ادواتها وخلق المناخ الملائم لعملهـا ولنموها واستمرارها .

إن أية قراءة للفترة الماضية ، تدلل بشكل لا يقبل الشك ابداً ان السلبيـات والاخطاء والنـواقص ، وأيضـاً الهـزائم والخيبـات ، والأفق المسـدود والتراجـع ، ان كل هـذه المصـاعب والتحـديـات وغيـرها تجعـل التوقف ضـرورياً إلى اقصى حـد من اجل المـراجعة واعادة النظر تمهيداً للشروع في اعادة البناء .

واذا كانت المراجعة ضروريـة بهذا القـدر ، فإن النقـد والنقد الذاتي للمرحلة السابقة يجب ان يكون الهدف الأول .

واذا اعطيت لنفسي شيئاً من الحرية ، لتقييم بعض الابحـاث والمداخلات التي قُدمت في هذه الندوة استطيع ان استنتج دونما خطأ كبير اننا لا زلنا بعيدين عن عصر البيريسترويكا ، لأن المداخـلات بشكل خاص كانت دفاعاً عن المواقف وتبريراً لها ، أكثر ممـا كانت مراجعة للماضي بهدف تحديد نقـاط الضعف والخطأ فيـه من اجل تجاوزها والانطلاق نحو المستقبل .

لا اريد ان اظلم احداً ، ولا انصب نفسي قاضياً لكي احكم ، كفرد ، على المرحلة السابقة كلها ، ولكن من حقي ان اتساءل : أين هو النقد والنقد الذاتي بالمعنى الكامل والواسع الذي قدمته القوى الثورية ، وبالتالي حددت نقاط الضعف والقوة في مسيرتها السابقة ، تمهيداً للانطلاق نحو آفاق جديدة ؟ أين هو التاريخ الحقيقي والدقيق لنضال القوى الثورية في المراحل السابقة ، وبالتالي ماذا تحقق اعتماداً على هذا النضال ؟

ما هو مؤكد أنه نتيجة غياب أو جزئية النقد والنقد الذاتي للمراحل السابقة ، فإن من الطبيعي ان يسود النقيضان : الاتهام والتبرير . ان كل محاولة نقد ، خاصة ممن هو خارج الاطار التنظيمي ، تعتبر اتهاماً ، أو تعسفاً أو جهلاً ، وبالتالي تقابل برد أقرب إلى التبرير ، وقد رأينا في هذه الندوة امثلة على ذلك .

لو ان القوى الثورية ، والاحزاب الشيوعية بوجه خاص ، قامت بعملية مراجعة كاملة ودقيقة للمراحل السابقة ، وقرأت الماضي بروح نقدية ، لاستطاعت ان تضع جزءاً مهماً من الحقيقة تحت تصرف الجماهير ، وان لا تلجأ إلى الصمت او التلعثم أو إلى التبرير .

اطرح هذا الاستنتاج لتقديري ان بداية السير في الطريق الصحيح تقتضي امتلاك الجرأة والصراحة في مواجهة النفس والجماهير ، والاعتراف بالاخطاء ، وتحديد اسبابها ونتائجها ، تمهيداً للانتقال إلى مرحلة جديدة .

إن هذا المطلب الاساسي لا ينقص من الحزب السياسي

الطليعي ، بل بالعكس يقويه ويزيد الثقة فيه . وهذا المطلب جوهري قبل أي مطلب آخر ، وان انجازه بموضوعية واستقامة يعني استعادة الثقة ، وتعزيز العلاقة بالجماهير ، والتأكد من وجود بوصلة موجهة ، وامكانية تصحيح الاخطاء في وقتها ، والقدرة على كسب أكبر الطاقات واهمها .

لقد كان النقد الذاتي ، وربما لا يزال إلى الآن ، هو نقد الآخر وتجريحه وتهشيمه لكسب المعركة في مواجهة الغير وداخل الحزب الواحد ، قبل ان تكون المراجعة والتقييم الموضوعي ، ومن هنا نجد ان نقد المرحلة ، بصورة عامة ، هو الاتهامات المتبادلة ، وتحميل الآخر مسؤولية الخطأ . والتستر على التاريخ الموضوعي للاحداث .

ولا يعني النقد بالمقابل المبالغة في جلد النفس ، وتملق الجماهير ، ولا يعني النقد أيضاً ان نقسو على بعضنا بشكل مرضي أو مجاني ، أو نخترع اشباحاً وأوهاماً ونعتبرها مسؤولة عن المصير الذي وصلنا اليه .

لقد وقعت اخطاء جسيمة خلال الفترة الماضية ، أشار إلى بعضها الزميل فيصل دراج ، وبمجرد الاشارة دفع الكثيرين إلى الغضب والرد ، واذا كان لفيصل مبرراته في ان يوردها بمثل هذه الحرارة ، فإن الرد عليه انطلق من رد الفعل والانفعال ، وبالتالي ، ونتيجة غياب النقد الذاتي والتاريخ ، فإن مثل هذه المساجلة لن تنتهي إلى نتيجة حاسمة ، بحيث تظهر الحقيقة ، ويظهر الخطأ ، وتحدد المسؤولية .

ليس القصد من هذا الكلام تسفيه المسيرة الماضية كلها، أو

تحميل مسؤولية الاخطاء لجهة تبرئة الأخرى ، وليس القصد أيضاً نفي البطولات والتضحيات التي وصلت إلى حد الشهادة ، كما ذكر الزميل فيصل ، ولا أريد في نفس الوقت ان استعمل التعبير الاسلامي : الثواب على قدر المشقة ، لأن السياسة هي بالدرجة الأولى والأساسية بنتائجها وليس بالنوايا الكامنة وراءها .

ان الاخطاء ، اذ وقعت من الحزب السياسي الطليعي ، فهي نتيجة قراءة خاطئة للواقع بالدرجة الأولى . وهذا يقتضي اعادة قراءة هذا الواقع بكل جوانبه وتصحيح المسار ، في أسرع وقت وبأقل الخسائر . اما اذا استمرت الاخطاء وتراكمت ، فإنها بالاضافة إلى ما تشكله من عبء ، قد يصعب تحمله ، فإنها تصبح ايضاً طريقة في التفكير والتعامل ، وبالتالي يصبح الحزب اسيراً لها .

من المؤكد ان المسيرة السياسية ليست طريقاً صاعداً ، ولا يمكن التصور أو الافتراض بامكانية القراءة الصحيحة دائماً للواقع او للاحتمالات دائماً ، وبالتالي تحديد التحالفات أو الخصوم ، وأيضاً تحديد المهمات والشعارات ، لكن في حال وجود الضوابط والصيغ الديمقراطية ، وفي حال توفر عناصر القراءة الجيدة ، فإنه يمكن تصحيح المسارات باستمرار ، وهذا ما لا نجده ، أغلب الاحيان ، في الكثير من المواقف السياسية للحركة التقدمية .

لذلك أرى ان نعتبر ندوتنا هذه مجرد بداية ، لأنه يفترض ان نتعامل مع القضايا المطروحة بطريقة مختلفة . ان القضايا المطروحة شديدة الأهمية والخطورة ، وسوف يكون لها تأثيرها لسنوات كثيرة قادمة ، ومن هنا اقترح ان يعد جيداً ، وخلال فترة كافية لأشكال

جديدة من الدراسات ، وان توضع عناوين رئيسية ، وان تشكل لجان تضع أوراقاً ، ثم تجري بعد ذلك مناقشة العناوين واحداً بعد الآخر ، تمهيداً للوصول الى البيريسترويكا العربية .

إن الاسئلة المطروحة ، وغيرها كثيراً ، هي الاسئلة التي يجب ان نتوقف عندها طويلاً اذا كنا نريد ان نسحب البيريسترويكا إلى منطقتنا وإلى منطقنا . أما ان نبقى في إطار رد الفعل ، وان تكون مجرد صدى ، وان نصدر الاحكام العاجلة في تأييد او شجب صيغ معينة فإننا لن نضيف شيئاً .

البيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي بدأت ، بغض النظر عن رأينا ، وسوف تعطي نتائجها الايجابية والسلبية هناك بالدرجة الأولى ، وسوف نبقى مستهلكين لما يدور في الاماكن الأخرى وغير فعالين إلا بمقدار قدرتنا وجرأتنا على المراجعة واعادة النظر .

(١) مداخلة في ندوة « البيروسترويكا عربياً » التي عقدت في دمشق شتاء ١٩٨٨ .

القوميَّة والهويَّة والتغيير

مقدمـــة

في مواجهة التتريك أولاً ، ثم في مواجهة الاستعمار الغربي بعد ذلك ، أخذت حركة النهضـة العربيـة موقفـاً هجوميـاً للدفاع عن نفسها ولإثبات ذاتهـا وهويتهـا في آن واحد . لكن نـظراً لتداخـل المفاهيم ، ولطبيعة التطورات التي كانت تمر في المنطقة ، ونظراً لقيام الدول القطرية وترسخها في ظل أنظمة وعلاقات دولية متباينة ، ثم تزايد أهمية المنطقة استراتيجيـاً (قناة السـويس في فترة ، ثم القنـاة والنفط) ، وأخيراً اقامة اسرائيـل كحاجـز بشري بـين عرب آسيـا وعرب افريقيا، وكهويـة حضاريـة غريبـة وغربيـة ، لهذه العـوامل والمراحل عبَّرت حركة النهضة العـربية عن نفسهـا بصيغ وأشكـال استطاعت من خلالها تحقيق بعض الانجازات ، وعجزت عن تحقيق غيرها . فالاستقلال عن تركيا ، وتـأكيد الهـوية العـربية للمنـطقة

ارتبطا بالوقوع تحت سيطرة الدول الرأسمالية الغربية (بريطانيا وفرنسا اولاً ، ثم امريكا) والنضال العربي الموحد في مواجهة التتريك تجزأ وأخذ شكلاً قطرياً ، والاتجاه العلماني والعقلي الذي ميز المواجهة مع الامبراطورية العثمانية ما لبث ان اضطرب وتداخل ، وفي بعض الاحيان او في بعض المراحل تراجع وضعف ، ودعوة الوحدة او التقارب التي ميزت الفترة الماضية ما لبثت ان واجهت العراقيل والمصاعب .

بانتهاء الحرب العالمية الثانية والاتجاه نحو الاستقلال الكامل ، ولكي يستطيع الغرب حماية مصالحه ، ونظراً لتزايد أهمية المنطقة (النفط) ، ولمنع أو لحرف النهوض الشعبي لجأ الغرب الى : احكام سيطرته على مناطق النفط ، انشاء الجامعة العربية كصيغة للعلاقات العربية وسقف لها ، اقامة اسرائيل ، ربط الدول بمعاهدات وأحلاف سياسية وعسكرية ، تشجيع التيارات والقوى الرجعية والانعزالية ، كل ذلك لاضعاف التوجه العام نحو اهداف موحدة او مشتركة .

ساعدت القوى السياسية أيضاً ، وسلبياً ، بعجزها وغموض مفاهيمها وصراعها فيما بينها ، التوجه السابق . فالصراع الذي وقع بين القوى القومية والقوى الماركسية ، وبين هذه القوى مجتمعة والاتجاهات الدينية جزَّأ النضال السياسي وحرَّفه ، وأدى الى طرح مفاهيم وشعارات ألحقت بحركة القومية تشويهات كبيرة وخطيرة ، سواء على مستوى الفكر أم على مستوى العمل .

فعلى مستوى الفكر تراجع التوجه العلماني والعقلي ، وتراجع

التوجه الاشتراكي ايضاً ، وعلى مستوى العمل ارتبط النضال بالمؤسسات وبخاصة الجيش ، وأخذت صيغ العمل تعبيرات جامدة ووحيدة ، الأمر الذي أدى الى مزيد من الانقسامات والانتكاس .

ازاء هذا التطور وهذه المصاعب كيف يمكن تحديد وتجديد العناصر الايجابية في حركة القومية العربية لمواجهة المصاعب والتحديات ؟

ليس أمامنا إلا دراسة الوضع الفكري لتحديد مضمون علمي للنضال السياسي ، في ضوء دراسة الواقع القائم بكل تشابكاته وتعقيداته ، واقتراح افكار تساعد على بلورة مضمون وشعارات المرحلة القادمة .

القومية العربية ، بمفهومها السائد حالياً ، وليدة العصور الحديثة . ورغم ان العرب ، شأن الشعوب الأخرى ، عاشوا في منطقة محددة جغرافياً ، وكانت لهم صفات تميزهم عن غيرهم من الشعوب ، ولهم لغة وتاريخ وخصائص نفسية تجعل منهم امة منذ وقت طويل ، إلا أن « القومية العربية » كحركة ، ضمن المفهوم السائد الآن ، هي حركة حديثة ، نشأت وتطورت تعبيراً عن حالة جديدة . وهذه الحالة ميزت العالم بأسره تقريباً خلال القرنين الماضيين .

فبعد الكشوف البحرية ، وبعد ان قامت وسادت الثورة الصناعية ، ولدت مفاهيم جديدة عبرت عن نفسها بتشكيلات سياسية مختلفة عن التي سبقتها ، بما في ذلك مفهوم القومية والأمة والدولة القومية . فالأفكار والأشكال التي سادت اوروبا في بناء

الدول ، اثرت ، بنسب مختلفة ، على البلدان الأخـرى ، بما فيهـا البلدان العـربية . فـالعرب الـذين كانـوا جزءاً من الامبـراطوريـة العثمانية ، وكانوا يناضلون في اطار هذه الامبراطورية ، من اجـل حياة أفضل وصيغة اكثر تكافؤاً مع العرق الحاكم لكن دون تفكـير بالانفصال ، كعرب ، عن هذه الامبراطورية ، ما لبثـوا أن وجدوا انفسهم ، نتيجة التطور وزيادة الوعي ، ولمواجهة موجة التـذويب والالغاء ، وتأثراً بالمفاهيم الجديدة التي بدأت تنتشر وتسود في أنحاء كثيرة من العالم ، أكثر وعياً لهويتهم المختلفة عن الشعـوب الأخرى التي كانت ضمن الامبراطورية العثمانية ، ووجدوا أن النضال يجب أن يأخذ منحى جديداً ، منحى يميزهم عن غيرهم أولاً ، ويحقق ، ثانياً ، مطامحهم في الحرية والمساواة ، ثم بتشكيل صيغة جديدة لهم أكثر ملاءمة لمتطلبات العصر .

من هنـا كان تبلور القـومية بمفهـومها المعـاصر ، وكانت تعني عملياً مـواجهـة التحـديـات والمصـاعب التي تـزايـدت في القـرن الماضي ، ثم في القرن الحالي ، والوقوف في وجه التتريك والنـزعة الطورانية التي كانت تهدف الى تذويب والغاء تميزهم ، ثم تبلورت اكثر بالمناداة بإقـامة الـدولة القـومية والانفصـال عن الامبراطـورية العثمانية .

ولأن الامبـراطوريـة العثمانيـة ، شـأن الكثـير من الـدول في العصور الوسطى ، قامت على اساس الدين ، ولأن معظم مواطنيها من المسلمين ، وكان الاسلام الرابـطة الأساسيـة بين مـواطني هذه الامبـراطوريـة ، فقد اتخـذت الدعـوة القـوميـة ، في هـذه الفتـرة

بالذات ، وفي محاولة للتميز وتأثراً بالفكر الذي ساد أوروبا ، صفة العلمانية ، لكن العلمانية هنا تختلف عن العلمانية الاوروبية ، لأن العلمانية الاوروبية نشأت وتجذرت في مواجهة الكنيسة وعباداتها ، وكانت اكثر من مجرد فصل للدين عن الدولة . بينما العلمانية في البلا العربية كانت ، بالدرجة الأولى في مواجهة الدولة القومية المتسترة بالدين ، ومحاولة لتميز العرب عن غيرهم من الشعوب الاسلامية التي كانت تشكل الامبراطورية العثمانية ، ولذلك لم تكن تعني فصلاً واضحاً وكليا للدين عن الدولة او عداء بينهما . وهذا يفسر ، الى حد كبير، هشاشة العلمانية العربية أولاً ، ويفسر ، بعد ذلك ، اختلاط مفهوم الاسلام بالقومية ، وبالتالي ظهور هذا المفهوم او تراجعه تبعاً للعوامل والقوى التي تواجه حركة القومية العربية .

أخذ النضال في مواجهة التتريك منهجاً صاعداً ، وتتابع تقدم وتبلور المواقف والشعارات من اجل الاستقلال وإقامة دولة عربية عصرية ، وهذان العاملان بلورا فكرة القومية العربية وأعطياها تحديداً ومفهوماً عصريين . وقد استفادت حركة القومية العربية من الظروف العالمية التي سادت في نهاية القرن الماضي ومطلع هذا القرن ، كما استفادت الدول المتصارعة والمتنافسة من حالة النهوض التي عمت المنطقة العربية ، فتبلورت أكثر من قبل فكرة الوحدة العربية والدولة العصرية ومحاربة التخلف ، وكانت فكرة الدولة والوحدة تعتمد بشكل اساسي النموذج الذي ساد في أوروبا .

في الربع الأول من هذا القرن ، وبعد أن سقطت الامبراطورية

العثمانية ، وبدأ الغرب يتقاسم تركتها ، بما في ذلك المنطقة العربية ، وبعد أن تم التخلي عن الوعود التي قطعت للعرب قبل الحرب وأثناءها ، ونتيجة الوضع الجديد الذي نشأ في أعقاب الحرب ، سواء في شكل استعمار مباشر ام في شكل انتداب ، وتقسيم البلاد العربية بين الدول المستعمرة ، فقد أخذ النضال في هذه المرحلة مساراً جديداً ، بخاصة وأن الاستعمار الغربي لم يتخل عن أطماعه وأحقاده الصليبية ، ومن هنا تداخلت ، مرة أخرى ، مفاهيم القومية والدين ، واصبح الدين ، من جديد ، قوة في مواجهة الاستعمار الغربي ، أما الوحدة العربية التي كانت مطمحاً يعتقد بإمكانية تحقيقه بمجرد سقوط الامبراطورية العثمانية ، فقد تحولت الى هدف غير قريب ، والى شعار ، وان كان يشكل قاسماً مشتركاً بين الكثيرين ، إلا ان الأوضاع « الجديدة » التي فرضها المستعمر جعلت هذا الهدف أكثر صعوبة من قبل ، كما جعلت النضال من اجل الوحدة يصطدم بصعوبات خاصة بكل قطر . يضاف الى ذلك ، أن هذا الهدف لم تكن له صورة واضحة ومحددة بأذهان الداعين له ، مما أدى الى تفاوت الاجتهادات والصور التي ارتسمت له ، وقد انعكس ذلك على النضال العملي من اجل تحقيقه .

في مواجهة الاستعمار الغربي ، وبغياب النضال العربي الجماعي ، ونظراً لنشوء أشكال من الدول الصغيرة والتابعة ، وقيام اوضاع اجتماعية واقتصادية مختلفة عن السابق ، فقد تعددت ، وبالتالي تباينت ، الصيغ المقترحة للمواجهة ، بخاصة وان الفكر العربي ، في هذه المرحلة ، كان من الضعف والتشتت بحيث لم

يستطع ان يقدم اجابات مقنعة ، وبالتالي محركة للنضال الشعبي ، مما جعل هذا النضال ، في الغالب ، قطرياً وعفوياً ، ولم يؤد ، في النتيجة ، الى تغييرات جذرية ، سواء على مستوى مقاومة المستعمر أم على مستوى بناء الدولة العصرية ، أما الوحدة العربية فقد ظلت شعاراً تزداد صعوبات تحقيقه .

في ظل أوضاع مثل هذه برزت ، من جديد ، الفكرة الدينية ، وبرزت النزعات الاقليمية ، وتبددت نضالات الجماهير في أكثر من قطر عربي ، واهتزت فكرة القومية ، وتراجع شعار الوحدة العربية . وفي الوقت الذي أخذت شعوب كثيرة تناضل من اجل تغيير شامل ، سياسي واجتماعي ، فإن العرب خلال الفترة التي امتدت ما بين الحربين ، لم يستطيعوا ان يحققوا انجازا هاماً ، سواء على مستوى الفكر أم على مستوى الممارسة ، رغم التضحيات الجماهيرية ورغم الاستعداد الشعبي . ويمكن اعتبار غياب الفكر الموجه والقيادات الكفوءة هما السببان الأكثر أهمية في هذا الفشل ، هذا رغم التحديات المتزايدة ورغم الاستغلال البشع . أما بعد أن قامت الحرب العالمية الثانية ، وتغيرت الموازين والعلاقات الدولية ، فقد شعر العرب أكثر من قبل انهم مستهدفون وموضع مساومة ، فاندفعت الجماهير الى النضال والتضحية ، وعبرت عن نزوعها الى الحرية بسلسلة من الثورات والانتفاضات ، في المشرق والمغرب ، تكللت أخيراً بالاستقلالات القطرية لأغلب البلدان العربية .

أما حين مهد الاستعمار الغربي ، وخلال فترات عديدة ومتوالية ، لقيام دولة صهيونية في فلسطين ، ثم أقامها بالفعل بعد

انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فقد شعرت الأقطار العربية جميعاً ، وان كان بنسب متفاوتة ، أنها مستهدفة جذرياً ، مستهدفة بوجودها وبمصيرها . وشعر كل قطر أيضاً أنه غير قادر منفرداً على مواجهة هذا الخطر وهذا التحدي . ومن هنا اكتسبت فكرة القومية العربية وحركتها وجوداً حياً وفاعلية ظاهرة ، واكتسبت معنى نضالياً بالدرجة الأولى .

صحيح أن هذا الوجود وهذه الفاعلية عبرا عن نفسهما بشكل رد فعل ، وأخذا صوراً من التحدي للنفوذ الغربي ، ثم بتبني دعوة عدم الانحياز ، والدعوة الى الوحدة العربية ، ومقاومة الوجود الصهيوني في فلسطين ، إلا أن هذا الوجود وهذه الفاعلية ما لبثا أن تعرضا الى الكثير من الاضطراب والتخبط نتيجة فشل الصيغ التي اقترحت تعبيراً عن الوجود والمقاومة ، ونتيجة تخلف المؤسسات والأحزاب التي عبرت عن هذه الفكرة ، وأخيراً نتيجة الامتحان القاسي الذي تعرضت له هذه الفكرة في عام ١٩٦٧ .

تأثرت ، اذاً ، حركة القومية العربية بالمفاهيم التي سادت أوروبا خلال القرنين الماضيين ، لكن كانت مشدودة أيضاً الى تراث يضرب في اعماق التاريخ ، وقد تمثل هذا التراث بشكل خاص بالاسلام الفكري والسياسي ، والذي عبر عن نفسه ، خلال مراحل متعددة ، بحيوية ظاهرة ، الأمر الذي جعل تأثيره يتبدى بأشكال ومراحل عديدة . ولما كان الهدف ، في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن ، هو الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية ، فقد كان التوجه القومي ، بمعناه الأوروبي ، هو الغالب ، لكن ما

كادت أوروبا المستعمرة المستغلة ، والتي ارتبطت بالمنطقة العربية الاسلامية بتاريخ سلبي ـ كانت من جملة صوره الحروب الصليبية ، ثم حروب القهر والاستعباد في المغرب العربي ، وتنكر أوروبا لوعودها أثناء الحرب بمساعدة البلاد العربية على الاستقلال ، وما تلا ذلك من استعمار مباشر لأجزاء كثيرة من الوطن العربي ـ تدخل المنطقة العربية ، حتى وجدت القومية العربية نفسها في مواجهة جديدة مع عدو يختلف عنها في الدين ، فتحركت النوازع الدينية واتسمت الحرب بين الطرفين بالخلفية التاريخية لكل منهما ، ومن هنا تراجعت النزعة العلمانية في محتوى القومية وتداخلت مرة أخرى مع الدين ، بخاصة وأن الفكر القومي العربي لم يستطع أن يبني لنفسه نظرية متماسكة في مواجهة التحديات الكثيرة والمتنوعة التي بدأت تواجهه في هذه المرحلة .

وهكذا ظلت الفكرة القومية تراوح بين حدين متباعدين : الحد العلماني بالمفهوم الأوروبي ، والحد الديني ، وكان احد هذين الحدين يتغلب أو يتراجع تبعاً لمجموعة من الاعتبارات المرحلية او المحلية . أما الأحزاب والقوى التي نشأت في بيئات مختلفة وذات طبيعة متجانسة ، فقد طابقت في فهمها وطرحها بين مفهوم القومية والدين ، لأن الاسلام في هذه البيئات كان يعني القومية أيضاً ، وكان يعني سلاحاً في مواجهة عدو قومي وديني معاً ، كما حصل في بلدان المغرب العربي في مواجهة الاستعمار الفرنسي .

ظلّ هذان المفهومان الملتبسان للقومية قائمين ومتعايشين ، بخاصة وان دعاة العلمانية لم يملكوا ، أو لم يجرؤوا على طرح وجهة

نظر ثابتة وكاملة ومستمرة ، اذ اتسمت مواقفهم في هذه النقطة بكثير من الغموض والتراجع ، وكأنهم بذلك يؤجلون مواجهة هذه المشكلة او لا يملكون حلاً لها ، في الوقت الذي استمر دعاة الفكر الديني ينفون بشكل كامل ومطلق الدعوة القومية ، ويعتبرونها خروجاً عن الاسلام وتحدياً له ، وانها نزعة اوروبية لا تلائم الشعوب الاسلامية ، بل وتتنافى مع تراثها .

يضاف الى ذلك ، نشوء أوضاع وقوى زادت في التباس المفاهيم وتناقضها في كثير من الأحيان . فدعاة الانفصال عن الامبراطورية العثمانية والذين كانوا هم أنفسهم دعاة القومية العربية ، أصبحوا ، أو اصبح معظمهم في المرحلة الجديدة ، قادة الدول القطرية ، وبالتالي ، أعطوا لمفهوم القومية والوحدة ، في هذه المرحلة ، معاني وصيغاً تلائم مصالحهم ، وهذا أدى الى أن تظهر الفكرة القومية بمظهر يمين أو محافظ ، الأمر الذي شجع المناوئين لها أو المناوئين لدعاتها على اضفاء صفات سلبية عليها .

ومما زاد في هذا الالتباس أيضاً ان الفكرة القومية ، لأنها دعوة سياسية في مراحلها الأولى ، خلت من بعد اجتماعي . ولكي تقوى على مواجهة الأفكار والقوى التي نشأت في ثلاثينات هذا القرن وما بعده ـ وكانت أفكاراً وقوى تعطي الهم الاجتماعي والاقتصادي أولوية كبيرة ، وبعض الأحيان أولوية مطلقة ـ فقد اتخذت مواقف سلبية ، وبعض الأحيان معادية لهذه الأفكار والقوى ، وبادلتها هذه القوى أيضاً السلبية والعداء . أكثر من ذلك ، ولأسباب كامنة في هذه القوى أكثر مما هي كامنة في أفكارها ، اتخذت القوى الماركسية

على التحديد موقفاً رافضاً للقومية والوحدة، ثم موقفاً معادياً ، الأمر الـذي أدى الى خلق تناقضـات عدائيـة بين طـرفين ، أو بـين عدة أطـراف ، كان من الممكن أن تتحـالف وأن تتكامـل ، سواء عـلى مستـوى الفكر أم عـلى مستوى العمـل ، لكن التحليـل الخـاطىء لتـطور مجتمع معـين أو عدم الكفـاءة في استعمال أدوات التحليـل الأساسية لفهم هذا المجتمع ، وعدم التعامل معه ضمن معـطياتـه الخاصة ، أدت الى مزيد من الالتباس فالتناقض فالعداء .

ومن جملة القـوى أيضـاً التي سـاهمت في خلق مـزيـد من التنـاقض ، على مستـوى الفكر أو عـلى مستوى العمـل ، القـوى الاقليمية والمصالح الاقليمية ، فهـذه القوى التي ابتـدعت دعوات معينة وأنشأت لها « نظريات » موازية لها ، ساهمت بأشكال ونسب مختلفة في خلق حالة من الالتباس ، تكرست فيها بعـد بالمصـالح ، وأشـد ما يـظهر ذلـك في الدول النفـطيـة ، أو الـدول الأكـثر غنى وتقدماً .

وهكذا نلاحظ ان الفكر القومي مـرَّ بمراحـل عديـدة ، وكان يغلب عليه في كثير من هذه المراحل الغموض والحيرة والتجريب ، وكان يتخذ مواقف متباينة تجاه عدد من القضايا ، كل ذلك بسبب مجموعة من الأفكار والعوامل والقوى الـطارئة أو المؤقتـة ، دون ان تكون نابعة من نظرية ثابتة او مستقرة ، أي بكلمات اخرى لم تكن حركة القومية العربية تملك موقفاً نظرياً متكاملاً ، وبالتالي ، لم تكن تملك موقفاً واضحاً وعملياً تجاه الكثير من القضـايا التي طـرحت . وكانت هذه الحركة ، في حالات عديدة ، مدفوعة برد الفعل اكثر مما

هي فاعلة ، وكانت تبسيطية أو تجريبية في حالات اخرى .

هذا لا يقلل من اهمية هذه الحركة او فاعليتها ، ولا يعني حكماً عليها أيضاً ، إن هذا العرض السريع يصف حالة تاريخية في بعض ظواهرها المختلفة ، ويشير الى ما يعتبره عوامل سلبية او كابحة في هذه الحركة ، ويطرح أيضاً مجموعة من المهام والتساؤلات يفترض مواجهتها وتحديد مواقف واضحة ازاءها .

واذا كان الكثير من الحركات والأفكار يخصب ويغتني بالتجربة ونتيجة التفاعل ، فإنه يفترض بحركة القومية العربية ، باعتبارها تياراً فكرياً وقوى جماهيرية وتطلعات مستقبلية ، أن تستفيد من تجربة الماضي لكي تواجه أعباء الحاضر والمستقبل، وأن تمتلك الجرأة لمواجهة الأسئلة الأساسية في المرحلة الحالية والمقبلة ، وأن تنتهج اسلوباً ايجابياً متفتحاً لكي تكتسب من واقع شعبها ومن تجارب الشعوب الاخرى ، وهذا يقتضي مواجهة الأسئلة التي تعتبر أكثر أهمية وأكثر أساسية : فما هي هذه الأسئلة ؟

أولاً : ما هي القومية العربية ؟

القومية العربية رابطة تاريخية تضم وتجمع وتوحد المجموعة السكانية القاطنة في هذه البقعة من العالم ، اعتماداً على اللغة والتاريخ والخصائص النفسية والمصالح المشتركة ، وهي في مرحلتها الحالية حركة تحرر وطني وتغيير حضاري ، تهدف الى توحيد الشعب والطاقات ، والى تحرير الأرض والانسان ، والى بناء صيغة جديدة

لعلاقات داخلية وخارجية تعتمد الحرية والمساواة والعدل ، وتساهم في اقامة عالم أفضل .

بهذا ينتفي عن القومية كونها عرقية ، لأنها لا تعتمد العرق أو الدم أساساً لهذه الرابطة ، فكل من سكن هذه البقعة من الأرض وارتبط بها وكان ولاؤه لها وحدها ، اعتبر كالآخرين صاحب حق فيها بغض النظر عن انحداره السابق .

وهي ليست تعصبية ، اذ تجعل الانتماء ارادة وولاء ، وتنظر الى المواطنين نظرة واحدة ومتساوية ، والى الشعوب الأخرى نظرة مساواة واخاء انساني ، وتتعامل معها بهدف التعاون من اجل عالم أفضل خال من الاستغلال والتعصب .

وهي ليست عنصرية ، ولا تقر بتفوق لنفسها أو لغيرها ، وتعتبر الانسانية كلاً واحداً ، وان التقدم والرخاء حق لجميع الشعوب ، وان الحضارة تفاعل وتعاون وتبادل .

ولذلك ، فإن القومية انتماء وليست فرضاً ، وهذا الانتماء النابع من الارادة يستند الى عوامل اللغة والتاريخ والخصائص النفسية والمصالح المشتركة ، هذه العوامل التي كونت شعب هذه المنطقة ، أعطته ، في الوقت نفسه ، خصائص تميزه عن غيره من الشعوب .

وفي المرحلة الحالية تعتبر حركة القومية العربية حركة تحرر وطني وتغيير حضاري ، وتمتلك من السمات والقوة والتطلعات ما يجعلها حركة تغيير شاملة ، بهدف التحرر الكامل من الاستعمار والتبعية ، واقامة نموذج حضاري اعتماداً على قواها الذاتية ، وبالاستفادة من

تجربتها التاريخية ومن التراث الحضاري الانساني ، اذ بمقدار ما تمتلك من القوى والامكانات وما يسندها من ارث تاريخي ، وبمقدار انفتاحها على الحضارة العالمية المعاصرة والاستفادة من التقدم الذي احرزته الانسانية ، تستطيع ان تبني مجتمعاً قوياً معاصراً ، يساهم مع المجتمعات الأخرى في خلق علاقات دولية متكافئة في مصلحة الانسانية والتقدم البشري .

بهذا المعنى ، ومن اجل هذا الهدف ، فإن حركة القومية العربية تضع ضمن أولويات نضالها توحيد الوطن والشعب توحيداً عملياً ونفسياً ، من خلال تعبئة الجماهير في النضال من اجل اهداف واضحة ومحددة ، وتعميم ثقافة واحدة ، وافساح المجال أمام الشعب من اجل المشاركة الفعلية في عملية بناء المجتمع الجديد ، ومن أجل اقامة دولة حرة وديمقراطية .

إن بناء الانسان والمجتمع والدولة لا يتم من أعلى أو خلال فترة زمنية قصيرة ، وانما من خلال النضال اليومي الصبور والثابت ، ومن خلال المشاركة الفعلية للجماهير وتعبئتها ، ومن خلال تلبية مصالحها . وهذا البناء يتطلب عملاً مخططاً ودؤوباً وجدياً ، ويتطلب مراعاة العديد من الاعتبارات والتراكمات والتنوع الذي حصل خلال فترات طويلة من التباعد والتشويه . ويجب أن تؤخذ في الحسبان أيضاً الفروق التي تميز منطقة عن أخرى ، لكي يكون هذا البناء قوياً ونامياً ومستمراً .

إن توحيد المجتمع والدولة لا يعني مباشرة ، الوحدة السياسية ، اذ سوف تكون هذه الوحدة نتيجة للوحدة النفسية

ووحدة المصالح ، ووسيلة فعالـة للدفاع عن النفس امـام الأخطار المصيرية ، وتعبيراً عن الطموح من اجل اقامة نموذج جديد في عالم يمزقه الصراع والتنافس وتبدده الحروب المـدمرة الفتـاكة . ولهـذا ، ومن أجل توحيد المجتمع والدولة ، يجب ان تبـدأ عملية التـوحيد طوعياً ، ومن البـدايات الأولى ، وبمـراعاة الفـروق والتنوع الـذي حصـل في المجتمع العـربي ، لأن زمن الوحـدات البسماركيـة قـد انتهى ، ولأن الوحدة ، بمعنى التجانس والمطابقة ، أو بمعنى الضم والالحـاق ، لم تعـد ممكنـة في ظـل تـوازن اقليمي ودولي شـديـد الحساسية، ولأن الوحدة لا تعني فائدة لطرف وضرراً لطرف آخر ، بخـاصـة الـطرف الصغـير ، وانمـا هي صيغـة من صيـغ التعـاون والتضامن والتقارب والتطور تمهيداً للوصول الى الوحدة السياسية ، والتي ستكون نتيجة لكل المقدمات التي تسبقها وتهيىء لها .

ومن أجل الوحدة ، وخلال النضال لبنائها ، لا بد أن يكـون الهدف الثابت والمستمر هو تحرير الأرض والانسان . تحرير الأرض من المستعمر والغاصب ، وتحـرير الانسـان من العبوديـة والحاجـة وتوفير الحرية والكرامة والعمل والرفاه له ، وهـذا يتطلب ، ضمن خطة مدروسة وواضحة ، حشد جميع القوى والامكانات من اجل التحرير ، ويتطلب ايضاً دراسة المرحلة دراسة علمية واعية من اجل توفير القـدر الأكبر من الـرفاه والمشـاركة للمـواطنين لكي يسـاهموا مساهمة فعلية في عملية التحرير وفي عملية البناء .

إن بناء صيغ جديدة ، سياسياً واجتماعياً ، وحضارياً أيضاً ، في الأقطار العربية ، وتطوير هذه الصيغ باستمرار ، وبأكبر قدر من

العقلانية والمشاركة ، سوف يؤدي الى التقارب فالوحدة بين هذه الأقطار ، لأن تطور هذه الأقطار ضمن نسق ايجابي ، ومن منظور التكامل والتعاون سوف يساعد ويعجل في التوحيد السياسي ، عكس ما يحصل في المرحلة الحالية ، حيث يزداد التفاوت بين أقطار عربية غنية وأخرى فقيرة ، بين أقطار تعاني من الكثافة السكانية وأخرى من قلة السكان ، بين اقطار تضيق بالكفاءات وأخرى عاجزة عن توفيرها ، هذا عدا عن التعارض الحاصل في السياسات الاقتصادية ، حيث تعتبر المصلحة القطرية أو المصلحة الآنية ، هي الأساس في قيام الصناعات والمشاريع ، وحيث تتكامل هذه الأقطار ، لا فيما بينها ، وانما مع السوق العالمي ، وما يتولد نتيجة ذلك ، الآن وفي المستقبل ، من تعارض ومصالح متباينة .

إن قيام أوضاع منسجمة ومتكاملة بين الأقطار العربية لا يشكل خدمة وفائدة لهذه الاقطار ، أو لكل قطر فحسب ، وانما يشكل خدمة للعالم أيضاً ، لأن العالم ، بخاصة الغربي ، المثقل بأنانيته وازماته ، غير قادر على مساعدة هذه الأقطار ، ولأن الثروة النفطية اذا كانت تشكل امكانية لبعض الأقطار العربية لتجاوز الحاجة المباشرة ، والتغلب على الصعوبات التي تواجه أقطاراً كثيرة في المرحلة الحالية ، فإن هذه الثروة الناضبة بطبيعتها ، وبطريقة استغلالها الراهنة ، سوف لن تكون في المستقبل ، وبالتالي سوف تضيع هذه الفرصة في الدول التي تعتبر نفسها غنية في الوقت الحاضر .

وبقيام أوضاع منسجمة ومتكاملة بين الأقطار العربية ، ثم

بـوحدتهـا يتجسد مثـل حضاري لمـا يجب أن تكـون عليـه البلدان المقهـورة والمجزأة ، وكيف يمكن ان تكـون القوة الـذاتيـة ليس في مصلحة هذه البلدان فقط ، وانما لمصلحة الانسانية جمعاء .

ثانياً : القومية والأقليات

لا يكاد قطر عربي يخلو من وجود أقلية دينية أو عرقية ، وهذه الأقليات جزء من صلب الوطن وسبب في تنوعه وغناه ، وقد عاشت مع الأكثرية في تآخ وتعـاون معظم الـوقت ، كما تفـاعلت وأعطت أحسن ما تملك ، سواء في بناء الوطن وحضارته وتراثه وثقافته ، ام في الدفاع عنه حين يتعرض للأخطار . وفي الوقت الذي اختل فيه هذا التعايش كان ذلك نتيجة أحد سببين : اما بسبب تحريض طرف خارجي ، أو بسبب طغيان جزء من الأغلبية على هذه الأقلية ، مع الاشـارة الى أن الأغلبية كثيـراً ما تكـون أقرب الى التسـامح نـظراً لشعورها بالتفوق والقوة . والأقلية ، غالباً ، أميل الى الانغلاق في محاولة للدفاع وحماية نفسها .

المسيحيون جزء من العروبة منذ بداية الدعوة الاسلامية ، لهم مواقف وطنية مشهورة حتى ضد من يشـاركهم في الدين نفسـه من المسيحيين الأجانب ، وأبرز الأمثلة على ذلـك موقف الغسـاسنة في مواجهة الدولة البيزنطية في بداية الدعوة الاسلامية ، ثم موقفهم مع العرب المسلمين في الحروب الصليبية ضد الأوروبيين الغزاة . هذا الارتبـاط لم يتعرض لشـك او لتساؤل طـوال فترة ازدهـار الحضارة

العربية وتماسكها ، لكن في فترة لاحقة ، حين حكمت قوميات غير عربية ، فقد ساد التعصب الاسلامي لبعض الوقت ، ولحق المسيحيين بعض الأذى : هذا مع التنويه ان الأذى لحق المسلمين العرب أيضاً ، الأمر الذي دفع الطرفين الى اعتبار هذا الأذى نتيجة كونهم عرباً بالدرجة الأولى ، مما جعل الجميع شديدي الايمان والقناعة بضرورة التآخي لمواجهة الأجنبي ، مسلماً كان أم غير مسلم . وقد ظهر هذا بوضوح حين تمت مواجهة الامبراطورية العثمانية ، ثم المستعمر الغربي بعد ذلك ، وان استعراض قادة التحرير ودعاة النهضة في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن يدلل على عمق الارتباط والتآخي .

ان الامبراطورية العثمانية ، بتاريخها العدواني ، سبب في تفجير التعصب والتعصب المقابل . ثم جاء الاستعمار الغربي ليستغل المخاوف والشكوك التي أحاطت بجزء من المسيحيين خلال فترة معينة ، لكن النضال الوطني الذي تصاعد وامتد في مقاومة الامبراطورية العثمانية اولاً ، ثم في مقاومة الاستعمار الغربي بعد ذلك ، والذي شارك فيه المسلمون والمسيحيون معاً ، أقام اللحمة بين الطرفين من جديد ، فساد شعور التآخي وذاب التعصب ، وأصبح المسلمون والمسيحيون أخوة حقيقيين ، وقد عبرت عن ذلك الشعارات التي سادت ، والعلاقات التي قامت وتوثقت في تلك الفترات ، ثم المشاركة الفعالة التي كانت للمسيحيين في كل المجالات السياسية والثقافية ، والمناصب التي احتلها هؤلاء في الكثير من الأقطار ، رغم أنهم من « الأقلية » .

لكن ازاء تراجع النضال الوطني ، وعجز الحركة القوميـة عن تقديم الاجابة عن الاسئلة المصيرية المطروحـة ، وتنامي التيـارات السلفية ، الاسلامية والمسيحية ، وتغـذية بعض هـذه التيارات من الخارج ، عادت المشكلة لتطرح من جديد .

ان ظهور التيارات المذهبية والـطائفية وقـوتها يتنـاسب تناسبـاً عكسياً مع ظهور التيار الوطني القومي ، فحين يقوى الأخير ، وفي ظل المعارك الـوطنية الحقيقيـة ، فإن التيـارات المذهبيـة والطائفيـة تتراجع وتضعف . أما في حال غياب هذه المعارك وفي حال اقتسام المغانم، او الحفاظ على الامتيازات ، ولأن حركة القومية العربية لم تصهر الجميع بالمقدار نفسه ، ولأن النهج العلماني في الحركة القومية ذاتها ليس من القوة والوضوح بالقدر الكافي ، فإن التيارات المذهبية والطائفية تقوى وتشتد ، بل ويمكن أن تصبح الأساس الذي تقـوم عليه العلاقات .

لهذا ، فإن قوة وحيوية الاتجاه القومي ، وقدرته على أن يكون الـوعاء الـذي يضم الجميع ، ووجـود معارك ومهمـات حقيقيـة ، وسيادة الاتجاه العلماني ، وحالة النهوض الوطني والقومي من اجل البناء والتحرير ، وأخيراً تسامح الأغلبية وعقلانيتها ، هذه الشروط وحدها الكفيلة بإعادة اللحمة والارتفاع فوق التعصب .

ظاهرة الانقسامات العربية والطائفية اذاً ظاهرة آنيـة ومؤقتة ، تنشأ نتيجة الخلل في وضع المجتمع ، ولا يمكن معالجتها إلا بمعالجة الخلل نفسه (ولا بد من الاشارة الى أن هذه الظاهرة عالمية ، وقـد امتدت الى مجتمعات متقدمة ، وتدل على وجود ازمة) .

أما الظاهرة الأخرى القائمة في أكثر من قطر عربي فهي ظاهرة الأقلية العرقية ، وهذه الظاهرة لها مظهر وتختلف معالجتها من مكان الى آخر . فظاهـرة « البربـر » في شمال افـريقيا تختلف نـوعياً عن الظاهرة الكـردية في العـراق ، فالبـربر في الشمـال الافريقي ، الى جانب العرب ، هم الأصول التي تحدر منها السكان الحاليون لهـذه الأقطار ، وقد حصل من الاندماج والتفاعل بين العرقين مـا جعل المشكلة تذوب وتكاد تتلاشى ، ورغم محاولات الاستعمار الفرنسي اثارتها في مراحل معينة إلا أنه لم يستطع . لكن في السنين الأخيرة ، ونتيجة أسباب عـديدة ، بـدأت المشكلة في الظهـور من جديـد ، ويبدو ان وراء ظهورها مجموعة من الأوهام تغذيها طموحات داخلية وخارجية ، اضافة الى أخطاء ولدت ردود أفعال في بعض المناطق ، الأمـر الذي يـدفع الى الاقتنـاع أن معالجـة هذه المشكلة لا يتم إلا بمعالجة الأسباب الكامنة وراءها ، تماماً كما تعالج المشكلة الطائفية . هذا مع الاشارة الى أن التنوع في الأصول التاريخية للسكان مصدر غنى وخصب وليس العكس ، وبالتالي ، يمكن الحفاظ على الأجزاء الحية من التراث ، من فلكلور وعادات وثقافات محلية وتشجيعها ، لا محاربتها ومحوها بالقسر والاكراه .

المشكلة الأخرى التي تتطلب المعـالجة هي المشكلة الكـردية ، فـالأكراد الـذين يعيشون في شمـال العراق ، يشكلون بيئـة قوميـة متميزة ومختلفة ، من حيث اللغة ، ومن حيث السكن ، وان كانوا قد شاركوا في معارك العراق الوطنية ، ومشكلة مثل المشكلة الكردية لها ما يشابهها في مجتمعات اخرى ، وقد استطاعت هذه المجتمعات

حلها واستيعابها ، لا بالالغاء أو التجاهل ، وانما بتوفير شروط للتعايش المشترك وبالاعتراف بالحقوق القومية المشروعة ، وأخيراً بالحكم الذاتي والديمقراطي معاً .

ان الديمقراطية شرط اساسي الى أقصى حد لقيام هذا التعايش واستمراره ، ليس بالنسبة للأقلية فقط وانما للمجتمع كله ، فالديمقراطية صيغة للعلاقات تحكم الأغلبية والأقلية ، فيما بينها وتجاه بعضها ، اذ لا يعقل ان تتمتع أقلية بحكم ذاتي أو ديمقراطي ، أو ان تتمتع بحقوق طبيعية اذا لم تتمتع الأغلبية بهذه الحقوق . وعليه ، فإن الشرط الديمقراطي هو الشرط الاساسي لمعالجة هذه المشكلة معالجة جذرية . وتجدر الاشارة اخيراً الى ان من مصلحة الأكراد ان يكونوا جزءاً من عراق ديمقراطي خير من أن يكونوا شيئاً آخر .

إن مشكلة الأقليات في الوطن العربي لا تحل إلا من خلال حل مشكلة الأكثريات ، فما دامت هذه الأكثريات محرومة من حقوقها ومستغلة ومضطهدة فمن باب أولى أن تكون الأقليات محرومة ومستغلة ومضطهدة بمقدار أكبر . أما التوهم بإمكانية حل مشكلة الأقليات منفردة ، من خلال اللامركزية أو الحكم الذاتي وما شابهها من شعارات أو حلول ، فإنه يسقط في الاختبارات الحقيقية ، كما نلاحظ ذلك بوضوح في أكثر من مكان ، وبخاصة في جنوب السودان .

ثالثاً : القومية والاسلام

القومية العـربية والاسـلام علاقـة متشابكـة ومعقدة الى أقصى حد ، وتختلف هذه العلاقة عن علاقة أي دين بأي قومية ، لأن أكثر القوميات التي تكونت في الغرب وتكاملت وأقامت دولها القوميـة ، فعلت ذلك في ظل المواجهة مع الكنيسة ، في الوقت الذي لم يقـع مثل هذا الصراع بين القومية العربية والاسلام ، بل أكثر من ذلك شكل الاسلام في فترات معينة وأماكن معينة مضموناً لهذه القومية ، الأمر الذي جعل الالتباس قائماً . والصراع بين دعاة الدين ودعـاة القومية مؤجلاً أو كامناً ، لأن الحدود بين الاثنين غير واضحة وغـير محسومة ، وهذه المشكلة ستبقى قائمة وخطرة ما لم تواجه بموضوعية وعقلانية .

لكن قبل مواجهة هذه المشكلة تجدر الملاحظة ان العرب ، منذ بداية الدعوة الاسلامية ، كانوا مـادة الاسلام ، أي حصـل تطابق كامل بين العرب والاسلام في بدايـة النهضة العـربية الاسـلامية ، واستمر هذا التطابق ، ضمناً ، حتى فترة متقدمة من العصر العباسي الأول ، أما بعد ذلك ، ومن خلال وجود أقوام عديدة في الاسلام ، وصراع هذه الأقوام ، تحت شعار الـدين ، على السلطة ، ونتيجـة تطور المجتمع العربي ـ الاسلامي من مجتمع بدوي رعوي الى مجتمع زراعي وتجاري ، وظهور الـطبقات والحـرف ، فقد أدى ذلـك الى اختلاف الوضع عن السابق ، اذ بدأ التركيز على الاسلام كرابـطة وحيدة والتقليل ، بالمقابل ، من اهمية القومية ، بخاصة العـربية ،

لكي لا تحد أو تمنع من الوصول الى أعلى المستويات في اطار السلطة أو في الاطار الاقتصادي .

ومما زاد في خصوصية العلاقة بين القومية العربية والاسلام ايضاً أن العربية كلغة ، هي لغة الدين ، بها جاء القرآن وبها تؤدى الصلاة ، وهي لغة الثقافة والتعامل ، وهي لغة التخاطب الأساسية بين المسلمين كمجموع ، ليس خلال فترة الحكم العربي فحسب ، وانما في فترات متأخرة أيضاً . ولذلك انطبع الاسلام بطابع العروبة كثقافة وقيم وكطريقة لفهم الحياة والعلاقات ، وأثرت العروبة في الاسلام أكثر مما أثرت أي قومية بأي دين ، ولذلك حصل هذا التطابق أو هذه العلاقة الخاصة بين الدين والقومية ، وظهر ذلك بوضوح في فترتي الحروب الصليبية ، ثم في مواجهة الاستعمار الغربي في العصر الحديث ، وبالتحديد في الشمال الافريقي .

علاقة الأديان الأخرى بإطاراتها البشرية علاقة مختلفة ، اذ ظهرت هذه الأديان في مكان ثم انتقلت الى أمكنة أخرى ، وفي الأماكن الجديدة اكتسبت الكثير من طقوسها وثقافتها وملامحها اعتماداً على حضارات وبيئات بشرية مختلفة .

الأمر الآخر الذي يجب أن يلاحظ هو أن الاسلام ، ومنذ البداية ، كان صيغة للحياة والعلاقات ، ولم يكن مجرد دين مثل الأديان الأخرى ، ولذلك اكتسب صفات ميزته عن هذه الأديان ، بخاصة المسيحية . وفي الوقت الذي بدأت الكنيسة تقوى ثم تسيطر ، فإنها فعلت ذلك نتيجة تطورات حدثت في بنية المجتمعات المسيحية ، اذ سيطرت نتيجة قوتها الاقتصادية بالدرجة الأولى ،

ونتيجة الخلل الذي اصاب المؤسسات السياسية التي كانت في مواجهتها . وفي فترة لاحقة ، بعد الكشوف البحرية والتوسع الجغرافي ، وبعد قيام التجارة الكبيرة والصناعة ، أي بعد التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي حصل في أوروبا ، بدأ الصراع بين الكنيسة والقوى الجديدة ، وكان هذا الصراع حاداً وعنيفاً ، أدى في نهايته الى صيغة جديدة ، من مظاهرها إبعاد الكنيسة عن ممارسة اي دور أو تأثير سياسي ، والى تحجيمها وانتزاع أغلب مكاسبها وامتيازاتها . ومن هنا نلاحظ فروقاً نوعية بين الاسلام والمسيحية ، في بداية نشوء كل منهما ، ثم بتطورهما ، ونلاحظ أيضاً عداء تجاه الكنيسة وإبعادها عن التدخل في الشؤون الأساسية . وهكذا نلاحظ اختلافاً نوعياً في مفهوم العلمانية الأوروبية عن مفهوم العلمانية في الدعوات القومية في البلدان الاسلامية ، بما فيها دعوة القومية العربية .

وتجدر الاشارة أيضاً الى أنه مما زاد في التقارب بين الدين الاسلامي والقومية العربية ، بخاصة في بعض المناطق ، أن العدو الذي كان يواجه الجماهير كان عدواً قومياً ومسيحياً في الوقت ذاته ، وكان لا بد من حشد جميع القوى النفسية الكامنة في هذه الجماهير ، بما في ذلك القوة الدينية ، لمواجهته ، ولأن الاسلام كان دين الشعب ، فقد اعتبر سلاحاً ، ولذلك زاد التداخل بين مفهوم القومية والدين ، ويبدو ذلك واضحاً في بلدان المغرب العربي ، بخاصة في الجزائر .

ومما زاد في هذا التداخل ، أن الهجمة الاستعمارية الغربية لم

تقتصر في شراستها على الجانب المادي ، اذ بلغت الجانب الروحي للشعب أيضاً ، من خلال هجومها على مقدساته وقيمه بما فيها الدين ، وكان هذا الغرب الاستعماري مدفوعاً بخلفية تاريخية مليئة بالحقد ورغبة في الانتقام ، ولذلك وفي مواجهة هذا الهجوم الشامل ، وللدفاع عن النفس ، فقد استعانت الشعوب المضطهدة بكل قواها ، بما في ذلك قوة الدين ، لأنها كانت تحس أن الغرب يستهدف وجودها وحضارتها ودينها .

ولاكتمال الصورة وابراز الخصوصية في العلاقة بين الدين والقومية ، لا بد من الاشارة أيضاً الى طبيعة التدين التي تميز مواطني هذه المنطقة سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين ، بخاصة الفقراء منهم ، لأن الدين لهؤلاء يشكل عزاء من نوع او آخر ، في الدنيا أو في الآخرة ، ولذلك ، فإن الفكر العلمي الذي انتشر وساد في اماكن عديدة قابله فكر غيبي ، نتيجة التخلف ونتيجة قوة التدين ، الأمر الذي يتطلب معالجة هذه الظاهرة على مدى طويل نسبياً ، وبأساليب ربما تختلف عن الغرب ،وباستيعاب هذه الخصوصية لا بصدمها وانكار وجودها .

بعد هذه الاشارات الى الخصوصية القائمة بين الاسلام والقومية العربية ، وبالتالي ، اختلافه عن علاقات القوميات الأوروبية بالمسيحية ، لا بد أن نميز بين شيئين اثنين : الدين والحركات الدينية، فإذا كان الدين يشكل للعرب ولحركة القومية العربية عنصراً هاماً في الخصائص النفسية ، من حيث الثقافة والتراث ، ويمكن بالتالي أن يتم التعامل معه بطريقة مختلفة عن

تعامل القوميات الأوروبية مع المسيحية أو الكنيسة ، فإن الحركات الدينية السياسية أخذت موقفاً رجعياً ومتعصباً ، كما ان هذه الحركات ، بمنطقها السائد ، تشكل حاجزاً وعائقاً في اعادة تنظيم المجتمع على أسس عصرية ، كما أنها لا تملك اجابة عن مشاكل العصر ، كما لا يجوز ان ينظر الى الدين أو التراث أو التعامل معهما من خلالها ، أو من خلال منطقها ، كما ان الدين الاسلامي بشكل خاص لا يحتاج الى واسطة في عباداته أو معاملاته .

ان السبب في قوة التحركات الدينية يرجع بالدرجة الأولى الى ضعف وعجز الحركات الأخرى ، أكثر مما هو قوة ذاتية في هذه الحركات ، أو في استجابة الجماهير لها أو لطروحاتها السياسية والاقتصادية . ومن الثابت ان قوة الحركات الدينية تكون غالباً قوة آنية ، وتتناسب تناسباً عكسياً مع تراجع الحركات الأخرى أو عجزها ، ويمكن في هذا المجال الاشارة الى فترتين زاد فيهما المد الديني وقويت الحركات الدينية ، الأولى بعد هزيمة حزيران / يونيو والثانية بعد الانهيار العربي اثر كامب ديفيد .

ازاء هذه الخصوصية والتعقيد كيف يمكن ان تحدد علاقة أكثر صحة وأكثر دقة بين القومية والدين ؟

العلمانية ، بمعنى فصل الدين عن الدولة ، وليس العداء بينهما ، أساس جوهري في قيام الدولة ، وفي علاقة المواطنين بها ، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو المذهبية .

المواطنون متساوون ، ولا يجوز التمييز بين مواطن وآخر بسبب

انتمائه الديني او الطائفي ، وتولي الوظائف لا يحدده سوى الولاء للوطن والكفاءة .

الاسلام جزء أساسي في تكوين تراث الأمة العربية ، وقد كان لهذا التراث تأثير هام في اضفاء ملامح وخصائص معينة على هذا الشعب تميزه عن غيره من الشعوب . حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية الكفولتان ، ولا يجوز اجبار المواطن على اعتناق عقيدة أو حرمانه منها ، أو منعه من ممارسة شعائرها ، شرط عدم استفزاز الآخرين .

الحركات الدينية ، بوصفها الحالي ، حركات تعصب وانقسام في المجتمع ، ولذلك لا يجوز ان تقوم على هذا الاساس في اطار العمل السياسي وان كان لها دور في العمل الاجتماعي والتربوي .

اعتماداً على ذلك ، ومن اجل اضفاء مضمون حي وحيوي على حركة القومية ، لا بد من استلهام التراث والتاريخ الحي للأمة ، وتاريخ هذه الأمة في الجزء المهم منه ، مستمد من الاسلام ، ولذلك لا تعارض بين الفكرة القومية العلمانية العصرية التقدمية والتاريخ ، كما لا وساطة بين الانسان والدين .

رابعاً : القومية والتراث والتاريخ

علاقة الأمة ، أية أمة ، بتاريخها وتراثها علاقة عميقة ومؤثرة ، لأنهما يشكلان سنداً لها ومصدراً تستلتهم منه القدرة على الصمود والاستمرار والتقدم ، ولأن من شأن هذين العنصرين ان يضفيا ،

حتى لا شعورياً ، على الأمة ملامح وخصائص تميزها عن الأمم الأخرى ، فعلها معلن في التكوين النفسي للأفراد والمجموعات .

هذه الحقيقة كثيراً ما تستغل أو تفهم خطأ ، بخاصة من السلفيين ، سواء في النظرة للتاريخ والتراث ، أم في امكانية استعادتهما والعودة اليهما ، أم في امكانية الاستفادة منهما . فالتاريخ بنظر هؤلاء صفحة ناصعة البياض ولا تقبل إلا قراءة واحدة ، هي قراءتهم ، والتراث هو الماضي بكل جوانبه ، وهذا الماضي ، كما يرونه ، يمثل الحقيقة المطلقة والنموذج الذي يجب ان يشاد مثله ، بخاصة في مواجهة حاضر مليء بالظلم والاستغلال والضعف . هذه النظرة ، اضافة الى خطئها فإنها مستحيلة التحقيق أيضاً . فالماضي ليس وضاء بهذا القدر ، وليس خيراً كله كما يتصوره أو يصوره السلفيون ، لأن في هذا الماضي ايضاً فترات مظلمة ومليئة بالقسوة والوحشية ، رغم أن فيه ايضاً مآثر وأمجاداً وانجازات كبيرة ، أما من ناحية امكانية اشادة مثل هذا الماضي ، فإن الظروف الموضوعية ، محلياً وعالمياً ، قد تجاوزت هذه الامكانية وخلقت أوضاعاً وضرورات مختلفة لمواجهة الحاضر والمستقبل ضمن شروط جديدة وأساليب جديدة .

في مقابل النظرة السلفية التي تقدس الماضي وتحن اليه ، وتعتبره المقياس الذي تحدد في ضوئه مواقفها ، هناك النظرة « العصرية » و« العلمية » ، وهذه النظرة تجرد الماضي من كل فضيلة وتعتبره عبئاً على الحاضر وكابحاً للتقدم نحو مستقبل أفضل ، ولذلك تطالب بقطيعة كاملة مع هذا الماضي .

كلتا النظرتين خاطئة ومرفوضة ، فالنظرة السلفية تتكىء على الماضي وتجتره بكل ما فيه من أخطاء ومساوىء ، وتحاول الترويج له ، اذ بالعودة اليه تصلح حال الأمة وتستقيم أمورها ، وهي بهذه الطريقة تعفي نفسها من معالجة مشاكل الحاضر ، اذ تستعيد من الماضي مقولات مفرغة عملياً من المعنى الحقيقي ، وضاربة صفحاً عما حصل من تطور وتغير وتعقيد في الواقع الحالي ؛ أما النظرة الرافضة للماضي فإنها رغم مظاهر العلمية التي تدعيها ، فإنها نظرة مستلبة وعاجزة عن اقامة علاقة مع الواقع ، ومع النبض الحقيقي للجماهير والدوافع التي تحركها .

وازاء هذا الرفض تتهم الجماهير بالجهل والخرافة ، ويتهم الداعون للاستفادة من التراث باللاعلمية وبتملق الجماهير .

في مقابل هاتين النظرتين كيف نقيم مع التراث والتاريخ علاقة جديدة وصحيحة ؟

يجب اعتبار التاريخ ذاكرة للأمة ، فكلما كانت هذه الذاكرة حافظة وقادرة على التمييز والاستفادة من تجارب الماضي ، بخاصة من اخطائه وخيباته ، وتوظيف ذاكرة الأمس لخدمة المستقبل ، دون التوهم لحظة واحدة أن التاريخ يعيد نفسه ، أو ان الاحداث ذاتها يمكن ان تتكرر . فالتاريخ حركة سائرة دوماً الى الامام ، والأحداث ، وان بدت متشابهة في بعض ظواهرها ، إلا ان شروطاً جديدة ومختلفة تتولد باستمرار ، وبالتالي ، فإن الحالات الجديدة والقوى الجديدة تملي معالجة مختلفة . واذا قيل في محاولة لتمييز الانسان عن غيره من المخلوقات أنه حيوان له تاريخه ، فليس معنى

ذلك امكانية اعادة التاريخ ، وانما الاستفادة منه فقط .

في ضوء هذا التصور لا نعتبر التاريخ شيئاً مقدساً غير قابل للمس والمناقشة ، أو غير قابل لقراءات وتفسيرات مختلفة ، كما أنه ليس اجابة عن الأسئلة الراهنة . انه مجرد ذاكرة ، وبمقدار استيعاب التجارب ومحاكمتها تتوافر قدرة اضافية تساعد على مواجهة اعباء الحاضر والمستقبل . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لا نملك ان نعيد تشكيل التاريخ ، أي الوقائع التي حصلت في الماضي ، وفق رغباتنا ، أو وفق ترتيب مختلف . قد يكون من الجائز اعادة قراءة التاريخ ، أي الوقائع ، قراءة أو قراءات مختلفة ، لكن لا يجوز أن نبدِّل في جوهر هذه الوقائع او في تسلسلها .

بهذه الطريقة لا نصبح اسرى للتاريخ ، كما لا يصبح التاريخ صنماً ، وبالتالي يمكن الاستفادة منه ، ويصبح عاملاً ايجابياً مساعدا على النهوض والتقدم ، وحافزاً لمزيد من التضحيات والتقدم ، وليس كابحاً أو معيقاً .

أما التراث فهو تلك الحصيلة من المعارف والعلوم والفنون والآداب والعادات والانتاج المادي التي تراكمت عبر التاريخ ، وكان نتيجة جهد مشترك ومتواصل لمجموع الأمة ، وانتقل كله او اجزاء منه من جيل الى جيل ليشكل بالتالي مظاهر مادية ونفسية ونمطاً في السلوك والعلاقات ، وطريقة في التعامل والتذوق .

هذا التراث الذي هو حصيلة خبرات وتجارب الماضي ، والذي تشذب وتغير وتطور خلال انتقاله من جيل الى آخر ، والذي ضاع جزء منه نتيجة الاهمال أو نتيجة تدمير الغير ، بمقدار ما يمكن ان

يثري الحاضر والمستقبل ، ويزود الجيل الحاضر والأجيال القادمة بخبرات ومعارف كبيرة ، لا يمكن اعتباره كله ، لأنه تحدر الينا من الماضي ، شيئاً غير قابل لإعادة النظر والتصحيح والترميم والاضافة ، كما لا يجوز النظر اليه على أنه نهاية المطاف وقمة الابداع وأكمل صورة من صور الحضارة .

ان التراث الشعري للعرب ، مثلاً ، والذي هو ديوانهم عبر أغلب العصور، كما يقال ، يشكل فخراً لهم ويعطيهم ميزة بالمقارنة مع الشعوب الاخرى ،لكن هذا التراث يجب ألا يكون قيداً عليهم في المرحلة الحالية أو المقبلة . وما يقال عن الشعر يمكن أن يقال عن الأمور الأخرى ، بما فيها اللغة ، والتي تعتبر سبباً أساسياً في تشكيل الأمة العربية وخلق مناخ ثقافي لها ولكثير من الشعوب ، خلال فترات تاريخية طويلة . ان هذه اللغة عبارة عن كائن حي ينمو ويتطور تبعاً لثراء الحضارة وتقدمها بالنسبة للشعب الذي يستعمل هذه اللغة ، والعكس صحيح ايضاً . ولذلك وفي مواجهة العصر الذي نعيش فيه ، ولتلبية متطلبات الحياة الجديدة ، لا يمكن أن تقبل اللغة ضمن شكلها وحدودها كما كانت في السابق ، وانما يجب أن تتطور وأن تغتني لتناسب العصر وحاجاته .

بهذا المعنى يمكن أن نفهم التراث وأن نتعامل معه بصيغة ايجابية ، ويمكن ان يكون عنصر إثراء وتقدم ، لا أن يكون سبباً في التخلف وتكريس الماضي .

ان التراث ـ كما هو التاريخ ـ يمكن ان يدفع ويساعد ، اذا نظرنا اليه نظرة موضوعية ، وأكدنا على الجوانب الايجابية فيه ،

واستخرجنا العناصر الحية منه ، لكي تستمر وتنمو واذا هضمناه هضماً جيداً ، دون ان نغفل عن نبض العصر وحاجاته . أما اذا رفضنا هذا التراث جملة وتفصيلاً واعتبرناه متخلفاً وعبئاً على الحاضر والمستقبل ، فإننا لا بد أن نملأ الفراغ الحاصل بردفه بتراث حضارات اخرى ، حضارات مختلفة ، وعندها لن نكون قادرين على استيعاب هذا التراث الجديد وتوطينه ، ولن نكون على اتصال أو تواصل مع تراثنا ، مما يجعل العودة الى الجوانب الحية فيه أكثر صعوبة .

ولذلك ، يمكن اعتبار التراث سيفاً ذا حدين ، حسب النظرة اليه ، وحسب الوظيفة التي يسخر لها ، فإذا كان يراد منه إعادة الماضي بتقاليده وأفكاره وأساليبه وعاداته ، فسوف يكون قيدا وسبباً اضافياً في التخلف ، كما لو أعدنا الحجاب الى المرأة مثلاً ، أو منعناها من العمل . أما اذا أردنا ان تسود العقلانية ، كما كان الحال في عصور عربية عديدة ، وأردنا التفتح والتحرر واشراك كل القوى الكامنة أو المعاقة في الأمة ، وتعاملنا مع ذلك في ضوء بعض تجارب الماضي فنكون عندئذ قد غلّبنا الجانب الايجابي في التراث ، بخاصة وأن في هذا التراث أمثلة وحالات كثيرة يمكن ان يقتدى بها ، حسب النظرة وحسب الهدف الذي يراد الوصول اليه .

في ضوء ما تقدم لا يمكن ان نعتبر الماضي ، أو كل شيء في الماضي ، مقدساً او قدوة ، إذ بمقدار ما في هذا الماضي من جوانب مضيئة وايجابية ، فإن فيه أيضاً مثالب وفجوات يجب أن تنتهي وتتلاشى من حياتنا المعاصرة .

خامساً : القومية والقوى الاجتماعية

لكل مرحلة تاريخية من مراحل التطور سماتها الأساسية ، وبالتالي لها اتجاهها وقواها وشعاراتها مع التأكيد أيضاً ـ بخاصة في بلدان العالم الثالث وفي البلدان العربية على التحديد وفي هذه المرحلة بالذات ـ إنه كثيراً ما تتداخل المراحل والطبقات ، ونتيجة لها القوى والشعارات ، ويتولد من هذا التداخل الاضطراب وبعض الأحيان التعارض ، الأمر الذي يدفع بحركات معينة الى تمويه مواقفها وشعاراتها بقصد تحقيق أكبر مكاسب ممكنة .

والقومية العربية باعتبارها حالة تاريخية ، أو مجموعة مراحل متداخلة ومتلازمة ، فقد اكتسبت وتشكلت بمفاهيم ومضامين متعددة ومتنوعة حسب القوى المتصارعة ، ولذلك بدت في مواجهة الامبراطورية العثمانية بمفاهيم مختلفة عن المفاهيم التي واجهت بها الاستعمار الغربي ، واذا كان هذا قد كشف ، في بعض جوانبه ، عن نواقص وأخطاء في مسيرة هذه الحركة خلال بعض الفترات ، فقد أعطاها ، بالمقابل ، قوة لأنه دلل على مرونتها وعلى قدرتها في استيعاب أفكار ومفاهيم جديدة ، بخاصة وأنها لا تزال في طور التشكل ، وبالتالي ، فهي تبحث وتغتني بما يجعلها تمتلىء بالمفاهيم والمضامين الملائمة للمرحلة التاريخية .

انطلاقاً من هذه النظرة ، ولاعطاء مضمون ايجابي لحركة القومية العربية في المرحلة الحالية ، لا بد أن نقرر حقائق أساسية :

تميزت حركة القومية بكونها تقدمية ومقاتلة، وهذه الصفة التي ميزتها عبر معظم معاركها يجب أن تستمر ، لكن استمرارها مرهون بمدى تبنيها لمواقف تقدمية ، وأن تكون سلاحاً بيد الجماهير .

ومن هذه الحقائق أيضاً ان المجتمع عبارة عن مجموعة من الطبقات ، وهذه الطبقات في صراع حقيقي ومستمر ، قد يخف الصراع وقد يأخذ شكلاً سلمياً أو خفياً في بعض الحالات ، لكنه لا يزول ولا ينتهي إلا بانتهاء الاستغلال . وعليه ، لا يمكن ان نموّه هذا الصراع أو أن نفترض عدم وجوده ، وبالتالي ، لا يجوز أن نعتبر القومية شعاراً لاخفائه، أو أن نعتبر القومية أكبر من هذا الصراع وأنبل في محاولة لأن نخلق سلماً طبقياً وهمياً .

هذه المسلمة، الأساسية كثيراً ما حاولت الطبقات الرجعية اخفاءها أو تمويهها ، أكثر من ذلك حاولت أن تعتبر القومية أكبر من هذه المسلمة أي فوق الصراع ، ولذلك ، وكنتيجة ، أعطت هذه الطبقات للقومية مفهوماً رجعياً ، الأمر الذي خلق بعض الالتباس في فترات معينة ، أو لدى قوة معينة .

ومن الحقائق ايضاً أن التقسيمات الطبقية التي سادت في المجتمعات الصناعية ، وفي فترات معينة ، ليست هي ذاتها في المجتمع العربي ، في هذه الفترة ، أو ليست بالتضاريس والحجوم والتأثيرات نفسها ، وعليه يجب أن نمتلك وعياً نقدياً أثناء تحليل المرحلة العربية الراهنة وأن ندرس خصوصيتها .

هذه الدراسة النقدية لا تهدف الى تمويه الصراع الطبقي او الى تمييعه بقدر ما تهدف الى رؤية جديدة للقوانين التي تحرك المجتمع ،

وان نأخذ بعين الاعتبار العوامل المستجدة والمختلفة عن مجتمعات أخرى . وفي هذه المناسبة لا بد من الاشارة الى ما خلفته الحقبة النفطية بالذات من تشويه طبقي ، انعكس بتداخل معقد على التكوين الطبقي والعلاقة بين الطبقات ، بخاصة في المرحلة الأخيرة .

ونتيجة لهذا السبب ، وإضافة الى مستوى التطور في المجتمع العربي ، فإن تداخل المراحل والتداخل الطبقي معاً ، يجعلان من الصعب اعتماد الصيغة الأوروبية ، وربما من الخطأ ايضاً اعتبار تحليلات كانت صحيحة في المجتمع العربي ذاته خلال فترات سابقة صحيحة الآن ، فما كان يسمى البرجوازية الوطنية في فترة معينة ، وما كان يعتبر من البرجوازية الصغيرة في تلك الفترة ، والمهام التي كانت تقوم بها هذه الطبقات في ظل تطور طبيعي ، داخله الكثير من التغيير والاختلاف . وحتى البروليتاريا الصناعية او الريفية التي كانت لها حدود معينة ، فقد اضيفت اليها بروليتاريا من أنواع جديدة . وهذه الطبقات الجديدة ما كانت لتوجد لولا الحقبة النفطية ونشوء طبقات طفيلية لم تكن بهذا الحجم أو بهذه الأهمية من قبل .

هذا يتطلب تحليلاً جديداً ، وربما أكثر تعقيداً ، للمجتمع العربي لمعرفة أهم السمات والتطورات التي تميزه في المرحلة الجديدة ، بهدف ان تكتسب القومية العربية مضامين ملائمة لهذه المرحلة ، لأن الجماهير لا تزال تعتبر هذا الاطار ليس ملائماً لوعيها وتطلعاتها فحسب ، وإنما الأكثر تجاوباً مع أحاسيسها ، والأكثر قدرة على تجاوز المصاعب التي تواجهها ، اذ بعد ان جربت هذه الجماهير

أشكالاً وصيغاً كثيرة ، وبعد ان قارنتها في مرحلة المد الذي حصل أثناء صعود حركة القومية العربية ، وجـدت أن هذه الحـركة أقـدر وأقرب للاستجابة الى طموحاتها وتلبية حاجاتها .

اعتماداً على هذه الحقائق نخلص الى أن حركة القومية العربية لا يمكن ان تكون إلا مع الجماهير ، أي تقدمية ، بمعنى أن تكـون مستوعبة لروح العصر وضروراته ، وبالتالي ، يجب أن تكون سلاحاً للجمـاهير ومن اجـل التقدم وليس العكس . وهي بهـذا المعنى لا يمكن ان تكون رجعية ، أو بكلمات أدق يجب ألا تكون . كـما أن المقـولات الخـاطئـة التي راجت في أوروبـا ، أو روجهـا بعض المستفيـدين ، من أن القوميـة فوق الـطبقات ، وأكبـر منها ، وانها بـالتالي فـوق الصـراع الـطبقي ، وأنها ممثلة لـلأمـة كلهـا ، بكـل طبقاتها ، ان هذه المقولات ليست خاطئة فحسب ، وانما يراد منهـا استغلال عواطف الجماهير ، وبالتالي تفريغها او تحريفها .

ان القومية العربية ، بمعنى ما ، وعاء أو جبهة وطنية فعليـة في مواجهة أعداء الوطن وأعداء التقدم ، ولذلك لا يمكن ولا يجب أن تكون سلاحـاً بيد المستغلين والـرجعيين ، أو ستـاراً لعرقلة الحسم الثوري والفرز الطبقي .

تبقى كلمة أخيرة ، ان حركة القـومية العـربية التي دخلت في صراعات مع التيار الماركسي ، أو مع المنادين بالتغيير الاجتماعي ، يجب ان تستفيد من دروس وتجربة الماضي ، وأن تكتسب من المناعة والجرأة ما يساعدها على تجاوز المزالق ، أو اوهام النبالة التي يحاول الرجعيون أو القوميون المتعصبون الصاقها بها .

ان حركة القومية العربية ، في المرحلة الراهنة ، هي حركة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي ، وهي الطريق المفضي الى الاشتراكية ، وكل محاولة لفهمها ضمن مفاهيم او صيغ أخرى من شأنها ان تفقد الجماهير واحداً من أهم الأسلحة المتوافرة لها الآن .

سادساً : القومية والوحدة

الوحدة هي التعبير العملي عن القومية ، هي الصيغة السياسية المجسدة التي تدلل بها الأمة على وجودها الفعال والحقيقي .

هكذا كان التعبير بالنسبة لجميع او لمعظم الدول القومية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، أي حصل التطابق بين الشعب والدولة من خلال الاطار السياسي الواحد . أما الدول التي لم تستكمل وحدتها فقد ظلت تناضل من اجل استكمالها ، والعرب من جملة الشعوب التي ناضلت في الماضي ولا تزال تناضل في الحاضر من اجل الوحدة .

صيغة الشعب ـ الدولة هي إذاً الصيغة الطبيعية ، فإذا لم تقم ظل التعبير عن القومية ناقصاً ، وظلت الوحدة هدفاً أساسياً للنضال . لذلك تعتبر حركة القومية ، في المرحلة الحالية ، ان من أبرز مهماتها تحقيق الوحدة العربية ، وتفرض هذه المهمة سببين رئيسيين : الأول للبرهنة ولكي تعبر القومية العربية عن نفسها وجدارتها ووجودها الفعلي ، وهذا يتطلب استكمال صيغتها العملية في الواقع ، أي بالوحدة ، لأن عن طريق الوحدة تستطيع الأمة أن

تدافع عن نفسها في مواجهة الابتلاع والتفتت ، وتكون أقدر على مواجهة أعباء الحاضر والمستقبل ؛ الثاني ، ان تيار الوحدة في وجدان الجماهير تيار عميق ومؤثر ، ويشكل نقطة استقطاب هامة ، ويعطي لكثير من المواقف دلالاتها الفعلية ، لأن الجماهير التي عاشت في ظل التجزئة ، وعانت من اذلال الأجنبي ، وكانت لقمة سائغة للطامعين ، تحس في أعماقها أن الرد لا يكون إلا بالوحدة ومن خلالها .

في ظل هذه الحقيقة وهذا النزوع كيف تتحقق الوحدة ؟

قبل الحديث عن كيفية تحقيق الوحدة لا بد من لفت النظر الى بعض الملاحظات :

الأولى ، ان عدداً من الكيانات القطرية الحالية مصطنع تماماً ، ونشأ نتيجة الصدفة ، أو نتيجة الأطماع أو التوسع الاستعماري ، أو نتيجة اعتبارات آنية عارضة . وهذه الكيانات ، بزوال المسببات التي أوجدتها غير قادرة على الاستمرار، ولذلك يجب أن نميز بوضوح بين الكيانات الكبيرة والقديمة ، والتي كان لها وجود وملامح متميزة في فترات زمنية متعاقبة وبين هذه الكيانات المصطنعة . فإذا كانت الضرورة تقضي بمراعاة بعض الاعتبارات في العمل من اجل الوحدة ، فإن هذه الاعتبارات تتفاوت بين قطر وآخر ، بين فترة وأخرى .

الثانية ، ان الضغط الخارجي الذي لا يزال يعمل ويؤثر ، من اجل استمرار سيطرته على المنطقة ، على تفتيت الأمة ، وخلق كيانات مصطنعة فيها ، كيانات طائفية او قبلية . وقد لاحظنا انه في

السنين الأخيرة بذلت جهود ومحاولات كبيرة ودؤوبة من اجل اقامة هـذا النوع من الكيـانات ، ولـذلك ، وفي اطـار العمل من اجـل الوحدة ، يجب ان نميز بين الكيانات الفعلية وتلك التي نشأت بهذا الشكل .

الثالثة ، ان « دولاً » معينة ، وبعد أن يتم الكشف عن ثروات معينة معدنية على وجه التحديد ، أصبحت عملياً ترفض أي صيغة من صيغ الوحدة حتى تستأثر بخيرات هذه الثروة وحدها ، وأبـرز مثال على ذلك « الدول » النفطية في الخليج .

بعد هذه الملاحظات نعود الى السؤال الأساسي : كيف تتحقق الوحدة ؟

لا بد من الاشارة الى ان عدداً من الدول استكملت وحدتها في فترة سابقة اعتماداً على القوة ، أي قامت الوحدة نتيجة وجود مركز قوي ، وهذا المركز استطاع ان يستقطب ويضم ، ولجأ الى استعمال القوة ايضاً لتحقيق هذا الهدف .

وأن دولاً اخرى استكملت وحدتها نتيجة ثورات شاملة قامت فيهـا ، وكان من جملة أهـداف هذه الثـورات استكمـال الـوحـدة القومية .

وأن دولاً غيـرهـا استكملت وحـدتها في ظـل ظـروف دوليـة عاصفة ، بخاصة أثناء مراحـل الانتقال الكبـرى أو أثناء الحـروب الدولية الكبيرة ، اذ هيأت لها هذه الـظروف والتغيرات الاستفـادة والامكـانية لاستعـادة اجزاء من أراضيهـا كـانت مسلوبـة ، أو ان تتشكل ضمن صيغة جديدة تحقق وحدتها تحقيقاً فعلياً .

لقد حصل هذا ، أو ما يماثله ، في حالات كثيرة ، وفي مراحل عديدة ، وبالمقابل قامت وحدات قومية اخرى بالارادة الحرة المشتركة لبعض الشعوب ، أي قامت الوحدة دون قوة وفي أوقات السلم نتيجة الرغبة والمصلحة المشتركة ، وبهدف تصحيح أوضاع خاطئة سابقة .

لذلك لا يجوز ان نتصور طريقة واحدة لتحقيق الوحدة ، قد تتحقق عن طريق الارادة والحركة المشتركة ، وقد تتحقق من خلال تطورات كبرى تحصل نتيجة اختلال الوضع الدولي أو نتيجة تغيرات داخلية كبيرة تعصف بالمنطقة . هذا مع التأكيد ان ما كان يمكن أو يجوز أن يحصل في فترات سابقة ، بخاصة استعمال القوة ، قد اصبح الآن متعذراً أو على الأقل أكثر صعوبة بسبب العلاقات الدولية الشديدة الحساسية ، ونتيجة التوازن الدولي القائم في المرحلة التاريخية الراهنة .

ان القوة آخر الوسائل التي يمكن ان يفكر باستعمالها من اجل قيام الوحدة أو لضم بعض الأجزاء ، هذا مع مراعاة الظواهر التي أشرنا اليها سابقاً ، والتي لا يمكن التساهل معها على أساس انها حقائق تاريخية ، أو يمكن أن تعامل مثل أقطار أو كيانات متميزة . بكلمة أخرى ، قد تكون الأنانية ، نتيجة الثروة ، السبب الذي يدفع بعض الكيانات الى عدم الاستجابة لرغبات الجماهير ، وبالتالي الى عدم الاستجابة لمطلب الوحدة، الأمر الذي يستلزم اجراءات اضافية تحملها على التخلي عن الأنانية والتشبث ، بخاصة وأن هذه الثروة ملك مشاع ، ولا فضل في وجودها لأي جهد، وانما

هي هبة من الطبيعة ، ومع ذلك ، فإن الأمر من الحساسية والدقة مما يتطلب معالجة متروية ومتدرجة .

ومثلما أشرنا الى أن للوحدة أكثر من طريق ، فإن لها أكثر من صيغة أيضاً ، اذ تبدأ من الوحدة المركزية الكلية، أي الوحدة الاندماجية الكاملة الى أن تصل الى تخوم الدولة الفدرالية ، وبعض الأحيان الكونفدرالية ، وما كان صالحاً أو ممكناً في فترة معينة أو لشعب معين ، قد لا يكون ممكناً الآن أو صالحاً لشعب آخر ، بخاصة بعدما مرت فترة طويلة من التجزئة الطويلة والمعقدة . لذلك لا بد من التأكيد ان ليس للوحدة العربية الشاملة أو لأي وحدة تقوم بين قطرين صيغة ثابتة ونهائية . ان صيغتها تتوقف على مجموعة من الاعتبارات ، والتي تتحدد في حينها ، وبشكل موضوعي ، شريطة ان تكون وحدة مفتوحة ، اذا كانت بين قطرين وإلا تشكل محوراً ضد أقطار اخرى ، وأن تكون قابلة للنمو والتطور باستمرار .

ان اشتراط أن تكون الوحدة الشاملة ، بين قطرين ، أو مجموعة من الأقطار ، مركزية ، أو أن يكون لها شكل معين ومحدد سلفاً ، يجعل قيامها صعباً أولاً ، ويخلق مخاوف لدى الأقطار الصغيرة ثانياً ، وربما يعرضها الى إحتمالات سلبية أخيراً ، كما حصل في أكثر من تجربة . وعليه ، فإن من الأفضل والأكثر جدوى أن تبدأ ضمن صيغة تراعى فيها الشروط الموضوعية الى أقصى حد ، بما في ذلك الفروق بين الأقطار ، والعوامل النفسية او المحلية ، ودرجة التطور ، وأن تكون قابلة للنمو والاستمرار . ان صيغة مثل

هذه أفضل من أن نبدأ بوحدة مركزية ثم نكتشف الفروق والعوامل المحلية ، ونضطر الى التراجع بعد ذلك .

الوحدة لا تعني الضم والالحاق، كما لا تعني التماثل ايضاً ، فأن تقوم وحدة بين قطرين أو اكثر ، أو أن تقوم الوحدة الشاملة ، فالارادة الواضحة ، والرغبة الحقيقية ، والفائدة التي تراعي مصلحة كل قطر ومصلحة الأقطار مجتمعة ، هي التي تصنع الوحدة ، وهي التي تديمها وتحميها ، أما اذا كانت الحاقا او ضماً لفائدة القطر الأقوى أو الأغنى أو الأكثر عدداً ، فإنها اذا قامت فهي معرضة لكثير من العوامل السلبية التي تجعل استمرارها صعباً أو تولد شعوراً بالغبن والضغينة مما يعرضها لاحتمالات الانهيار .

حتى التماثل الذي يفترض البعض أنه عنصر ايجابي ، ويحاول تعميمه ، كثيراً ما يكون عنصراً سلبياً ، فالأقطار العربية التي هي بهذه السعة جغرافياً وبشرياً ، والتي تأثرت بحضارات وعوامل كثيرة ، والتي نمت في مناخات متنوعة ، لا يشترط لقيام الوحدة بين أقطارها أن تكون متماثلة أو أن تكون متشابهة . ان التنوع الموجود في الأقطار العربية والاختلاف الموجود بينها ، عنصر قوة وغنى وليس العكس .

استنادا الى ما تقدم ، ونتيجة التجزئة الطويلة والحرص الذي تبديه الأنظمة للحفاظ على الكيانات ، وللتفاوت الموجود بين الأقطار العربية من حيث التطور والكثافة السكانية ومستوى المعيشة ، بسبب الثروات المعدنية ـ بخاصة النفط ـ التي وجدت في بعض الأقطار ، وبسبب الفشل وخيبة الأمل التي واجهت بعض

التجارب الوحدوية خلال العشرين سنة الأخيرة ، فإن الوحدة رغم انها محرك أساسي وتشكل أملاً للجماهير ، تواجه صعوبات وعراقيل معقدة ، ولذلك ينبغي معالجة الصعوبات والعوائق بكثير من الموضوعية والروية ، ويجب أن تطرح الوحدة لا على أنها الحاق وضم ، وليست لمصلحة القطر الأقوى أو الأكثر سكاناً أو الأكثر فقراً ، وليست الغاء للخصائص المحلية أو الفروق القائمة ، وانما هي تعبير القومية العربية عن نفسها ، وهي فائدة لكل الأقطار ، ويراعى فيها درجة التطور ، وتكون حماية وأفقاً لدخول العصر ، بخاصة وأن الأمة العربية بموقعها وامكاناتها المادية والبشرية ، بتاريخها وتراثها وقدرتها على أن تلعب دوراً متميزاً واحدة من الأمم القليلة التي لم تستكمل وحدتها ولم تظهر كامل امكاناتها بعد .

سابعاً : القومية والعصر

من الأفكار التي تتردد في مواجهة حركة القومية العربية ، أن عصر القوميات قد انتهى ، وأن العصر الذي نعيش فيه يتطلب خيارات أخرى تتجاوز القومية ، بخاصة في ظل الانقسام الذي يميز عالم اليوم . ومن جملة الخيارات التي تطرح عادة كبدائل : العلاقة الطبقية ، علاقة الطبقة العاملة تحديداً والتحالف الطبقي ، أو العلاقة الدينية ، أي رابطة الأخوة الاسلامية .

هذه الأفكار التي تتردد في مجتمعات معينة كبديل للعلاقة القومية ، نشأت وراجت بسبب العجز عن تقديم اجابات عن الأسئلة الأساسية التي تطرح اولاً ، وبسبب قياس أوضاع المجتمع

العربي على أوضاع مجتمعات اخرى مختلفة جوهرياً ونوعياً من ناحية ثانية ، دون الأخذ بعين الاعتبار الفروق ، سواء من حيث استكمال تلك المجتمعات لوحداتها القومية ، في الوقت الذي لم تصل الأمة العربية الى هذه الوحدة ، أم من حيث وجود تناقضات تجاوزت مرحلة التحرر الوطني داخل هذه المجتمعات بخاصة بين الطبقة المسيطرة والطبقة العاملة ، الأمر الذي يجعل من العسير حل هذا التناقض إلا من خلال تغيير اجتماعي جذري ، ونظراً لوجود مصالح بين الطبقات المسيطرة والامبريالية العالمية ، وبالتالي عداء مستحكم بينها وبين الطبقة العاملة الوطنية ، الأمر الذي يضطر الى البحث عن حلفاء ، والى اقامة علاقات طبقية متجاوزة العلاقات القومية من اجل قهر العدو الطبقي المشترك .

هذا هو الخيار الأول ، أما الخيار الثاني الذي يطرح فهو الخيار الديني اي الرابطة الدينية ، بالتحديد الأخوة الاسلامية التي تتجاوز الحدود القومية .

ان الرابطة الدينية حتى على فرض امكانية قيامها ، لا يمكن أن تتجاوز الرابطة القومية أو ان تكفيها ، لأن الرابطة القومية هي الأساس في قيام المجتمعات ، بخاصة في العصور الحديثة . ان الرابطة الدينية ، اضافة الى استحالة تحققها في الواقع الراهن إلا كرابطة معنوية ، لا تتعدى التقارب والتعاطف . وهي تنطلق من معطيات متفاوتة ومن واقع مختلف ، كما انها غير قادرة ، وغير مؤهلة للاجابة عن مشكلات العصر الحديث اعتماداً على تجارب ماضية وجزئية ، لأن الدولة الدينية ، بالمعنى الذي يفترضه السلفيون ، لم

تقم إلا خلال فترات قصيرة جداً ، لا تتعدى العصر الراشدي . وكانت تخضع في مراحل لاحقة للاهواء والاجتهادات والمصالح الأمر الذي لا يجعل منها نموذجاً أو مثلاً يمكن أن يعاد تطبيقه في الوقت الحاضر .

استناداً الى ذلك ، ولكي نصل الى تحديد يجعل الرابطة القومية هي الأساس ، يجب علينا أن نعيد تأكيد بعض الحقائق الأساسية :

الأولى ، ان الرابطة القومية لا تنفي ، ويجب أن لا تنفي ، وجود الصراع الطبقي في المجتمع العربي ، شأنه شأن أي مجتمع آخر منقسم الى طبقات ، ويجب أن لا يموه هذا الصراع بحجة المصلحة القومية العليا ، كما يحاول الرجعيون أن يفعلوا ، وبالتالي ان يعطوا للقومية العربية مفهوماً رجعياً .

ان الصراع الطبقي حقيقة قائمة وثابتة ولا يمكن نسيانها أو تأجيلها ، ولكي تكون القومية العربية سلاح العصر وسلاح الجماهير ، يجب أن تكون بمضمونها الاجتماعي تقدمية ، أي الى جانب الطبقات المسحوقة وضد الاستغلال .

الثانية ، ان الرابطة القومية لا تنفي امكانية قيام تحالفات وعلاقات استراتيجية بين قوى التقدم العربية وقوى التقدم في العالم ، بخاصة الطبقات العاملة في البلدان الرأسمالية والقوى الاشتراكية وقوى التحرر الوطني .

هذه التحالفات ليست بديلاً عن القومية أو نفياً لها ، بقدر ما هي تأكيد لتقدمية القومية العربية في هذا العصر ، ولكنها عنصر

أساسي في مواجهة الاستغلال الداخلي والقوى الرأسمالية الخارجية وبهذا المعنى ان حركة القومية ، كحركة تحرر وطني ، فصيل اساسي في بناء مجتمعات جديدة وعلاقات دولية جديدة تعتمد على التحالف والمصالح المشتركة في وجه القوى الرجعية والرأسمالية والعنصرية في الداخل والخارج .

الثالثة ، ان الرابطة القومية ليست بديلاً للرابطة الاسلامية ، لأنهما ، من حيث الأساس ، لا يمكن لواحدة أن تكون بديلة عن الأخرى ، فالرابطة القومية هي جوهر لعلاقة قامت على أساس لا خيار فيه ، أي صفة ثابتة لشعب ، كما هو ثابت لونه ، في الوقت الذي تقدم فيه الرابطة الاسلامية نفسها كنظام سياسي واجتماعي بالدرجة الأولى ، ولذلك ، فإن المقارنة متعذرة . ولا يمكن للرابطة القومية أن تتغير نتيجة رغبة الفرد أو الأفراد ، بمعنى آخر ان الرابطة الاسلامية مثل رابطة اي مجموعة بأي دين . هناك قضايا مشتركة، لكنها معنوية بالدرجة الأولى ، فإذا كانت الكاثوليكية ، مثلاً ، دين الأغلبية في امريكا اللاتينية ، فليس من شأن هذه الرابطة أن توحد أو أن تقرب هؤلاء بكاثوليكيي افريقيا أو جنوب آسيا . أكثر من ذلك ربما تكون هذه الرابطة سلاحاً لتمويه الصراع الحقيقي ، أو جعله يأخذ مسارا غير صحيح أو غير صحي ، بخاصة اذا ترافق مع التعصب والغوغائية .

ضمن هذاالتصور لا يجوز ان تطرح القومية على أنها خيار أو بديل عن الماركسية . فالماركسية من جانب اساسي ينظر اليها ويتم التعامل معها باعتبارها محددة لقوانين تساعد على فهم الصراع

وطبيعة الحركة في المجتمع ، أي هي نظام اقتصادي واجتماعي بالدرجة الأولى ، وهذا النظام لا يمكن ان يأخذ مداه الحقيقي ويتجسد إلا في مجتمع له إطار قومي طبيعي ، وله صلات صحيحة ومتكافئة بغيره من المجتمعات التي تشكل بمجموعها الانسانية .

وضمن هذا التصور أيضاً لا يجوز ان تطرح القومية على أنها خيار أو بديل عن الرابطة الدينية . فالدين رابطة معنوية ، واعتقاد مبني على الاختيار الخاص ، وهو امر شخصي تماماً ، حتى الصيغ والهياكل التي قامت ، ولا تزال الى الآن ، فقد قامت وجاءت لاحقة للدين . وهذه الصيغ والهياكل لكي تبرر نفسها وتحقق امتيازات ومكاسب اعتبرت نفسها الواسطة بين البشر والخالق ، في الوقت الذي لا يحتاج الدين ، بخاصة الدين الاسلامي ، الى واسطة من أي نوع .

من ناحية اخرى ان المجتمع العربي ، وان كان الدين الاسلامي هو دين الأغلبية ، ويعتبر الدين الاساسي ، من حيث كونه شكل ثقافة أو مناخاً نفسياً ، فإنه ليس الدين الوحيد ، فالمسيحية واليهودية وحتى الوثنية ، عقائد موجودة وتدين بها مجموعات من المواطنين ، بخاصة الديانة المسيحية ، ولذلك ، فإن من شأن اعتبار الرابطة الدينية هي الرابطة الوحيدة أو الأساسية فمن شأنها أن تمزق المجتمع ، وأن تخلق تناقضات بين أبناء الوطن الواحد ، وأن تشوه الصراع الحقيقي الذي يجب أن يدور حول قضايا أساسية وبين قوى متناقضة بشكل رئيسي .

ان القومية ضمن مفهوم تقدمي وديمقراطي ، تشكل الصيغة

الملائمة للمرحلة الحالية ، وهي الرابطة التي توحد المجتمع ، وتوفر لـه امكانيـة التقدم ، كما انها تساعـد عـلى استبعـاد التشـويهـات والانقسام وترتفع فوق الصراعات الثانوية أو الهامشية .

ثامناً : الوحدة بين الشعار والتطبيق

مفهـوم الدولـة الكبيرة والـدولة الصغيـرة ؛ الوحـدة والدولـة القطرية ؛ هـل تعني القوميـة وتؤدي الى صيغة واحـدة في تعبيـراتهـا العملية اثر فشل التجارب الوحدوية .

تكتمـل صيغة القـومية العـربية في العصر الحـديث من خلال توحيد الأمة في اطار سياسي عصري ، وفي ظل مجتمع تسوده العدالة والتقدم . وفي سيادة الديمقراطية ، أي حرية الرأي والتنظيم والتعبير والاعتقاد ، وفي قيام علاقات متكافئة داخلياً ومع الدول الأخرى .

هكذا تعبر القومية العربية عن نفسها ، لكن ما حصـل عملياً ان ابرز تجليات القومية في مرحلتها المعاصرة ، منذ أن بدأت الدعوة لـلانفصال عن الامبـراطوريـة العثمانيـة وحتى الآن ، تركـزت في الوحدة العربية . وهـذا الشعار ، رغم اهميتـه ، لم يحظ بالـدراسة الموضوعية اللازمة ، ولم يتجسد في صورة عملية قابلة للتطبيق، مما جعله شعاراً طوباوياً في أحيان كثيرة ، أو على الأقل لم يوضع ضمن مجرى عقلاني وعلمي يؤدي الى تحقيقه في نهاية المطاف .

صحيح أن الأغلبية الساحقة من مواطني هذه الأمة تمتلىء حنيناً

وتوقاً إلى قيام الوحدة ، وتعتبرها الصيغة التي تمكنها من الدفاع عن النفس ، والصيغة التي تفجر الامكانات ، والتي تتجاوز مجرد الجمع للاجزاء ، فإن هذا الشعار رغم أهميته وضرورة الاستمرار بطرحه ، اصبح الآن اكثر صعوبة وتعقيداً من أوقات سابقة ، لأنه أولاً لم يدخل في اطار العمل والانجاز اليوميين ، ولأن ليس له تصور واضح ومتدرج ثانياً ، بحيث ينتقل من مرحلة الى أخرى ، ومن حالة بسيطة الى حالة مركبة تليها ، اذ ظل مجرد شعار يحرك العواطف لكن لا يبني الدولة ، ولأنه ثالثاً اصطدم بتجارب فاشلة وبتراجعات متوالية ، بحيث فقد جزءاً من عمليته أو جزءاً من مصداقيته ، وبات يحتاج الى الكثير من الجهد ، لا من اجل اقناع الجماهير به ، وانما لإقناعها بإمكانية تحقيقه عملياً .

وفي ضوء هذا الواقع ثم ما ترتب عليه من تعقيدات اضافية ، بخاصة بعد أن تكرست الصيغة الاقليمية أو كادت ، وبعد ان تدعمت هذه الصيغة بالمصالح المادية للطبقات الحاكمة ، أو نتيجة لاكتشاف الثروات المعدنية ، بخاصة النفط ، وبعد ان بدأت الانقسامات الطائفية والمذهبية تفعل فعلها في أقطار عديدة ، نتيجة الامتيازات التي تتمتع بها شرائح من القوى الطائفية والمذهبية ، وبعد ان تنبه الغرب الى القوى الكامنة في حركة القومية العربية ، ومدى العداء الذي تكنه للغرب الرأسمالي . في ضوء هذا الواقع لم يعد يجدي ان يطرح شعار الوحدة بصيغته العامة او السابقة رداً على هذه التحديات والثغرات ، أي ان الوحدة لم تعد تعني شيئاً حقيقياً وهاماً إلا بمقدار الصيغ العملية والواقعية التي يطرح بها وتجسده .

ومن هنا ، ولإعادة الثقة الى الجماهير ، ولاستعادة مصداقية هذا الشعار وعمليته ، ربما يصبح من الضروري أن تقلب المعادلة التي طالما تم طرحها طوال الفترات الماضية . بكلمة أخرى : ان كل خطوة عملية ، مهما كانت صغيرة ، في اتجاه الوحدة ، هي وحدها التي ستقود الى الوحدة ، اذا كانت هذه الخطوة جزءاً من عمل كبير مخطط ، وكانت بتوقيتها وطريقة تنفيذها صحيحة ومحكمة . ومن هنا تبدو المزايدة أو الصيغ المتطرفة ، لقيام الوحدة هي عملياً ضد الوحدة ، فإن يشترط لقيامها مثلاً ان تكون فورية أو مركزية ، بخاصة في المرحلة الحالية ، أو أن لا تقوم أي صيغة أقل منها أو بديلة عنها ، ان من شأن هذا الطرح الاجهاز على الوحدة لا الرغبة في تحقيقها . وأن تلغى خصوصية كل دولة تدخل في إطار الوحدة ، أو ان تسيطر الدولة الكبيرة على الدولة الصغيرة ، أو ان تستبد الدولة الغنية بالدولة الفقيرة ، او أن تدفع الدولة المتخلفة ثمن تخلفها بالقهر والاعاقة والتعالي ، ان من شأن هذه النظرة أو المعالجة لمسألة الوحدة ان تجعلها أكثر صعوبة وابعد ، وان تجعلها مهددة ومعرضة للسقوط على فرض قيامها .

ان الوقوف عند بعض التجارب، وعند بعض الطروحات للوحدة تثبت الخطأ او سوء النية ، وتثبت عدم الرغبة أو عدم الجدية . فوحدة مصر وسوريا ، مثلاً ، سقطت أو على الأقل تراجعت قبل الانفصال ، اذ بعد ان بدأت بذلك الزخم العارم ، وبعد ان كانت تتويجاً لمرحلة تاريخية كاملة ، أخذت بالتآكل ثم بالتراجع نتيجة الأخطاء والتجاوزات التي رافقت التطبيق ، مما ساعد وسهل امكانية التآمر ثم الانفصال ، بحيث انها سقطت

ازاء أول امتحان جدي واجهته . طبيعي لا يمكن اغفال عنصـري التآمر الخارجي والتواطؤ الداخلي ، لكن هذين العنصرين كان من الممكن مقاومتهما ، وبالتالي افشـالهما ، لـو ان دولة الـوحدة راعت مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بدولة الوحدة ككل ، وسوريا بشكل خاص .

ان التطرق الى هذه التجربة لا يعني ادانة او تقويماً كاملاً ، وانما لفت النظر الى صيغة من الصيغ التي ربما لم تقم على أسس صحيحة منذ البداية ، أو لم تراع مجموعة من الاعتبارات والثوابت لجعلها تستمر وتترسخ بعد ان قامت ، وهي بالضرورة تحتاج الى تقـويم موضوعي صارم ، وفي كل الجوانب ، لا أن نكتفي بتحميل العنصر الأجنبي او التواطؤ الداخلي مسؤولية فشل هذه التجربة .

وما يقال عن تجربة الوحدة بين مصر وسوريا يمكن أن يقال عن مجموعة التجارب أو المشاريع الوحدوية التي طرحت خلال السنين الماضية ، فالوحدة الاندماجية التي اقترحت بين سوريا والعـراق ، والتي كان يفترض منها وفيها ان تذوّب حقبة طـويلة ، نسبياً ، من العـداء وتضارب المصـالح والمـواقف ، وحتى الحسـاسيـات ، وان تندمج جميع المؤسسات التي تربّت على العداء والتناقض فيما بينها ، دون فترة من الاختبار واستعـادة الثقة ، ودون تـدرج في الاقتراب والتلاحم ، ان تلك الصيغة بمقدار ما تبدو وحدوية في الظاهـر بل ومفرطة في وحدويتها ، كانت تعني العكس تماماً ، أو هذا ما حصل عملياً على الأقل ، وخلال فترة قياسية في قصرها .

ويمكن ان يقال الشيء ذاته عن مشاريع الوحدة أو الاتحاد التي

اقترحت أو « قامت » بين مصر وسوريا والعراق ، وبين مصر وسوريا وليبيا ، وبين ليبيا وتونس ، وبين ليبيا والسودان ومصر ، وبين عدة اطراف عربية اخرى .

ان هذه المشاريع ، لدى بعض الأطراف على الأقل ، ليست جدية وليست عملية ، اذ انها بمثابة رد على حالة طارئة ، أو احراج لبعض الأطراف أو رد عليهم ، أي ليست وليدة دراسة موضوعية أو نتيجة قناعة أو رغبة حقيقية ، وكانت في الغالب فوقية وشكلية ، الأمر الذي جعل شعار الوحدة ذاته يتعرض الى مزيد من التعقيد والصعوبة ، والى ان يفقد مصداقيته . اكثر من ذلك جعله أقل أهمية وتأثيراً مما كان في أوقات سابقة .

ان مسألة الوحدة الآن تتعرض الى أصعب امتحان منذ أن طرح هذا الشعار ، لأنه اصبح شعار الفئات الحاكمة أكثر مما هو شعار الجماهير وقواها السياسية ، وأصبح شعاراً فوقياً وليس شعار العمل اليومي وانجاز العمل اليومي ، وأصبح شعاراً للالهاء والتخدير والمزايدة والاحراج اكثر مما هو تقارب وتعاون وصدق وتحالف على مستوى النضال بين الجماهير من اجل حياة افضل . وبهذه الطريقة أفرغ الشعار من محتواه الثوري أو كاد ، وأصبح مجالاً للابتزاز والالهاء وكسب الوقت ، كما تحول الى أداة بيد الحكام من اجل القمع أكثر مما هو سيف بين الجماهير ، لذلك ، فإن إعادة النظر الجدية في كيفية تحقيق الوحدة أمر بالغ الأهمية الى أقصى حد ، ويتطلب مواقف أكثر وعياً وأكثر مسؤولية من القوى السياسية لكيفية التعامل مع هذا الشعار وطرحه ، أو لإتخاذ مواقف من الذين

يطرحونه دون أن يعنوه أو أن يكونوا جـديين بـالمقدار الكـافي حين يطرحونه .

لقد اصبح أكثر « الداعين » الى الوحدة هم اكثر الذين يقاومون الوحدة او الراغبين في تحقيقها . واذا ارتبطت الوحدة بقوى سياسية خلال فترة معينة ، فإن جدية هذه القوى تتمثل بالدرجة الأولى في الالتزام بهذا الشعار وتحقيقه عملياً ، وأن تكون اكثر امانة ووفاء في العمل لا أن تستغل الشعار للوصول الى السلطة فقط .

هل للوحدة صورة واحدة ؟

أشرنا من قبل الى أنه لاكتمال صورة القومية لا بد أن يكون لها اطار سياسي يجمعها ، وارادة مشتركة موحـدة تعبر عن نفسهـا من خلالها . أما شكل هذا الاطار السياسي ومراحل قيامـه ، وبالتـالي اكتماله ، فإن ذلك يتوقف على مجموعة من العوامل ، وهذه العوامل ذاتها متغيرة ومتـطورة باستمـرار ، بحيث يشكل تـوافرهـا امكانيـة للانتقال الى مرحلة أعلى وهكذا .

بكلمات أدق ، لا يمكن ان تقوم الوحدة بين عشية وضحاها ، كما يقال ، وانما تحتاج الى اقتناع كامل من الذين يدعون الى قيامها . وتحتاج الى نضال يومي حازم ، بحيث تصبح هدفاً وشعاراً وعمـلاً للجماهير كلهـا ، وتحتاج ايضـاً الى تصور علمي وعمـلي لمراحلهـا مرحلة بعد اخرى ، بحيث تقود كل مرحلة الى التي تليها ، وتحتاج اخيراً الى تدرج وتفاعل يساعدان على زيادة التلاحم وتعزيز العناصر الايجابية ، وبالمقابـل معالجـة السلبية المعيقـة التي تكونت عبـر فترة طويلة من التجزئة والتباعد .

ان الـوحدة العـربية التي يفتـرض قيامهـا ليست هي الجامعـة العربية القائمة في الوقت الحاضر ، والتي اعتبرت ، وقت قيامها ، سقفاً للعلاقات التي يجب أن تقوم بين أبناء الأمة العربيـة . كما أن الوحدة العربية لا تعني الدولة المركزية او الاندماج الكامل والفوري لأجـزاء هذه الأمـة . يمكن ان نجد بـين هذين الحـدين صيغـة او مجموعة من الصيغ ، وأن ننتقل من مرحلة الى أخرى ، وان توجد الشروط والظروف التي تساعد على قيامها واستمرارها وتطورها .

لا يمكن أن نتصور قيام وحدة ، يراد لها أن تدوم وتستقطب ، بين قطرين متباعدين جغـرافياً أو سيـاسياً ، فـوحدة ، مثـلاً ، بين البحرين والجزائر ، حتى على فرض امكانيـة قيامهـا ، لا يمكن ان تكون جدية أو عملية ، وبالتالي ، لا يمكن أن تشكـل نواة لـوحدة اوسع . ووحدة بين اليمن الديمقراطية مثلاً ، والمغرب متعذرة أيضاً في ظل التباعد الجغرافي والسياسي معاً .

وكذلك الحال فيما يتعلق بشكل هذه الـوحدة ، إذ لا يشتـرط سلفـاً ان تكون لهـا صيغة واحـدة ، أن تكون مـركزيـة مثلاً . ان الشرط الايجابي والأهم في قيام اي صيغة وحدوية ان تكون متطورة باستمرار ، وأن تكون قابلة للاستقطاب .

ان العـامل الجغـرافي يلعب دوراً أساسيـاً في قيام الـوحـدة ، ولذلك يجب أن يفهم هذا العامل وأن يوظف بشكل ايجابي من اجل قيامها . فالأقطار المتجاورة أو المتقاربة مهيأة أكـثر من غيرهـا لقيام علاقات فيما بينها . وهذه العلاقات إذا كانت منفتحة ، ولا تشكل محاور ، يمكن ان تعتبر خطوات في اتجاه الوحدة .

اعتماداً على هذا العامل ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار العوامل الأخرى ، السياسية والاقتصادية وحتى التاريخية ، يمكن تصور قيام « وحدات » بين مجموعات من الأقطار تؤدي في النتيجة الى قيام الوحدة الشاملة .

فوحدة الجزيرة العربية والخليج ، مثلاً ، إذا قامت ، والتي يجب ألا تكون مقصورة على الأغنياء ، يمكن أن تكون ركناً في الوحدة الشاملة ، ووحدة مصر والسودان وليبيا تفرضها وتسهلها عوامل وشروط عديدة ، ووحدة العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين ممكنة وتتوافر لها مقومات أساسية ، وكذلك الحال بالنسبة للمغرب العربي بأقطاره الثلاثة .

هذه « الوحدات » التي نفترض امكانية قيامها ، وفي حال توافر شروط ايجابية ، هي الطريق الى الوحدة الشاملة . أما القفز فوق هذه الامكانية أو هذه الفرضية . وهي وحدَها الواقعية والعملية ، من أجل صيغ مختلفة للوحدة ، فأغلب الظن أن لا تؤدي الى تسهيل قيامها ، بخاصة في ظل الظروف الاقليمية والعالمية القائمة في الوقت الحاضر .

لا يعني هذا أنه الشكل الوحيد، لكنه أقرب الأشكال الى الواقع وأسهلها تناولاً وامكانية ، وبالتالي أكثرها عملية مع التأكيد مرة أخرى على مجموعة من الشروط الاضافية :

أن تكون هذه الصيغ مرحلية ، أي ليست نهائية ، أو بديلاً عن الوحدة الشاملة ، وأن تكون منفتحة ، أي لا تشكل محاور متناقضة ومتصارعة ، وألا يكون قيامها سبباً يمنع قيام علاقة بينها وبين

الوحدات الأخرى ، وأن تتطور من خلال التفاعل والزمن لتصبح أكثر فأكثر أقرب الى الوحدة المركزية .

والى حين قيام هذه « الوحدات » أو ما يماثلها ، يمكن أن تقوم وحدات أصغر منها بين قطرين أو مجموعة من الأقطار ، لكن يشترط لقيامها أن تكون نواة لوحدات اكبر أو تمهيداً لخطوات أعلى تعقبها وتكملها ، وكما اشترطنا مجموعة من الشروط والضوابط في الوحدات الجغرافية فمن باب أولى ضرورة توافر هذه الشروط للوحدات التي دونها .

ولكي تكتمل صورة الوحدة وتكون ضرورة معبرة عن حاجة الجماهير ومستقبلها ، لا بد ان تقترن بهدف اقامة المجتمع الذي تسوده العدالة والتقدم .

ان هدفي العدالة والتقدم لا يقلان أهمية عن قيام الوحدة ذاتها أو بالأحرى يجب أن يتوافرا من اجل قيامها ، إذ رغم أن الوحدة هدف بذاتها وضرورة يفرضها منطق الأشياء ، أي يجب أن تكون هي القاعدة ، والتجزئة هي الحالة غير الطبيعية ، فإن قيامها في العصر الحديث يرتبط أيضاً بضرورة اقامة مجتمع من نمط جديد ، مجتمع نقيض للقائم حالياً . بعبارة أخرى مجتمع يرتكز على علاقات صحية ومتكافئة ، تحقق الحرية والعدالة والقوة والتقدم ، وأن اهدافاً بهذا الحجم وبهذه الأهمية لا يمكن ان تحققها إلا الجماهير المحرومة والمسحوقة ، والتي عانت الكثير في ظل الأوضاع الراهنة . أما الأنظمة الحاكمة ، والتي قد تطرح بعض المشاريع الوحدوية ، وتكون غالباً على شكل هبات أو رشاوى ، فإنها تهدف ، بالدرجة

الأولى ، الى كسب جزء من الجماهير أو الى كسب الوقت .

أما كيف تحشد الجماهير لتحقيق هذا الهدف ، فإن الأمر لا يقتصر على تحريك طموحها واستنهاض هممها ، وانما يتطلب أيضاً وجود مصالح حقيقية لها ، ويتطلب زيادة وعيها وإشراكها فعلياً في النضال . بهذه الطريقة لا تعود الوحدة العربية هدفاً معنوياً فقط ، وانما تصبح قوة مادية تحرك وتستقطب وتصبح هدف النضال اليومي ، كما تخرج من مزايدة الحكام وابتزازهم ، وتخرج ايضاً من هيمنة او احتكار بعض القوى السياسية التي تدعي وحدها صفة القومية وبالتالي تمثيلها .

ان تحقيق العدالة في المجتمع العربي ، في الظروف الحالية أو في المستقبل ، ظروف القهر والاستغلال والتفاوت ، يكتسب اهمية اضافية ويولد قوى جديدة لدى الجماهير ، مما يجعل امكانية قيام الوحدة أكثر وأقوى ، لأنها تأخذ صوراً وأشكالاً في النضال اليومي ، وتصبح هدفاً دائم التحقيق ، أي تتحول من كونها مجرد شعار ، أو ورقة بيد الأنظمة ، الى انجاز يومي وفعلي في العمل السياسي .

وما يقال عن ضرورة ارتباط الوحدة بالعدالة يقال أيضاً عن ضرورة ارتباطها بالديمقراطية ، وهذا الارتباط لا يتحقق كنتيجة ، وانما كممارسة وصيرورة في حالة الاكتمال الفعلي من خلال العمل اليومي . فالممارسة الديمقراطية ، وقيام علاقات ديمقراطية ، وتمتع الجماهير بهذا الحق ، لا يسهل قيام الوحدة فقط ، وانما يعطيها أيضاً ، وسلفاً ، مضموناً تقدمياً وايجابياً ، حالياً وفي المستقبل معاً .

ان مطلب الديمقراطية لا يقل اهمية عن الوحدة ذاتها ، اذ اضافة الى كونه مطلباً حيوياً للجماهير ، فإنه المحتوى الحقيقي والفعلي الذي يجب أن تكون عليه هذه الوحدة ، وهو ايضاً المناخ الذي يساعد على قيامها ثم على استمرارها وحمايتها بعد أن تقوم .

وهذا المطلب يشكل ضمانة وحلاً في آن واحد ، فهو يضمن قيام الوحدة من خلال الارادة المشتركة للأقطار ومساهمة الجماهير في قيامها ، وبالتالي قيام العلاقات على أسس من التكافؤ والرضا ، وهو حل لمشكلات الأقليات العرقية والدينية والمذهبية ، اذ ما دامت الديمقراطية هي الاطار الذي تقوم عليه العلاقات في المجتمع ، فإن مشاكلِ الأقليات التي تظهر وتستفحل في مجتمع غير ديمقراطي ، تجد لها حلاً على اعتبار أنها جزء من مجتمع تتمتع به الأغلبية أيضاً بحرية الرأي والاعتقاد ، وبالتالي ، فإن مشكلة الأقلية ستجد لنفسها حلاً ما دامت مشكلة الأغلبية قد حلت ، ولا يمكن تصور العكس ، كما تروج بعض التطبيقات التي جرت في أكثر من قطر ، حيث ادعت اعطاء هذه الأقليات حق الحكم الذاتي واللامركزية ، لأن أيا من هذه الحقوق لا يمكن ان تكون قائمة وفعلية إلا في مجتمع يتمتع بمجموعه ، وخصوصاً بأغلبيته ، بحق الحكم والتقرير ، أي بالديمقراطية .

ان الديمقراطية ليست لاحقة او هدفاً بعيداً ، وإنما هي ممارسة وعلاقات ونمط معين من التفكير والتعامل ، بدءاً من أصغر خلية في المجتمع وحتى قمة السلطة ، ولا يمكن أن تتكرس إلا من خلال الممارسة الفعلية ، كما أنها تغتني وتتكامل من خلال التجربة والعمل .

وتجدر بنا الاشارة أخيراً الى أنه في حال غياب الديمقراطية ، فإن من السهل التآمر على الوحدة واسقاطها ، كما حصل للوحدة التي قامت بين مصر وسوريا . فحين غابت الديمقراطية ، وبالتالي غابت الجماهير ، وتم الاستغناء عن المؤسسات الحقيقية المعبرة عن القوى الحية في المجتمع ، لم يتصد أحد للقوى التي انقضت على الوحدة وقوضتها ، وبالتالي كان من السهل سقوطها .

وكما ذكرنا من قبل يجب أن يقترن قيام الوحدة بضرورة بناء مجتمع عصري وأكثر تقدماً ، لأن عملية بناء الوحدة ليست مجرد ضم الأجزاء أو جمعها ، وانما هي اعادة خلق للمجتمع العربي ، واعادة تنظيم وصياغة من نمط مختلف تماماً عما هو قائم حاليا ، وهذا يقتضي منهجاً واقعياً حياً ودقيقاً ، للمجتمع القائم ، وتصوراً للمجتمع الذي يراد بناؤه . بعبارة اخرى يجب ان يكون العلم ، ويجب ان تكون العقلانية ، ويجب ان تكون منجزات العصر الذي نعيش فيه ، هي الأسس التي تعتمد كأدوات في الفهم والتعامل ، وأخيراً في اعادة البناء ، ويجب ان نمتلك تصورا للوحدة يتجاوزز ما يعتبر جمعاً لما هو مقسم في الوقت الحاضر ، ويملك بذاته قوة ثورية لاعادة الخلق والبناء ، وإلا فإننا نخطىء في فهم القوة الكامنة في الوحدة ، أو على الأقل نتعامل معها تعاملاً تقليدياً قاصراً . وهذا القصور او هذا الفهم للوحدة ليس رومانتيكياً ، وانما هو كشف عن القوة الحقيقية المختزنة في هذه الفكرة التي من شأنها ان تغير تغييراً شاملاً في بنية المجتمع وفي أهميته وفي دوره ، ليس لإثباته فقط ، وانما على مستوى عالمي ايضاً .

أما في حال قيام هذه الوحدة ، فإن الدور المنوط بها يتجاوز واقع الاثنتين والعشرين دولة القائمة حالياً ، والتي تعتبر نماذج للتخلف والضعف والاستنزاف ، اضافة الى جوانب الضعف الكثيرة التي تميزها ، سوف يؤهلها وضعها الجديد لأن تلعب دوراً هاماً ليس في اطار محاربة التخلف والضعف والاستغلال فقط، وانما في تقديم نموذج جديد في العصر الحاضر ، وفي اعفاء المجتمع الدولي من عبء معالجة احدى أهم قضاياه المعاصرة . وسوف تكون الدولة الجديدة أداة سياسية في اعادة صياغه للعلاقات الدولية على أسس جديدة .

تاسعاً : نماذج التطبيقات الوحدوية في العصر الحديث

تعتبر تجربة الوحدة التي قامت بين مصر وسوريا منذ عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٦١ من أبرز وأهم التجارب الوحدوية في العصر الحديث ، فقد كانت تلبية لحاجات حقيقية بين القطرين ، وكانت رداً على التحديات الاقليمية والخارجية التي واجهت قطرين متحررين ، وكانت استكمالاً لعناصر القوة ليس في القطرين وحدهما ، وانما لقوى الجماهير العربية على امتداد الوطن ، وكانت أيضاً خطوة على طريق الوحدة العربية ، وكانت اخيراً وفي جانب مهم منها ، من صنع الجماهير التي فرضتها ، او على الأقل حملت النظامين على تبنيها أولاً ، ثم على تحقيقها بعد ذلك .

وبقيام الوحدة نشأت اوضاع جديدة على امتداد المنطقة كلها ،

تتجاوز كثيراً حجم القطرين ، وتتجاوز أهميتها كلاً منهما على انفراد ، كما أدت الى تغييرات عميقة تجاوزت المنطقة . وقد استفادت دولة الوحدة من حالة النهوض ذاتها وتعززت واتسعت بقيام دولة الوحدة ، ليس على مستوى المنطقة فقط ، وانما على مستوى العالم الثالث ، الأمر الذي ادى الى سلسلة من التغيرات في المنطقة وفي العالم . فكانت ثورة تموز / يوليو عام ١٩٥٨ في العراق ، وكان تعاظم ثورة الجزائر ، وكانت الثورات في القارة السوداء ، وكان ايضاً تغير نظرة العالم الى الوحدة والى الدولة الجديدة .

وبقيام هذه الوحدة كان يفترض أن تكون مركز استقطاب ، وأن تتسع وتقوى وأن تستمر ايضاً ، لكن ما كادت تدخل عامها الثاني حتى بدأت تفقد اشعاعها ويتقلص تأثيرها ، وبدأت تعاني من مصاعب واشكالات ، بخاصة على مستوى الاقليم الشمالي ، اذ تغيرت بنية الحركة الشعبية ، بعد ان افرغت من محتواها وقواها ، وتحولت الى مجرد هياكل ، وغابت الديمقراطية التي كانت أساساً في النهوض الوطني الذي عم سوريا خلال فترة الخمسينات كلها ، كما تغيرت بنية الجيش الذي كان وطنياً والذي ساهم في حماية الديمقراطية والحركة الوطنية ، ليصبح اداة فنية وبيروقراطية يسهل النفاذ اليها واغراء عناصر فيها . كما أن نظرة العناصر الادارية بخاصة التي جاءت من الاقليم الجنوبي ، كانت تتسم بالاستعلاء والغرور ، وكان فهمها للوحدة وتعاملها يتسمان بالبيروقراطية وضيق الأفق . هذه الأسباب ، وأخرى غيرها ، جعلت من اليسير التآمر عليها وانهائها دون أن تجد من يحميها ويدافع عنها ،

وبسقـوطها تـولدت خيبـة أمل كبيـرة ، واصبحت قضية الـوحـدة أصعب من قبل .

ومثلما أشرنا من قبل ان هذه القضية تتطلب دراسـة معمقة ، ليس باعتبارها تاريخاً لمرحلة مهمـة فحسب ، وانما لمعـرفة جـوانب القوة والضعف التي اتسمت بها ، لكي يستفاد من جوانب القوة ، ولكي يتم تجنب النقاط السلبية التي شـابتها . والـدراسة المـطلوبة ليست ادانة لطرف وتبرئة لطرف آخر بقدر ما يراد منها تقويم لتجربة تعتبر الأولى في العصر الحديث وفي ضـوء فهمها يمكن أن تقـوُم في المستقبل تجارب أخرى أقوى منها وأرسخ .

بسقوط تجربة الوحدة بين مصر وسوريا تراجع المد الـوحدوي عامة ، ودخل مرحلة جديدة يمكن اطـلاق تسمية المرحلة الورقيـة عليها ، لأن جميع المشاريع والمحاولات الوحدوية التي طرحت كانت تتسم بـرد الفعل والمـزايدة والاحـراج اكـثر ممـا تهـدف الى اقـامـة الوحدة ، أو خلق الـظروف أو المناخ الـذي يساعـد على قيـامها . فكانت وحدة مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣ ، والتي لم يقدر لها أن ترى النور ، ثم كانت الوحدة المصرية ـ السورية ، والتي أنشأت بعض الأجهـزة الادارية الشكليـة ، لكن كـان واضحـاً ان الـذين اقاموها لم يعنوها جدياً ، كما أنها لم تستمر طويلاً ، حتى على مستوى الأجهـزة الشكلية ، وأعقب ذلـك وحدات آنيـة وورقية بـين مصر وسوريا وليبيا ، أو بين مصر وليبيا والسودان ، أو بين ليبيا وتونس ، أو بين ليبيا وتشاد . وأخيراً وحدة وجدة ، والتي لا تختلف نوعياً عن كل « الوحدات » المماثلة التي سبقتها ، والتي تعتبر بالدرجة الأولى

محوراً سياسياً أكثر مما هي صيغة من صيغ الوحدة ، وتعتبر حلاً او افتراض حل لبعض المشاكل السياسية أو الاقتصادية الطارئة .

هذا النمط من الوحدة ، على مستوى الشعار أو على مستوى الانجاز ليس من شأنه ان يعيق قيام الوحدة فحسب ، وانما من شأنه ايضاً ان يفقدها اهميتها وجديتها ، وأن يكسرها كشعار للمستقبل كما هو الحال بالنسبة لعدد من الشعارات التي ترفع لا بهدف التحقيق ، وانما بهدف افراغها من مضمونها ، والحاق السوء بسمعتها ، وبالتالي التآمر عليها بدعوى تبنيها والحرص عليها .

هذا النمط من الشعارات والسلوك هو التواطؤ بل التآمر على احلام الجماهير الشعبية وطموحاتها ، فالمطلوب تيئيس هذه الجماهير وافقادها الثقة بالشعارات التي آمنت بها ، والحاق أكبر الأذى الذي يبلغ حد السخرية بما اعتقدته طريقاً لحل مشاكلها والتغلب على التخلف الذي تعيش فيه ، وهذا ما يحصل عملياً من خلال المشاريع الوحدوية التي تطرح .

إن التعامل مع الشعارات والقضايا الأساسية بهذا المقدار من الخفة مهما كانت النيات ، يلحق بهذه الشعارات والقضايا أكبر الضرر ، اذ يفرغها من محتواها ويفقدها جديتها وثقة الجماهير بها ، مما يجعل اعادتها للتداول والجدية أمراً بالغ الصعوبة ، بخاصة وأن العمل السياسي يقاس بنتائجه لا بالنيات الكامنة وراءه .

كيف نعيد للقضايا جديتها وللشعارات مضمونها ودلالاتها وللجماهير ثقتها ؟

بداية لا بد من التعامل مع القضايا والشعارات بروح علمية بعيدة عن الانفعال والتطرف ، وبطريقة عقلانية تجعلها شيئاً ملموساً أو قابلاً للتحقيق ، كما لا بد من ادانة كل الممارسات الخاطئة وتعريتها أمام الجماهير ، وتقديم البدائل المقنعة والواضحة بروح المسؤولية ، واعطاء القضايا المطروحة صيغة عملية . ان من شأن هذا أن يردم الهوة التي اتسعت بين الشعار وتحقيق هذا الشعار ، وأن يساعد على رؤية أوضح للأمور ، كما أنه سيبلور وعياً لدى الجماهير يمكنها من اكتشاف التزوير وادانة المبالغة وعدم الانسياق اللفظي .

صحيح أن مهمة من هذا النوع تشكل عبئاً اضافياً للعمل الوحدوي لكنها ضرورية الى أقصى حد ، اذ ان الموقف النقدي المشبع بروح المسؤولية والجدية البداية التي تساعد على رد الاعتبار لكثير من القضايا والأفكار والشعارات المطروحة . أما الاستمرار في إرجاء هذا الموقف النقدي ، او عدم ايلائه الأهمية التي يستحقها ، والتعامل مع المواقف المطروحة بالازدراء والسخرية فقط ، فإن ذلك يساعد على استمرار الموقف النقيض اي يساعد على التزوير والتشويه والخطأ .

عاشراً : القومية والوحدة والاحزاب السياسية

مسؤولية الأحزاب السياسية فيما آلت اليه قضية الوحدة العربية ، لا تقل ، معنوياً ، عن مسؤولية الأنظمة السياسية القائمة ، مع اختلاف نسبي بين حزب وآخر، تبعاً لحجم الحزب والدور الذي نذر نفسه له . واذا لم تكن من مهمة هذه الورقة أن تؤرخ لعلاقة هذه الأحزاب بالوحدة العربية ، أو أن تقوّم هذه العلاقة بصورة كاملة ، فإن من مهمتها أن تلفت النظر الى عدد من الملاحظات ، على مستوى الفكر وعلى مستوى التنظيم في أكثر من قطر وفي أكثر من مرحلة ، لكي نستخلص في النهاية دروساً وامكانية أفضل لرؤية المستقبل .

الملاحظة الأولى : لم تتعد قضية الوحدة ، بنظر الأحزاب ، كونها شعاراً لاستقطاب الجماهير وتحريك عواطفها ، أو لاحراج بعضها بعضاً ، سواء برفع هذا الشعار في مرحلة أم عدم رفعه في مرحلة أخرى ، دون أن يكلف أي من هذه الأحزاب نفسه بتقديم برنامج عملي لكيفية تحقيق هذا الشعار وربطه بالمهمات الآنية أو الاستراتيجية ، ولذلك ظلت قضية الوحدة ، بنظر هذه الأحزاب ، قضية مؤجلة ، وعندما طرحت للتنفيذ العملي تباينت الاجتهادات حولها الى أقصى حد ، ثم تباين الموقف منها بعد قيامها . بكلمة أخرى ، لا يملك أي من الأحزاب ، حتى اللحظة الراهنة ، تصوراً محدداً وواضحاً لكيفية قيام الوحدة ، أغلب ما تملكه هذه الأحزاب

مجرد شعارات تمليها الحالة الراهنة ، أو تصوراً غامضاً ومرتبكاً عن وحدات أخرى قامت في أوروبا في القرن الماضي .

الملاحظة الثانية : في الوقت الذي كان يفترض أن تكون الوحدة قضية مسلماً بها ، وليست بذاتها مجالاً للرفض أو القبول ـ تماماً كما هو حال الدفاع عن الوطن ـ وكان من الضروري والسهل ان يتفق على برنامج الحد الأدنى بخصوصها ، دون احراج ، ودون مزايدة ، فقد أصبحت احدى قضايا الصراع الأساسية بين الأحزاب ، وفي مراحل حاسمة من تاريخ النضال السياسي ، كما أصبحت سبباً للانقسام والتناقض بين قوى تجمعها قواسم مشتركة عديدة .

ان تصحيح الأخطاء التي رافقت قيام وحدة مصر وسوريا مثلاً ، أو مسألة علاقة العراق بعد ١٤ تموز / يوليو بدولة الوحدة ، كان يفترض أن تعالج ضمن منطق وحدوي، وبهدف الوصول الى أفضل صيغة لحماية الوحدة واستمرارها ، وفي قدرتها على التكامل والانسجام مع أقطار أخرى أصبحت مهيأة لخطوة من هذا النوع ، كان يفترض أن تعالج دون تحديات أو احراج لو أن الأحزاب السياسية والقوى السياسية الفاعلة اتفقت على برنامج الحد الأدنى في قضية الوحدة .

الملاحظة الثالثة : تنازلت الأحزاب ، في الحكم وفي المعارضة ، عن استقلالها وعن ممارسة دور الرقابة وتقويم الأخطاء ، وتخلت ايضاً عن البرنامج المشترك ، وأصبحت بالتالي امتداداً للسلطة ، سلطة الحكم حين تكون فيه ، او سلطة حكم آخر حين

تكـون معارضـة له . وبهـذا التغـير الـذي حصـل تم التنـازل عن البـرنامـج السياسي الـذي كان يميـزها أو كـان يحميهـا من القـوى الأخـرى ، وأصبح الحفـاظ على النـظام هـو الهـدف وهـو الغـايـة الحقيقية . وبالمقدار نفسه أصبحت الأحزاب الأخرى ، المعارضة في الجانب الآخر ، امتداداً لنظام آخر .

ان الاستقلال الذي يجب أن تتمتع به القوى السياسية والشعبية ودور الرقابة الذي كان يفترض ان تمارسه ، والحرص على البرنامج والشعارات السياسية التي أوصلتها الى السلطة أو الى المشاركة فيها ، كثيراً ما تخلت عنها بمجرد تغـير وضعها ، وعـلى التحديـد قربهـا أو بعدها من السلطة .

وتفريعاً عن هـذه النقطة أصبحت الأحـزاب ، رغـم مظهـرها القومي ، بعيدة عن الهموم الفعلية لجماهير القطر الذي تعمل فيه ، لأنها أصبحت امتداداً لوضع سياسي أو تنظيمي في قطر آخر ، وهي بهذه الصفة لم تعد ، كقوة سياسية ، مرتبطة بواقعها وجمـاهيرهـا ، الأمر الذي أضعفها وعزلها ، وسهل تصفيتها أيضاً ، وهنـاك أمثلة كثيرة على ذلك ، بل وبلغ الأمـر في حالات معينـة ، أن اصبحت هذه القوى أو هذه العناصر ، ضحية وقرباناً نتيجة التقارب الـذي يحصل بين أنظمة كانت متعادية .

بعد هذه الملاحظات لا بد أن نلقي نظرة على أنماط الأحـزاب القائمة من خلال موقفها تجاه القومية والوحدة العربية .

أحزاب قطرية ، وبعضها اقليمي تماماً ، غير معنية ، عملياً ، بموضوع الوحدة ، ويتركز نشاطها وتنظيمها في اطار الدولة التي تقوم

فيها ، وهذه الأحزاب ، مع تفاوت فيما بينها ، تعتبر الهم القطري والعمل القطري همها ومجالها ، واذا تطرقت لموضوع الوحدة فلا يتعدى ذلك الشعار العام ، أو حين تصبح الوحدة قضية تهم القطر ذاته . وهذه الأحزاب ، في الغالب ، تعالج القضايا من منظور عملي ، أي ليس لها بنىً فكرية كاملة ، وليس لها استراتيجية بعيدة الأمد توجه عملها وتقوده .

وضمن نمط الأحزاب القطرية ، هناك احزاب اقليمية تصدر عن موقف ايديولوجي مناهض للقومية والوحدة ، وتعبر عن هذا الموقف بسلوك عملي ، وهي في غالب الأحيان أحزاب الأقليات الدينية او العرقية .

أحزاب قومية ، وهذه الأحزاب رغم أنها تتبنى الوحدة ، إلا انها تتفاوت من حيث منطلقاتها النظرية ومن حيث تنظيمها ، فبعضها نشأ معادياً للتيار الماركسي والأحزاب الشيوعية ، ولذلك اخذ موقف العداء لهذا التيار ، واصبح بالتالي يمينياً أو أقرب الى اليمين ، من خلال تبنيه لايديولوجية يمينية ، أو من خلال تمثيله لمصالح اليمين ، كما أنه بقي في مجال العمل والتنظيم في اطار القطر الذي نشأ فيه .

وهناك أحزاب قومية حاولت ان تكون بديلاً للماركسية والأحزاب الشيوعية ، فأخذت عن الماركسية بعض منطلقاتها وشعاراتها ، اضافة الى طريقة التنظيم القائمة في الأحزاب الشيوعية ، وحاولت أن تقدم نفسها ايديولوجية متكاملة من خلال تبنيها للقومية والوحدة ، لكن دون تحديد واضح وكامل لكيفية

تحقيقها أو لعلاقتها بالديمقراطية ، أو لعلاقة الاثنتين بالاشتراكية ، ولذلك تفاوتت مواقف هذه الأحزاب واجتهاداتها ولا تزال ، وتختلف هذه المواقف والاجتهادات فيما اذا كانت هذه الأحزاب في السلطة أم خارجها .

أحزاب أممية ، وهذه الأحزاب لا تتبنى القومية ، بل وتعتبرها عائقاً في وجه ايديولوجياتها ، سواء أكانت هذه الايديولوجية طبقية أم دينية ، ولذلك ، كانت لهذه الأحزاب والحركات مواقف تجاه الوحدة العربية سلبية في غالب الأحيان .

هذه الأنماط من الأفكار والتشكيلات السياسية تغيرت وتطورت نتيجة عوامل عديدة ، فبعض الأحزاب القطرية ما لبثت أن تأثرت ، وان كان بنسب متفاوتة ، بحالة النهوض أو التراجع ، فتغيرت نظرتها أو مواقفها تجاه الوحدة العربية ، والأحزاب الأممية ، بخاصة الشيوعية ، التي كانت تعتبر حركة القومية العربية حركة رجعية ومعادية ، ما لبثت أن أعادت النظر تجاه هذه الحركة واتخذت مواقف أكثر ايجابية ، وبعض الأحزاب القومية التي كانت معادية للفكر الماركسي أصبحت أقرب الى هذا الفكر ، وبعضها الذي قام على أساس يساري أو أقرب الى اليسار ما لبث أن تخلى عن هذا الاتجاه بمجرد أن وصل الى السلطة .

هكذا كانت ، بصورة عامة واجمالية ، مواقف الأحزاب السياسية خلال فترة طويلة نسبياً من الزمن ، لكن ما يمكن تسجيله هنا ، أن هذه الأحزاب بمفردها ، أو بمجموعها ، لم تستطع أن تقدم تصوراً علمياً وعملياً للقضايا الأساسية المطروحة ، فاكتفت بالهروب

من هذه القضايا او تأجيلها ، او تقديم اجابات عامة عليها ، الأمر الذي جعل الحيرة تستمر ، وجعل المبادرة تفلت من أيدي هذه الأحزاب ، وبالتالي تزايد ضياع الجماهير وزاد ابتزازها من قبل الأنظمة الحاكمة ، وأصبحت قضية الوحدة العربية والقضايا المركزية الأخرى اكثر صعوبة وأكثر بعداً عما كانت عليه من قبل .

ان تيار الوحدة العربية الذي يواجه تحديات بسبب فشل بعض التجارب ، وتركز الكيانات والمصالح الاقليمية ، وغياب نظرية أو برنامج للوحدة العربية ، وتراجع الأحزاب التي تبنت هذا الشعار ، وضمور العمل الوحدوي ، وصراع وتناقض القوى التي يمكن أن تلتقي على برنامج الحد الأدنى ، ان تيار الوحدة لا يمكن أن يستعيد قوته وتأثيره إلا من خلال صيغ جديدة ، ومن خلال نقد تجارب الماضي ، ومن خلال العمل العقلاني الدؤوب والمستمر دون أوهام او انفعال ، ودون حرق للمراحل أو القفز فوقها .

حادي عشر : الوحدة العربية والنفط

من خلال قيام الكيانات القطرية ، منذ عشرينات هذا القرن ، وتكون مصالح لفئات ثم لطبقات ، ونتيجة القيود التي فرضت على الانتقال والاقامة بين البلدان العربية ، عكس فترات سابقة ، وبسبب الصراع المفتعل الذي غذته القوى الاستعمارية أيضاً ، وأخيراً نظراً لقيم وصيغ التعامل ، وابرزها الجامعة العربية التي أقيمت عام ١٩٤٦ ، والتي اعتبرت الاطار والسقف للعلاقات

العربية ، بحفاظها على الكيانات القطرية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، تحددت ملامح جديدة للوضع العربي مختلفة عن فترات سابقة ، ومختلفة أيضاً عن الطموح الذي يراود الوطنيين والتقدميين ببناء دولة عصرية كبيرة وقوية .

لقد حصل هذا منذ عشرينات هـذا القرن ، وبنتيجته تكونت كيانات ومصالح ونظرات ، أما بعد أن قامت اسرائيل ، وبعـد أن تم اكتشـاف النفط وبهذه الكميـات ، فقـد اصبحت المشكلة أكـثر تعقيداً ، فالأقطار التي كانت غنية ، نسبياً ، وكـانت أكثر تقـدماً ، والتي كانت بمثابة مراكـز استقطاب ودعم لـلأقطار الفقيـرة والأقل تقدماً ، لم تلبث أن تغيرت أوضاعها نتيجة العاملين المشار اليهما ، اذ تحملت هذه الأقطار عبء المواجهة مع اسرائيل ، وما يعنيه ذلك من استنزاف ، ولم تحظ من الثروة النفطية في أراضيها إلا بالقليل ، الأمـر الذي جعـل الأقطار النفـطية ، المتخلفـة والقليلة السكان ، تتحكم بالقرارين : الاقتصـادي والسياسي ، مـع ما خلفتـه الثروة النفطية من تغيير زلزالي في بنية المجتمع العربي بأسره ، سواء أكانت أقطاراً نفطية أم لم تكن .

ان الثـروة النفطيـة ، وبهـذا الحجم ، وفي هـذا المستـوى من التطور والعلاقات الاقتصاديـة والسياسيـة التي ترتبت عليهـا ، ثم نتيجة التخطيط في جانب ، والأخطاء والتراجع من جـانب آخر ، ونتيجة التطورات الاقليمية والعالميـة التي حصلت خلال العشـرين سنة الأخيرة ، قلبت مـوازين القوى وخلقت اشكـالات على عـدة مستويات لم تكن موجودة من قبل ، أصبح هناك عرب أغنياء بمعنى

معين ـ ودون الدخول في تقويم هذا الغنى ـ وعرب فقراء . الثروة في جانب ، والكثافة السكانية والحضارية في جانب آخر ، وأصبحت هناك ضرورات كثيرة تقتضي زيادة على الاعتبارات التاريخية والرابطة القومية أن يحصل تكامل بين هذه العناصر لتتولد منها صيغة جديدة ، لكن ما حصل ، ونتيجة تخطيط مدروس وواع . أن زادت العوامل السلبية في الوضع العربي ، وأصبحت امكانات الوحدة أقل مما كانت .

فالأقطار النفطية ، بصورة عامة ، أقطار محافظة ومتخلفة ، ان لم نقل رجعية ، وما عدا العراق والجزائر ، فإنها جميعاً ، قليلة السكان وتفتقر الى الكفاءات والمهارات ، وبحكم طبيعة الصناعة النفطية وارتباطها بالسوق العالمي ، بخاصة الرأسمالي ، ونتيجة سياسات مرسومة ، فقد أصبحت الأقطار النفطية جزءاً من هذا السوق ، أي اقطار تصدر سلعة واحدة وتعتمد على موارد مالية تفوق حاجتها ، وبالتالي ، تحولت الى سوق استهلاكي ، ونظراً لما خلقته « الثورة النفطية » بخاصة بعد زيادة الأسعار ، فإن الموارد المالية لهذه الدول هيأت لها صورة ودوراً جديدين ، اذ جعلتها أقدر على فرض سياسات ما كانت قادرة على فرضها في ظل اوضاع مختلفة ، وجعلتها أكثر حرصاً على كيانها الأقليمي ، وجعلتها في وضع نفسي وعملي تتصور أنها الأقوى والأقدر على قيادة المنطقة وطبعها بطابعها .

هذا في الوقت الذي تراجعت اقطار أخرى كانت قادرة على فرض سياسة أو على الأقل كانت لها كلمة أساسية في السياسة التي

يجب أن تسود ، واصبحت هذه الأقطار تعتمد لمواجهة مصاعبها المادية المتزايدة على البلدان النفطية ، كما أصبحت أسيرة لعلاقات وحاجات فرضتها متغيرات ومستجدات كثيرة . في الوقت الذي تراجع المد التقدمي ، وغابت الجماهير الشعبية ، وتحولت المنطقة الى مستنقع وتابع ، بعد جملة من الأخطاء والتراجعات .

كل ذلك يدخل في اطار دراسة يجب أن تنجز عن تأثير النفط في الواقع العربي ، لكن ما تجب الاشارة اليه هنا أن النفط أصبح عنصراً سلبياً ومعيقاً لقيام الوحدة العربية ، وبالتالي نشأ عامل جديد يمنع قيامها ، أو على الأقل يؤخر قيامها ، إلا اذا جدّت مجموعة من العوامل والظروف التي تحد من تأثيره ، أو تحوله الى عنصر ايجابي .

نحن اذاً ازاء وضع ما كان موجوداً من قبل ، وازاء قوى وعناصر ما كانت بهذه القوة ، فالبلدان الرجعية التي كانت تقبع في عزلتها في محاولة للدفاع عن نفسها ، ومنع تأثير رياح التغيير من الوصول اليها ، والتي كانت مستعدة جزئياً لتقديم بعض التنازلات لمنع ما هو أسوأ ، أصبحت الآن في موقع الصدارة وفي مركز التقرير ، وبالمقابل أصبحت قوى الهجوم والتغيير في موقع الدفاع عن النفس ، وأصبحت مضطرة ، وبأشكال مختلفة ، لأن تتراجع ولأن ترضى بأقل مما كانت تطالب به لمواجهة وضع مثل هذا .

كيف نتصور الوحدة وكيف نعمل من اجلها ؟

في ظل موازين القوى القائمة الآن ، لا نتصور امكانية لقيام اي صيغة من صيغ الوحدة بين الاغنياء والفقراء ، يمكن فقط أن تقوم علاقات من نمط أفضل ، فإذا وظفت هذه العلاقات ضمن

رؤية استراتيجية ، ومع احتمال تغير موازين القوى في وقت لاحق ، فقد تضطر الأقطار النفطية الى تقديم تنازلات تساعد على تهيئة شروط أفضل من اجل قيام صيغة من صيغ الوحدة .

العلاقات الأفضل التي تفترض امكانية قيامها تغطي حقولاً كثيرة ، لعل أبرزها : العمالة ، التكامل الاقتصادي ، البرنامج السياسي في حده الأدنى ، فإذا ترافق ذلك بوجود عمل سياسي ومنظمات سياسية مستقلة عن الأنظمة ، وتمارس دور المراقبة وأقدر على التحرك ، فقد تتهيأ شروط أفضل لعلاقات جديدة .

فالبلدان النفطية التي تعاني من قلة السكان ، ومن تخلف أو نقص المهارات الفنية ، مضطرة الى الاعتماد على الخارج من أجل تأمين هذه العمالة والمهارة ، وهي الآن تؤمن الجزء الأكبر من هذه العمالة من خارج المنطقة العربية ، تحاول ، قدر الامكان ، الحد من العمالة العربية ، أو أن تفرض عليها شروطاً ، متصورة أو مفترضة أن العمالة الأجنبية أضمن لاستقرارها .

هذه السياسة للعمالة خلقت مضاعفات ومخاطر في البلدان النفطية انعكست بمظاهر عديدة ، كما أنها تحمل تهديداً لهذه البلدان في المستقبل ، ولذلك يجب أن يعمل على استبدالها تدريجياً وأن توضع خطة لذلك ، ويمكن أن يستفاد من الأيدي العاملة العربية الموجودة خارج الوطن .

ان حرية انتقال الأيدي العاملة ، واحلال العمال العرب مكان العمال الأجانب في البلدان النفطية ، سوف يساعدان على تغيير

نوعي وسوف يساهمان في التقريب بين البلدان النفطية والبلدان غير النفطية ، اضافة الى أن البلدان غير النفطية سوف تكون أقل حاجة مالياً ، لأن هذه العمالة سوف تسد جزءاً من العجز الذي تعاني منه ، هذا عدا عن استبعاد المخاطر التي يمكن أن تنشأ نتيجة وجود جيوش خفية لا بد ان تتحرك أو أن تتدخل حين يطلب اليها ذلك ، كما تشير وتؤكد كثير من الدلائل .

ومما يساعد أيضاً ، ويقرب من امكانية الوحدة : التكامل الاقتصادي ضمن رؤية مستقبلية .

ان العلاقات الاقتصادية العربية بين البلدان النفطية وغير النفطية تمثل أقل نسبة قياساً لعلاقة هذه البلدان مع الخارج ، بخاصة السوق الرأسمالي أولاً ، وهي في تراجع مستمر ثانياً ، ومن شأن وضع مثل هذا أن يباعد بين البلدان العربية ، وأن يزيد تبعيتها للسوق الرأسمالي ، في الوقت الذي يجب أن تقوم بين هذه البلدان روابط اقتصادية وثيقة ، وأن تتزايد هذه الروابط .

هذه المسألة تحتاج الى دراسة تترتب عليها مجموعة من الاقتراحات العملية والمطالب المحددة ، لتصبح شعارات العمل اليومي للأقطار والمنظمات والأحزاب ، أما بقاء دعوة التكامل الاقتصادي مجرد دعوة عامة ، وعدم تجسيدها بمطالب محددة ، أو اقتصارها على معونات مالية أو قروض ، فإن ذلك لن يؤدي عملياً الى التكامل ، أكثر من ذلك تعتبر مثل هذه الدعوة - العامة والمجردة - تواطؤاً مع البلدان النفطية أو تستراً على مواقفها .

وفي هــذا الاطـار لا بــد من لفت النـظر الى مجمــوعــة من الملاحظات :

الأولى ، كثيراً ما بررت الأقطار النفطية امتناعها عن المساهمة في المشاريع المشتركة ـ بخاصة في الأقطار غير النفطية ، أو عدم استثمارها لفوائضها في هذه الأقطار ـ الى خوفها من المصادرة أو التأميم ، وتأتي بأمثلة لتبرير هذا الموقف ، لذلك ، ومن أجل اسقاط هذه الحجة لا بد من وضع ميثاق اقتصادي يحدد طبيعة المرحلة ، ويوفر الضمانات والقناعة معاً بأن لا يتم تجاوزه ، بخاصة لأسباب سياسية .

الثانية ، مطالبة الأقطار والمنظمات السياسية بإعلان برامجها بما في ذلك البرنامج الاقتصادي ، والالتزام بمسؤولية وجدية بهذه البرامج ، بعيداً عن الانفعال والمزايدة ، ودون التأثر بالظروف الطارئة ، لتتولد رؤية وقناعة تحدد طبيعة المرحلة ، وما يمكن أن يجري خلالها ، سواء بقي النظام السياسي ذاته في ذلك القطر أم تغير ، وما يترتب على ذلك من نتائج .

الثالثة ، يمكن التخفيف من مفهوم السيادة فيما يتعلق بحق الدولة بالاجراءات الاقتصادية ، بخاصة اذا كانت تمس المشاريع المشتركة ، ويمكن أن توكل الى محكمة اقتصادية عربية صلاحية النظر في القضايا المشتركة ، أو تلك التي تمس أكثر من قطر ، بما في ذلك قضية المرور والمياه .

بعد هذه الملاحظات ، لا بد من التأكيد أيضاً أن من جملة العوامل التي تساعد على التكامل وتخلق نوعاً من الطمأنينة ، أن

تسـود العقلانيـة السياسيـة العربيـة وأن تكون أسـاس العـلاقـات والتعامل ، لأن ما ولدته الثروة النفطية من ناحية مالية ، ولّد أيضاً رد فعل سياسي بالحجم نفسه ومن الطبيعة نفسها ، وهذا الفعل أو رد الفعل يمارس من قبل الاقطار النفـطية وغـير النفطيـة بالـطريقة نفسها ، ولا يمكن السيطرة على حالة التطرف والابتزاز والفرض التي تمارس من طرف على آخر ، إلا بالاتفاق الواضح وبمعـرفة الحـدود التي لا يمكن تجاوزها ، فأن تستغل دولة نفطية ثروتها لكي تعاقب أو أن تفرض انماطاً من العلاقات والسياسة ، وتسخر ثروتها من اجل ذلـك ، أو بالمقـابل ، يلجـأ بلد غير نفـطي إلى التهديـد والتلويح بمواقف سياسية معينة لكي يبتز المعونات والقروض ، إن من شـأن أي من الموقفين أن يزيد في التدهور والتنـاقض ، وأن يؤدي الى ان يتـربص طرف بـالطرف الآخـر ، وتظل بـالتالي السيـاسة العـربية والعلاقات العربية تدور في حلقة مفرغة ، ولا تساعد على التقارب أو الطمأنينة المطلوبة .

لا يمكن التغلب عـلى هذا التـأرجح إلا بمـوقف « الحد الأدنى السيـاسي » ، وهـذا المـوقف وان كـان لا يمـوه التنـاقض ولا يلغي الصراع داخل المجتمع وبين الدول ، فإنـه يضبطه ويعـطيه مسـاراً محدداً وعقلياً ، الأمر الذي يتطلب تحليلاً واقعياً وموضوعياً للمجتمع العربي دون أوهام ودون حرق للمراحل ، أي يتطلب الاتفاق على برنامج الحد الأدنى .

هذه مهمة التقدميين بالدرجة الأولى ، مهمة الأحزاب والهيئات والأفراد والدول ، فإذا التزم التقدميون بهذه الرؤية ، يستطيعون أن

يتعاملوا مع القضايا بموضوعية ، ويستطيعون أن يمنعوا ابتزاز الأقطار النفطية أو فرضها .

ومما يساعد على انجاز هذه المهمة استقلال المنظمات السياسية والمهنية ، لكي تكون بمثابة الرقيب والضمير ، بخاصة اذا لم تكن امتداداً للدول ولم تعش على موائدها . صحيح ان مسألة الاستقلال مسألة نسبية ولا تتحقق بسهولة ، لكن يجب أن تكون هدفاً رئيسياً وثابتاً ، وان تكون ممارسة يومية .

ولا يخفى في هذا المجال تأثير شبكة العلاقات التي يمكن ان تقوم بين البلدان العربية ، وفي شتى المجالات ، بخاصة اذا كانت محكومة برؤية استراتيجية ، وبعيدة عن المزايدات والتطرف اللفظي والتشنج . انها شبكة العلاقات التي يمكن ان تكون لها بداية لكن آفاقها غير محدودة ، ويمكن أن تتطور باستمرار ، بدءاً بالمعارض الفنية مروراً بسوق موحد للكتاب العربي ، وتمثيل موحد في المؤتمرات العالمية ، وانتهاء بقيام الوحدة ذاتها ، عبر مجموعة من العلاقات المتشابكة والمتصلة ، بخاصة في الجوانب الاقتصادية والانسانية ، بحيث تصبح في النهاية امراً واقعاً .

وكما أشرنا من قبل : إن النفط وما ولده من فوارق ومخاوف وحقائق وأوهام ، شكل حاجزاً جديداً في وجه الوحدة ، أو أي صيغة للتقارب . وهذا يتطلب دراسة هذا العامل في كل تعقيداته واحتمالاته ، ووضع خطة للتغلب على سلبياته ، وهذه المهمة رغم صعوبتها ، ضرورية وممكنة في آن واحد .

ثاني عشر : نظرة الخارج الى الداخل

منذ ان كان العرب في اطار الدولة العثمانية ، كانوا ينظرون الى انفسهم ، وكان الآخرون ينظرون اليهم أيضاً،على انهم قومية مختلفة عن القومية الطورانية وعن القوميات الأخرى التي تشكل الامبراطورية ، رغم ان الدين الاسلامي دين الغالبية العظمى من السكان ، ورغم أن الرابطة الدينية هي التي تجمع هؤلاء السكان .

هذه النظرة ظلت قائمة ومستمرة ، وتعدت مرحلة الحكم التركي لتصل الى المرحلة الحالية ، فالغرب واسرائيل ، مثلاً ، وان كانا ينظران الى المنطقة و ضمن هذا المنظور ، إلا انهما ، مع ذلك ، يحاولان تفتيتها ، ويتعاملان معها بهدف أن تفقد خصائصها الأصلية وتميزها .

وفي المرحلة الحالية ، رغم أن النزعة الاقليمية والمصالح الآنية لمعظم دول المنطقة ، قد طغت على عوامل التوحيد والتقارب ، إلا أن نظرة الآخرين ، معظم الآخرين ، لا تزال تصدر عن اعتبار أن المنطقة منطقة واحدة وأن السكان يشكلون قومية واحدة ، كما أن لدى هؤلاء قناعة أن عوامل التجزئة والتباعد الظاهرة الآن والطاغية تبقى مؤقتة ، ولا بد أن تحل من جديد عوامل التقارب والتضامن والوحدة ، ويؤكدون استنتاجهم من خلال الشواهد التي تتبدى حين تتعرض المنطقة أو بعض أجزائها الى العدوان .

طبيعي يجب أن لا نبالغ أو نتفاءل في تقدير الجانب الايجابي ،

لكن مع ذلك ، يجب ألا نقيس الوضع كله في ضوء الحالة الراهنة ، ففي ظل الانحسار والتراجع ، وفي ظل غياب النظرة الجامعة والقيادة الكفوءة ، وفي ظل الصراع والتناقض بين الأنظمة الراهنة ، تولد شعور من خيبة الأمل والضياع وسادت السلبية ، بحيث ان ردة فعل الجماهير اذا اتسمت بهذا القدر من الانكفاء ، فليس مرجع ذلك الى ضعف الشعور القومي ، وانما الى عدم الثقة بكل ما يطرح وبكل الذين يطرحون ، وهذا يتجلى بوضوح أيضاً على مستوى القطر الواحد . ففي الوقت الذي كانت تتحرك المنطقة كلها ، وتتعبأ من المحيط الى الخليج في فترة الخمسينات ، أياً كان الحدث الذي يقع ، وأياً كان المكان الذي يقع فيه ، فإن الوضع الراهن يتسم بالسلبية وعدم التجاوب للأحداث التي تقع حتى داخل القطر ذاته .

ان السبب الأساسي في الحالة الراهنة هو غياب الديمقراطية ، أي حرمان الجماهير من المشاركة في العمل السياسي ، وفي الدفاع عن نفسها أزاء العدوان الداخلي والخارجي ، بحيث أصبح القمع هو العنوان الأساسي الذي يطبع الوضع كله ، وأصبح تغيير المواقف والعلاقات والاتجاهات السياسية لقطر بكامله ، والتي هي حصيلة سنوات من الجهد يتم برغبة حاكم ، أو نتيجة نزوة ، دون سؤال من احد ودون رقابة من أحد .

جوهر النظرة الخارجية ، اذن ، الى العرب ، بل والتعامل الحقيقي ، ينبعان من اعتبارهم أمة واحدة ، والحالة الداخلية الراهنة لا تعكس حقيقة موقف الجماهير أو قناعاتها ، وهي لذلك

حالة سياسية راهنة ، ويمكن أن تتغير تبعاً لتغير العوامل، أي يمكن أن تستعيد الأمة وحدتها النفسية ، وبالتالي وحدتها الفعلية ، من خلال تغير الاوضاع وأيضاً بأشكال تعبير ونضال متعددة ومختلفة .

ان اعتبار حالة التراجع والانكسار النفسي وغياب الجماهير مقياساً لاستنتاج طبيعة مختلفة للمنطقة ، أو دلالة على تطور نوعي يقتضي تجاوز الصيغة القومية، لا يدل على فهم حقيقي وواقعي وواعٍ لحركة المجتمع ولقوانينه الداخلية العميقة والمؤثرة ، ويؤدي أيضاً الى مزيد من التخبط والضياع ، اما كيف تعالج الحالة الراهنة فإن الأمر يقتضي مقاومة اليأس ، أولاً ، ومحاولة تأكيد الهوية والمعالم الأساسية للمرحلة ثانياً ، ويقضي ثالثاً معالجة الأخطاء وتقديم البرنامج الذي يستطيع أن يقود حركة النضال ويستقطب الجماهير .

دراسة لندوة عقدت في جنيف عام ١٩٨٥ .

مدخل لدراسة أثر النفط في المجتمع العربي

مقــدمة

الصفحـات التاليـة ملاحـظات أولية لتحـديد أثـر النفط عـلى المجتمع العربي ، أما الدراسة الكاملة لمعرفة هذه الآثار فإنها تتطلب فريقاً من الباحثين ، وفي اختصاصات متعددة ، لأن الموضـوع من الاتساع والتشعب ، إضافة إلى أهميته وخـطورته ، بحيث تنعكس آثـاره ليس فقط على دول النفط ، وإنمـا تتجاوزهـا إلى دول أخرى كثيـرة ، ولا تقتصر على الفتـرة الحاليـة إنما تمتـد إلى عقود عـديـدة قادمة ، ولهذا يجب أن يولى ما يستحقه من العناية والتدقيق لمعرفـة كيفية مواجهة الآثار السلبية والحد منها .

لكي يستـطاع تحديـد وقياس أثـر النفط في المجتمع العـربي ، وبالتالي التطور الذي حصل نتيجة ذلك ، لا بد من تحديد المقاييس التي اعتمدت في دراسة هذا التطور ، أولاً : ولا بد من الإشارة إلى وضع هذا المجتمع قبل ظهور النفط ، ثانياً ؛ ولا بد ، أخيراً ، من

إبراز وتحديد أهم المراحل والتطورات التي حصلت بعد اكتشاف النفط وحتى الوقت الحاضر .

إن تطور مجتمع معين ، وأثر بعض العوامل في هذا التطور ، قضيتان بالغتا التعقيد ، ويختلف قياسهما باختلاف النظرة أو المقياس ، فالتطور لا يعني فقط الزيادة في الناتج الإجمالي القومي ، كما لا يعني فقط السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد ، أو نسبة الأمية أو الوفيات بين الأطفال ، كما أنه لا يعني متوسط العمر أو عدد الكيلومترات من الطرق المعبدة أو طول السكك الحديدية بالنسبة للمساحة وعدد السكان ، إن أياً من هذه المقاييس وحده ، أو عدداً منها ، لا يكفي لقياس حالة التطور ، لأن عملية التطور ليست في الناتج الإجمالي وحده ، وإنما هي أيضاً في كيفية تكوّن وتوزيع هذا الناتج ، وفي مدى التناسق بين فروع الاقتصاد المتعددة ، وبالتالي مدى القدرة على تلبية حاجات الإنسان المادية وغير المادية ، ومدى العقلانية في استخدام الموارد ، وما تشكله هذه الموارد من إضافات حقيقية في المجالات الأساسية أو الأكثر أهمية وضرورة في مراحل معينة ، ثم على مدى طويل . كما يعني أيضاً مدى التطابق أو الاقتراب بين المثل والطموحات من ناحية والتطور الفعلي الحاصل من ناحية أخرى ، ثم مدى الانسجام في ذلك كله ومجموعة من الاعتبارات الأخرى ، سواء أكانت تجاه الأجيال القادمة ، أو الناشئة بحكم الرابطة القومية أو الجوار ، وأخيراً الالتزامات المتولدة من العيش المشترك في هذا العالم ، ومدى التشابك والارتباط بسبب الحاجة المتبادلة أو المصلحة المشتركة ، أو غير ذلك من الاعتبارات .

وإذا كان بعض الباحثين يميل إلى الأخذ بالمعايير الكمية مقياساً ، فإنه لا يتعدى أن يكون « نوعاً من التعريف بالوصف »[1] لأن التطور لا يتوقف ولا يتحدد عند هذا الوصف ، كما لا يمكن اعتبار الأرقام المطلقة وحدها كافية أو بمعزل عن اتجاه التطور ونوعه وسرعته . وباعتبار أن من الصعب إقرار مقياس ثابت ودقيق ، لذلك يجب استبعاد بعض المقاييس ، والتركيز ، بالمقابل ، على أخرى في قياس حجم التطور وأهميته واحتمالاته .

يمكن اعتبار تطور التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية أحد أهم المقاييس والضوابط . ولا بد من التأكيد ، هنا ، أن تعريف التنمية وتمييزها عن تعريفات أخرى عديدة ، كالنمو مثلاً ، يقتضي الأخذ بمجمل عملية التطور في البناء الوطني ، كالتصنيع والزراعة والثقافة والإدارة والتقدم التقني وتقليص الاعتماد على الغير أو الخارج ، وقيام علاقات متكافئة ومتوازنة مع الآخرين . أما المقاييس الأخرى للتنمية ، والسائدة في المجتمع الرأسمالي بشكل خاص ، كعدد السيارات بالنسبة لعدد السكان ، أو مقدار نصيب الفرد من الدخل بالأرقام المطلقة ، والمعتمدة على حاصل المجموع مقسماً على عدد السكان ، فإنها لا تعكس الحقيقة الفعلية والتوزيع العادل ، إضافة إلى كونها غير مقبولة من قبل معظم باحثي دول العالم الثالث ، أو غير ممكنة التطبيق في مجتمعات هذا العالم بشكل متساوٍ . وتجدر الإشارة أخيراً أن عدداً كبيراً من المؤشرات التي يأخذ بها بعض باحثي الأمم المتحدة ، هي من التنوع والاختلاف أو التفاوت بحيث يتعذر تطبيقها . لذلك من الأفضل اعتماد مقاييس أساسية

وبسيطة في قياس التطور ، وهي تنصب بالدرجة الأولى على التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية .

يجب التأكيد ، بداية ، أن المجتمع العربي ، ولفترات طويلة ، اتسم بالتخلف ، وبعض اجزائه بالتخلف الشديد . وإذا كان التخلف يتفاوت من حيث التحديد والأسباب ، تبعاً للمراحل والمظاهر والمقاييس ، فإن المعالم الأساسية لهذه الظاهرة ، وضمن أي مقياس ، يمكن تمييزها دونما خطأ ، كما وتبدو شديدة الظهور . « فالركود والفقر والأمية وهبوط الإنتاجية وضعف الاستجابة وسيادة الأساليب البدائية في الإنتاج والعلاقات ، والولاءات البدائية ، والنظرة إلى العمل والزمن ، وعدم مشاركة المرأة ، وتدني قوة العمل ، والانعزال والخوف من التغيير . . إلخ »[٢] . إن هذه المعالم وغيرها كانت واضحة في المجتمع العربي خلال فترات تاريخية عديدة ، واستمرت لفترات طويلة ايضاً . وإذا كانت ظاهرة التخلف واضحة في المجتمع العربي ، وتعزى لأسباب وعوامل عديدة ومتشابكة ، وتتداخل فيها الأسباب بالنتائج ، وتتبادل الأدوار فيما بينها ، فلا بد من التأكيد أن العوامل الخارجية كانت سبباً مهماً في تثبيت وتعميق واستمرار هذه الظاهرة .

إذا أخذنا الأقطار العربية على سبيل المثال ، خلال المائة والخمسين سنة الأخيرة ، نجد أن محاولات الاستقلال والتطور التي ظهرت في بعض الأقطار في وقت مبكر من القرن التاسع عشر ، بخاصة في مصر ولبنان وسورية والعراق ، وأقطار أخرى أيضاً ، اصطدمت بمقاومة القوى الأجنبية ، بالدرجة الأولى ، ولم تستطع

الصمـود والاستمرار نتيجـة هذا الاعتبـار بالـذات . أما محـاولات التقارب والتعاون الاقتصادي ، بما في ذلـك قيام عـلاقات وصيـغ جديدة ، فقد اصطدمت أيضاً بالمقاومة الخارجية ، إضافة إلى عدم اكتمال الشروط الذاتية الكافية للتغلب على المنافسة والمقاومة .

وفي حـال الانتقال من التعميم إلى التخصيص نجـد أنه منـذ أربعينات القرن الماضي والاستعمار الغربي يلعب الدور الرئيسي في تخلف المجتمع العربي اقتصادياً وسياسياً . ونظراً لتداخـل المراحـل التاريخية ، ولعدم ظهور أو اكتمال الطبقات في سياق تاريخي متكامل ومستمر ، مثلما حصل في عدة أماكن ، بخاصة في أوروبا والبلدان الصناعية الأخرى ، فإن طبيعة التطور الذي حصل في البلاد العربية اتسم بتداخل المراحل والطبقات ، واتسم بالتعقيد أيضـاً ، فبدت بنية المجتمع العربي ، خلال مراحل عديدة ، بنيـة اقطاعيـة ، وفي مرحلة لاحقة اقطاعية ـ شبه رأسمالية ، إضافة إلى وقوع المجتمـع كله في قبضة الدول الاستعمارية ، فأصبح مجتمعاً مستعمراً ، وحين تحرر ارتبط بها بعلاقات خاصة من الناحية الاقتصادية ، جعلتـه في حالة تبعية .

في نطاق هذه الدراسة ، ولتعلقها بالنفط ، ومن أجـل تحديـد وضع المجتمع العربي ، وبالتالي مسؤولية العوامل والقـوى ، لا بد من الإشارة إلى مسؤولية ودور الاستعمـار الغربي عـلى التحديـد في التخلف الشـديد والمعقـد الذي عـانت منه المنـطقة العـربية ، ولا تـزال . هذا مـع التأكيـد أن هذا التخلف، أو جـزءاً منـه ، كـان موجوداً في ظل الدولة العثمانيـة ، حيث سادت ، خـلال مراحـل

طويلة ، القسوة والفوضى وبارت التجارة وتعرضت نظم الري للتخريب ، وكذلك الطرق والمواصلات ، إضافة إلى تمكين الاقطاع ، بخاصة للأجانب والموالين للسلطة ، وزادت الضرائب وانتشرت الأمية والأوبئة والخرافات . ورغم هذا كله وما يولده من آثار سلبية ، إلا أن الدولة العثمانية في الفترة التي نحن بصددها ، والتي تبدأ مع بداية القرن التاسع عشر ، أصبحت أقل قدرة في فرض سيطرتها على المناطق التابعة لها ، أو على أجزاء منها ، بخاصة البعيدة عن مركز السلطة ، إذ بدأت بعض الأجزاء التابعة تتحرر كلياً أو جزئياً من قبضة استانبول ، أو تبقي معها على علاقات محدودة وشكلية . وفي هذه الفترة ، ولاعتبارات داخلية وخارجية ، تهيأت الإمكانية لإقامة علاقة جديدة مع مركز الامبراطورية . وهكذا بدأت أقطار عربية عديدة تستقل بنسب معينة ، وتتجه إلى الاستفادة مباشرة من نتائج العلم والكشوفات ، وتقيم صلات مباشرة مع مراكز التقدم والحضارة ، من خلال البعثات العلمية ، واستقدام المهندسين والفنيين وذوي المهارات ، كما بدأت بتغيير نمط الحياة ، وبالتالي العلاقات الاقتصادية والسياسية داخلها أو فيما بينها ، وتتجه إلى التغلب على التبعية التي كانت تربطها باستانبول . ونتج عن ذلك بناء شبكات من الطرق والموانىء وتنظيم الري وإقامة الصناعة وتوسيع التجارة ونشر التعليم وإعادة تنظيم هيكل الدولة وبناء قوات عسكرية مستقلة . وأبرز الأمثلة على ذلك محمد علي باشا وما فعله في مصر .

إن هذا التطور كان نتيجة حوافز وإمكانيات ذاتية بالدرجة الأولى، وقد استغل وضع الدولة العثمانية آنذاك لاتخاذ مجموعة من

الإجراءات بدافع التحرر وبهدف الاستقلال . ولم تستطع الدولة العثمانية في تلك المرحلة أن تمنع أو تقف في وجه السلطة اللامركزية ، والتي أخذت تنمو وتتسع ، ويرجع السبب إلى ضعف وعجز السلطة المركزية ، بخاصة بعد محاولات عديدة وفاشلة لمنع هذا الاتجاه ، إضافة إلى تزايد المشاكل التي بدأت تواجه الدولة العثمانية ، سواء من البلدان التابعة لها أو من قبل الدول الأخرى المنافسة .

في هذه الفترة « شهدت العقود الأربعة الأولى من القرن التاسع عشر محاولات رائعة لتحقيق نهضة عربية مستقلة »[٣] . « بل إن من الشيق أن نلاحظ خلال هذه العقود الأربعة لم يكد يخلو بلد واحد من بلاد المشرق العربي من تجربة جادة وناجحة للنهوض من حالة الركود الاقتصادي والثقافي »[٤] . لكن لم يتسن لهذه المحاولات الاستمرار والنماء ، وكان العائق الأساسي الذي وقف في وجهها ، وحدّ من انطلاقتها الاستعمار الغربي وليس الدولة العثمانية ، بسبب قوة الاستعمار الجديد والتطورات الهامة التي طرأت على بنية الاقتصاد الرأسمالي في هذه المرحلة ، وحاجة هذا الاقتصاد إلى الأسواق والمواد الأولية وطرق المواصلات والموانىء ، بخاصة بعد زيادة استخدام التطورات والأساليب الحديثة في الصناعة ، ووجود فائض من المنتجات يزيد عن حاجة الأسواق المحلية أو التقليدية للدول الرأسمالية ، وترافق ذلك ايضاً مع تطورات بارزة في مجال النقل والمواصلات الاتصالات . هذه التطورات في بنية الرأسمالية ، بخاصة البريطانية ، حفزت انكلترا ، مستغلة ضعف الدولة العثمانية ، والمشاكل التي تتخبط فيها ، إلى إعادة النظر

بعلاقاتها مع الدول الأخرى ، وإعادة تقييم طرق المواصلات ومحطات التموين ، وبالتالي نوع المتطلبات والعلاقات والأوضاع التي تساعدها على تأمين مصالحها . ورغم أن انكلترا أبرمت عام ١٨٣٠ معاهدة مع شيوخ وأمراء الخليج العربي ، حددت بموجبها طبيعة العلاقة التي تربطها بهذه المنطقة ، واكتسبت لوجودها وضعاً أكثر ثباتاً وتحديداً ، وأدى ذلك إلى تقلص تجارة المنطقة مع الهند وإفريقيا ، وإلى حصر التبادل بينها وبين بريطانيا ، وبالتالي إلى السيطرة الواسعة والمؤثرة لبريطانيا على كامل المنطقة ، فقد جرى تأكيد ذلك بموجب المعاهدة التي تم توقيعها مع الباب العالي عام ١٨٣٨ ، واحتلال عدن . فبموجب المعاهدة ألغيت كافة القيود التي كانت مفروضة من قبل على تجارة بريطانيا مع مشرق المنطقة العربية بصورة عامة ، إضافة إلى تخفيف رسوم الواردات والعبور ، وكرست بريطانيا وجودها ونفوذها من خلال مركز إشراف وسيطرة : عدن .

كانت هذه هي البداية القوية والكثيفة لبريطانيا ، وهذه المزايا التي حصلت عليها مكنتها ، في أوقات لاحقة ، من تعزيز وجودها وسيطرتها ، مستغلة الاتفاقيات ، ومستفيدة من ضعف الدولة العثمانية المتزايد .

وفي السنة ذاتها أبرمت فرنسا اتفاقية مع الباب العالي ، أصبح بموجبها من حق فرنسا « أن تشتري من أي مكان من الامبراطورية العثمانية كافة السلع بدون استثناء من منتجات الأرض أو الصناعات في المناطق الخاضعة للامبراطورية ، إما بغرض التجارة أو الاستغلال . وتعهد الباب العالي بإلغاء أي احتكار على المنتجات

الزراعية ، أو أية منتجات أخرى داخل أراضيه ، وبأن تلغى التعريفات المفروضة من جانب السلطات المحلية »[٥] وهكذا حققت فرنسا مزايا مشابهة لتلك التي حصلت عليها بريطانيا .

ونتيجة الوجود البريطاني الفعلي في منطقة الخليج وأطراف الجزيرة ، ثم في معظم المناطق الأخرى ، واعتماداً على المعاهدات المشار إليها ، وباستغلال ضعف الدولة العثمانية وتراجعها ، أخذت مجموعة عديدة من التحولات تتوالى وتشق طريقها ، وبالتالي تؤثر سلباً على المنجزات التي تم تحقيقها في وقت سابق . فالصناعة التي ازدهرت خلال العقود الأربعة الأولى من القرن التاسع عشر ، وفي أكثر من مكان ، لم تلبث أن بدأت بالتراجع ثم التردي . « ففي مصر لم تنقض سنوات قليلة على تطبيق اتفاقية ١٨٣٨ حتى أصبح كل ما تبقى من ذلك البناء الصناعي الضخم الذي تكلّف بناؤه الملايين ، لا يزيد على كمية من الآلات التي علاها الصدأ والمتناثرة في أنحاء البلاد في مبان متداعية مهجورة »[٦] .

ويمكن أن يشار أيضاً إلى الديون التي أثقلت كاهل مصر ، بخاصة بعد غياب محمد علي ومجيء خلفائه ، والتي استغلت في احتلال مصر عسكرياً ، وفي وضع اليد على اقتصادها لوفاء الديون .

نفس النتائج ، وبعض الأحيان أكثر قسوة وسلبية ، حصلت في أنحاء أخرى في المنطقة . ففي العراق ، مثلاً ، « كان عدد ورشات النسيج في بغداد في منتصف القرن التاسع عشر حوالى ١٢ ألف ورشة انخفض عددها في بداية القرن العشرين إلى بضع مئات

فقط »[٧] ، وصناعة الحرير في سوريا ولبنان ، وعدد من الصناعات والمشـاريع ، بمـا في ذلك التجـارة المحلية والخـارجيـة ، وفي جميـع المنـاطق التي خضعت للنفـوذ الأجنبي ، تـراجعت وبـدأت تنتهي بسبب القيود والمنافسة الخارجية والضرائب الكبيرة والأتاوات . فإذا أضيف إلى ذلك التنافس الاستعمـاري بين الـدول الاوروبية عـلى ممتلكات الدولة العثمانية ، بخاصة البلدان العربية ، وما تعرضت له من ضغوط وقيود وأنماط في الأوضاع والعلاقات والحكام ، بهدف استمـرار السيطرة واحكـامها ، نـلاحظ أن مـزيـداً من المصـاعب والمشاكل بدأت تظهر وتنتشر ، وكانت تطال الطبقات الفقيرة بشكل خـاص ، فانتشـرت البطالـة وعم الفقـر وزادت الهجـرة وارتفعت الاسعـار وسادت اجـواء تتراوح مـا بين الفـوضى المطلقـة والقسوة البالغة ، وترافق ذلك مع زيادة تفسخ الدولـة العثمانيـة ، وفساد الولاة والإدارة ، وانتشار الرشوة والوشاية ، والتغيير السريع لممثـلي السلطة، وتحرر المناطق والعشائر، وتعدّد الولاءات وتنازع القوى، إلى غير ذلك من المظاهر التي تـظهر وتعمّ عـادة في نهايات العهـود واقتراب سقوط الدول ، وقد شملت معظم أجزاء الدولة العثمانية بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى .

ولمـا كانت الـدول الرأسمـالية تحـركها مصـالحهـا ، وهـدفهـا الأساسي هو الـربح ، ليس في بلدانها فقط ، وإنمـا في المستعمرات ايضـاً ، وبالـدرجة الأولى ؛ وإذا كـانت الرأسمـالية تتقيـد ، عند الضرورة ، بحدود معينة في بلدانها ، استناداً للقوانين التي شرعتها بنفسها ، واعتماداً على الأعراف والتقاليد السائدة في تلك البلدان ، فإنها في المستعمرات لا تخضع لأي قانون ، ولا تتقيد بأي عرف ،

فقط »[٧] ، وصناعة الحرير في سوريا ولبنان ، وعدد من الصناعات والمشاريع ، بما في ذلك التجارة المحلية والخارجية ، وفي جميع المناطق التي خضعت للنفوذ الأجنبي ، تراجعت وبدأت تنتهي بسبب القيود والمنافسة الخارجية والضرائب الكبيرة والأتاوات . فإذا أضيف إلى ذلك التنافس الاستعماري بين الدول الاوروبية على ممتلكات الدولة العثمانية ، بخاصة البلدان العربية ، وما تعرضت له من ضغوط وقيود وأنماط في الأوضاع والعلاقات والحكام ، بهدف استمرار السيطرة واحكامها ، نلاحظ أن مزيداً من المصاعب والمشاكل بدأت تظهر وتنتشر ، وكانت تطال الطبقات الفقيرة بشكل خاص ، فانتشرت البطالة وعم الفقر وزادت الهجرة وارتفعت الاسعار وسادت اجواء تتراوح ما بين الفوضى المطلقة والقسوة البالغة ، وترافق ذلك مع زيادة تفسخ الدولة العثمانية ، وفساد الولاة والإدارة ، وانتشار الرشوة والوشاية ، والتغيير السريع لممثلي السلطة، وتحرر المناطق والعشائر، وتعدّد الولاءات وتنازع القوى، إلى غير ذلك من المظاهر التي تظهر وتعمّ عادة في نهايات العهود واقتراب سقوط الدول ، وقد شملت معظم أجزاء الدولة العثمانية بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى .

ولما كانت الدول الرأسمالية تحركها مصالحها ، وهدفها الأساسي هو الربح ، ليس في بلدانها فقط ، وإنما في المستعمرات ايضاً ، وبالدرجة الأولى ؛ وإذا كانت الرأسمالية تتقيد ، عند الضرورة ، بحدود معينة في بلدانها ، استناداً للقوانين التي شرعتها بنفسها ، واعتماداً على الأعراف والتقاليد السائدة في تلك البلدان ، فإنها في المستعمرات لا تخضع لأي قانون ، ولا تتقيد بأي عرف ،

إلا بمقدار ما يحقق لها ذلك مزيداً من الأرباح والمزايا . لذلك فإن قسوة الرأسمالية في المستعمرات وتوجهها أخذا شكلاً مختلفاً عما سلكته في بلدانها . وإذا كان للرأسمالية بعض المزايا في أوطانها ، باعتبارها تمثل مرحلة تاريخية معادية للإقطاع ، وتعتمد على القوى الجديدة ، وتقيم البناء التحتي المتطور ، وتوسع وتطور التجارة والصناعة والأسواق ، فإنها في المستعمرات سلكت سلوكاً مختلفاً ، فقد ثبتت الأبنية الاجتماعية القديمة ، وثبتت الصيغ السياسية المتخلفة ، بل وشجعت على قيام الإقطاع في بعض الأماكن التي لم يكن الإقطاع قائماً فيها ، أو لم يكن مسيطراً عليها ، واتجهت إلى تنمية مصالحها وجني أقصى الأرباح بأقصر وأسرع وقت . وحتى ما يمكن اعتباره مظهراً من مظاهر الاهتمام بالسكان المحليين ، أو أوضاعهم الاقتصادية ، كان يهدف ، بالدرجة الأساسية ، إلى خدمة مصالحها واستمرار سيطرتها .

ولذلك نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية اتجهت إلى المشروعات المرتبطة بتنمية الصادرات ، كبناء بعض الموانىء ، أو شق الطرق ، بما في ذلك قناة السويس، وحالت دون قيام أية صناعات ، وحدت من المشروعات التي تجعل المنطقة تزيد اعتمادها على مواردها . كما استغلت الدول الرأسمالية وضع الدولة العثمانية أو الحكام المحليين ، من خلال التظاهر بتقديم المساعدة أو المشورة ، بخاصة في الشؤون المالية ، وإعادة تنظيم الموازنة ، وجباية الضرائب ، أو منح وتسهيل الحصول على القروض ، مستغلة التردي والمصاعب التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية أو حكام المناطق ، مصر مثلاً ، واتخذت ذلك حجة في وقت لاحق من اجل السيطرة

إلا بمقدار ما يحقق لها ذلك مزيداً من الأرباح والمزايا . لذلك فإن قسوة الرأسمالية في المستعمرات وتوجهها أخذا شكلاً مختلفاً عما سلكته في بلدانها . وإذا كان للرأسمالية بعض المزايا في أوطانها ، باعتبارها تمثل مرحلة تاريخية معادية للإقطاع ، وتعتمد على القوى الجديدة ، وتقيم البناء التحتي المتطور ، وتوسع وتطور التجارة والصناعة والأسواق ، فإنها في المستعمرات سلكت سلوكاً مختلفاً ، فقد ثبتت الأبنية الاجتماعية القديمة ، وثبتت الصيغ السياسية المتخلفة ، بل وشجعت على قيام الإقطاع في بعض الأماكن التي لم يكن الإقطاع قائماً فيها ، أو لم يكن مسيطراً عليها ، واتجهت إلى تنمية مصالحها وجني أقصى الأرباح بأقصر وأسرع وقت . وحتى ما يمكن اعتباره مظهراً من مظاهر الاهتمام بالسكان المحليين ، أو أوضاعهم الاقتصادية ، كان يهدف ، بالدرجة الأساسية ، إلى خدمة مصالحها واستمرار سيطرتها .

ولذلك نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية اتجهت إلى المشروعات المرتبطة بتنمية الصادرات ، كبناء بعض الموانىء ، أو شق الطرق ، بما في ذلك قناة السويس، وحالت دون قيام أية صناعات ، وحدت من المشروعات التي تجعل المنطقة تزيد اعتمادها على مواردها . كما استغلت الدول الرأسمالية وضع الدولة العثمانية أو الحكام المحليين ، من خلال التظاهر بتقديم المساعدة أو المشورة ، بخاصة في الشؤون المالية ، وإعادة تنظيم الموازنة ، وجباية الضرائب ، أو منح وتسهيل الحصول على القروض ، مستغلة التردي والمصاعب التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية أو حكام المناطق ، مصر مثلاً ، واتخذت ذلك حجة في وقت لاحق من اجل السيطرة

والإشراف المباشر وانتزاع الكثير من المـزايا والمكـاسب ، بزعم أنها تريد حماية مالها من حقوق ، وكان أبرز مثلين على ذلك السيطرة على قناة السويس اولاً ، ثم احتكار الثروة النفطية بعد ذلك.

لقد شرعت بريطانيا ، باعتبارها الدولة الأقوى في المنطقة ، في رسم وترتيب الأوضاع السياسية والجغرافية للمنطقة التي ستصبح ، لاحقـاً ، أهم مركـز لإنتاج النفط واحتيـاطـه ، إذ أقـامت الـدول وخططت الحدود ، وحـددت المهام لمن سيتـولون المسؤوليـة ، ففي العـراق ، على سبيـل المثال ، « وعـدت الشيـوخ المحليـين الـذين يتمتعون بحمايتها بأنها سوف لن تقدم على عمل يحدد حريتهم ، كما طلبت منهم أن يقوموا بدورهم في المحافظة على حالة الأمن والسلم في منـاطقهم ، وألا يسمحوا للحمقى من رعـاياهم بتعكـير صفـو الأمن في ممتلكاتهم والاضرار بالمصالح البريطانية »[٨] (لاحظ كلمة الحمقى !) .

كانت هذه سياسة بريطانيا قبل اكتشـاف النفط وقبل أن تبـرز أهميته الكبيرة والمتـزايدة في مجـال السلم والحرب . إذ كـانت أهمية المناطق في الخليج وأطراف الجزيرة تنبع من موقعها الاستراتيجي ، باعتبارها طريقاً للتجارة ومراكز للتموين ، إضافـة إلى كونها سـوقاً للبضائع الأوروبية . أما في مرحلة لاحقة فقد أصبحت هذه المناطق تتمتع بأهمية إضافية ، نظراً لاحتمال وجود النفط فيها ، أو كما يقال دائماً : بعد أن كان الشرق الأوسط طريقاً للهدف ، باعتباره طريقاً للهند ، وعقدة للمواصلات الدولية المهمة ، أصبح بذاته هـدفاً ، وأصبح النفط هو قلب هذا الهدف .

والإشراف المباشر وانتزاع الكثير من المزايا والمكاسب ، بزعم أنها تريد حماية مالها من حقوق ، وكان أبرز مثلين على ذلك السيطرة على قناة السويس اولاً ، ثم احتكار الثروة النفطية بعد ذلك.

لقد شرعت بريطانيا ، باعتبارها الدولة الأقوى في المنطقة ، في رسم وترتيب الأوضاع السياسية والجغرافية للمنطقة التي ستصبح ، لاحقاً ، أهم مركز لإنتاج النفط واحتياطه ، إذ أقامت الدول وخططت الحدود ، وحددت المهام لمن سيتولون المسؤولية ، ففي العراق ، على سبيل المثال ، « وعدت الشيوخ المحليين الذين يتمتعون بحمايتها بأنها سوف لن تقدم على عمل يحدد حريتهم ، كما طلبت منهم أن يقوموا بدورهم في المحافظة على حالة الأمن والسلم في مناطقهم ، وألا يسمحوا للحمقى من رعاياهم بتعكير صفو الأمن في ممتلكاتهم والاضرار بالمصالح البريطانية »(٨) (لاحظ كلمة الحمقى !) .

كانت هذه سياسة بريطانيا قبل اكتشاف النفط وقبل أن تبرز أهميته الكبيرة والمتزايدة في مجال السلم والحرب . إذ كانت أهمية المناطق في الخليج وأطراف الجزيرة تنبع من موقعها الاستراتيجي ، باعتبارها طريقاً للتجارة ومراكز للتموين ، إضافة إلى كونها سوقاً للبضائع الأوروبية . أما في مرحلة لاحقة فقد أصبحت هذه المناطق تتمتع بأهمية إضافية ، نظراً لاحتمال وجود النفط فيها ، أو كما يقال دائماً : بعد أن كان الشرق الأوسط طريقاً للهدف ، باعتباره طريقاً للهند ، وعقدة للمواصلات الدولية المهمة ، أصبح بذاته هدفاً ، وأصبح النفط هو قلب هذا الهدف .

وإذا كـان لمادة واحـدة تأثـير كبير في العـلاقـات الاقتصـاديـة الدولية ، وبالتالي تـأثير عـلى تطور الحضـارة ، فإن هـذه المادة هي النفط ، إذ لم يسبق لمـادة واحدة أو اكتشـاف بمفـرده أن لعب هـذا الدور الفائق والمتنوع في تقدم الإنسان وتغيير نمط حياته ، وعلاقات المجمـوعات البشـرية ببعضهـا . وباعتبـار أن هذه المـادة موجـودة وموزعة في الطبيعة تبعاً لعوامل خاصة ، فإن البلدان التي وجـدت فيها ، أو كانت موضع احتمال ، تعرضت إلى تسابق واسع ودموي بين الدول الاستعمارية ، وبلغت ذروتها في الحرب العالمية الأولى .

وهكذا أخذت البلدان العربية تخضع الواحدة بعد الأخرى إلى السيطرة الغربية المباشرة ، لكونها أصبحت قلباً للهدف ، بخـاصة منطقة الجزيرة والخليج ، وما جاورهما . وما كادت الحرب العالميـة الأولى تنتهي حتى أخضعت منـاطق النفط وممـراتـه إلى سيـطرة استعمارية مباشرة ، تقـريباً . وكـان من نتيجة هـذا الاخضاع أن تعـرضت إلى جملة من التغييـرات الاقتصـاديـة والاجتمـاعيـة والسياسية ، بهدف حماية المصالح الغربية ، بخاصة في مجال الثروة النفطية . ويمكن اعتبار تاريخ النفط في هذه المنطقة من العالم المرآة الحقيقية لتاريخ المنطقة كلها ، وما تعرضت له من استغلال وتقسيم واضطهاد ، بخاصة وأن الـوجود والهيمنـة الغربيـة على المنـطقة أو اجزاء منها يتناسبان مـع أهمية كـل بلد كمصدر للمـواد الخام ، أو كمـركز لمـرورها وحمـايتها . وأصبـح النفط، أو احتمال وجـوده ، المقياس الذي يحدد موقف الدولة الغربية تجاه القطر العربي المعني ، سـواء من حيث حدوده الجغـرافية ، أو نمط الحكم الـذي يجب أن يقوم فيه ، أو نوع العلاقة التي يخضع لها ، وبالتالي العلاقة بينه وبين

الدول المجاورة ، أو بينه وبين الدولة المستعمرة . وإذا أخذنا العراق مثالاً ، نجد أن حدوده الجغرافية تعرضت إلى تغيير ومساومات طويلة وشاقة ، وكذلك الحال بالنسبة للنظام السياسي الذي أقيم فيه ، وكان السبب الحقيقي وراء ذلك : النفط . وأبرز حالة تدلل على ذلك مشكلة لواء الموصل وبمن يجب أن يلحق هذا اللواء ، إذ ظل الأمر موضع مفاوضات ومساومات إلى أن تم الاتفاق بين الدول الاستعمارية على كيفية توزيع الحصص في شركة نفط العراق(٩) !

وبهذا الشكل ، ولهذا السبب ، بالدرجة الأساسية ، تحولت البلدان العربية إلى مستعمرات أو خاضعة للانتداب ، ومقيدة بمعاهدات طويلة الأمد وغير متكافئة ، بدل الاستقلال الذي كانت تطمح إليه ، وناضلت من أجله ، وقدمت تضحيات جسيمة في سبيله ، ووعدت أيضاً من الدول الغربية بالدعم والتأييد . وهكذا اقترن التحول في أعقاب الحرب العالمية الأولى بالإلحاق والإخضاع والتبعية الاقتصادية والسياسية ، بدل الاستقلال والتحرر .

بعد سقوط الدولة العثمانية ، وتقاسم الدول الغربية لتركتها ، وقد استغرق الأمران وقتاً غير قصير ، وتأكد الدول الاستعمارية من وجود النفط في أجزاء عديدة من المنطقة وبكميات وفيرة ، لجأت إلى سياسة ابتزاز قاسية ، إذ لم تبدأ إنتاج النفط إلا في أماكن معينة وبكميات محددة ، واستبقت الأماكن الأخرى تحت تصرفها دون أن تستغلها ، ودون أن تسمح لأحد باستغلالها . كما فرضت قيوداً قاسية على هذه البلدان تمنعها من التصرف بثرواتها أو علاقاتها الدولية ، وأخضعتها لنمط من التطور السياسي ـ الاقتصادي

البطيء والمتخلف ، مستغلة حاجتها المادية ، ورابطة المعونات التي تقدمها بشروط قاسية ومذلة ، ومثيرة فيما بينها المشاكل والنزاعات لإلهائها وإشغالها ، وقد برزت المشاكل في قضايا الحدود والمراعي بشكل خاص .

كانت هذه صورة المنطقة العربية قبل بدء الإنتاج التجاري للنفط ؛ ومع مسيس حاجة شعوب المنطقة إلى مصادر مالية لمواجهة الصعوبات التي تعاني منها ، ورغم نصوص الاتفاقات والمعاهدات ، وصكوك الانتداب ، ورغم أن معظم الأنظمة الحاكمة أقيمت او استمرت بموافقة الدول الاستعمارية ، ويفترض تقديم المساعدات المالية والإرشاد ، لكي تستطيع الدول « الحديثة » أن تستقل في أسرع وقت ، وتكون قادرة على إدارة شؤونها بنفسها ، فإن السياسة التي اتبعتها الدول الغربية كانت مخالفة تماماً . ولذلك ظلت المنطقة تعاني الصعوبات ، وظلت على تخلفها أيضاً .

وحتى إنتاج النفط خضع ، كما أشرنا ، إلى اعتبارات خارجية . فقد تأخر الإنتاج بالنسبة لعدة مناطق ، أو ظل في حدوده الدنيا ، نظراً لعدم توافق هذا الإنتاج أو زيادته مع مصالح الدول المستغلة .

أما بعض مظاهر التطور والتقدم في بعض اجزاء المنطقة ، بخاصة في المجال الصناعي ، وخلال المدة ما بين الحربين ، فقد كانت نتيجة ما حصل من ازمات في بنية النظام الرأسمالي العالمي ، في بلدانه الأصلية . ففي جو الأزمة الاقتصادية التي أحاقت بالعالم الرأسمالي، وانعكست على العالم كله ، في نهاية العشرينات ،

واستمرت عدة سنين ، تهيأت الإمكانية لقيام بعض الصناعات المحلية من جديد إذ « أدى انكماش الإنتاج والدخل في الدول الغربية إلى تراخ في مطالب هذه الدول على السلع الغذائية والمواد الأولية التي تنتجها المستعمرات ، وساعد على ذلك أيضاً لجوء الدول الصناعية إلى حماية إنتاجها الزراعي وتخفيض الواردات الزراعية »[١٠] ، وهكذا بدأت حركة تصنيع في بعض البلاد العربية ، لكن ضيق السوق المحلية ، وطبيعة الصلات التي نشأت في البلاد العربية بتأثير الدول الاستعمارية ، والمنافسة أغلب الأحيان ، لم يسمحوا لحركة التصنيع أن تنمو وتزدهر بشكل واسع ومستمر ، كما حد ذلك من التبادل التجاري فيما بينها . ففي الفترة التي سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية ، أو في عام ١٩٢٨ على التحديد ، كانت صادرات سوريا إلى مصر ١٧٪ بينما انخفضت هذه النسبة إلى ٥٪ عام ١٩٣٨[١١] .

وتجدر الملاحظة هنا أن معظم التطور الذي حصل خلال هذه الفترة جرى في البلدان غير النفطية . أما البلدان النفطية ، أو التي كانت تُعدّ لأن تصبح كذلك ، فإن حجم التطور ونسبته كانت أقل . وحين بدأت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ، كانت معظم الدول النفطية ، عدا العراق ، في بداية إنتاجها النفطي ، أو لم تنتج بعد . وكانت محدودة الأهمية أيضاً . ونتيجة للحرب ، وأسباب أخرى أيضاً ، فإن المنطقة بدأت تعتمد ، أكثر من قبل ، على نفسها في تأمين حاجاتها ، فانخفضت الواردات الخارجية بحدود كبيرة ، حتى بلغت بالنسبة لدول المشرق ما كانت عليه قبل الحرب ، ونشأت علاقات بين الأقطار العربية تستند إلى الاعتماد المتبادل بين

الحاجات والموارد من مصادر محلية .

أثناء الحرب العالمية الثانية ، وبعدها بفترة قصيرة ، بدأت المنطقة العربية تبرز ، ليس كامكانية لاحتمالات نفطية ، وإنما كواقع نفطي أيضاً . وهذا الواقع أخذ يزداد أهمية وتأثيراً في ضوء درجة الإنتاج وزيادة الاحتياطي الثابت . ولقد كان للحرب دورها في إبراز النفط ، ومنطقة الشرق الأوسط بالذات ، إذ بدأ مركز الثقل النفطي ينتقل من النصف الغربي ليستقر في منطقة الخليج العربي . وقد أدت الحرب . ثم الفترة التي تلتها ، ومن أجل إعادة تعمير أوروبا بشكل خاص ، ثم اليابان ، إلى زيادة كبيرة في استهلاك الطاقة ، والنفط تحديداً . وترافق هذا مع تغير موازين القوى السياسية والاقتصادية في العالم ، بخاصة في المعسكر الرأسمالي ، حتى أصبحت اميركا زعيمة هذا المعسكر ، واستطاعت أن تلغي بعض الاتفاقيات التي كانت تعيق حركتها في السابق في استثمار بعض الامتيازات النفطية التي حصلت عليها منفردة ، مثال ذلك في السعودية .

هكذا بدأ التحول في الإنتاج النفطي ، وفي السياسة النفطية . وأخذ يظهر هذا التحول ، آثاره ونتائجه ، ليس فقط في المناطق المنتجة ، أو المناطق المجاورة ، بل امتدت هذه الآثار والنتائج ، تدريجياً ، لتشمل مناطق متزايدة ، ثم لتشمل العالم كله في فترة لاحقة . وقبل أن نبرز الآثار الناتجة والمترتبة على النفط لا بد من إلقاء أضواء على خارطة المنطقة العربية ، من حيث توفر هذا المصدر أو عدم توفره ، وإنعكاساته السلبية والإيجابية في مراحل سابقة ، وفي الظرف الراهن أيضاً .

يمكن تصنيف المجتمع العربي ، منذ بداية تزايد أهمية وإنتاج النفط ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، إلى ثلاث مجموعات . المجموعة الأولى تعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل ، وتعتبر الصناعة النفطية هي الصناعة الوحيدة . أما المجموعة الثانية فيعتبر النفط أحد المصادر الأساسية للدخل فيها ، وتوجد إلى جانبه مصادر أخرى ، ولذلك فهي لا تعتبر بلداناً نفطية بالمعنى الكامل . أما المجموعة الثالثة فليست بلداناً نفطية ، إذ تعتمد على مصادر دخل أخرى ، وتستورد النفط أيضاً لسد حاجاتها .

هذا التصنيف الأولي يتفاوت من حيث تكوين كل مجموعة ، ومن حيث تطورها . ففي المجموعة الأولى توجد بلدان عربية كبيرة المساحة ، كثيفة عدد السكان ، نسبياً ، وكان لديها إلى جانب النفط مصادر دخل أخرى (العراق والجزائر) لكن اعتمادها على النفط أخذ يزداد سنة بعد أخرى . كما توجد بلدان كبيرة المساحة متوسطة السكان ، لكن ما يميزها الاعتماد الكلي على النفط كمصدر للدخل ، إضافة إلى التخلخل السكاني (السعودية وليبيا) . وأخيراً توجد بلدان صغيرة المساحة وقليلة عدد السكان ، وتعتمد اعتماداً كلياً على النفط كمصدر للدخل ، وهذا النمط تمثله بلدان الخليج بصورة عامة .

ارتبط تطور المجموعة الأولى بجملة عوامل تاريخية وجغرافية ، إضافة إلى الإمكانيات الذاتية لكل منها ، إذ ظهر النفط في بعض منها في وقت مبكر ، وأخرى لم يظهر فيها إلا متأخراً . فالعراق ، مثلاً ، يعتبر أول بلد نفطي على نطاق واسع في المجتمع العربي

(رغم أن مصر أسبق من العراق في الإنتاج إلا أن إنتاجها ضئيل) ، في الوقت الذي تعتبر ليبيا من البلدان المتأخرة التي تم اكتشاف النفط فيها واستثماره . ونتيجة لهذا السبب فإن التطور ، من حيث وتيرته وأهميته ، بسبب هذا المصدر ، يختلف بين قطر وآخر ، وبالتالي يشكل فروقاً في انعكاس هذه الصناعة على بنيته في المرحلة الحالية . فإذا أضفنا إلى ذلك مجموعة العوامل الجغرافية والاقتصادية الخاصة بكل قطر ، نجد أن التطور أخذ نسقاً مختلفاً ووتيرة متفاوتة .

أما في نطاق المجموعة الثانية ، ويمكن تسميتها ببلدان نصف نفطية (والمقياس انضمامها إلى الأوابك) ، أي انها منتجة للنفط على نطاق متوسط ، ولها أوضاع وعلاقات اقتصادية من نمط مختلف عن المجموعة الأولى ، فإنها شديدة التفاوت فيما بينها أيضاً ، فقد تكوّن بعضها ، دولياً ، في مرحلة مبكرة ، وأخذ نسق التطور فيها صيغة مختلفة عن الأقطار الأخرى ، إضافة إلى تجاوز بعضها المرحلة الزراعية البدائية إلى مرحلة متطورة نسبياً ، وإن غلب على زراعة القسم الأكبر منها المحصول الواحد ، أو المحصول الرئيسي ، تلبية لحاجات السوق الخارجي . هذا إلى جانب قيام شكل من أشكال الدولة الحديثة ، من حيث وجود الصناعة والإدارة والمؤسسات ، إضافة إلى اتساع التعليم ، وتمثل مصر هذا النموذج . وضمن هذه المجموعة أيضاً فإن دولاً أخرى اكتسبت صفتها كدول في فترة متأخرة ، وخضعت في تكوينها وحدودها إلى اعتبارات خارجية ، وكان النفط سبباً غير مباشر في ذلك . وتميزت هذه الدول باعتمادها على التجارة والصناعات البسيطة ، إضافة إلى كونها طريقاً

للمواصلات ، ونظراً لموقعها الجغرافي وظروفها السكانية فقد تميزت بالتطور النسبي ، ومثلها سورية .

أما في المجموعة الثالثة ، أي البلدان غير النفطية ، فتندرج مجموعة من البلدان ، وهي شديدة التفاوت من حيث الإمكانيات وعدد السكان ومستوى التطور . ففي الوقت الذي تمتلك دول معينة إمكانيات كبيرة ، وتتوفر فيها ، أو لديها ، فرص التطور ، سواء من حيث اتساع المساحة الخصبة والمياه وعدد السكان (المغرب والسودان مثلاً) فإن دولاً أخرى تفتقر إلى أبسط الإمكانيات ، وفي نهاية سلم التطور (الصومال وموريتانيا) .

هذا التصنيف للأقطار العربية على أساس وجود النفط وتأثيره في تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ارتبط بجملة من التأثيرات والعوامل الأخرى . إذ إضافة إلى الموقع الجغرافي والإمكانيات الذاتية وعدد السكان ، فإن نوع العلاقات الاقتصادية والسياسية التي خضع لها كل قطر ولّد مزيداً من الآثار والنتائج في تطور هذا القطر ، بخاصة وأن العلاقات الاقتصادية الدولية ، منذ نهاية القرن الماضي وحتى الآن ، ترتبط بالتطور الحاصل في البلدان الرأسمالية ، وتعكس نفسها على البلدان المستعمرة أو التابعة ، وبالتالي تعتبر العوامل الخارجية ذات تأثير أساسي .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن الصناعة النفطية في بلدان المنطقة ، بشكل عام ، صناعة خارجية ، بمعنى أن حجمها وتطورها وتلبيتها مصممة وموجهة لأسواق خارجية ولطلب خارجي ، وان انعكاس هذه الصناعة لم يتعد ، في أغلب الأحيان ، وفي غالب الأقطار ،

العائدات المالية التي تقدمها الشركات للدول المضيفة ، ولم تتكون إلى جانبها صناعات محلية كبيرة ، أو مهارات فنية ، فإن البلدان التي تعتمد أكثر من غيرها على عائدات النفط ، والبلدان الأقل إمكانية أو كثافة سكانية ، تعرضت إلى تأثيرات خارجية أكثر من تلك التي يشكل النفط جزءاً من دخلها ، ولديها إمكانيات اخرى ، إضافة إلى كثافة السكان . مما يتيح الإمكانية لجعلها بيئة قادرة على امتصاص النتائج ، أو قسم منها ، وبالتالي استيعاب ، أو الاستفادة ، من الجوانب الإيجابية في الصناعة النفطية .

لذلك نرى أن الوضع الاقتصادي الدولي ، من حيث الطلب على النفط ، أو أسعاره ، ومن حيث الأزمات الاقتصادية ، بخاصة في مجال الائتمان وأسعار صرف العملات ، شديد الظهور والتأثير على البلدان النفطية ، نظراً لارتباطها بالاقتصاد الدولي ، وبالتالي أهمية وتأثير العوامل الخارجية على اقتصاد هذه الدول .

إن عالمية النظام الرأسمالي ، وسيطرة هذا النظام في بلدانه ، اقتصادياً وسياسياً ، ثم سيطرته أو تأثيره على المستوى الدولي ، ترك تأثيراً في جميع مجالات الحياة ، في العلاقات والثقافة والإعلام ونمط الاستهلاك ، أي في السلوك والمفاهيم . ولأن عدداً كبيراً من دول العالم الثالث تقع تحت سيطرة هذا النظام ، اقتصادياً ، وبدرجة أقل سياسياً ، فإن الحضارة السائدة في المركز تنتقل إلى الأطراف ، بخاصة وأن المركز لا يعتبر نموذجاً فقط ، وإنما يمارس تأثيراً مباشراً ، نتيجة التبعية ، ويتسم العمل الدولي ، وقوة الأدوات والصيغة المسيطرة في مجالات الثقافة والإعلام ، إضافة إلى الإرث التاريخي ،

ويجب ألا ننسى أيضاً طبيعة العلاقات التي فرضت خلال عقود طويلة متواصلة ، وضمن نسق من التطور غير المتكافىء ، والتبادل الإلزامي .

إن بلدان العالم الثالث ، بما فيها البلدان العربية ، ظلت ضمن الكثرة المتخلفة ، وخاضعة ومقلدة للقلة المصنعة المتقدمة ، في المفاهيم والسلوك ، وأيضاً كنموذج ، خاصة بالنسبة للفئات الجديدة ، كالمثقفين أو التكنوقراط أو الأثرياء . ورغم أن التبعية تتفاوت حسب حالة التخلف ، وتتفاوت بين قطر وآخر ، أو حسب المرحلة التاريخية ، والقوى التي تحركها ، فإن صيغة العلاقة القائمة غير متكافئة وغير متوازنة .

لذلك ، ونتيجة للوضع الاقتصادي ، وللهيمنة الرأسمالية ، فإن المفاهيم الفكرية ، وتطبيقاتها العملية ، ومعاييرها أيضاً ، والتي اتسمت ببعض الإيجابيات في الدول الرأسمالية المتقدمة ، نتيجة التطور ، وباعتبارها جزءاً من البنية السياسية والفكرية ، فإنها في البلدان المتخلفة تبدو شديدة المغايرة والاختلاف ، لما لحقها من تشويه ، ولما تتسم به من نقل حرفي لا يراعي الوسط الجديد . ولذلك فإن مفاهيم الديمقراطية ، بما فيها من أحزاب وحرية الرأي وحقوق الإنسان وحرية التبادل والحرية الشخصية ، تحولت إلى أشكال وصيغ مغايرة تماماً في بلدان العالم الثالث ، وبخاصة في البلدان العربية ، حتى وكأنها تبدو غير ملائمة ، أو غير قادرة على التكيف مع البنى السياسية والفكرية ، وبالتالي الحضارية ، الموجودة في هذه البلدان .

فالبلدان العربية التي دخلت السوق الرأسمالي ، وأصبحت جزءاً من بنية هذا السوق ، ظلت في أغلب بناها وقطاعاتها ، امتداداً لمرحلة ما قبل الرأسمالية ، لأنها تعتمد على الزراعة البدائية والحرف الصغيرة المحدودة . وفي الوقت الذي ظهرت بعض الصناعات فإنها كانت معدة ، بالدرجة الرئيسية ، للتصدير ، وكانت إما من الصناعات الهامشية ، بالنسبة للدول الصناعية ، أو غير مرغوب فيها ، لما تحدثه من التلوث والأضرار ، أو لقلة ربحيتها ؛ واذا اضطرت لإقامة بعض الصناعات في هذه البلدان فلكي تستفيد من الطاقة واليد العاملة الرخيصة ، ولأن هذه الصناعات معدّة للتصدير إلى بلدان معينة ، وليست للاستهلاك في البلدان الصناعية .

إن قانون النمو المتفاوت ، أو التطور غير المتكافىء ، الذي ظهر على المستويين الدولي والعربي ، لا يزال القانون الأساسي الذي يحكم التطور الاقتصادي الاجتماعي في كامل المنطقة العربية .

فإذا أخذنا بعض مظاهر هذا القانون وطبقناه على البلدان العربية ككل في علاقاتها مع البلدان الرأسمالية ، أو إذا طبقناه على مستوى علاقة البلدان العربية فيما بينها ، وحتى على مستوى كل قطر ، نجد أن هذا القانون هو الأساس ، فالتفاوت في مستويات النمو ، وضمن أي مقياس ، ومستوى تطور علاقات الإنتاج ، أو نمو القوى المنتجة ، إضافة إلى الفروق الكبيرة في النظم السياسية والاقتصادية السائدة ، بالمقارنة مع الدول الصناعية الأخرى ، تُظهر وتؤكد أن قانون النمو المتفاوت يحكم العلاقات الأساسية داخلياً وخارجياً .

وهكذا ، ونتيجة لظهور النفط ، ثم لتزايد إنتاجه ، فإن آلية هذا القانون ، وفي مجالات عديدة ، أصبحت أقوى . إذ نما واتسع التفاوت بين الطبقات داخل كل قطر ، واتسعت المسافة بين النظام السياسي والواقع الاجتماعي الاقتصادي ، وكذا الحال على المستوى العربي ، من حيث التفاوت ، وبعض الأحيان التناقض ، وبذلك زادت المظاهر السلبية ، وتعززت وتأكدت المشاكل والمصاعب التي لم تكن قائمة من قبل ، أو لم تبلغ هذا الحد من التأثير .

ومع أن الصناعة النفطية لمعظم البلدان العربية المنتجة تشكل المصدر الأساسي للدخل ، إلا أنها بقيت صناعة منعزلة ، أو كما يقال جزيرة في وسط لا يماثلها ، وبالتالي لم تؤثر في الصيغ والعلاقات والأفكار إلا في أضيق الحدود . ورغم مرور فترة طويلة على وجود هذه الصناعة في بعض الأقطار ، نلاحظ أن نسبة العمالة المحلية فيها متدنية ، عكس ما حصل في الغرب الصناعي ، إذ انتقل المجتمع كله إلى طور جديد حين بدأت الصناعة هناك .

إن قيام صناعة النفط وتطورها لم يكونا نتيجة التطور العام في البلدان المنتجة ، أو لتلبية حاجاتها ، إذ ظل النفط بشكله الخام محكوماً بعوامل خارجية ، من حيث حجم الإنتاج والأسواق والأسعار ، فلم يتطور التعامل مع هذه المادة من حيث تصنيعها محلياً ، أو إقامة صناعات أخرى مرافقة لها . وإذا حصل شيء من ذلك في وقت متأخر فنتيجة اعتبارات خاصة ، كالرغبة بالتخلص من التلوث ، أو للاستفادة من الطاقة الرخيصة واليد العاملة المحلية ، وقد قامت الشركات المستغلة بذلك .

وهكذا نلاحظ أن صناعة النفط ، كصناعة ، لم تتفاعل مع البيئة تفاعلاً كاملاً وعميقاً ؛ حتى على مستوى الخبرة في إطار الصناعة ذاتها ، نلاحظ أن نسبة كبيرة من العاملين فيها من الأجانب ، وأن العمالة المحلية بقيت في مجال الإدارة ، أو مجال الأعمال التي لا تتطلب مهارات متقدمة .

لم يقتصر تأثير الصناعة على هذا المستوى ، إذ انعكست سلبياً في مجالات أخرى ، ففي الزراعة ، هجر عدد كبير من الفلاحين الأرض وتوجهوا إلى المدن بحثاً عن فرص عمل تؤمن لهم دخلاً أفضل ، فأهملت الأرض ، أو تراجعت الخبرة المتراكمة ، وتدنت مساهمة الزراعة في الدخل القومي . ففي الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٧ هبط دور الزراعة في الدول النفطية من ١٣,٤٪ إلى ٤,٥٪ من الناتج الإجمالي[١٣] . أما بالنسبة لمجموع البلدان العربية فإن الزراعة التي كانت تمثل المرتبة الثانية في الناتج المحلي عام ١٩٦٠ ، وكانت تشكل ٢٢,٤٪ من هذا الناتج ، تراجعت لتمثل المرتبة السابعة ولتصبح نسبتها ١٠,٩٪ عام ١٩٧٧[١٤] . كما وتحولت البلدان العربية إلى مستورد رئيسي للغذاء ، ويزداد استيرادها سنة بعد أخرى .

يضاف إلى ذلك أن عدداً من المهن والخبرات التي كانت سائدة خلال فترات سابقة ، وكانت تشكل مورداً أساسياً بالنسبة لعدد من السكان ، أو لبعض المناطق ، تراجعت وانتهى بعضها تماماً ، فتجارة اللؤلؤ، مثلاً ، في بعض بلدان الخليج ، والتي كانت تشكل مورداً هاماً انتهت تماماً ، وانتهت معها الحرف والصناعات المرافقة

لها ، وكذلك الحال بالنسبة لتربية الإبل والاتجار بها ، وبنسبة أقل حصل ما يشبه ذلك للماشية وصيد الأسماك وبعض أنواع المحاصيل الزراعية .

ومع أهمية النفط بالنسبة للدول المنتجة ، وبالنسبة للأقطار العربية مجتمعة ، وإذا أخذنا إحدى سنوات الذروة في أهمية ما تولده هذه الصناعة من الدخل ، واعتبرنا عام ١٩٧٧ مقياساً ، نجد أن مجموع العرب في تلك السنة ١٥٠ مليوناً ، ويشكلون ٢٣٪ من سكان البلدان الصناعية الرأسمالية ، وأن الناتج الإجمالي العربي لا يؤلف سوى ٤٪ من مجموع الناتج الإجمالي لهذه البلدان(١٥) . أي أن الناتج الإجمالي في الأقطار الصناعية يزيد ٢٥ مرة على الناتج العربي ، أو بمقارنة أخرى ، أن الناتج العربي ، لمائة وخمسين مليوناً ، يعادل نظيره في بلد صناعي واحد هو إيطاليا ، والتي لا يزيد عدد سكانها على ٥٦ مليون نسمة وتعتبر أيضاً من أفقر الدول الصناعية الغربية(١٦) .

وبغض النظر عن بعض الجوانب السلبية التي رافقت ظهور الصناعة وتطورها في أوروبا ، فإن الإيجابيات التي تولدت ، ونمط الحياة الذي رافقها ، وكذلك العلاقات ، كبيرة وهامة ومستمرة التأثير أيضاً ، في الوقت الذي نلاحظ تزايد الجوانب السلبية لصناعة النفط ، بخاصة بالطريقة التي نشأت فيها والدوافع التي كانت وراء تطورها بهذه الصيغة وبهذا الحجم .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصناعة النفطية تختلف عن صناعات أخرى نشأت في أماكن مختلفة من العالم . إن هذه الصناعة يمكن أن

تكون مؤقتة ومقطوعة الجذور ، بخاصة إذا استمرت ضمن الصيغة التي قامت عليها . فإذا عرفنا أن النفط مادة ناضبة ، وأن الاحتياطات الموجودة في طريق التناقص السريع ، بسبب طريقة الاستغلال السائدة والإسراف الكبير في الإنتاج ، وعدم مراعاة الجوانب الفنية بدقة ، ونتيجة عدم قيام صناعات أخرى مرتبطة أو بديلة ، فإن نضوب النفط ، أو عدم تجارية الإنتاج في وقت لاحق ، أو ربما ظهور بدائل جديدة ، إن من شأن ذلك أن يؤدي إلى مضاعفات شديدة الخطورة خاصة بالنسبة للأجيال القادمة .

فإذا أضفنا إلى ما تقدم اختلال وضع التنمية داخل القطر الواحد ، أو في علاقة الأقطار العربية ببعضها ، وعدم اندماج الصناعة النفطية بالبنية الاقتصادية عضوياً ، ووجود نماذج عديدة من العلاقات الاقتصادية غير المتماثلة أو المتفاعلة ، وسيطرة إنتاج المبادلة ، والإنتاج الصغير ، باعتبارهما الشكلين السائدين ، وأن الغالبية من السكان خارج القطاع السلعي ، ونتيجة لاختلال وتفاوت الدخول ، إن من شأن هذا ، وغيره ، أن يخلق سلبيات ومضاعفات خطيرة ليس بالنسبة للفترة الحالية وحدها وإنما للفترات القادمة أيضاً .

ولا بد من الملاحظة هنا أن الاقتصاد الرأسمالي السائد في معظم الأقطار النفطية ، وهو نمط من الاقتصاد غير المتطور ، وغير معتمد على علاقات اقتصادية من نفس المستوى ، أدى إلى ربط اقتصاد الأقطار النفطية باقتصاد دول رأسمالية معينة ، وأضعف ، في نفس الوقت ، الرابطة مع الأقطار المجاورة ، ولذلك نلاحظ أن

حجم ونسبة التبادل بين الأقطار العربية أقل بكثير فيما بينها ، أو بين واحد منها ، والدول الرأسمالية . ويمكن مراجعة الإحصائيات في هذا المجال للتأكد من هذه الحقيقة .

ولو أضفنا إلى ما تقدم التأثير والأفكار والعادات التي تتولد نتيجة ذلك ، ونوع العلاقات الاقتصادية والقيمية ، وسيطرة النماذج السائدة في الغرب ، وعدم امكانية التوافق والتكيف مع أنماط متنوعة ومختلفة من علاقات الإنتاج ووسائله ، وعدم القدرة أيضاً على استيعاب البنى والصيغ المهجرة أو السيطرة عليها وإخضاعها إلى الظروف المحلية ، إن هذا لن يخلق حالة من الازدواج في التفكير والسلوك فقط ، بل يزعزع أركان المجتمع ويولد أنواعاً من الاغتراب والهجانة واختلال التوازن ، وربما أكثر من ذلك أيضاً .

ففي معظم المجتمعات يكون امتلاك الموارد النافعة مظهراً من المظاهر الإيجابية ، ويمكن اعتباره عاملاً يساعد على تجنب التعرض إلى التفاهة الاجتماعية أو العجز والضياع(١٧) . فنجاح الأفراد الذي يتحقق في مجالات العمل والاستهلاك أو الخدمات يمثل أحد المقاييس لقدراتهم على تجنب أشكال الاغتراب(١٨) . ولا بد من التأكيد هنا أن الإنسان « عندما تصبح الفعاليات الإنتاجية والنتائج التي يصل اليها من أعمال تحت سيطرة الآخرين فإنها تحجب عنه ذهنياً وعاطفياً »(١٩) . وهكذا أصبحت حالة الاغتراب إحدى سمات المجتمع العربي ، حيث لم يستطع التكيف مع الأفكار والعادات الجديدة الوافدة من المجتمعات الاستهلاكية ، كما يبدو

عاجزاً عن الاستمرار في العادات والأفكار التي كان خاضعاً لها في فترة سابقة ، ومن هنا يبدأ المجتمع يتشقق ، فتتمزق الروابط والصلات والأفكار والعادات ، ويتعرض بالتالي إلى الهزات والمصاعب .

هذا إضافة إلى عدم قدرة القوانين الاقتصادية الفاعلة في أي مجتمع على أن تلعب دورها كاملاً هنا ، أو بشكل طبيعي ، كما حصل في مجتمعات أخرى مرت في تطور طبيعي ، وخضعت إلى شروط متدرجة ومتصاعدة .

معظم هذه الظواهر السلبية تنطبق بدرجة ملحوظة على البلدان النفطية ، لأن هذه البلدان وقعت تحت تأثير ضغوط وعوامل كبيرة ومتلاحقة ، الأمر الذي أعطى نمط التطور فيها شكلاً ووتيرة غير عادية ، وجعله استثنائياً ، أي أشد سرعة ومختلفاً عن البلدان غير النفطية ، مما أفقده التوازن ، وجعله مجتمعاً حائراً منقسماً شديد الاضطراب .

وإذا كنا نلاحظ وجود مظاهر مشتركة وعناصر متبادلة التأثير بين مجموعة الأقطار العربية ، وهذه المظاهر والعناصر مستمدة من ظروف تاريخية ، وأعطت للشخصية العربية صفات متماثلة أو متقاربة ، وكونت النمط الحضاري الذي يميز هذه الأمة ، ثم جاءت مجموعة من العوامل المعاصرة ، بما في ذلك الاخطار والضغوط التي تعرضت لها المنطقة ، ونوع الثقافات والطموحات الفاعلة في وجدان الجماهير ، تجعل نظرتها ومواقفها ، أغلب الأحيان ، وتجاه الكثير

من القضايا ، واحدة أو متقاربة ، فلا بد من الإشارة إلى مجموعة من الفروق ظهرت ، ولا تزال تظهر ، في المرحلة الماضية ، وفي الوقت الحاضر ، وهذه الفروق إذا لم تعالج بشكل إيجابي يناسب أهميتها وخطورتها فسوف تتحول إلى عوامل سلبية من شأنها أن تعمق الفروق وتؤكدها .

ورغم المزايا والشروط المواتية التي رافقت ظهور النفط ، وتطورت تبعاً لزيادة كمياته وتحسن أسعاره ، إلا أن من الضروري الإشارة أيضاً الى بعض الجوانب السلبية الخطيرة ، والتي ظهرت وتزايدت فترة بعد أخرى .

من هذه الجوانب أن النفط خلق اوضاعاً اقتصادية مشوهة ، سواء في البلدان النفطية ذاتها أو في البلدان الأخرى ، بخاصة البلدان المجاورة ، إذ إضافة إلى التبعية والاعتماد على مصدر واحد للدخل ، فإن فكرة العمل ذاتها تعرضت إلى أبلغ التشويه ، كما أن المقاييس الاجتماعية التي بدأت تسود وتسيطر ، تجعل الثروة ، بغض النظر عن كيفية الحصول عليها ، في قمة السلم الاجتماعي . ولقد أدى تدفق الثروة ، وسهولة الحصول عليها ، إلى خلق فئات عاطلة أو طفيلية ، وأصبحت القيم السائدة لدى هذه الفئات ترتكز على الثروة والاقتناء والاستهلاك والمظاهر ، بغض النظر عن العمل[٢٠] . ونشأ نتيجة ذلك ارتباط مباشر بالسوق الرأسمالي ، سواء من حيث تلبية الحاجات ، بما فيها المواد الغذائية ، أو من حيث استثمار الأموال الفائضة ، وترتب على هذا ارتباط وتبعية يزدادان يوماً بعد آخر . ففي ظل غياب الصناعة الوطنية ، وتراجع النشاط الزراعي ، وكذلك النشاط الاقتصادي المنتج ، ولتزايد

حاجة السكان ، ضمن النمط الاستهلاكي السائد ، فإن السوق الداخلية اصبحت امتدادا للسوق الخارجية ، لأن الأخيرة هي الأساس والمصدر في نشاط السوق الداخلية وتلبية حاجاتها .

ولم يقتصر التشويه على ذوي الثروات الطائلة فقط ، إذ امتد إلى فئات وقطاعات واسعة أيضاً ، نتيجة تدفق الثروة ، وزيادة الإنفاق الحكومي ، وفي أحيان كثيرة على مشاريع غير منتجة ، مما خلق زيادة في القوة الشرائية لدى فئات كبيرة ، وأدى أيضاً إلى تضخم الجهاز الحكومي البيروقراطي ، والتستر على البطالة المقنعة ، إضافة إلى المعونات والمزايا التي تقدمها الدولة ، وغالباً لجهات أو أشخاص لا يحتاجون ، مما يعتبر شكلاً من أشكال الرشوة غير المباشرة .

هذا التشوه لم يقتصر على البلدان النفطية وحدها ، إذ امتد إلى البلدان الأخرى . فبسبب فرق الدخل ، وفرص العمل ، ونتيجة انتشار وسيادة أنماط معينة من القيم والمفاهيم ، فقد بدأت مجموعات كبيرة ومتزايدة من العمال المهرة وأصحاب الحرف والفنيين ، إضافة إلى الخبرات المتميزة ، وبعض الأحيان عمالة غير ماهرة ، تتحرك باتجاه البلدان النفطية ، ولقد تسبب هذا في خلل كبير في العمالة ، وإلى ارتفاع أجور العمل ، وغلاء المعيشة ، وسيادة النمط الاستهلاكي (*) .

(*) « ولقد بلغت نسبة العمالة الوافدة إلى إجمالي القوة العاملة في عام ١٩٧٥ ـ ٤٣٪ في المملكة العربية السعودية و٦٩٪ في الكويت ، و٨٥٪ في الإمارات ، و٤٠٪ في البحرين ، و٨١٪ في قطر ، ومن المتوقع أن تكون النسبة في أكثرها قد زادت » د. أسامة عبد الرحمن البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ـ عالم المعرفة ١٩٨٢ .

ولقد تزايد واتسع هذا الخلل نتيجة غياب التخطيط والتنسيق ، بحيث نلاحظ نقصاً أو فائضاً في قوة العمل بين مكان وآخر ، إضافة إلى القيود والمشاكل المتولدة من الهجرة ، وما تعكسه سواء للمهاجرين أو للبلد المضيف . هذا مع الإشارة إلى أن قوة العمل المشاركة في النشاط الاقتصادي لا تزال متدنية . ولو أخذنا عام ١٩٧٩ نموذجاً نجد أن هذه القوة لا تزيد عن ٢٦,٥٪ من مجموع السكان(*) وهذه النسبة المتدنية نتيجة التوزيع العمري للسكان ، ولعدم مشاركة المرأة . أما نسبة القوة الماهرة من مجموع قوة العمل فإنها متدنية جداً ، إذ لا تزيد عن ٣٪ في السودان على سبيل المثال ، أما في المغرب وتونس فإنها بحدود ٥٪[٢١] . فإذا أخذنا إنتاجية العمل مقياساً للمقارنة نجدها منخفضة جداً ، ففي منتصف السبعينات كانت هذه الإنتاجية في مصر والسودان مثلاً ١٥ ـ ٧٪ على التوالي قياساً لإنتاجية العمل في اليابان[٢٢] !

وباعتبار أن انسياب العمالة لم يكن مخططاً ومنسقاً ، فقد نجمت عن هذه العشوائية مشاكل كبيرة وخطيرة لطرفي العلاقة ، ولدت الكثير من المرارة والسلبيات ، وخلقت مجتمعات مغلقة ومتعادية في أغلب الأحيان . ولأسباب عديدة ومتداخلة ، وليس لها مبررات في معظم الحالات ، لجأت الحكومات النفطية إلى استيراد عمالة أجنبية ، من خارج المنطقة ، ونظراً لتزايد عدد هؤلاء العمال ، ولطبيعة الأعمال التي يوجدون فيها ، وبسبب اختلاف اللغات والتقاليد والعلاقات ، فإن النتائج السلبية الخطيرة في

(*) يشير د. أسامة عبد الرحمن أن متوسط قوة العمل لا تتجاوز ٢٠٪ المصدر السابق .

المستقبل ستكون فادحة ، وتتطلب الكثير لمعالجتها ، بخاصة وأن هؤلاء ليسوا جزءاً من وضع اقتصادي مستمر ومستقر .

ونظراً لوفرة المال لدى الحكومات النفطية ، ولدى قسم من المواطنين ، فقد أدى هذا إلى الاعتماد الكلي على الاستيراد . وهذه الطريقة السهلة في تلبية الحاجات ، إذا كانت ممكنة وميسورة في الظروف الراهنة ، فإن نتائجها في المدى المتوسط والبعيد شديدة الخطورة والضرر ، سواء على الاقتصاد الوطني أو على النشاط الإنساني ، خاصة وقد تزايد الاستهلاك بوتائر كبيرة ، وتنوعت أنماطه ومصادره . وفي غياب اقتصاد وطني قوي وقادر على تلبية الحاجات ، حاضراً ومستقبلاً ، فإن من شأن ذلك تعزيز قدرة الشركات متعددة الجنسيات ، وإتاحة الفرص الكبيرة أمامها لربط البلدان النفطية بعجلتها ، فهذه الشركات هي التي تحدد نمط الاستهلاك وتنظمه ، وتخلق علاقات وأوضاعاً تلائم مصالحها واستمرارها ، مستغلة قوتها وأساليبها في الدعاية والترويج .

إن الصيغة الاقتصادية الراهنة لمعظم البلدان النفطية تجعلها في حالة تبعية للسوق الخارجية ، سواء من حيث استمرار هذه البلدان بتصدير مادة واحدة فقط ، أو من حيث تزايد اعتمادها على الخارج في تأمين ما تحتاجه من مواد وخدمات .

ولا بد من الإشارة أيضاً إلى قيد جديد يربط البلدان النفطية (وغير البلدان النفطية في العالم الثالث) بالبلدان الرأسمالية ، هذا القيد يتمثل بالعلاقة التكنولوجية ، أو ما يطلق عليه استيراد التكنولوجيا .

إن طبيعة الاقتصاد الدولي ، ونتيجة لقسمة العمل الدولية ، التي جعلت الدول النامية تصدر مواد أولية ، في الوقت الذي تحتكر الدول المتقدمة الصناعة والعلم ، جعلت الدول المتقدمة تمتلك المعارف العلمية . ففي المرحلة الحالية تمتلك هذه الدول ٩٥٪ من التكنولوجيا الحديثة و٩٤,٨٪ من الإنتاج العالمي[٢٣] . فإذا أخذنا كلفة استيراد هذه التكنولوجيا ، ولسنة واحدة ، هي سنة ١٩٧٨ ، فقد بلغت ما بين ١٠ ـ ٢٠ مليار دولار ، ومن المتوقع أن يصل هذا المبلغ إلى ١٥٠ ـ ٢٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ، إذا استمرت صيغة العلاقة كما هي الآن[٢٤] .

« إن عمليات النمو والتصنيع يمكن لها أن تحد من التبعية الخارجية ، كما يمكن أن تؤكدها ، فملكية رأس المال لم تعد الشكل الوحيد للسيطرة الخارجية ، بل إن تقديم التكنولوجيا والمعرفة الفنية وتوريد المعدات وتسويق المنتجات تشكل مجموعة روابط أقوى في أحيان كثيرة من أشكال الملكية القانونية التقليدية »[٢٥] وهكذا نلاحظ ان هذا القيد التكنولوجي ، إذا لم توضع له الضوابط المناسبة ، وإذا لم تكن للدولة المستوردة علاقة بتصنيع هذه التكنولوجيا ، والقدرة على توطينها وتكييفها ضمن شروط تلائمها ، وإذا لم تحاول اختيار النماذج المناسبة ، والحفاظ على ما لديها من خبرات وإمكانيات ، فلا بد أن تؤدي إلى مزيد من تبعية البلدان النامية للبلدان الصناعية المتقدمة .

فإذا انتقلنا إلى جانب آخر من أجل قياس التطور في البلاد العربية ، وأخذنا التعليم كمقياس ، نجد أن الصورة لا تدعو إلى

التفاؤل ، صحيح إن الأرقام المطلقة تشير إلى زيادة عدد المتعلمين ، لكن بالمقابل زادت الأمية في عدة مناطق ، أو لم يعد التعليم بصورته الراهنة صيغة للمشاركة والإنتاج . إذ رغم أن « مجموع المسجلين بمراحل التعليم المختلفة ارتفع من ٨,٥ مليون عام ١٩٦٠ الى ١٢,٧ عام ١٩٦٥ ثم إلى ١٦,٣ مليون عام ١٩٧٠ ثم إلى ٢٣,١١ مليون عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ، وهذا الارتفاع يعني أن البلدان العربية ، في جملتها ، قد ضاعفت جهودها تقريباً من أجل توسيع فرص التعليم »[٢٦] لكن من أجل أن تأخذ الأرقام المطلقة دلالتها لا بد من إبراز الوجه الآخر « فاحصائيات عام ١٩٧٠ تبين ان التعليم الابتدائي يشمل حوالى ٦٠٪ من مجموع الأطفال الذين هم في سنه ، وأن التعليم الثانوي يشمل ٢٢٪ من مجموع الشباب الذين هم في سن هذا التعليم . أما التعليم العالي فكان قاصراً على ٤٪ من فئة العمر ، وفي عام ١٩٧٥ ارتفعت النسب على التوالي إلى ٦٧٪ و٢٨٪ و٥٪ »[٢٧] .

لقد أدى القصور في استيعاب الطلبة في المدارس ، نظراً لزيادة عدد السكان ، ولعدم وجود خطط جدية ، إلى استفحال مشكلة الأمية ، ولذلك زاد عدد الأميين في البلاد العربية ، بالأرقام المطلقة ، فبعد أن كان عددهم ٤٣ مليوناً عام ١٩٦٠ ارتفع هذا العدد إلى ٥٥ مليوناً عام ١٩٧٦[٢٨] .

ولا بد من الإشارة إلى الفروق القائمة بين بلد عربي وآخر في مجال التعليم ، تبعاً للإمكانيات والمستوى الحضاري ، وأيضاً الفروق بين المدن والأرياف ، بين الأغنياء والفقراء ، وبين الذكور

والإناث . فإذا أضفنا إلى ما تقدم الفلسفة السائدة في مجال التعليم ، وعدم التطابق أو الانسجام بينها وبين حاجات التنمية ، أو عدم مراعاة روح العصر وضروراته ، نلاحظ أن هوة كبيرة تفصل بين الاثنين . إن الصفة الغالبة على التعليم في الأقطار العربية هي الصفة النظرية والتقليدية ، إضافة إلى التوزيع الخاطىء في الاختصاصات ، أو المقاييس المعتمدة في هذا التوزيع . ففي عام ١٩٧٣ ، مثلاً ، كانت نسبة المسجلين في العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعات ٦٤٪ في الوقت الذي تبلغ نسبة المسجلين في العلوم الهندسية ١٠٪ وفي العلوم الزراعية ٨٪ وفي العلوم الطبية ١٠,٥٪ . مع أن الخطة العالمية للعمل ، من أجل تطبيق العلم والتكنولوجيا ، افترضت أن يكون هناك ٢٠٠ عالم / مهندس يعملون في البحث والتطوير لكل مليون نسمة ، ولكنها كانت في البلدان العربية أقل من ١٠٠ ، وهي في ليبيا ٢٤ وفي الجزائر ٢٠ لكل مليون نسمة من السكان[٢٩] .

ولكي تكتمل صورة التعليم وما يتفرع عنها ، تجدر الإشارة إلى مشكلة تعاني منها البلدان النامية بصورة عامة ، بما فيها البلدان العربية ، وهي مشكلة هجرة الكفاءات . إذ رغم النواقص الكبيرة في مجالات الكفاءات ، فإن حالة النزيف مستمرة ومتزايدة ، سواء نتيجة عوامل الطرد أو نتيجة عوامل الجذب .

فالكفاءات العربية التي هاجرت إلى غرب أوروبا وأميركا حتى عام ١٩٧٦ بلغت حوالى ٥٠٪ بالنسبة للأطباء و٣٢٪ بالنسبة للمهندسين[٣٠] .

وسواء أكانت هذه العوامل داخلية ، أي عوامل الطرد ، لعدم توفر العمل ، أو عدم توفر الشروط المناسبة من حيث الأجر أو مواصلة الأبحاث ، أو عوامل أخرى ، بما فيها السياسية ، فإن عوامل الجذب الخارجية لعبت دوراً بارزاً . ومما لا يخفي أن معظم الأدمغة المهاجرة هي في مجالات العلوم ، المجالات التي تعاني منها البلدان النامية أكثر من غيرها .

أما الإجراءات والمحاولات التي اتخذت في بعض البلدان العربية للحد من هجرة الكفاءات ، أو لاستعادتها ، فلم تعط نتائج إيجابية ملموسة ، إذ اقتصرت على أعداد محدودة ، أو دامت لفترات قصيرة ، لأنها اعتمدت في معالجة المشكلة على جانب واحد ، وهو الجانب المادي ، دون أن تلتفت إلى الجوانب الأخرى ، لذلك لا بد من دراسة شاملة ووضع وتهيئة شروط أفضل لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة ، ولا بد أن تساهم الدول المتقدمة في ذلك .

فإذا انتقلنا إلى جانب آخر ، من أجل قياس التطور في البلاد العربية ، وأخذنا الصحة ، نجد أن متوسط العمر متدنٍ لكل الأقطار العربية ، وقد بلغ هذا المتوسط ٤٥ عاماً في الصومال والسودان واليمن الشمالي والجنوبي وسوريا وتونس والجزائر وليبيا والعراق[٣١] .

وحسب تقديرات البنك الدولي فإن عدداً من الأقطار العربية يعتبر من ضمن البلدان الأكثر فقراً في العالم ، وأن الغذاء في خمسة منها على الأقل قد قصّر عن الوفاء بالاحتياجات اليومية في المتوسط ، وذلك في منتصف السبعينات »[٣٢] هذا إضافة إلى استمرار عدد من

الأمـراض المتوطنـة في البلدان الأكثر فقـراً ، وعدم وجـود الرعـاية الصحية الكافية . أما في الأرياف أو المناطق الفقيرة ، فإن الأمراض ونتائجها أكثر مما في المـدن ، أو في الأوساط الميسـورة ؛ وفي أوساط النساء أكثر مما في أوساط الرجال . هـذا بالإضـافة إلى عـدم وجود التوعية الصحية الكافية ، أو عدم توفر الوسائـل الكفيلة في الوقت المنـاسب ، مما يؤدي إلى زيـادة الوفيـات . أما نسبـة الوفيـات بين الأطفال في فئة العمر ١ ـ ٤ سنوات فـإنها تصل في بعض الأقـطار العـربية (الصـومال ـ السـودان ـ اليمنان ـ السعـودية) إلى حـوالى ثلاثين ضعف مثيلتها في البلدان المصنعة ، بينما بلغت ١٥ ضعفاً في أقطار أخرى (سورية ، تـونس ، مصر ، العراق »[٣٣] . وبـذلك تعتبر البلدان العربية من أكثر مناطق العالم من حيث ارتفـاع معدل وفيات الأطفال ، عدا افريقيا (جنوبي الصحراء الكبرى)[٣٤] . أما الأمـراض التي تصيب الأطفال ، نتيجـة سوء التغـذية ، فـإنها من الكثـرة والنتـائـج بحيث تلفت النـظر وتستـدعي القلق « فـالـذين يفقدون أبصارهـم يقرب عددهـم من عشـرة الاف طفل ، وذلـك يشكل ١٢,٥٪ من مجموع الثمانين ألف طفل في العالم كله »[٣٥] . ولذلك فإن الأطفال الذين ينشأون في أسر التغذية فيها سيئة لا تتهيأ لهم سبل التقدم والرعاية كما تتهيأ لأمثالهم في الأسر الغنية أو الأكثر وعياً .

فـإذا أخذنـا مؤشراً آخـر مقياس التـطور في البلاد العـربيـة ، كمؤشر ، وضع المرأة ، ومدى ما حصل من تطور ، نجد أن المرأة لا تـزال كماً مهمـلاً ، إذ لا تشارك في الحيـاة العـامـة إلا في أضيق الحـدود ، إضافـة إلى تفشي الأمية بـين النساء ، وعـدم مسـاواتهـا

بالرجل ، ويظهر ذلك بوضوح اكثر في البلدان النفطية ، بسبب ظروف تاريخية ونوع التقاليد والأخلاق السائدة . فنسبة الأمية بين الإناث في البلاد العربية جميعها أكبر من نسبة الأمية بين الرجال . ونسبة التسرب من الدراسة في المراحل المختلفة بين النساء أكبر مما هي بين الرجال ، فإذا بلغنا المرحلة الجامعية نجد أن نسبة الإناث لا تتعدى ٢٪ (السعودية) أو ٦,٦٪ (اليمن الشمالي بينما هي ٢٢,٤٪ في سورية و٢٣,٥٪ في الجزائر ، وتصل الى ٤٢,٢٪ في مصر .

أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في العمل والنشاط الاقتصادي فإن هذه المشاركة محدودة جداً ، وتختلف من قطر لآخر ، تبعاً لعوامل عديدة .

ونظراً لكون المجتمع العربي مجتمعاً فتياً ، أي الغلبة فيه لصغار السن ، والذين يقلون عن ١٤ سنة ، ونظراً لتدني إنتاجية العمل بصورة عامة ، وإذا أضيفت البطالة الواسعة بين النساء ، نجد أن الخسارة للبلاد العربية تبلغ حداً كبيراً ، هذا مع الإشارة إلى أن نسبة العمالة بين النساء في دول كثيرة ، كألمانيا الديمقراطية مثلاً ٨٢٪(٣٧) .

إذا حاولنا أن نحدد وضع الثقافة في المجتمع العربي ، لنقيس مدى التطور الذي حصل خلال العقود الماضية ، ولكي نتبين مدى تأثير النفط ، نلاحظ أن البلاد العربية تعرضت إلى هوات كبيرة ومتلاحقة ، ولم يكن النفط بعيداً ، باعتباره مجالاً للصراع والتنافس من ناحية ، وسبباً لتشديد قبضة القوى المسيطرة دولياً ومحلياً ، من

ناحية ثانية . نتيجة لهذا العامل، إضافة إلى عوامل أخرى ، فإن البنية الفكرية للمجتمع العربي كانت غير مستقرة ، ولا تزال ، وعرضة للتغير والاضطراب ، لأن نظام القيم السائد هو : « نظام قبلي مفروض وله طابع التحريم والمنع وسكوني »[٣٨] كما أن الفكر العربي المسيطر هو « فكر تبريري يرفض الإبداع والنقد »[٣٩] . خاصة وأن المناخ السياسي في البلاد العربية مناخ غير ديمقراطي ، إضافة إلى العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التي لم تتبلور بعد ، وهذه العلاقات تقع في إطار عدة مراحل تاريخية في آن واحد . فالعلاقات الاجتماعية ، وعلى كافة المستويات ، تتميز بالقهر والتسلط ، والولاء فيها للقرابة أو للعصبية . أما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية فالفروق كبيرة بين الطبقات ، والاستغلال لا يزال قائماً وعلى نطاق واسع، إضافة إلى تخلف وقصور مبدأ العمل .

إن هذا الفكر الذي يتميز بهذه الصفات ، وفي مواجهة رياح العصر ، وعدم القدرة على تأهيل ثقافة تستطيع أن تلبي المتطلبات المعاصرة ، وتخلق مرتكزات قوية لهوية جديدة ، أدى إلى أن تتعايش ، في آن واحد ، عدة ثقافات ، وهذا التعايش بالجوار أكثر مما هو نتيجة التفاعل والقناعة ، أو نتيجة الجو الديمقراطي . فالثقافة السلفية القديمة ، التي تعيش على الماضي وتعتبره حلاً للمشاكل ، وتتستر به لحماية مصالحها وتبرير العلاقات والأوضاع السائدة ، قائمة إلى جانب شتات من ثقافات متنوعة أغلبها مأخوذ عن الغرب . لكن دون القدرة على استيعاب جذور الغرب ومناخاته الفكرية والسياسية ، ودون القدرة على تكييف هذه الثقافات مع

مناخ المنطقة او متطلباتها التاريخية في المرحلة الراهنة ، وبالتـالي غير قادرة أن تكون بديلاً أو شريكاً فعالاً .

ولهذا فإن جزءاً هاماً من الخلل في الوضع العربي يمكن إرجاعه إلى الضياع الفكري ، وعدم القدرة على خلق مرتكزات ثابتة ومتفق عليهـا ، وللعجـز عن صيـاغـة مجمـوعـة من المبـادىء النـاظمـة للعلاقات ، يمكن أن تأخذ شكلاً عملياً في المرحلة الراهنة ، ولهذا نجـد أن القلق وعدم الـرضـا والتمـرد والانفصـال بـين الأجيـال والتناقض الكبير والحدة في الاتجاهـات من أبرز السمـات التي تميز المرحلة .

إن البناء الفكري الذي يفرز ثقـافة ، وبـالتالي حضـارة ، هو وحده الذي يستطيع أن يضع حداً للقلق والتمزق والضياع ، ويخلق صلة بـين المـواطنين والـوطن ، بينهم وبـين الثـروة ، بينهم وبـين العصر ، ومع التراث أيضاً . أما استمرار الوضع الراهن فمن شأنه أن يزيد من عزلة المواطن ويضعف انتماءه ومشاركته ، خـاصة وأن الموقف السلبي الذي يتخذه الكثيرون ، وفي معظم البلاد العربية ، تعـود أسبابـه « إلى فقدان الجمـاهير للثقـة في العقـائـد السيـاسيـة والاجتماعية التي تتبناها الأنظمة ، أو التي تبنتهـا الأنظمـة العربيـة خلال العقود الثلاثة المـاضية ، نـظراً للفجوة الكبيـرة بين العقـائد المعلنـة والـواقـع المعـاش ، كما تعـود أيضـاً إلى انعـدام الحـوار الـديمقراطي ، واستبعـاد السلطة للعناصر النشيـطة التي تجرؤ عـلى معارضتها ولو في إطار المصلحة القومية »(٤٠) « وترتب عـلى ضعف المشاركة تدني الإحساس بالانتماء وانتشار الشعور بالاغتراب داخل

المجتمع العربي ، مما يؤدي إلى غياب الحافز الأهم لـرفع الإنتـاجية الاجتماعية الاقتصادية »[٤١] .

الهوامش والمراجع

(١) د. محيي الدين صابر ـ الأبعاد الحضارية للتنمية في إطار استراتيجية العمل العربي المشترك ، ندوة بغداد الاقتصادية ـ بغداد ١٩٧٨ ـ منشورات الجامعة العربية .

(٢) د. عبد الرحمن منيف ـ التخلف والتنمية الاقتصادية ـ الاقتصادي ـ مارس ١٩٧٧ .

(٣) د. جلال احمد امين ـ المشرق العربي والغرب ـ منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٠ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق عن

Kirt, Short History of the Middle East hie Rise of Islam to Modern. Thimes, p. 101.

(٧) المصدر السابق .

(٨) المس بيل ، تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر الخياط ـ بغداد ١٩٧١ ـ طبع بمساعدة وزارة التربية والتعليم .

(٩) يراجع كتاب د. فاضل حسين : مشكلة الموصل ـ دراسة في الدبلوماسية العراقية ـ الانكليزية التركية ، الطبعة الثالثة ، بغداد ١٩٧٧ .

(١٠) د. جلال أمين ، المصدر السابق .

(١١) مابرو ـ النفط والتنمية ـ بغداد ، نيسان ١٩٧٧ .

(١٢) د. يوسف صايغ ـ اقتصادات العالم العربي ـ بيروت ١٩٨٢ ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
(١٣) د. محمود الحمصي ؛ وأيضاً د. يوسف صايغ .
(١٤) المصدر السابق .
(١٥) د. قيس النوري ، عالم الفكر ـ ابريل ـ نيسان ١٩٧٩ .
(١٦) د. يوسف صايغ .
(١٧) ندوة المستقبل عام ٢٠٠٠ ـ المستقبل العربي ـ أيلول ١٩٨٠ .
(١٨) المصدر السابق .
(١٩) المصدر السابق .
(٢٠) د. سلمان رشيد ـ ندوة الاكوا حول هجرة الكفاءات ـ بيروت ١٩٨٠ .
(٢١) د. مسارع الرواي ـ دور التعليم في الوحدة العربية ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٧٩ .
(٢٢) المصدر السابق .
(٢٣) د. سلمان رشيد، المصدر السابق .
(٢٤) المصدر السابق .
(٢٥) ندوة المستقبل لعام ٢٠٠٠ ـ مصدر سابق .
(٢٦) المصدر السابق .
(٢٧) المصدر السابق .
(٢٨) المصدر السابق .
(٢٩) د. إلياس زين ، المستقبل العربي ، تشرين الثاني ١٩٧٩ .
(٣٠) المصدر السابق .
(٣١) د. ناهد رمزي ـ ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي ـ كانون الثاني ١٩٨١ ـ أبو ظبي .
(٣٢) المصدر السابق .
(٣٣) د. شاكر مصطفى ، محمد عزت ـ المستقبل العربي ـ العدد العاشر .
(٢٤) المصدر السابق .
(٣٥) المصدر السابق .
(٣٦) ندوة المستقبل العربي ، مصدر سابق .

(٣٧) د. ناهد رمزي ، مصدر سابق .
(٣٨) د. شاكر مصطفى ، محمد عزت ، مصدر سابق .
(٣٩) المصدر السابق .
(٤٠) ندوة المستقبل ، أيلول ١٩٨٠ .
(٤١) المصدر السابق .

رسالة قبل فوات الأوان(*)

الفرصة التي تتيحها لي جريدة الغاردين بطلبها اليّ ان ابدي الرأي كروائي ، وكأحد ابناء المنطقة ، فيما يجري حالياً في الخليج ، ربما تساعد على رؤية الأمور من جانب آخر .

فبعيداً عن الحشود العسكرية وتهديدات الحرب ، ربما من المفيد ، او بالأحرى من الضروري ، ان يتأمل القارىء الغربي بهدوء ، قدر الامكان ، صورة الشرق الاوسط ليس بوضعه الراهن فقط ، وانما بتطوره خلال الخمسين سنة الأخيرة ، وهي السنين التي اخرجته من ركوده وعزلته ، وجعلته موضع اهتمام واسع ، وموضع قلق دائم .

لقد كانت هذه المنطقة خاضعة بمعظمها الى انكلترا وفرنسا ، وكان يفترض ان تصبح ، حضارياً ، فكراً ومستوى ، جزءاً من العصر ، وان تقوم العلاقة بينها وبين البلدان الاخرى ، سواء في

(*) نشرت في الغارديان قبل نهاية عام ١٩٩٠ .

المنطقة او العالم ، على أساس من التعاون والمصالح المتبادلة والتكافؤ . لكن ما حصل ، اغلب الاحيان ، غير ذلك . فقد ظلت معظم هذه البلدان ، وبلدان النفط على وجه التحديد ، خارج اطار العصر ، سواء من حيث أنظمة الحكم او الصيغة السياسية ، اذ لا توجد فيها دساتير تحدد طبيعة النظام السياسي ، وحقوق المواطن ، وكيفية التصرف بالثروة الوطنية . وبالتالي فإن الأنظمة الحاكمة لا تخضع لأية محاسبة او رقابة ، ولا تؤمن بأية مشاركة خارج اطار الأسرة ، نظراً لعدم توفر الحد الادنى من الديمقراطية او الاعتراف بحقوق الانسان .

اعتقد ان هذه الأنظمة الحاكمة ، وهذه الصيغة السياسية ، هي من النتائج المرّة للقوى التي كانت مهيمنة في فترة سابقة ، أي بريطانيا وفرنسا اولاً ، ثم جاءت الولايات المتحدة الاميركية لتكرس هذه الصيغة بعد ذلك . اذ بالاضافة الى مسؤوليتها في اقامة هذه الصيغ المتخلفة ، فقد كانت الحامية لها طوال الفترات الماضية ، وهذه الحماية لا تقتصر على الدفاع عنها في مواجهة قوى خارجية ، وانما شملت ايضاً حمايتها داخلياً ، وربما بالدرجة الأولى .

يمكن ان يقال هنا ان هدف الغرب حماية مصالحه ، والأنظمة الصديقة له ، وهذا ما يبرر العلاقة القائمة بينه وبين الأنظمة السائدة في الجزيرة والخليج ، ولكن ألا يجب التساؤل : هل ان انظمة اكثر عصرية ستكون بالضرورة ضد مصالح الغرب ومعادية له ؟

ان افتراضاً مثل هذا يمكن ان ينشأ فقط حين تكون العلاقة بين

الطرفين مختلة ويراد لها ان تبقى كذلك . أما اذا كان الهدف التعاون المتكافىء ، والاعتراف بالمصالح المتبادلة ، والايمان بمقاييس وقيم واحدة او متقاربة ، فعندئذٍ يمكن ان تقوم العلاقة على أسس صحيحة وثابتة وطويلة الاجل ، وتخدم الطرفين معاً . أما التشبث بالصيغ الراهنة سياسياً واقتصادياً ، فمن شأنه الاضرار بمصالح جميع الاطراف في المستقبل ، وتعريضها الى اخطار تصعب معالجتها .

فالنفط الذي وجد ، صدفة ، في هذه المنطقة ، يشكّل الفرصة الوحيدة والأخيرة لتطورها ، ولكي لا تكون عبئاً على الآخرين ، كما كانت في اوقات سابقة ، وكما يحتمل ان تكون في المستقبل اذا استمر التعامل مع الثروة النفطية كما هو جارٍ الآن .

ان النفط الذي وجد في هذه المنطقة ثروة ناضبة ، أي غير قابلة للتجدد ، وهي تشكل الامكانية لانتقال دول المنطقة من حالة التخلف واعباء الديون الى مرحلة التنمية المتوازنة والمتعددة المصادر ، والى الاعتماد على الذات ، وخلق البنية الاقتصادية التي تساعد على مواجهة اعباء المستقبل .

ولذلك يحق لنا ، ومن واجبنا ، ان نتساءل : كيف تصرف عائدات النفط في الوقت الحاضر ؟ ماذا يترتب على السياسة الاقتصادية المتبعة حالياً ؟ من الذي يتصرف بهذه الثروة الضخمة ؟ وهل لأحد من المواطنين حق الاعتراض او التنبيه او التعديل ؟ وهل يجوز لبضعة افراد ان يملكوا او ان يتحكموا بمئات المليارات من

الدولارات ، وان يحرموا ليس فقط شعوبهم والشعوب الشقيقة ، بل وايضاً الاجيال القادمة ؟

والحدود والعلاقات بين بلدان النفط والبلدان المجاورة ، متى قامت الحدود الجغرافية والسياسية بين هذه البلدان ، ومن الذي اقامها ؟ وكيف كانت العلاقات بين مواطني بلدان النفط والبلدان المجاورة قبل النفط ، وكيف هي الآن ؟

من المعروف ان الحدود الجغرافية والسياسية لم تكن تعني شيئاً هاماً ونهائياً قبل النفط ، كما ان لها مفهوماً مختلفاً عن بلدان اخرى ، نظراً للتداخل القبلي ، ولأن نسبة هامة من السكان كانت تتحرك على طرفي الحدود وفي المناطق المحايدة ، تبعاً للامطار والمراعي ، اضافة الى ان اعداداً كبيرة من بلدان الجزيرة والخليج كانت تعيش في البلدان المجاورة من اجل تأمين رزقها ، وكانت تلك البلدان تستوعبها وتؤمن معيشتها واستمرارها .

يضاف الى ذلك ، وفي فترة النفط بالذات ، ان جزءاً مهماً من الرفاه الموجود حالياً في بلدان النفط ساهم فيه عدد كبير من سكان البلدان المجاورة : في التعليم والخدمات والتشييد وفي اقامة البنية التحية . ولذلك ، وبحكم القرابة والتداخل السكاني والمنافع المتبادلة ، كان يفترض ان تكون العلاقة بين البلدان النفطية وغير النفطية مختلفة في مجالات متعددة ، من حيث التعامل ، ومن حيث تقاسم نتائج الثروة والتعاون ، لأن الصدفة وحدها هي التي جعلت الثروة تتركز في بلدان تفتقر الى الكثافة السكانية ، والى المقومات الذاتية لاقامة الدولة . ومن هنا فإن مسؤوليات كبيرة يفترض ان

تترتب على دول النفط تجاه شقيقاتها المحتاجة والكثيفة السكان ، والتي تفتقر الى الموارد . لكن مسؤوليات مثل هذه لم يتم الوفاء بها .

اكثر من ذلك : استعملت الثروة التي تمتلكها البلدان النفطية وسيلة للضغط والمساومة ، وفي اكثر من مجال : لتخريب الحياة السياسية ؛ لتشجيع الانقلابات العسكرية والغاء القدر الضئيل من الديمقراطية التي كانت قائمة في البلدان المجاورة ؛ الى فرض صيغ معينة للتطور الاقتصادي والسياسي في هذه البلدان . وهكذا نلاحظ ان ثروة النفط ظهرت سلبياتها اكثر من ايجابياتها في احيان كثيرة ، بما في ذلك تشجيع المد السلفي ، والترويج لفكرٍ استهلاكي ، ودعم الصيغ الهابطة في الأدب والفن والفكر ، من خلال الصحافة التي انشأتها ، والبرامج التي تبنتها ، ومن خلال محاربة اي فكر عقلاني وعصري ينادي بالديمقراطية والتغيير .

وهكذا اصبحنا نلاحظ ان المنطقة بأسرها اصبحت محكومة اكثر فأكثر بفكر متخلف وبصيغ سياسية ديكتاتورية بدل ان يحصل العكس ، خاصة كنتيجة للثورة العلمية والتقنية ، ونظراً لانتشار افكار الديمقراطية وحقوق الانسان .

أما كيفية تعامل انظمة النفط مع شعوبها في الداخل فإنها استمرت ضمن مفاهيم مراحل سابقة ، فلم تشرع الدساتير لبلدانها ، ولم تمنح الشعوب ابسط الحقوق المتعارف عليها في جميع انحاء العالم ، والمنصوص عليها في المواثيق الدولية . اكثر من ذلك ان بعض البلدان النفطية ، الكويت مثلاً ، التي حاولت ان تقيم حياة سياسية لها صلة بالعصر ، وتقترب من الديمقراطية ، ما لبثت

ان تراجعت عن هذا التوجه ، ربما بتأثير الضغوط الهائلة من بلدان نفطية اخرى ، مما حملها على الغاء الحياة النيابية وتعليق مواد عديدة من الدستور ، وقد يكون هذا احد الاسباب التي عجلت بالنتائج التي نواجهها الآن .

وربما من المفيد التذكير هنا ان المواطن في البلدان النفطية محروم من اية حقوق سياسية في ادارة شؤون بلده ، نظراً لعدم وجود صيغ قانونية تنظم حقوق المشاركة والعمل السياسي ، وبالتالي تعذر قيام الاحزاب والنقابات والجمعيات ، حتى في المجالات الانسانية . واذا كان الأمر كذلك بالنسبة للحياة السياسية ، وفي مجتمع ذكوري ، فإن المرأة ، من باب اولى ، ليست فقط محرومة ، وانما لا تعطى ما يعطى للرجل من حق التعليم (إلا بشكل محدود ومنفصل) وحق العمل ، وحق السفر . وما مظاهرة السيدات في سيارتهن قبل ايام قليلة إلا احد اشكال الاحتجاج ، وبتأثير الموجة الجديدة .

هذه الأوضاع ، وهذه الأنظمة ، من الذي انشأها ؟ من الذي حماها طوال الفترات الماضية ؟ ومن الذي يدافع عنها اليوم ؟

ان الغرب الذي يبدي حرصاً زائداً على الديمقراطية وحقوق الانسان ، والذي خاض معاركه في السنوات الأخيرة تحت هذه الشعارات ، وحقق نتائج ملموسة في اوروبا الشرقية وفي بلدان اخرى ، ادت الى تغييرات هامة وكبيرة على مستوى العالم ، الغرب نفسه ، وفي نفس المرحلة التاريخية ، يتصدى الآن ليس للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان في الخليج ، وانما بالعكس ، يتبنى

ويدافع عن الأنظمة التي تحارب الديمقراطية ، ولا تؤمن ابداً بحقوق الانسان ، حتى ولو شكلياً او مؤقتاً !

لذلك ، فإن النظر الى ما يجري في المنطقة حالياً من جانب واحد لا بد ان يؤدي الى اخطاء فادحة الآن ، وفي المستقبل .

انني كروائي ، وازاء التعقيدات الكبيرة والخطيرة ، والتي لها جذور في الماضي ، وجدت ان معالجة الوضع القائم حالياً يقتضي مني ان ادرس تاريخ هذه المنطقة ، وان اتابع تطوراتها ، وان ارصد انعكاساتها . وباعتباري من ابناء هذه المنطقة وأحد ضحاياها ، وبحكم دراستي لاقتصاديات النفط ، وعملي لسنوات طويلة في هذا الحقل ، ولأني لم اجد بعد الصيغة السياسية التي من شأنها ان تحدث او تساهم في التغيير ، فقد وجدت الرواية الصيغة الأكثر ملاءمة لقراءة المجتمع قراءة متأنية وموضوعية ، وفنية أيضاً ، وهذا ما دعاني الى كتابة « مدن الملح » بأجزائها الخمسة لكي تكون احدى القراءات التي تساعد في فهم مجتمع في مرحلة هامة من مراحل تطوره .

أما بخصوص الأزمة الراهنة فأعتقد ان من الخطأ والبساطة ان يتعامل معها الانسان ضمن معطياتها الراهنة فقط ، دون النظر الى جذورها وتطوراتها المتعاقبة ، ودون ان يعرف الاسباب الحقيقية والعميقة التي تتفاعل تحت السطح .

ولذلك يخطىء الغرب كثيراً اذا تعامل مع الراهن ضمن منطق القوة والفرض ، واذا اعتبر ان الصيغ القائمة ما يجب ان يدافع عنه ويجعله يستمر . فالعلاقات بين الشعوب والحضارات لا تبنى إلا

بالفهم المتبادل وبالاعتراف بالحقوق المشروعة ، وايضاً بالمصالح المتكافئة . ويجب ان يدرك الغرب ايضاً ان منطقة الجزيرة والخليج لا يمكن ان تفهم او ان تختزل بمجموعة من الشيوخ او بأنها مستودع للنفط .

ان القوة اسوأ الوسائل للحوار ، وأسرعها للعطب ، خاصة اذا اردنا ان نبني عالماً جديداً أساسه التفاهم والمصالح المتبادلة . . . والمستقبل .

اذا وقعت الحرب في الخليج ، وارجو ألا تقع ، فإن خسائرها ستكون فادحة جداً ، ونتائجها ستكون فاجعة الآن وفي المستقبل ، وربما لأجيال لاحقة .

العرب في مواجهة عالم متغير

ان عالماً جديداً يتكون امام انظارنا الآن ، عالم ما بعد الحرب الباردة .

واذا كان من ابرز ملامح العالم الذي انتهى او كاد : وجود قطبين اساسيين فيه ، هما اميركا والاتحاد السوفياتي ، وحلفين هما الأطلسي ووارسو ، وصراع اخذ شكل الحرب الباردة وغزو الفضاء وسباق التسلح ؛ ومن ملامحه ايضاً اتساع الفروق بين العالم المتقدم والعالم النامي ، وتفاقم مشكلة الديون ، وتفجرات متعددة اخذت شكل الحروب الاهلية او الحروب الاقليمية ، اضافة الى انتهاء عصر الامن الاجتماعي ، خاصة في بلدان العالم الثالث ، حيث انفجرت ثورات الجوع والنزاعات العرقية ، واتسعت الفروق بين الأغنياء والفقراء داخل البلد الواحد ، وترافقت هذه كلها مع تزايد حجم القمع وآليته ، وايضاً مع تزايد المطالبة بالديمقراطية وحقوق

الانسان ، وما احدثه ذلك من نتائج وآثار ، خاصة في المعسكر الاشتراكي . . .

اذا كانت هذه هي ابرز ملامح العالم الذي ينتهي الآن ، وينتهي بمعنى انه لم يعد قادراً على البقاء او الاستمرار ، فماذا عن احتمالات العالم الذي سيقوم على انقاضه ؟

ان اجابة عن سؤال مثل هذا صعبة للغاية ، لأن عنصر المتغيرات لا يزال هو الغالب نظراً لوجود عدد كبير من التفاعلات ، والتي ستلعب دوراً هاما ، لم تتضح معالمها بعد ، ولم تأخذ مداها ايضاً ، ومن هنا فإن عنصر المجهول في هذه المعادلة لا يزال كبيراً ، ويمكن ان يكون شديد التأثير ، وبالتالي يمكن ان يغير في المعالم والملامح المحتملة للعالم الذي بدأ يتكون .

ومع هذا ، واذا كان لا بد من رسم مخطط اولي لعالم ما بعد الحرب الباردة ، فيمكن الاشارة الى ابرز تضاريسه فقط ، وهذه التضاريس ذاتها لا تزال عرضة لتغيرات قد تكون كبيرة في بعض الحالات ، وفي بعض المناطق .

من هذه المعالم الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة :

١ - انه عالم له قطب واحد .

فالولايات المتحدة الآن هي القوة الرئيسية في العالم ، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، ولقد تأكد هذا بعد التطورات الكبيرة والهامة التي حدثت في المعسكر الاشتراكي ، في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي .

وبغض النظر عن الاسباب الداخلية والخارجية التي عجلت بوقوع هذه التطورات ، وبغض النظر عن تقييمها واحتمالاتها المستقبلية ، إلا ان هذه التطورات ، بالنتائج التي تحققت على الارض ، جعلت هناك قطباً واحداً للعالم ، وأدت الى تشظي القطب الآخر ، رغم عدم غيابه التام .

٢ - تغير نوعي في نظرة الطرفين الى بعضهما والى الآخرين والى المشاكل ، فما كان يحكم موقف الطرفين في السابق لم يعد له نفس الأهمية او نفس الاولوية . فالحلفان اللذان كانا يتقابلان وجهاً لوجه ، وكان الصراع ، خاصة من حيث سباق التسلح ، يحدد علاقة الواحد بالآخر ، يبحثان الآن عن صياغات جديدة ، فيما يتعلق بمهمات كل منهما ، او بعلاقته مع الطرف الثاني . مع ما يقتضي ذلك من تغير في الحجوم والمواقع والاولويات .

كما ان السباق والصراع اللذين كانا يحددان موقف كل طرف ، وليس بالضرورة تجاه الخصم ، والى المشاكل ايضاً ، اصبح لهما الآن مفهوم مختلف نوعياً .

فالتحالفات والبؤر المتوترة او الساخنة ، والتي كانت اساس الصيغ والمواقف في السابق ، تغيرت النظرة اليها حالياً ، ولذلك فإن ما كان يعتبر عنصراً للقوة او للاختلاف ما بين الطرفين ، لم يعد له نفس المفهوم في الوقت الحاضر ، كما ان التوجهات او الاولويات لكلا الطرفين تختلف جوهرياً الآن عن فترة سابقة ، ومن شأن هذا ان يخلق ترتيباً مختلفاً للمشاكل وللاهميات والعلاقات .

وعليه فإن مضمون الاحلاف ، ومهماتها التي حكمت الفترة السابقة لم تعد هي نفسها في الوقت الحاضر .

٣ ـ وسباق التسلح وحرب الفضاء اللذان كانا من ابرز ملامح الحرب الباردة يأخذان الآن شكلاً مختلفاً عن السابق . ربما لا نستطيع تحديد المسار تماماً ، لكنه بالتأكيد سيكون شيئاً جديداً نوعاً وكماً . وهذا يتوقف على تطور العلاقات بين الطرفين ، وعلى الصراعات الجارية بين القوى المختلفة داخل كل طرف .

ولذلك فإن الاستنزاف الذي نشأ عن سباق التسلح وحرب الفضاء ، والتهديدات الاميركية للاتحاد السوفياتي باغراقه في اعباء هذه الحرب ، وبالتالي لصرفه عن الاهتمام بالأمور الاخرى ، خاصة في مجال الرفاه الاجتماعي ، هذا الاستنزاف الذي انتهى شكله السابق او كاد ، ربما يأخذ شكلاً آخر ، ولعل ابرز احتمالاته التسريع في التقدم التكنولوجي لبقاء الهوّة قائمة بين الطرفين .

٤ ـ الانقسام الحاد والمتزايد بين العالم المتقدم والعالم النامي ، واتساع الفروق بينهما ، وما يترتب على ذلك من تبعية والحاق واستغلال ، وايضاً من مشاكل وتفجرات لا احد يستطيع ان يتكهن باحتمالاتها ومساراتها .

ان مشكلة الديون التي ترهق جزءاً كبيراً ومتزايداً من بلدان العالم الثالث ، تبدو مشكلة غير قابلة للحل ضمن منطق وعلاقات النظام الاقتصادي الدولي السائد . وهذه المشكلة الكبيرة والخطيرة لم تعد مقتصرة على البلدان الفقيرة او المتخلفة ، وانما اخذت بالاتساع والتمدد لتشمل بلداناً اخرى ، كالبلدان التي كانت اشتراكية ،

اضافة الى عدد من بلدان اميركا اللاتينية ، التي كانت تعتبر اقوى من غيرها وتمتلك الامكانات لتجاوز التخلف ، كالبرازيل مثلاً .

ان مشاكل الديون والتبادل واسعار المواد الخام وعدم كفاية الغذاء والزيادة السكانية والهجرة ، تهدد بأن تقلب رأساً على عقب جميع المعادلات الاقتصادية التي كانت سائدة خلال الفترات السابقة . فالدول التي تعلن عجزها عن تسديد الديون ، وتلك التي تطالب مرة بعد اخرى بجدولتها او التخفيف من فوائدها ، والدول التي امتنعت عن التسديد لعجزها الكلي ، والتبادل الجائر وغير المتكافىء للسلع والخدمات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، والنقص المتزايد في تأمين الغذاء لعدد كبير من الدول ، ولأسباب مختلفة ، والزيادة السكانية في البلدان المتخلفة ، وعدم القدرة على الحد منها ، وما تستبعه من نتائج داخلية وعالمية ، اضافة الى موجات الهجرة التي اخذت تتزايد بأرقام كبيرة ، خاصة بعد التطورات التي حصلت في عدة بلدان اوروبية ، هذه المشاكل، واخرى غيرها ، من شأنها ان تؤثر نوعياً وبشكل كبير في مجالات متعددة ، داخلياً وخارجياً ، وبالتالي ان تغير في طبيعة العلاقات بين الدول ، وتؤثر في النظام الاقتصادي الدولي .

٥ ـ الاخفاق الكبير في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والذي كان وما يزال مجالاً للتجاذب والصراع ، ويتضح ذلك في فشل حوار الشمال والجنوب ، وفشل الحوار العربي الاوروبي ، وعدم القدرة على اقرار نظام للتجارة الدولية ، وتقلب العملات ومضاربات الاوراق المالية ، وتزايد العجز في موازين المدفوعات بالنسبة لعدد كبير ومتزايد من الدول ، وارتفاع عدد

الدول التي تعتبر الأكثر فقراً في العالم ، اضافة الى المجاعات الكبرى ، خاصة في افريقيا وآسيا ، والتوجه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية على مستوى القارات ، كما يتضح ذلك في اوروبا وشرق آسيا واميركا اللاتينية .

٦ ـ التطورات الكبرى التي حصلت في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، والتي لا تزال تتتابع بسرعة لم تكن متوقعة ، والانعكاس الذي سوف يترتب على هذه التطورات في كل بلد وفيما كان يعتبر معسكراً موحداً ، وأيضاً على مستوى العالم المتقدم والنامي .

ان هذه التطورات الكبيرة ، والتي لن ندخل في تحليل اسبابها واحتمالاتها، غيّرت الكثير في العلاقة بين المعسكرين ، وسوف تكون لها نتائج كبيرة في التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية والهجرة ، وسوف تولد آثاراً هامة في اولويات البلدان الرأسمالية في علاقاتها مع الاطراف الأخرى ، ضمن المعسكر الواحد او على المستوى الدولي .

هذه المقدمة قد تكون ضرورية للوصول الى فهم اشمل لطبيعة التطورات المحتملة واية مسارات قد تأخذ ، وكيف يمكن ان تتبلور .

ان التوجهات الأساسية للتطورات المحتملة ستأخذ ثلاثة محاور اساسية ، وهذه المحاور كانت موجودة من قبل ، لكن الاهتمام بها والتركيز عليها سيكون اكثر من السابق :

الأول : عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى على مستوى كل بلد وعلى المستويات الأخرى الاقليمية والدولية .

الثاني : التنافس الاقتصادي ، وربما الحروب الاقتصادية ، بين هذه التكتلات .

الثالث : ان التقدم التكنولوجي سيكون احد ابرز عناصر القوة والتفوق بين هذه التكتلات .

وفي هذه الورقة ارى من المفيد التركيز على المحور الثاني : أي التنافس الاقتصادي بين الكتل الكبرى في العالم .

فالولايات المتحدة ، ومجالاتها الحيوية في اماكن عديدة من العالم ، في اميركا اللاتينية وافريقيا وآسيا ، تشكل القوة الاقتصادية الاكبر والأهم ، ولذلك تحاول ان تصنع عالم ما بعد الحرب الباردة على ضوء مصالحها بالدرجة الأولى ، مستغلة امكانياتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وايضاً تفوقها التكنولوجي ، من اجل احكام سيطرتها ، لكي تفوز بالقسم الأكبر من الكعكة ، كما يقولون .

واوروبا السوق المشتركة ، اوروبا الموحدة ، اوروبا التي تغلبت على عزلة بريطانيا ، والتي تضم المانيا الموحدة المزدهرة والقوية ، والعلاقات الالمانية الفرنسية المتميزة ، وكونها جغرافياً وحضارياً لها اهمية وعلاقات مميزة مع مناطق عديدة من العالم ، تحاول ان تكون موجودة ، وبكثافة ، في مجال المنافسة الاقتصادية ، وفي الاستفادة من علاقاتها التاريخية ، وايضاً تأثيرها المعنوي والحضاري في اقامة العلاقات الجديدة .

والكتلة الثالثة : اليابان وحلفاؤها في شرق آسيا ، والتي تتميز بالتقدم التكنولوجي الفائق ، وبالقدرة على المنافسة التجارية ، والقادرة على اقامة علاقات خاصة بينها وبين عدد من الدول والتي ستكون مجالاً للتنافس بين الكتل الكبرى .

أما الكتل الاخرى ، الاتحاد السوفياتي والدول التي كانت اشتراكية ، دول اميركا اللاتينية . افريقيا ، معظم دول آسيا ، فإنها بالاضافة الى المصاعب والمشاكل التي تواجه كل واحدة من هذه الكتل ، فإنها ايضاً غير مرشحة لتبلور اوضاعها على الأقل حتى نهاية القرن ، وبالتالي ستكون كتلاً متأثرة ، او على الأقل غير فاعلة ، كما هو حال الكتل الثلاث الاخرى .

ويجدر في هذا الاطار ان نلفت النظر الى موضوع محدد، وهو النفط ، والذي سيكون عنصراً هاماً في اعطاء مزايا لمن يسيطر عليه ، او لمن يتحكم فيه اكثر من الآخر ، في مجال التنافس الاقتصادي .

سيكون النفط احد العناصر الهامة بالنسبة للكتل الثلاث ، فاليابان تستورد كامل حاجتها من الخارج ، واوروبا تستورد الجزء الأعظم ايضاً من الخارج ، والولايات المتحدة تستورد قسماً مهماً لاعتبارات متعلقة بملكية الشركات او بميزان المدفوعات ، او للاحتفاظ بأموال النفط على شكل ودائع وأسهم ، او مشتريات ، خاصة في مجال السلاح ، مع الاشارة هنا ان حاجة الولايات المتحدة للنفط المستورد خلال السنين القادمة سوف تتجاوز الاعتبارات السالفة الى سد النقص الذي سوف يتزايد سنة بعد اخرى .

ان من يتحكم بـالنفط ، خلال العقـود القادمـة ، سيكون في موقع اقوى من حيث المنافسة ، ومن هنا نستطيع ان نفهم جانباً مما يجري الآن في الخليج .

واذا كان النفط هو الذي رسم شكل المنطقة سياسياً وجغرافياً في مطلع هذا القرن ، وعلى امتداده ، فإنـه لا يزال يتمتـع بأهميـة كبيرة في نهاية القرن . وسيبقى كذلك خلال العقود القادمة ، وهذا ما يفسر هنا وجود الكتل الاقتصادية الكبـرى في الازمة الـراهنة ، ومحاولة ان تشارك ، بأشكال متعددة ، في رسم صيغة ما لما يجب ان يكون . وهذا ما يفسر مواقف الكثير من الدول ، اكـثر مما تفسـره قدرة اميركا على التحشيد والتعبئة .

واذا كانت الدول الاستعمارية ، خاصة بـريطانيـا ، هي التي خلقت الدول على شواطىء الجزيرة والخليج ، لتأمين طرق الملاحة في البداية ، ولتكون مخافر متقدمة ، فإنها هي ذاتها التي اصرت على استمـرارها بعـدما عـثر على النفط وبـدأت الشركـات الاحتكاريـة باستثماره .

لقد كانت الدول الاستعمارية ، بريطانياً تحديداً ، تـريد دولاً ضعيفـة وتابعـة ، وكانت متسـاهلة في رسم الحدود فيـها بين هـذه الدول ، اي لم تكن الارض مهمة قدر اهمية الولاء وتبعية الحكام ، أما بعد ان اصبح النفط هو الأهم فقد اختلفت النظرة جوهرياً الى الارض ، اذ اصبحت هي الاسـاس . وهذا مـا يستدعي الانتبـاه بشكل دقيق الى احتمالات المستقبل ايضاً !

اذن النفط في عالم ما بعد الحرب الباردة سيكون احد العوامل

الاساسية الذي يعطي للصراع الدائر في المنطقة الآن ابعاده واحتمالاته ، النفط كطاقة ، والنفط كأسعار ، والنفط كامدادات .

فرغم التقدم التكنولوجي الذي حصل في مجالات الطاقة ، لا يزال النفط اكثرها سهولة وتوفراً ، وارخصها سعراً ، اضافة الى العامل الامني .

ورغم التقدم الذي حصل في مجالات الطاقة البديلة كالذرة والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والامواج ، الخ ، ووصولها الى حيز الاستعمال ، فإن النفط لا يزال ، وسيبقى لفترة غير قصيرة ، في المقدمة .

أما بالنسبة للاسعار فإن النفط ، رغم الارتفاعات في اسعاره ، لا يزال ارخص مصادر الطاقة ، وحتى الارتفاعات التي حصلت خلال فترات معينة ، وتحديداً بعد عام ١٩٧٣ ، فقد كان من جملة اسبابها افساح المجال امام مصادر اخرى من الطاقة ، او افساح المجال امام مناطق معينة ، وتحديداً النرويج وبحر الشمال ، اضافة الى نفط البحر ، لكي تصبح تجارية . وضمن الفترة المتطورة لا يتوقع توفر مصادر للطاقة من حيث الكميات او الاسعار منافسة للنفط ، ولذلك سيبقى المصدر الرئيسي ، وستكون المصادر الاخرى مكملة .

وكذلك بالنسبة للامدادات الآمنة والمستمرة .

ان اعتماد اليابان كلياً على النفط المستورد ، واعتماد اوروبا بشكل اساسي على النفط المستورد ، واحتمال ان يزيد اعتماد اميركا على هذا النفط ، يجعل هذا العنصر هاماً وأساسياً كامدادات

وكأسعار ، ومن هنا نجد ان جميع المستوردين موجودون في ازمة الخليج ، وان كل واحد منهم يحاول ان يرتب وضعه للفترة اللاحقة للأزمة ، حيث نجد اختياراً مقصوداً للمواقع او العلاقات . فأمريكا تركز ثقلها الاساسي في السعودية ، وفرنسا ، بالاضافة للسعودية ، فإنها تحاول ان تحتل موقعاً متميزاً في الامارات وفي قطر ، وكذلك الحال بالنسبة لبريطانيا التي تركز على عمان والبحرين ، والكويت ايضاً . وحتى اليابان المستورد الاساسي فإنها تحاول ان تكون موجودة حيث تتاح لها الفرصة ، وعلى الطريقة اليابانية المهذبة !

ضمن هذا المنظور فإن من يملك نفطاً أكثر ، او قدرة على التحكم فيه اكبر ، كامدادات او كأسعار ، فإنه سيكون في موقع تنافسي اقوى .

ويبدو لي ان هذا هو احد ابرز وجوه الأزمة الحالية .

ان الحرب الاقتصادية القادمة ستكون سرية ، بمعنى ان يحاول كل طرف الاستفادة من مواقع القوة التي يمتلكها ، بهدوء ، وبترتيب يلائم قواه ومصالحه قدر الامكان . فأمريكا ، القوية الآن ، عسكرياً وسياسياً ، مستغلة ما حصل في المعسكر الاشتراكي ، تحاول ان تثمر هذه القوة ، وهذه الميزة ، ولذلك تبدو اكثر تطرفاً وعنفاً ؛ واوروبا الغربية التي ترتبط بدول المنطقة بأكثر من صلة ، والتي تحاول ان تتميز عن الولايات المتحدة بأكثر من صيغة ، تصرّ على ان تكون موجودة ، متحالفة ومستقلة في آن واحد . واليابان التي تستغل عدم وجودها العسكري والسياسي بوجود اقتصادي ؛

وهذا الوجود الذي ارتبط بالمنطقة بصلات متعددة ، بما فيها الصلة الجغرافية ، والتي تدفع مالياً ومعونات ، تحاول ان تتميز عن الآخرين ، مستفيدة من الحساسية القائمة مع الدول الاستعمارية ، وهكذا تبدو الصورة العامة متداخلة مرتبكة ، بحيث يكون الاقتسام في النهاية متكافئاً ، حسب موازين القوى .

هذه الصيغة او تلك ، الى اي حد يمكن ان تساعد في بلورة موقف عربي ، او في خلق قوى ضاغطة ، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ؟

قد يبدو القول إن اسرائيل لأول مرة ، تكون مستبعدة من صورة ازمة الخليج ، قولاً مبالغاً فيه ، فأمريكا ازاء الأزمة الراهنة وجدت ان اسرائيل غير قادرة وغير مرغوبة ان تكون جزءاً من اللعبة ، باعتبار ان حلفاء امريكا العرب يحرجون ، وتخلق لهم مشاكل هم في غنى عنها ، خاصة في الوقت الحاضر ، ولذلك ابعدت اسرائيل ، او استبعدت ، وبالتأكيد باتفاق كلي او جزئي ، وربما لفترة محدودة .

لم تكن اسرائيل قادرة ، بمفردها ، على مواجهة الأزمة الراهنة ، ولذلك تدخلت القوى الاخرى ، وان تتدخل القوى الاخرى تصبح هي الاساس اولاً ، ويصبح وجود القوى المعرقلة عاملاً سلبياً ، ولذلك غَيِّبت اسرائيل في هذه الأزمة . لكنه ، كما ذكرنا تغيب متعمد ومؤقت ، وبموافقة اطراف متعددة ، وأيضاً لأن الأزمة تتعدى الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

لكن اسرائيل « المغيبة » موجودة وأساسية : كمخابرات ،

كمراكز استشارية في المعلومات والتعبئة والدعاية والتوجيه ، وايضاً كقوة ضغط في المرحلة الراهنة ، وكقوة تدخل في مرحلة لاحقة ، مستفيدة من الانقسام العربي الحاد ، ومن التعبئة الدولية ضد تدخل العراق في الكويت ، بهدف انزال ضربة قاضية بالقوة العسكرية العربية ، واستغلال الظروف اللاحقة من اجل استيعاب المهاجرين الجدد واقامة اسرائيل الكبرى .

ان التحريض الذي لم ينقطع يوماً واحداً على ضرب القوى العسكرية العربية ، واقامة اسرائيل الكبرى ، يتجلى بوضوح في ضغط اسرائيل لاعتماد الحل العسكري كطريق وحيد لحل الازمة الراهنة ، ويتجلى ايضاً في ضغط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة . ومن يتابع تصريحات مراكز الضغط لا يحتاج الى جهد لاكتشاف العامل الصهيوني .

ان الفرق بين الكتل الكبرى واسرائيل فيما يتعلق بالازمة الراهنة ، ان هذه الكتل ، او بالاحرى اميركا بالذات ، تتطلع الى السيطرة على مصادر الطاقة ، والى اقامة صيغة امنية تحمي هذه المصالح ، ولذلك فهي مستعدة للتعامل مع القوى المحلية والاقليمية بمقدار ما تتوافق مع هذه المصالح . أما بالنسبة لاسرائيل فإن موقفها مختلف ، فهي غير مستعدة للموافقة على وجود قوة عسكرية عربية موازية لها ، أي يجب ان تكون هي المتفوقة دائماً ، وغير مستعدة لتقديم اية تنازلات طالما لا يتمتع الطرف الآخر بقوة تجبرها على ذلك ، وتعلن صراحة عن اقامة اسرائيل التوراتية ، ولن تمتثل لارادة المجتمع الدولي تجاه المناطق المحتلة وتجاه السكان العرب .

هل يؤدي هذا الفرق في التوجه والنظرة الى تناقضات اميركية ـ اسرائيلية ؟

ان جذر اية سياسة هي المصالح ، والمصالح هنا بمعناها العام والمتعدد الجوانب ، فما دامت الولايات المتحدة قادرة على ان تضع يدها على معظم النفط العربي ، كمصادر وايداعات ومشتريات سلاح وعلاقات اقتصادية ، دون ان يعترض الطرف العربي ، ودون ان يرغب او يستطيع تغيير هذه المعادلة ، فإن هذا اقصى ما تريده الولايات المتحدة ، خاصة وان اسرائيل واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ، عنصر مؤثر وهام في الحياة الاميركية ، سياسياً وانتخابياً وصحافة الى الخ . ويمكن لهذه القوة ان تلعب دوراً فيما لو غيرت الادارة السياسية الاميركية مواقفها او نظرتها للصراع العربي الاسرائيلي ، او حاولت ان تعيد النظر بالمعادلات القائمة .

ولذلك فإن تغير الموقف الاميركي مرهون بالدرجة الأولى والاساسية بتغير الموقف العربي ، ودون هذا الشرط ، واعتماداً على موازين قوى معين ، لا يمكن ان يتغير الموقف الاميركي ، او ليس مطلوب منه ان يتغير ، ولهذا فالاعتقاد بامكان استغلال الهامش الموجود في الموقف الاميركي ، وعدم تطابقه بصورة كاملة ودائمة مع الموقف الاسرائيلي ، نوع من الوهم في ظل طبيعة العلاقات العربية الاميركية السائدة، وفي ظل موازين القوى السائدة .

وهذا ما يفسر الفرق في النظرة والموقف بين اوروبا والولايات المتحدة في مواجهة اسرائيل . فالاوروبيون اقدر على اتخاذ مواقف تقترب بنسب معينة من الموقف العربي ، لأن اوروبا ، دون المرونة

والتنازلات ، لن تستطيع ان تحفظ لنفسها حصة في هذه المنطقة ، خاصة في المرحلة القادمة . واوروبا اكثر علاقة ، تاريخياً وجغرافياً ، وبالتالي كنتائج ، بالنزاع العربي الاسرائيلي ، وتقدر ايضاً الاحتمالات السلبية التي ينطوي عليها هذا النزاع ، يضاف الى ذلك ان تأثير اسرائيل واللوبي الصهيوني على الحياة الاوروبية اقل من تأثيره على الحياة السياسية الاميركية ، ولا بد من القول اخيراً ان الهوامش الموجودة في الحياة الاوروبية ، السياسية والفكرية والثقافية ، وايضاً الانسانية ، تفسح بالمجال للتعامل مع القضية الفلسطينية من منظور عقلاني وليبرالي الى حد ما ، او على الأقل في اوساط سياسية وفكرية معينة . الأمر الذي لا نجده في الحياة السياسية الاميركية ، حيث تلعب الادارة والمؤسسات ووسائل الاعلام الدور الاساسي في صياغة وقناعات الناخبين ومواقفهم !

في مواجهة هذه التطورات كيف يجب ان يكون الموقف العربي ، والموقف الفلسطيني ؟

مثلما اشرنا في بداية هذا الحديث الى ابرز ملامح المرحلة الجديدة ، مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، نحاول ان نسجل هنا ، وبسرعة ، ما يتعلق منها بالوضع العربي :

١ ـ ان الثاني من آب ١٩٩٠ ، تاريخ دخول العراق الى الكويت ، ثم ضمها ، تاريخ خطير ، اذ وضع حداً فاصلاً لنهاية مرحلة ولبداية اخرى ، وفتح الباب لاحتمال تطوراتٍ لاحقة . لا يعني هذا ان التطورات ستكون ايجابية بالضرورة ، ولكن خلط الاوراق الذي حصل ، وتغير التحالفات ، والتدخل العسكري

المباشر ، وانكشاف عجز وهشاشة الأنظمة والصيغ في الجزيرة والخليج ، والتسابق الدولي على المنطقة ، ومحاولة اعادة صياغتها ضمن نسق يناسب فترة ما بعد الحرب الباردة ، ان هذا غيّر في الوضع العربي ، ودعا ، ولا يزال ، الى اعادة النظر في طبيعة المرحلة ومستلزماتها وشعاراتها وقواها السياسية مما يقتضي الكثير من الجدية في التعامل مع المرحلة القادمة سواء من القوى السياسية ومن المفكرين السياسيين .

٢ ـ ان صيغة التكتلات الاقتصادية التي ستكون طابع المرحلة دولياً لا بد ان تنعكس عربياً ، من حيث التجاذب الدولي ، اولاً ، ومن حيث التعامل مع الثروة ثانياً .

ولذلك فإن الامكانية الآن متاحة اكثر من قبل ، ومن خلال الجانب الاقتصادي ، للتحرك نحو صيغة جديدة ، اذ يمكن الاستفادة من التناقضات الدولية ـ الاميركية ـ الاوروبية ـ اليابانية ، لاقامة علاقات تناسب المصالح العربية ، واعتقد ان الاطراف الأخرى مستعدة لذلك .

أما على المستوى العربي فإن توزيع الثروة القومية ، وهي في المرحلة الراهنة النفط ، اصبح ضرورة وليس مجرد رغبة ، لكن الدول النفطية تحاول ان تصيغه على شكل معونات تقدمها للدول الاخرى كوسيلة للثواب والعقاب ، ولذلك يجب اعادة طرح المسألة بشكل آخر ، اقامة صندوق بموازنة كبيرة وجدية ، وان يتم التصرف بأمواله من خلال ادارة عربية ، ولتحقيق مشاريع حيوية في

المنطقة ، خاصة في مجال الأمن الغذائي ، ولمواجهة ازمة المياه المتفاقمة .

٣ ـ ان شعار الوحدة العربية ، رغم اهميته وضرورته ، لا يزال صيغة ملتبسة ؛ وكل المحاولات التي جرت لوضعه موضع التحقيق فشلت ، كما ان الموقف منه يتراوح بين الحماس المفرط والانكار التام ، وزادت في التعقيد الفروق الناتجة عن وجود عرب اغنياء وآخرين فقراء ، يضاف الى ذلك النزعة الاقليمية التي تكرست في العقود الأخيرة ، وبتأثير عامل النفط بشكل خاص .

لم يعد من الممكن اعتماد اسلوب الوحدة الالمانية من اجل الوصول الى الوحدة العربية ، لاختلاف المراحل التاريخية ؛ ولا يمكن ايضاً طي هذا الشعار وتجاوزه نظراً للصعوبات التي تحيطه لأن العرب من الأمم القليلة التي لم تستكمل بعد وحدتها القومية ، ومن هنا يتطلب منطق العصر البحث عن صيغ جديدة .

ودون الدخول في اية تفاصيل ، اعتقد ان صيغة السوق الاوروبية المشتركة ربما تكون من الصيغ الملائمة في هذه المرحلة .

يجب ان يصبح شعار الوحدة ذا مضمون عملي ومتدرج ، ويجب ايضاً ان يكون ذا صفة شعبية ، من خلال الممارسة العملية : حرية السفر والانتقال والعمل ، ووجود هيئات تمثيلية منتخبة ، وايضاً ببرامج تعليم موحدة . . وهكذا .

ان الـوحـدة اذا بنيت من القـاعـدة ، والمصـالـح المشتـركـة والمتبـادلـة ، ومن خـلال التفـاعـل الـديمقـراطي ، يمكن ان تنمـو وتترسخ ، وبشكل متدرج ايضـاً ؛ أما الصيـغ الأخرى : الـوحدة الفورية ، والفوقية ، او الضم بالقوة ، فإن فرص بقائها واستمرارها محدودة ، ومعرضة دائماً للسقوط ، ولدينا امثلة كثيرة تؤكد ذلك .

٤ ـ كل ما ورد سابقاً يبقى مرتبطاً ومستنداً الى حقيقة جوهرية ظلت غائبة او مغيبة ، ألا وهي الديمقراطية . اذ لا يمكن ان يحصل تقدم حقيقي وراسخ ، ولا يمكن ان يحصّن الوطن ضد الاعداء ، ولا يمكن ان تتحقق الـوحـدة ، إلا من خـلال وجـود الجمـاهـير ومشاركتها الفعلية ، ومن خلال صيغ التعددية والاعتراف بـالآخر وحقـه في الاختلاف والمعـارضة ، وهـذا يقتضي أشكـالاً وانمـاطـاً عصرية تستند الى الحرية وحقوق الانسان وحق التعبير والتنظيم . . الخ دون قسر ودون فرض صيغ شكلية او جاهزة .

ان شعار الديمقراطية وحقـوق الانسان اصبـح شعاراً عـالمياً ، بغض النظر عن الدوافع او الغايات التي كان يراد الوصول اليها هنا او هنـاك ، وهذا الشعـار يكتسب مصداقيتـه واهميته في بـلادنا من خلال اعطائه مضامين حقيقية تتجلى بتحديث المجتمع ، وتحويله الى مجتمع مدني ، وتحصينـه ضد الأعـداء الحقيقيين ، وافسـاح المجال امام الشعب من اجل المشاركة والاختيـار الحر ، ومنـاهضة القمـع بكل اشكاله ، والحد من الاستغلال والتبعية وتحرير الثروة الوطنية .

على ضوء هذه الحقائق ، وبالارتباط بها ، يمكن ان نكون جزءاً من العصر ، وفاعلين فيه ، وإلا فإن قوى العصر ومنطقه سوف يجعلان منا مجالاً حيوياً للاستغلال والتبعية ، وسوف نعاني مستقبلاً اضعاف ما عانيناه في الماضي .

وكلمة اخيرة بخصوص القضية الفلسطينية :

ان من مزايا الانتفاضة انها خلقت قياداتها واساليبها اعتماداً على واقع موضوعي ، وبالحد الادنى من الارتباط مع الخارج ، اي مع الوضع العربي ، وهي بهذا تمتلك الحد المعقول من المناعة ضد الخراب العربي الشامل ، ويمكن لهذا الحد ان يجعل منظمة التحرير تعيد النظر بأساليبها وعلاقاتها فيما يتعلق بمواجهة المرحلة القادمة ، خاصة وان سياسة التنازل تجاه اميركا واسرائيل ، بعد ان جربا وفشلا ، يجعل من الضروري العودة الى الجماهير والارتباط بها ، وتصعيد المواجهة والاعتماد اكثر من قبل على النفس . أما المراهنة على الوضع العربي الرسمى ، والاعتماد على دول الخليج للضغط على اميركا ، من شأنه ان يغرق الانتفاضة .

ان تشدد اسرائيل ، ورفضها لأي تنازل ، واساليب القمع المتزايدة التي تعتمدها ، ومناداتها باسرائيل الكبرى ، وتوطين المهاجرين السوفيات في الارض المحتلة ، وسرقة المياه واحتلال اجزاء متعددة من الأرض العربية ، وزيادة ضغطها على القوى الكبرى ، خاصة الولايات المتحدة ، ان من شأن ذلك ان يسقط

احتمالات التسوية ، ويفتح عيون العرب اكثر فأكثر على أن الحـل الـوحيـد هـو المجـابهـة والمـوقف الجـذري والاستعـداد الحقيقي للمواجهة .

محاضرة القيت في كانون الأول ١٩٩٠ .

اية حرب ، أي نظام دولي جديد ؟

وقعت المعركة العسكرية التي كان يتمنى الكثيرون ألا تقع ، لأن النتائج التي ستترتب عليها ستكون بالغة السوء والخطورة في آن واحد ، الآن وفي المستقبل ، على هذه المنطقة بالذات وعلى اجزاء عديدة من العالم ، وسوف تكون اسوأ بداية لنظام دولي يراد له ان يكون جديداً .

ان الحرب التي نشهدها الآن لا تهدف الى « تحرير » الكويت ، او تطبيق قرارات الشرعية الدولية ، قدر ما تهدف الى اعادة ترتيب اوضاع المنطقة ، ثم العالم في وقت لاحق ، ولأنها كذلك ، بالدرجة الأولى ، فإن عدد الخاسرين سيكون كبيراً . وسوف نشهد مزيداً من التدهور في العلاقات بين الدول، او على الأقل اختلالاً في العلاقات بين مجموعات من الدول ، او ما اصطلح على تسميته الشمال والجنوب ، في المرحلة الأولى ، ثم بين الكتل الاقتصادية الكبرى في وقت لاحق .

ان النظام الدولي الجديد المرغوب الوصول اليه وتحقيقه ، كما تراه الشعوب ، هو النظام الذي يزول منه شبح الحرب وكل ما يتعلق بسباق التسلح ، والقائم ايضاً على التعاون والتبادل والتكافؤ ، وصفته الأساسية الديمقراطية وحقوق الانسان والمجتمع المدني والعقلاني ، والمستند الى الشرعية والعدالة على المستويين الخاص والعام ، داخل كل مجتمع ، وعلى مستوى العلاقات بين الدول . اضافة الى حماية العالم الذي نعيش عليه من التلوث والاوبئة وكل ما يهدد الانسان في المرحلة الراهنة او في المستقبل .

هذا ما يفترض في النظام الدولي الجديد ، فهل ان بدايته او مؤشرات مساره تدل على اننا نسير في الطريق الصحيح ؟

باعتباري واحداً من العالم الثالث ، من الشرق الاوسط ، من عالم عربي له تكوينه وثقافته ، وأخيراً كوني من المنطقة الملتهبة التي تدور الحرب الآن على اطرافها او تنطلق منها ، لا بد ان اتخاطب مع الآخرين ، رغم الشعور بالاسى ، من منطلق عقلاني ، لكنه مثقل بذاكرة تاريخية تحس انها مستهدفة وغير مفهومة في آن واحد .

عندما خاض العرب الحرب العالمية الأولى مع الحلفاء ، ضد الدولة العثمانية التي تشاركهم ، او تشارك معظمهم ، الدين ذاته ، كانوا مدفوعين بحس العدالة ، ومواجهة الظلم ، والرغبة في تحقيق حياة حرة كريمة . وما كادت الحرب تنتهي حتى كان العرب اولى ضحاياها ، ومن قبل الحلفاء أنفسهم ، اذ تخلوا عن العهود التي اعطيت قبل الحرب او اثنائها، وتمت اقامة صيغة تلائم المنتصرين وحدهم ، وهكذا ملأت المرارة النفوس ، وسادت حالة من

الاضطراب عمت معظم اجزاء المنطقة واستمرت فترة طويلة .

ويمكن ان يقال الشيء ذاته عن الحرب العالمية الثانية ، مع اختلافات يسيرة ، واختلاف الذين خدعوا العرب .

ومنذ ان اصبحت المنطقة تتمتع بأهمية خاصة ، نظراً لوجود النفط ، اصبحت موضع تنافس واهتمام للسيطرة على الثروة النفطية والتحكم بكميات الانتاج والاسعار والعلاقات مع الدول الاخرى ، وفقدت اكثر الدول المالكة للنفط استقلالها ضمناً ، وبدأت تتكون في المنطقة صيغ اقتصادية وعلاقات بين دولها اعتماداً على وجود هذه الثروة .

لسنا الآن في صدد بحث تاريخي او تفصيلي في العلاقات بين الدول ، كما ان العلاقات الدولية لا تبنى على مجموعة من الكلمات المصقولة والوعود والاحلام ، إنما تقوم ، بالدرجة الأولى ، على موازين القوى ، وعلى المنافع المتبادلة ، وعلى التعاون من اجل الوصول الى صيغة تخدم الطرفين . اما الذين كانوا مستعدين لأن يُخدَعوا اكثر من مرة فإنهم وحدهم يتحملون المسؤولية .

من هذا المنطلق كان العرب المستنيرون يطالبون بأن تقوم العلاقات على أساس واضح وصريح ، اعتماداً على حقائق اساسية في العصر : فالعالم الذي نعيش فيه متشابك العلاقات والمصالح ، ولذلك فإن العزلة مستحيلة اولاً ، وغير ملائمة لطبيعة العصر ثانياً ؛ وان اية مادة او معرفة او انجاز بمقدار ما هو خاص فإنه عام في نفس الوقت ، ولذلك لا بد من تداوله وتمكين الآخر للتمتع بنتائجه ، بما في ذلك خيرات الطبيعة ، ومن جملتها النفط . ومن

هنا فإن نفط المنطقة يجب ان يكون من اجل خدمة البشرية وتقدمها ، وهذا ما كان يستوجب صيغة لتداول هذه السلعة ، وبمقدار ما تكون الصيغة منظّمة ودقيقة ، من حيث الانتاج والاسعار وتوزيع الناتج ، تكون اكثر سلامة لخدمة طرفي العلاقة ، او اطرافها المتعددة .

والسؤال هنا : الى اي حد ساعد الغرب في جعل هذه الصيغة ممكنة وقابلة للاستمرار ؟

لقد اصبح انتاج النفط او اسعاره احد اهم الأسباب في خلق حالة من الفوضى والاضطراب التي سادت منذ مطلع السبعينات وحتى الآن ، اذ بالاضافة الى التقلبات في الاسعار والانتاج ، فقد اصبحت هذه المادة وسيلة للضغط والمساومة ، وعلى أكثر من مستوى ؛ كما ان الطريقة اللاعقلانية التي تم استخدامها في التصرف بالريع النفطي ادت الى خلق العرب الاغنياء ، والعرب الفقراء ، وما استتبع ذلك من علاقات مضطربة ومتفجرة ؛ يضاف الى ذلك شراء السلاح وتكديسه ؛ الى خلق نماذج اقتصادية مشوهة وتابعة ؛ اضافة الى تخريب الحياة السياسية عن طريق الرشوة والصحافة النفطية وشراء الاتباع والضغط من خلال القروض . . . الخ .

ان الغرب ، خاصة اميركا ، لم يكن بريئاً او بعيداً عن ذلك ، بشكل مباشر او غير مباشر ، من خلال الترويج لصيغ اقتصادية او فرضها ، او بدعم الحكام الفاسدين والمتخلفين ، وبتجاهل رغبات

الشعوب وطموحها المشروع ، الى خلق البؤر الساخنة لتصريف اسلحته وتجريبها .

ان المفكرين والمثقفين العرب الذين يمتلكون ذاكرة مثقلة بالوقائع السلبية عن العلاقة مع الغرب ، والذين يلمسون كل يوم شواهد جديدة على استمرار النظرة وصيغة التعامل ، لا يمكن ان يستمروا في خداع انفسهم وشعوبهم تحت وهم ان الغرب يمكن ان يكتشف الحقيقة ذات يوم ، ولا بد ان يعدل موقفه ونظرته بعد ذلك .

من هنا فإن المثقفين العرب ، في المرحلة الراهنة ، ونظراً لوجود هذا الحلف الغربي الواسع ، يعتبرون ان شيئاً يتجاوز الراهن ، القائم حالياً ، هو ما يدفع الغرب لاستئناف حروبه تجاه هذه المنطقة وان الهدف لا يقتصر على النفط ، او تطبيق الشرعية الدولية ، او الدفاع عن انظمة ، انه يتجاوزها ، وربما كثيراً ، لتصفية حسابات التاريخ والحضارات والثقافات والاديان ، وقد يكون هذا اخطر ما في الحرب الراهنة .

سوف يأتي يوم نتأكد فيه ان المحاولات التي جرت لاحتواء النزاع الحالي والوصول الى حلول سلمية له كانت كثيرة وجادة ، لكن الذي حال دون تبلورها ، دون استمرارها ، او الذي افشلها : الولايات المتحدة الاميركية . لم تكن تريد حلاً سياسياً ، لأن اي حل تفاوضي يؤدي لتنازل يعني خروجاً على الطاعة الاميركية ، وعدم تفردها بامتلاك زمام الموقف ؛ ويعني ايضاً ان الصيغة التي تريدها الولايات المتحدة لعالم ما بعد الحرب الباردة

سيكون فيها شركاء اقوياء ، خاصة اوروبا الغربية ، ولذلك احبطت كل مسعى سياسي لكي تفرض اسلوبها وحده ؛ ولكي تعطي مضموناً محدداً للنظام الذي تريده في المرحلة القادمة .

ان اكتشافاً من هذا النوع سيعطي المؤرخين دليلاً اضافياً عما كان يجري في العقد الأخير من القرن العشرين . واذا كنا لا نرغب ان ننوب عن مؤرخي المستقبل ونقول ان الحرب التي خاضها الغرب في نهاية القرن ، كانت ، في جوانب عديدة منها ، مدمرة وخاطئة ، كما انها طبعت المرحلة اللاحقة ، وجرّت الكثير من الويلات والسلبيات ، وعلى الغرب ايضاً ، خاصة اوروبا ، وهي لا تختلف ، من حيث النتائج ، عن الحربين العالميتين ، اذ بالاضافة الى الاعداد الكبيرة من الضحايا ، ومن الطرفين ، فقد عمّقت العداء وزادت اتساع الهوة بين الشمال والجنوب ، ثم بين اميركا من ناحية وبين اوروبا من ناحية ، وبين اليابان من ناحية ثالثة ، وأدت الى صراعات مريرة ، استمرت فترات طويلة !

ان حديثاً من هذا النوع سيكون شأناً من شؤون المستقبل ، واهتماماً من اهتمامات مؤرخيه ، لكن في الظرف الذي نعيش فيه ، فإن ما يحصل امام انظارنا نوع من الجنون ، ربما يكون اقرب الى الانتحار ، او لعدم الادراك الحقيقي والعميق للجغرافيا والتاريخ والعلاقات بين الثقافات والحضارات والشعوب .

لا نريد هنا ان نقلل من قوة اميركا واهميتها ودورها ، لكن يجب ألا نغفل ، لحظة واحدة ، عن ان اميركا بمقدار قوتها وتفوقها فإنها تفتقر الى النظرة التاريخية ، تفتقر الى لغة سرية ربما وحدها

الشعوب العريقة هي التي تمتلكها . وتفتقر ايضاً الى العلاقات الجغرافية والتاريخية التي تربط بين الشعوب . صحيح ان التاريخ بمقدار ما فيه من عمق فإنه لا يخلو من سلبيات ايضاً ، وتاريخ العصور الوسطى الذي يراد له ان يطوى ، بأكثر من معنى ، فإن اميركا تحاول اليوم اذكاءه واعادته الى الحياة ، وكأن لم تمر تلك القرون عليه .

هذه الملاحظة يمكن ان يفهمها الاوروبيون اكثر من الاميركيين ، وهي تعني شيئاً كثيراً ، خاصة في عالم اليوم والغد .

يضاف الى ذلك : انه لا يمكن استبدال الثقافة بالاعلام ، او الحضارة بالتقدم التكنولوجي ، او الانسان بالآلة .

لقد اثبتت الحرب الحالية ان الاعلام ، رغم قوته واتساعه ومهارته ، لا يمكن ان يحلّ مكان الثقافة ، وان الشيء المؤقت والمراقب والموظف لخدمة حدث طارىء ، قد يحجب الحقيقة يوماً ، لكن بمجرد وجود ثغرة في هذه الآلة الكبيرة يمكن ان تعطبها ، ان تجعلها تنقلب على صانعها . وأبسط الأدلة على ذلك قصف ملجأ العامرية في بغداد ، اذ رغم الكثير من محاولات التنصل ، والثناء على الآلة ، ومهارة العاملين عليها ، فقد ثبت للعالم كله ان الحقيقة لا بد ان تظهر ، وان الحضارة اعمق جذوراً ، وان الانسان ، كارادة ، وكطاقة عقلية ، يتفوق ويتجاوز الآلات التي يصنعها ، ويبدو ان هذا لا يريد الاميركيون ، او لا يستطيعون ، ان يستوعبوه او يتصوروا وجوده .

اني اورد هذه الفروق ليس بهدف التحريض او اثارة النعرات

القومية ، ولكن لأدلل ان شعباً لـه تاريـخ ويتواصـل مع حضـارته وثقافته وجـذوره يختلف عن ركاب بـاخرة جمعتهم الصـدفة وروح المغامرة ، ويتصورون انهم بأموالهم ، او بالضخامة الخارجية، يمكن ان يوجـدوا تـاريخاً ، ويتصلوا مـع النبض الحقيقي للانسـان الذي عاش على هذه الارض منذ آلاف السنين وسوف يستمر فوقهـا الى فترة لاحقة غير محدودة .

لقد خسر ثوار الحرب الأهلية الاسبـانية الحـرب لكنهم كسبوا الحضارة والمستقبل ، ولم يكن فرانكو إلا كابوساً مرّ بـين فترتـين . وكـانت اوروبـا الحـرة ، والتي واجهت الهتلريـة في وقت لاحق ، بدأت اولى معاركها مع فرانكو. ولا حاجة للقـول هنا ان من جملة الاسباب التي عجّلت بهزيمة ثوار اسبانيا ، ومن ثم وصول هتلر الى اجتياح اوروبا ، ان فرانكو اتخذ المتاحف والابنية الاثرية درعاً ، ولم يكن لدى الثوار جرأة لقصف تاريخهم ومستقبلهم ، ولذلك آثـروا الانسحاب تاركين للهمجية الديكتاتورية ان تنتصر .

الآن ، الطـائـرات الاميـركيـة الحـاملة لآلاف الاطنـان من المتفجـرات ، والتي تريـد ان تلقي حمولتهـا ، ان تتخلص من هذه الحمولة ، لكي تعود الى قواعدها بسلام ، هذه الطائرات تقوم الآن بما عجزت عنه آلاف السنين ، والمليئة بالقسوة والحروب ، انها تدمر الحضارة والآثار والنصب التاريخية .

جسر الشهـداء الذي قصف ، اقـدم جسر في بغداد ، يسمى الجسر القديم ، وهو باتجاه واحد ، لأنه لا يحتمل سيارتـين . وعلى هذا الجسر سقط شهداء بورتسموث عام ١٩٤٧ ، وضمنهم شقيق

الشاعر محمد مهدي الجواهري . لماذا يقصف هذا الجسر الآن ؟

وأهم نصب في المنطقة العربية ، وربما في مساحة اوسع ، نصب الحرية ، الذي ابدعه جواد سليم ، ويطيب لي ان تقول زوجته الانكليزية كلمة للدفاع عن نصب زوجها ، والذي يقابل احد الجسور في بغداد ، يحتمل ان يكون قد نسف او انه موضوع على القائمة ، وكذلك الحال بالنسبة للآثار التاريخية التي عمرها آلاف السنين .

ان شعباً متحضراً يمتلك نظرة تاريخية لا يمكن ان يتعامل مع الآثار والفن بهذه الطريقة ، ولا يمكن ان تبلغ به القسوة ان يضع على قائمة اهدافه ما يعني تاريخاً وحضارة وشيئاً عزيزاً يهم الكثيرين ، يهم الجميع .

قد اكون مدفوعاً بنوازعي الأدبية والفنية وانا اتحدث عن الحرب ، لكن لنحاول ان نرى الصورة من الجانب الآخر :

الحشد الأكبر الموجود حالياً في الخليج هو لاميركا . هذا الحشد لا يدل على حرص اميركا على الشرعية الدولية قدر ما يدل على حجم المصالح التي لها هناك ، وهذه المصالح ، بالدرجة الأولى ، هي النفط . والنفط المستورد ، الآن ، ليس حاجة اساسية لاميركا لاستمرار اقتصادها ، كبلدان اخرى ، صحيح ان هذه الحاجة تزداد سنة بعد اخرى ، ولا بد ان تعتمد على موارد خارجية ، لكن في المرحلة الراهنة يعني لها النفط شيئين : الارباح ، ومحاولة التحكم بطرق حياة الآخرين في المستقبل .

وهنا نصل الى النقطة المفصلية الثانية في هذه المقالة : من يتحكم بمصادر الطاقة ، من يكون اقوى في هذا المجال ، يكون في وضع اقوى في التنافس الاقتصادي .

النظام الدولي الجديد يعني ، بشكل موجز ، التنافس الاقتصادي بين كتل كبرى . والكتل الاقتصادية كما تبدو الآن : الولايات المتحدة وكندا ؛ اوروبا الغربية ، خاصة بعد وحدة المانيا ، أي السوق الاوروبية ، مع احتمال اتساع هذه السوق وتطورها ؛ اليابان وبعض دول شرق آسيا ، وعلاقتها بالصين ؛ وأخيراً الاتحاد السوفياتي .

لذلك سيكون النفط احد العناصر الهامة بالنسبة للكتل الاقتصادية المتنافسة . فاليابان تستورد كامل حاجتها من الخارج ؛ واوروبا تستورد الجزء الأعظم ايضاً من الخارج ؛ أما الولايات المتحدة التي تتحكم ، من خلال شركاتها وعلاقاتها بالدول النفطية ، بالقسم الأكبر من ملكية وتجارة النفط الدولية ، مما يعزز وضعها الاقتصادي ، وبالتالي التنافسي ، وأيضاً لاحتفاظها بأموال النفط على شكل ودائع وأسهم ، او من خلال مبيعات السلاح ، خاصة للدول النفطية ، فإنها الآن في وضع يمكنها من فرض صيغة للنظام الدولي الجديد .

وهكذا نلاحظ ان النفط في عالم ما بعد الحرب الباردة سيكون احد العوامل الاساسية الذي يعطي للصراع الدائر في المنطقة الآن ابعاده واحتمالاته ، النفط كطاقة، النفط كأسعار ، النفط كامدادات . وعلى ضوء هذا الصراع . كنتائج على الارض ، ثم

كعلاقات بين اطراف التحالف ، ونصيب كل طرف من هذه الكعكة ، سيحدد طبيعة النظام الذي يمكن الوصول اليه او فرضه للمرحلة القادمة .

لكن اغلب ما يُخطّط له قد لا يستطاع تنفيذه ، لأن المخططين كثيراً ما يغفلون العوامل غير المنظورة او يقللون من اهميتها . فعالم ما بعد الحرب الباردة لا يحتمل قطباً واحداً مهما كان هذا القطب قوياً ، والتاريخ الانساني لم يقدم لنا إلا نماذج قليلة ، ولفترات قصيرة ، على امكانية وجود قطب واحد للعالم ، وعلى قدرته للاستمرار . فما عدا روما القديمة ، فإن الامبراطوريات سرعان ما تنهار . وهذا الاحتمال الآن ، أضعف من اية فترة سابقة لتغير طبيعة العالم والعلاقات والزمن ، ومن هنا فإن نظاما دولياً جديداً يتحكم فيه قطب واحد امر متعذر او بالغ الصعوبة ، وهذا ما يستدعي الانتباه المبكر لمنع كوارث قادمة .

لا تتصور اميركا ان تتراجع او ان تخسر مواقعها ، لكن الوقائع المادية على الارض تقول عكس ذلك ، فإذا قارنا ما يشكله اقتصادها الآن للاقتصاد العالمي ، بالمقارنة مع العقود الماضية ، نلاحظ تراجعاً كبيراً ، كما ان العجز في الميزان التجاري بلغ ارقاماً كبيرة .

الآن ، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وفي اطار النظام الدولي الجديد ، تحاول ان تستعيد المبادرة ، وان تعوّض ما فاتها . لكن عالماً طابعه المنافسة الضارية بين كتل كبرى ، وعالم ينقسم الى شمال يملك القسم الأكبر من القوة والخبرة والتقدم ، وجنوب تزداد ديونه ومشاكله يوماً بعد آخر ، لا يتيح الامكانية لإستمرار الدورة

الاقتصادية من ناحية ، كما لا يتيح فرص السلام والتعاون ، هذا عدا عن طموحات الشعوب ورغبتها في التحرر والمساواة والتكافؤ على جميع المستويات .

ان ما يخفى على الكثيرين من الغربيين ، وبنسب متفاوتة ، وبعض الاحيان يفاجؤهم ، هو ان للآخرين ، الجنوب ، العالم الثالث ، حقاً مشروعاً في الحياة ، ولهم طموحهم وثقافتهم ؛ وكثيراً ما كانت اخطاء الشمال ، بالدرجة الأولى ، السبب في تفجر المشاكل والعداء وعدم الثقة .

فالموجة السلفية التي تسود منطقة الشرق الاوسط الآن هي احدى ردات الفعل على القهر والظلم لأنظمة ولعلاقات فرضها الغرب ، سواء في ايران الشاه او في المنطقة العربية ، خاصة النفطية ، الآن .

فالكويت ليست مهمة ، وهي ليست واحة للديمقراطية بالنسبة للمنطقة ، اهميتها نتيجة الثروة النفطية الكامنة تحت رمالها ؛ وهذا الغرب الحريص على الشرعية الدولية ، والذي بعث بقواته واساطيله من اجل « تحرير » الكويت ، دون قيد او شرط ، الغرب نفسه اصمّ اذنيه طوال عشرات السنين عن قضايا اكثر اهمية بالنسبة للمنطقة ، ولم يفعل شيئاً من اجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذاتها .

من هنا يشعر المثقفون العرب ان الغرب يرفع بعض الشعارات ، ويتعامل بها كأقنعة وسواتر ، وتتفاوت دلالات هذه الشعارات تبعاً للموضوع الذي يجري التعامل معه . فالديمقراطية

مثلاً تختلف دلالاتها من مكان لآخر ، وتتفاوت الشعوب في مدى استحقاقها ! والانظمة الديكتاتورية التي تعاني منها شعوبها تلاقي كل الدعم من الغرب . والبذخ الذي يعيش فيه الحكام يتم السكوت عليه من الغرب في الوقت الذي تفقر الشعوب وتجوّع . هذا عدا عن عشرات السلبيات الاخرى التي يتم التستر عليها . اكثر من ذلك ان القمع وانتفاء الحريات لا يراها الغرب ولكن يرى العداء له ، ويرى الموجة الدينية الخطرة .

لذلك يعتبر المثقفون العرب ان جزءاً هاماً مما تعانيه المنطقة العربية نتيجة تواطؤ بين الأنظمة الديكتاتورية والرجعية المسيطرة هنا ، وقطاع واسع من الغرب ، على المستوى السياسي والاعلامي ، وحتى على مستوى الفهم او رغبة الفهم لتطلعات وهموم هذه المنطقة . وقد يستخرج بعض الاكاديميين نظريات عفا عليها الزمن حول : الاستبداد الشرقي ، او طفولة بعض الشعوب ، او سيطرة الجانب العاطفي وطغيانه على الجانب العقلي . . الخ ، لتفسير ما يجري في المنطقة .

ان موقفاً كالذي تقفه الدول الاوروبية الآن ، وهذه الحرب الاعلامية التي تحاول تشويه الآخر او تغييبه ، اضافة الى اعتماد « نظريات » او تسعير العداء استنادا لتاريخ فترات معينة ، ان من شأن هذا ان يعيق ويصعّب امكانية الحوار والتفاهم ، ومن شأنه ان يقيم حواجز سميكة من العداء وسوء الفهم ، وبالتالي تصبح شعوب المنطقتين ضحايا لسياسات خاطئة وانانية .

يميز عدد كبير من المثقفين العرب بين الغرب كسلطة والغرب

كشعوب وحضارات وثقافات ، ويميز هؤلاء ايضاً بين اوروبا واميركا من جوانب متعددة ، ففي الوقت الذي يعتبرون ان القرب الجغرافي مع اوروبا يجعلها اكثر قدرة على فهم تطلعات الشعوب نحو الحرية والديمقراطية والمساواة ، ويعتبرون ان جزءاً من حضارة عصر النهضة كان نتيجة تفاعل الحضارة الاوروبية مع الحضارة العربية الاسلامية . كما ان التطورات التي حصلت في القارة الاوروبية خلال القرنين الماضيين ، بكل ما فيها من سلبيات وايجابيات ، كانت بحكم الحاجة لتجاوز الصعوبات التي واجهت شعوب تلك القارة من حيث تعنّت الطبقات القديمة . . . هذه الامور ، وغيرها ايضاً ، يدركها عدد كبير من المثقفين العرب ، ويحاولون ، قدر الامكان ، ان يستخرجوا منها الدروس والعبر من اجل بناء علاقات الحاضر والمستقبل ، لكن محاولة من هذا النوع لا تلقى تفهماً وتجاوباً كافياً من الطرف الآخر لأسباب متعددة ومتداخلة ، الأمر الذي لا يجعل الحوار مستمراً او مجدياً .

ان عدداً من المزايا الكامنة لعلاقات محتملة بين العرب واوروبا ، ولم تستثمر بعد ، ولا تتوفر لاميركا ، يقابلها في الجانب الامريكي عقل براغماتي قادر على التعامل مع الوقائع دون عقد ، ودون عبء التاريخ . ولأن العالم اصبح صغيراً فإن النظرة الى الجغرافيا للعقل الاميركي اصبحت مختلفة ايضاً .

ان المعركة الدائرة الآن ، وهي متعددة الجوانب ، ولا تقتصر على المعركة العسكرية فقط ، كما ان لها اطرافاً متعددة ايضاً ، شديدة الأهمية والخطورة في آن واحد ، واهميتها لا تقتصر على النتائج العسكرية ، لأن طبيعة النظرة الى الآخر الكامنة وراءها ،

وما يريده كل طرف من الطرف الثاني ، وكيفية التعامل مع الوقائع والحقائق الصغيرة والكبيرة ، الثقافية والتاريخية والدينية والحضارية ، وايضاً الاعلامية ، سوف تنعكس بشكل قوي على المستقبل . كما ان طبيعة العلاقات التي توحّد او تباعد بين مناطق ومصالح وكتل سيكون لها تأثير بالغ على التطورات اللاحقة .

واذا كان لا بد من كلمة اخيرة في هذا المجال فهي ان من جملة مظاهر الحرب الدائرة الآن محاولة تغييب الرأي العام ، واعادة صياغة قناعات البشر ، وانتزاع المكاسب التي تحصلت في فترات سابقة للثقافة والرأي المستقل وحق الجمهور في معرفة الحقيقة ، وأيضاً حقه في الاعتراض والاختلاف .

لو تأملنا بهدوء ما يجري في المجالات المذكورة ، وغيرها ، نجد ان ما تحدث عنه جورج اورويل في «١٩٨٤» ، لا يقتصر على نظام او على منطقة جغرافية او مرحلة تاريخية ، لأن ابرز تجلياته ما يجري الآن ، وعلى مستوى عالمي : غسل الدماغ ، اعادة تشكيل الذاكرة ، وخلق الانسان النمطي . وقد يكون هذا من جملة المساوىء التي نراها في المعركة الراهنة ، والتي ستكون عنوان المرحلة المقبلة .

فالولايات المتحدة جاءت للدفاع عن العربية السعودية في مواجهة احتمال غزو عراقي قريب ، وانتقلت بعد فترة الى تحرير الكويت ، ثم وضعت هدفاً تحطيم الآلة العسكرية العراقية ثم اسقاط النظام ، كل ذلك ترافق مع اعادة صياغة المنطقة ، سياسياً وجغرافياً ، ضمن نسق يلائم المرحلة القادمة . يجري كل ذلك

خطوة بعد اخرى ، وعلينا ان نستمع الى جميع البيانات ، وان نصدقها ، وعلينا ايضاً ان نوافق ثم ان نمتثل ، وكل من يقول قولاً مخالفاً ، اذا استطاع ، يشكك فيه ويصبح منبوذاً ، وقد يوصف بأكثر من ذلك ، وسوف يعامل ويعاقب تبعاً لذلك .

ان القصة المشهورة حول الذئب والحملان (الخراف الصغيرة) تتكرر باستمرار ، فهذه الحملان يجب ان يأكلها الذئب ، لكن يجب ان تتوفر الاسباب الوجيهة لذلك ، وعليه ، فإن الحمل الذي يشرب من رأس النبع او من نهايته تسبب بتعكير المياه على الذئب ، ولا بد ان يأكله . وهكذا فإن الأسباب الموجبة موجودة دائماً ، وعلينا ان نصدق ، ان نوافق ، ان نمتثل !

قد تنتهي الحرب الدائرة الآن « بمنتصر » وبمهزوم ، وقد تنتهي بتسوية ، لكن الحرب الحقيقية ليست هي الاسباب المعلنة ، وليست الشعارات التي ترفع ، والكلمات التي تقال ، ان لها اسباباً اخرى ، اغلب الاحيان ، خفية . واكثر الحروب فجيعة هي تلك التي تطيح برؤوس وأنظمة كانت تفترض انها جزء من تحالف المنتصرين .

ان استعادة الرأي العام لدوره ، استعادة الانسان لانسانيته واهميته ، وحقه في المعرفة والمشاركة ، وقدرته ان يكون اميناً لقناعاته وثقافته وعصره ، ما يجعله جديراً بأن يساهم في بناء النظام الدولي الجديد ، نظام ما بعد الحرب الباردة ، وإلا لا فائدة ، ولا امل ، لا هنا ولا هناك .

مقالة نشرت في جريدة الغارديان وفي مجلة الناقد ـ ١٩٩١ .

العرب والنظام الدولي الجديد(*)

من الأمور اللافتة للنظر ان عدداً كبيراً من الاحداث التاريخية المهمة صادف وقوعه في نهايات القرون او في بداياتها ، ولذلك يمكن الافتراض ان السنوات الأخيرة من كل قـرن ، او السنوات الأولى من القرن الذي يليه ، ذات اهمية خاصة ومؤثرة ، فهي بمقدار مـا تلخّص العقـود السابقـة فإنها تحمـل في احشائهـا ملامـح وسمات العقود اللاحقة ، وربما يكون ذلك نتيجة احتشاد عناصر وتراكمات ظلت تتفاعل الى ان تمخضت عن صيغة جديدة .

ليس المهم، هنا ، استنباط قوانين جديدة حـول التغيرات التي تقع بين فتـرة واخرى ، ويكـون لها تـأثير متميـز ، سواء من حيث المدى الجغرافي او الزمني ، لأن هذه التغيرات لا تخضع بـالضرورة للتقـاويم التي وضعهـا البشر ، اذ ان لهـا دوافـع اقـوى ، وتـرتبط بقوانينها الخاصة ، وهي في الغالب القوانـين الاقتصاديـة بالـدرجة

(*) دراسة صدرت باللغة الالمـانية في كتـاب بعنوان : «Wir sind die Herreu und ihr unsere schuhputzer» « نحن السادة وانتم ماسحو احذيتنا » لمجموعـة من الكتّاب .

الأولى ، ثم تأتي مجموعة من العوامل والاسباب المباشرة او غير المباشرة لتعطي لهذه التغيرات والاحداث مسارات وسرعات تلائم طبيعتها من ناحية ، وتلائم ردود الفعل التي تواجهها ، من ناحية ثانية .

لقد استوقفتني هذه الملاحظة وتأملتها ملياً ، وانا اهيىء مادة لروايتي « مدن الملح » ، اذ لاحظت ان ليس فقط السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر ، والعقدين الأول والثاني من هذا القرن الذي نعيش الآن نهايته ، اعطت القرن العشرين سماته الاساسية ، وانما هناك ايضاً احداث وتغيرات كثيرة مماثلة حصلت في نهايات قرون اخرى تركت بصماتها وتأثيرها على عقود كثيرة لاحقة ، وربما كانت الثورة الفرنسية واحدة من ابرز واهم تلك الاحداث .

ان بداية انهيار الدولة ـ الامبراطورية العثمانية في نهاية القرن الماضي ، وما استتبعته من تداعيات متلاحقة من حيث تشكيل الدول ، وتغير العلاقات الدولية ، والحرب العالمية الأولى ، وظهور اول دولة اشتراكية في العالم ، وخروج اميركا من عزلتها ، واعادة اقتسام مناطق النفوذ والثروات ، واكتشاف النفط في منطقة الشرق الاوسط وتأثيره على الحياة المعاصرة ، وتغيير طبيعة المواصلات والاتصالات ، ومن ثم النظرة الى الآخر ؛ ان هذا الانهيار الذي بدأ في نهاية القرن الماضي ، واستمر لفترة طويلة ، يحاول الآن اعادته ثانية ، او ما يوحي باحتمال ذلك ، خاصة في هذه المنطقة من العالم .

طبيعي لا يمكن للتاريخ ان يعيد نفسه ، لأن مجموعة جديدة من العناصر والعوامل تنشأ او تتدخل في كل حقبة تاريخية ، وعادة لا تكون هذه موجودة او مؤثرة من قبل ، مما يؤدي الى اعطاء صفات جديدة ومختلفة لكل حقبة . لكن رغم هذه الحقيقة فإن عدداً من الاساليب التي اتبعت في مرحلة تاريخية معينة ، وقديمة ، تتكرر ، وبالتالي تعطي الانطباع ان التاريخ يعيد نفسه ، وان ما يفترض انه تم تجاوزه ، ولم يعد من روح العصر ، يتجدد مرة اخرى .

الآن ، في ظل الزلزال الذي وقع في المعسكر الاشتراكي ، وغيّر في التوازن الذي حكم العالم طيلة عقود متوالية ، والذي لا يزال يتفاعل ويؤثر على مستوى كل بلد من بلدان اوروبا الشرقية ، وعلى مستوى العالم ، بما في ذلك انتهاء الحرب الباردة وسباق التسلح ، واختلاف نظرة وعلاقة كل معسكر بالآخر ، فإن من السذاجة التفكير ان الأمور اخذت مساراً محدداً او اعتباره نهائياً ، لأن التفاعلات والتغيرات لا تزال تتلاحق ، ولأن احتمال ظهور توجهات او قوى مغايرة ، خاصة في الاتحاد السوفياتي ، امر وارد ، ولذلك لا تزال بيننا وبين النظام الدولي الجديد مسافة وصعوبات .

اذن لم تطرح بعد مسألة اقتسام الامبراطورية السوفياتية ، كما طرحت مسألة اقتسام الامبراطورية العثمانية في القرن الماضي ؛ كما ان النظام الدولي الجديد لم يتهيأ له بعد المناخ الملائم ليأخذ مساراً واضحاً وثابتاً ، خاصة في ظل مجموعة هائلة من التناقضات والصراعات والمشاكل ؛ كما ان صيغة القوة والفرض والهيمنة التي تحاول اميركا استخدامها الى اقصى حد ؛ وهذه الصيغة من الاعلام الموجه والطاغي التي تلجأ اليها وسائل الاعلام الغربية ، خاصة

الاميـركية ، من اجـل اعـادة غسـل الأدمغـة وتثبيت « الحقـائق » الجديدة ؛ واعطاء مضمون فج واستبدادي لمفهوم الشرعية الدولية ، اضافة الى العودة لأساليب الاستعمـار القديم في الاحتـلال واقامـة القواعد والحصار الاقتصادي ، وايضاً بتبني انظمة حكم من مخلفات القرون الوسطى ، بغض النظر عن رغبات الشعوب وتـطلعاتهـا ؛ ووضع اليد بشكـل مباشر عـلى الثروات الـوطنية واستثمـارها وفق مصالح خارجية ، ودون مراعاة واقـع البلدان المنتجة ؛ زيـادة على استغلال الفائض واستعادته من خلال مبيعات السلاح او اعادة بناء ما خربته الحروب . . . ان هذه الأمور التي تشكّل حقيقة النظرة لما يراد اعتباره نظاماً دولياً جديداً ، لا يمكن القبول بها ، كما لا يمكن ان تُفرض ، واذا فُرضت لن تثبت او تستقر .

صحيح ان ما بـدأ به القـرن من حيث اقتسام الامبـراطوريـة العثمانية ، واقامة دول وأنظمة تلائم المنتصرين ، ووضع اليد على الثروة ، خاصة النفطية ، كل ذلك جرى من خلال القوة العسكرية المباشرة اغلب الاحيان ، وربطت الدول الجديدة بمعاهدات جعلتها دولاً تابعة ، إلا ان تلك الصيـغ ، وفي ظل عصر لـه وتيرة سـرعة معينة ، وفي ظل اختلال كبير بموازين القوى ، لم يقدر لها ان تثبت او ان تستقر . فالاستعماران البريطاني والفرنسي لقيا مقاومة شديدة منذ البدايـة ، وظلا يـواجهان رفضـاً وتحديـاً من الجماهـير الى ان اضـطرا للجلاء عن المستعمـرات . وان استطاعـا اقامـة علاقـات مميزة ، خاصة من الناحية الاقتصادية ، ثم جاءت الولايات المتحدة الاميركية لترث الاستعمار القديم ، وتضع يدها على ابرز ثـروة في المنطقة : النفط .

صيغة نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي التي فرضت على منطقة الشرق الاوسط ، يراد تكرارها اذن في نهاية القرن ، ولتكون صيغة العقود القادمة ايضاً ، فالى اي حد اختلفت الظروف ؟

لقد كانت المنطقة العربية قبل اكتشاف النفط ، خاصة منطقة الجزيرة والخليج ، بالنسبة لدول الغرب المستعمرة ، بريطانيا بشكل خاص ، ممراً ، ومخافر حراسة ونقاط تموين وحماية للطرق البحرية ، ولذلك كان ولاء الحاكم ، وقدرته على القيام بالمهمة المنوطة به ، ما يجعله مؤهلاً بنظر المستعمِر ، ولم تكن الارض او الحدود تعني شيئاً هاماً ، او تحتل الأولوية الأساسية .

يضاف الى ذلك ان طبيعة الحياة السائدة في تلك المنطقة ، عبر قرون طويلة ، والى حين اكتشاف ثم استثمار النفط ، لم تُقِم وزناً وقيوداً على حركة الناس ، او لتغير حدود « الدول » إلا بمقدار ارتباط ذلك بالمراعي والمياه ، لأن السكان ينتمون الى قبيلة واحدة او قبائل متقاربة ، ولذلك كانت العلاقات فيما بينهم تخضع الى الاعراف السائدة ، بما في ذلك الانتقال والاقامة والحدود والمواطنة ، وهذا ما يفسر وجود مناطق محايدة بين عدة دول ، واعتبارها ملكاً مشتركاً ، لأسباب الرعي بالدرجة الأولى ؛ وعدم وجود حاجة ماسة من اجل ترسيم الحدود بصورة نهائية .

هكذا ظلت الأمور فترة طويلة ؛ أما بعد ان اكتشف النفط ، فقد اصبح النفط ذاته هدفاً ، واصبحت الارض التي تحتوي هذه الثروة اهم من الحاكم ، ومن هنا اصبحت الحدود سبباً للخلافات والنزاعات ، وقد ادت ، منذ وقت مبكر ، الى سلسلة من

التحديات ثم الترتيبات المؤقتة الى ان تم الاتفاق على كيفية استغلال الثروة النفطية .

اعتماداً على ذلـك يجب ان ننظر ونفهم طبيعـة العلاقـات بين « دول » الجـزيرة والخليج والتي تجعلها مختلفـة الى حـد بعيـد عن النزاعات الحـدودية بـين دول اخرى ؛ اذ بـالاضافـة الى التداخـل السكاني على طـرفي الحدود ، ووجـود مناطق مسمـوح فيها بحـرية الحركة والانتقال ، والى عدم التحديد الـدقيق لهذه الحـدود ، فإن العلاقة مع المركز المقرِّر ، والذي كان بريطانيا خلال فترة طويلة ، ثم حلت مكـانها الـولايـات المتحـدة الاميـركيـة ، يحـدد طبيعـة العـلاقات ، سلبـاً او ايجابـاً ، بين دول المنـطقة ، وبـالتـالي يفسر المسارات الودية الهادئة او المتوترة والمتعادية فيما بينها .

يضـاف الى ما تقـدم ان احد العـوامل الـذي يعطي المنـطقـة صفتها ، ويحركها في نفس الوقت ، كونها منطقـة واحدة من حيث القومية والثقافة والتحديات ، وهذا ما يجعل شعار الوحدة يكتسب اهمية خاصة . واذا كانت معظم دول العالم تقوم على اساس وحدتها القـومية ، فـإنه طمـوح مشـروع للعـرب ان يحـاولـوا تحقيق هـذه الوحدة ، خاصة وان الآخرين ، معظم الآخرين ، ينظرون اليهم هكذا ، اي انهم عرب ، وانهم ايضـاً مسلمون ، بمقيـاس الثقافـة والـدين والتمايـز العـرقي ، أمـا حـين يتعـاملون معهم ، اي مـع العـرب ، فإنهم يتعـاملون حسب المصالـح الاقتصاديـة بالـدرجـة الأولى ، وهذا ما يجعلهم يفرّقون بوضوح بين العرب الاغنياء ، اي الذين يملكون النفط ، والعرب الفقراء ؛ كما ويميزون بـين المواليـن

للغرب من الحكام واولئك الذين يريدون ان ينتهجوا نهجاً مستقلاً ، وليس بالضرورة معادياً .

هكذا كانت صورة الماضي والقواعد التي تحكمت بالعلاقات ، أما بعد ان تزايدت اهمية النفط العربي وعلى التحديد في الخليج بالذات ، ليس فقط كموارد مالية ، وانما كمصادر طاقة اساسية للصناعة الغربية واليابان ، وبعد بعض التجارب التي بدت فيها اهمية النفط كسلاح يمكن ان يكون له دور في خلق توازنات جديدة ، وبالتحديد بعد حرب ١٩٧٣ ، حين استعمل النفط كسلاح في مواجهة العدوان ، فقد بدأت الدول الغربية ، خاصة الولايات المتحدة ، تحاول نزع هذا السلاح او التحكم فيه ، ولذلك لجأت الى سلسلة من التدابير : تحييد النفط كسلعة ؛ اقامة وكالة الطاقة الدولية ؛ زيادة المخزون الاستراتيجي ؛ رفع اسعار النفط لكي يصبح بالامكان استثمار نفط بحر الشمال ومناطق اخرى ، والذي كان مرتفع الكلفة بالاساس ؛ توسيع قوات الانتشار السريع لكي تكون جاهزة وقادرة على التدخل ، خاصة في مناطق النفط لتمنع ايقافه او استخدامه كسلاح ؛ الاحتفاظ بالودائع النفطية على شكل اسهم وسندات ، ولتكون ايضاً عنصراً للضغط والمساومة فيما اذا تغيرت اوضاع بعض الدول النفطية ؛ زيادة مبيعات السلاح لدول معينة ، من اجل امتصاص الفائض المالي ، وأيضاً لتكون هذه الدول رأس جسر في حال حدوث تغيرات تستوجب تدخل القوات الاميركية .

هذه الأمور واخرى غيرها ادخلت عناصر جديدة على الاوضاع

في المنطقة ، خاصة في الخليج ، وخلقت علاقات وصيغاً مختلفة عن السابق .

فحين وقعت الثورة الايرانية ، وبدأت تهدّد الاوضاع في المنطقة النفطية ، ونتيجة علاقات ملتبسة وغير مستقرة بين العراق وايران ، فقد شُجّع العراق لكي يتصدى لهذه الثورة ، ودُعم لكي يستمر في الحرب ، وكانت دول الخليج من اكثر الدول المتحمسة والداعمة لهذا التوجه والجهد ، أما بعد ان انتهت الحرب ، وخرج طرفاها منهكين ، اقتصادياً ، ولدى احد الطرفين ، العراق ، اضافة الى الأزمة الاقتصادية ، قوة عسكرية كبيرة ، فقد بدأت دول الخليج تحاول استثمار نقاط الضعف عند الطرفين ، وهكذا لاحظنا الاختلاف الكبير في اوبك حول اسعار النفط وحصة كل دولة في الانتاج ، ولاحظنا ايضاً تحرك مشكلة الديون والمساعدات التي منحت للعراق خلال فترة الحرب ، ثم جاءت مشكلة الحدود العراقية الكويتية . هذه المشكلة التي كانت تظهر او تختفي تبعاً لاعتبارات عديدة .

كان ذلك يحصل ويتراكم في ذات الوقت الذي حصل خلاله الزلزال السوفياتي ، البيروسترويكا ، اولاً ، ثم التداعيات في اوروبا الشرقية ، وبدأت تتكون مناخات جديدة في العالم . ولأن اميركا كانت القوة الأكبر والمستفيدة الاساسية مما يحصل في العالم ، فقد جعلها ذلك تدفع الأمور الى صيغة تلائم مصالحها اكثر ، وهذه الصيغة : نظام دولي جديد مختلف عن نظام الحرب الباردة ؛ السيطرة على منابع النفط مباشرة لتكون في موقع تنافسي افضل ؛ الغاء او اضعاف كل قوة مناوئة او منافسة .

وفي هذا المناخ جاء احتلال العراق للكويت ، واستغل هذا الاحتلال من اجل اعادة ترتيب وضع المنطقة .

الاشارات السابقة مفيدة لفهمٍ افضل لطبيعة الوضع المعقّد ، فإذا اضفنا الى ذلك الدوافع التي تحرض وتحرك القادة من امثال الرئيس العراقي ، خاصة نتيجة الازمة الاقتصادية التي خلفتها الحرب العراقية - الايرانية ، والضغط الذي مارسته الدول الخليجية ، سواء من ناحية تخفيض اسعار النفط ، او المطالبة بالقروض ، ثم ما قيل عن موقف الاميركيين ، خاصة سفيرتهم في بغداد ، فإن ذلك يجعل احتمال التغيّر وارداً جدا ، وقد يصل الى الانفجار .

لا يمكن تبرير الطريقة التي اتبعت في احتلال الكويت ، لكن في نفس الوقت لا يمكن الدفاع عن السلوك الكويتي ايضاً ، سواء بالنسبة لحقل الرميلة النفطي الذي يقع على حدود البلدين ، اذ تم الاتفاق بين الطرفين على تأجيل استغلاله خلال عقد الثمانينات ، لكن الكويت خالفت هذا الاتفاق وبالغت في ذلك ؛ وايضاً بالنسبة للمنافذ البحرية التي كان يطالب العراق باستئجارها لمدة طويلة ، لأن ليس له إلا منافذ ثانوية على الخليج ، علماً بأن الحدود التي أقرّت عام ١٩٦٣ لابستها ظروف وظلال كثيرة ! وكان يراد الوصول الى حسم مشكلة ظلت موجودة ومؤثرة منذ قيام الدولة العراقية في مطلع العشرينات من هذا القرن ، وقد تفجرت عدة مرات سابقاً ، أيام الملك غازي في ثلاثينات هذا القرن ، ثم لما قام الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن عام ٥٨ ، وكانت الكويت لا تزال خاضعة للنفوذ البريطاني ولم تستقل بعد ، فقد قيل آنذاك انها اذا

استقلت سوف تلحق بالاتحاد الهاشمي ؛ وتفجرت المشكلة ايضاً عام ١٩٦١ ، حين الحقها ، نظرياً ، عبد الكريم قاسم بمحافظة البصرة ، وكان الرد على هذا الضم ان أنزلت قوات بريطانية لحمايتها .

وهكذا نلاحظ ان لهذه المشكلة تاريخاً طويلاً ، ولها تعقيدات عديدة .

فإذا انتقلنا الى النزاع الحالي ، فإن الكثيرين على قناعة اكيدة انه كان من الممكن احتواء هذا النزاع في الاطار العربي ، والوصول الى حل مناسب يرضي الطرفين ، العراقي والكويتي ، لكن هذه الامكانية ، بالاضافة الى انها لم تعط الفرصة والمناخ الملائمين ، فقد حوصرت منذ البداية ثم اسقطت . والى ما قبل انفجار المعركة العسكرية كان من الممكن احتواء هذا النزاع سلمياً ، عربياً ودولياً ، لكن الموقف الاميركي ، بشكل خاص ، حال دون ذلك ، ودفع الأمور خطوة بعد اخرى الى المجابهة العسكرية ، تحت غطاء الأمم المتحدة والشرعية الدولية .

واذا كان الهدف المعلن لتدفق هذا الحشد الهائل من القوات البحرية والبرية والجوية ، بدأ اول الأمر تحت شعار منع او الوقوف في مواجهة احتمال غزو عراقي للمنطقة الشرقية ، منطقة البترول في السعودية ، فقد تطور الشعار مرحلة بعد اخرى ، الى ان انتهى بتدمير البنية التحتية للعراق ، او كما وصف مساعد الامين العام للأمم المتحدة ارتيزاري بعد ان زار العراق ، اذ قال ان وضع البلد الآن ، نتيجة الدمار الهائل الذي لحق به ، دولة ما قبل صناعية ،

ويفتقر الى أبسط الحاجات الاساسية من ماء وكهرباء وغذاء وأدوية .

ان حجم الهجوم العسكري ، ومدى الخسائر التي اوقعها ، يتجاوز كثيراً الهدف المباشر والمعلن « للشرعية الدولية » ، فقد كانت اميركا تريد من ورائه : تدمير القوة الخارجة عن طاعتها ؛ اقامة صيغة محدّدة لأمن الخليج تتوافق مع مصالحها بالدرجة الأولى ؛ السيطرة المباشرة على منابع النفط مما يجعلها في وضع تنافسي اقوى في مواجهة منافسي الغد : اوروبا الغربية واليابان ؛ وأخيراً جعل العراق امثولة لكل من تسوّل له نفسه معارضة اميركا ، سواء من دول العالم الثالث او غيرها ، مما يسهّل امامها اقامة النظام الدولي الجديد .

الأمور السابقة تحتمل الكثير من المناقشة والتفاصيل ، كما ان جزءاً من الحقائق ، وربما جزءاً مهماً ، لم يتضح بعد . يضاف الى ذلك ان الحرب ما تزال تتفاعل ، وان بأشكال مختلفة ، ولم تعط بعد كل نتائجها . ومع ذلك من المفيد والضروري الآن التوقف عند بعض الظواهر التي افرزتها هذه الأزمة ، ومحاولة قراءتها بعقل مفتوح ، وبهدوء ، لأن من شأن هذه القراءة بالذات ان تجعل الامور اكثر وضوحاً ، وتتيح الامكانية لحوار حقيقي في المستقبل .

واذا كان من الصعب اجراء قراءة كاملة الآن ، ولجميع الجوانب ، فسوف اقتصر على بعض النقاط ، وما يعنيني منها كمثقف .

لقد كشفت ازمة الخليج عن تراجع واضح لدور الثقافة

والمثقفين في العالم بصورة عامة ، مقابل زيادة ، تكاد تصل الى مستوى الطغيان ، للاعلام المرئي اولاً ، ثم الاعلام المسموع والمقروء . وفي ظل هذه الهجمة الاعلامية ، الاميركية تحديداً ، فقد غابت الحقائق او غيّبت ، خاصة وان القيود التي فرضت على الاعلام جعلته جزءاً أساسياً من المعركة .

في ازمات سابقة ، ازمة كوبا وفيتنام مثلاً ، كان للمثقفين دور اكثر تميزاً وتأثيراً ، سواء في منع وصول احدى هذه الازمات الى حد الانفجار ، او في اتخاذ مواقف مستقلة نابعة من القناعة والضمير ازاء الأزمة . كلنا يذكر موقف برتراند رسل أثناء الأزمة الكوبية ، وكيف استطاع بمبادرته ان يوقف التفجير في اللحظة الأخيرة . وكذلك الحال اثناء الحرب الفيتنامية ، فقد كان المثقفون اكبر حشد في مواجهة الحرب ، وكان لهم دور في انهائها .

صحيح ان المقارنة التي نجريها الآن تتضمن فروقاً بين هذه الازمات الثلاث ، من حيث المسارات او الدوافع ، لكن حين بلغت الحرب الحالية مستوى التدمير الشامل للحضارة والبنية التحتية ، وحرمان شعب كامل من ابسط الحاجات ، الغذاء والماء ، ومعاقبة ١٧ مليون انسان نتيجة خطأ فرد واحد ، وعلى الرغم من الانسحاب الذي اشترطته اميركا ونُفّذ ، فإن الحرب لا تزال مستمرة بأشكال عديدة ومختلفة ، الأمر الذي يستوجب او يفترض ان يتحرك الوجدان والضمير ، وان يقف المثقفون وان يصرخوا : كفى ، اوقفوا هذا القتل المجاني ، اوقفوا العقاب الجماعي ؛ لكن شيئاً من هذا لم يحصل !

لم يكن هدف الحرب اذن « تحرير » الكويت ، وانما تدمير شعب آخر ؛ ولقد استطاع الأعلام الغربي ، خاصة الاميركي ، ان يساهم مساهمة كبيرة في خلق المناخ المواتي من اجل الوصول الى هذا الهدف ، من خلال ما يعرض وما لم يعرض ، من خلال التركيز على بعض « الحقائق » وتغييب غيرها ، من خلال عملية التحريض والتعبئة . وكان المثقفون ، اغلب الاحيان ، مجرد متلقين لأجهزة الاعلام ومستهلكين لما تقدمه من مادة ، دون ان يكلفوا انفسهم اعادة فحص الحقائق وترتيب اولوياتها وأسبابها ونتائجها .

لا شك ان اصواتاً عديدة صدرت هنا وهناك ، وكلها تدين احتلال الكويت ، وتدين ايضاً الحرب الاميركية ، لكن هذه الاصوات كانت تبرئة ذمة اكثر منها موقفاً حازماً ومستمراً ، وكانت ايضاً اقل من الاصوات التي ارتفعت في ازمات سابقة .

هذه الملاحظة لا تهدف الى التقييم او الادانة ، وانما تصف حالة ، وهي احدى ثمار تطور اجهزة الاعلام ، خاصة المرئية ، وبالتالي تزايد اهمية الدور الذي تلعبه ، وسوف ينعكس هذا على العلاقة بين الثقافة والاعلام لاحقاً ، ويؤدي الى تهميش اكبر لدور الثقافة ولدور رموزها ، مما يتجاوز كثيراً الأزمة الراهنة ، ما لم يبادر المثقفون الى اعادة قراءة لدورهم في المجتمع ، وتحديد صيغ جديدة تمكّن الانسان المعاصر ان يكون حر العقل والضمير ، وليس خاضعاً للاجهزة التي تريد غسل دماغه واعادة تشكيله على ضوء اصحاب المصالح ، وفي مواجهة اصحاب الرأي الحر .

ولا بد من الاضافة ايضاً ان عدداً من المثقفين البارزين اتخذوا

مواقف لا تنم عن النزاهة ويقظة الضمير ، وربما كانت الأزمة الراهنة مناسبة لأن يعبروا عن قضايا ترددوا في التعبير عنها سابقاً ، لكن جاءت الفرصة لكي يتخلوا عن التردد ، وليقولوا قناعاتهم الحقيقية . فايف لاكوست ، مثلاً ، كان « يبتسم والكاميرا تشجعه على ان يقول بأن العرب لا يفهمون معنى الديمقراطية »[1] .

قد لا يفهم العرب الديمقراطية فعلاً ، لأنهم لم يمارسوها جدياً ، لكن السؤال الاساسي : من الذي فرض على العرب هذه الصيغة ؟ ومن الذي منعهم من الوصول الى الديمقراطية ؟

لا يتعلق الأمر بالتاريخ فقط ، وانما يتعلق بالحاضر ، باللحظة التي نعيشها الآن : اية انظمة جاء الغرب للدفاع عنها ؟ ما علاقتها بالديمقراطية وحقوق الانسان ؟ ما صلتها بالعصر الذي نعيش فيه الآن ؟

يمكن للانسان ان يقتنع بديكتاتورية النظام العراقي ، لكن الأنظمة الأخرى ، التي جاء الغرب للدفاع عنها وحمايتها ، اكثر تخلفاً وديكتاتورية . هل تمتلك تلك الأنظمة اية صلة بالعصر الحديث ؟ أين هي الدساتير ، مهما كان مضمونها ، التي تحدد الحقوق والواجبات للمواطن والحاكم ؟ أين هو الاعتراف بالمواطن او الشعب ؟ أين هي ثروة النفط ، وكيف انفقت ، ومن يمتلكها ؟

ليس ذلك فقط ، ان الصورة الشوهاء للعربي في الغرب ، المسيطرة والمستمرة ، ليست هي صورة السجين السياسي الذي

(١) الياس خوري ، جريدة السفير ، بعد وقوع الحرب بأيام قليلة .

يطالب بحدود دنيا للاعتراف به كانسان ، وبحقه في الاعتراض على انظمة القرون الوسطى المتمثلة بالأنظمة التي تحكمه ، ان هذه الصورة تغيّب ، لا تُعرف ولا يعترف بها ، وتبقى صورة الامير الخليع والشره هي التي تعكس صورة العربي في الغرب . وكذلك صورة المثقف العربي ليس لها وجود ، ولا يُحاول التعرف عليها ، في الوقت الذي تبقى صورة الامراء وأشباه الامراء ، وهكذا يُختزل شعب بواحد ، بحالة ، دونما رغبة للتعرف على الوجه الآخر ، ودون محاولة لقراءة الحاضر والمستقبل . اكثر من ذلك : تعتمد مقولات فلكلورية للعربي من اجل الوصول الى هدنة مع الضمير ، ومن اجل تصفية حسابات تاريخية . والتاريخ يمدنا بكم وفير من « الوقائع » التي تساعد على تثبيت الأحقاد ، واعتبار التخلف صفة ، لا حالة طارئة ، تماماً كلون البشرة او لون العينين ، ونصبح في النتيجة اسرى قراءة خاطئة ، وتزداد المشكلة تعقيداً .

يمكن ان يُفهم دفاع الغرب عن نظام يماثله ، عن حالة يمكن ان تصبح مثله ، لكن ان يدافع عن نظام يناقضه ، عن نظام يعارض العقل والمنطق والعصر ، فإنه لا ينطلق عند ذاك من الافكار والمبادىء إنما من موقف عنصري ، حيث للشعوب خصائص وسمات وسقوف ، وبالتالي فإن شعوباً معينة لا تستحق الديمقراطية ، واخرى « تهوى » الاستبداد ، وغيرها لا يمكن ان ترتقي ، لأن ملكاتها لا تساعدها ، وبعض الشعوب يجب ان تبقى في حالة الطفولة ، لأنها تساعد على قراءة التاريخ القديم ! وشعوب يجب ان تظل في حالة روحانية لا تغادرها ، لأن هذه الحالة حلم الانسانية القادمة بعد ان تبلغ التكنولوجيا مرحلة متقدمة جدا ،

ويصبح الانسان عبداً للآلة ، مما يتطلب وجود حالة مقابلة قد تساعد في ايجاد توازن جديد !

ان النظرة الغربية للعرب هي مزيج من الحقد وعدم الفهم والخوف ايضاً . وربما مثّلت ازمة الخليج ، ثم الحرب ، ذلك ، فقد دللت على أحقاد تاريخية ، ومصالح ، وقراءة خاطئة لفكر الطرف الآخر ، ومن شأن هذه النظرة ان تؤدي الى مزيد من الكوارث في المستقبل .

واذا كانت المصالح هي التي تحرك الحكومات وتملي عليها المواقف والسياسات ، فقد كان يعوّل على المثقفين ان يلعبوا دوراً أساسياً في تصحيح هذه النظرة ، واقامة جسور لحوار الحضارات وتقارب الثقافات وتفاعلها ، تمهيداً للوصول الى انسانية ارقى ، اعتماداً على قراءة موضوعية ، ونظرة محايدة ، وقدرة على استشراف المستقبل ، ومعرفة طبيعة الحضارات والثقافات التي تميز كل محصلة حضارية ، وتعطي لكل ثقافة خصائصها ، لكن في مواجهة ما حصل وصلنا الى نتيجة سلبية ، الأمر الذي يطرح مخاوف وتساؤلات بشأن أمور عديدة .

نحن لا نطلب من المثقفين الغربيين ان يحلّوا مكاننا في مواجهة مشاكلنا ، لأن كل انسان اقدر على خلع اشواكه بيده ، حسب المثل السائد هنا ، ولكن نطلب من هؤلاء المثقفين ان يتحلوا بالقدر المناسب من النزاهة والموضوعية في فهم هذه المشاكل ، وايضاً مسببيها ودوافعهم ، وان يتخذوا الموقف الذي يمليه عليهم ضميرهم ، بعيداً عن تزييف الاعلام وهيمنته ، وان ينظروا الى

مستقبل العلاقات بين الشعوب وثقافاتها ، لأن ما يراد ترتيبه الآن ليس الوصول الى نظام دولي جديد يعتمد المنطق والشرعية الدولية والديمقراطية وحقوق الانسان ، وانما امركة العالم .

نعم ان امركة العالم ، نظرة وموقفاً وأساليب ، هو الهدف الاساسي ، وتستغل الولايات المتحدة الاميركية النجاحات التي حققتها في داخل المعسكر الاشتراكي ، ثم في حرب الخليج ، من اجل الوصول الى هذه الغاية ، واذا كان العرب قد دفعوا ثمناً غالياً في ازمة الخليج ، من خلال الدمار الذي لحق بأكثر من بلد ، والخسائر البشرية التي وقعت في تلك الحرب ، والتي لا تزال تتساقط من خلال الحصار الاقتصادي وحرب التجويع ، ثم ما يراد ان يملى عليهم من شروط ، سياسياً وامنياً وعلاقات ، اضافة الى تبعية اقتصادية ، فإن دولاً عديدة سوف تعاني من سياسة امركة العالم ، خاصة وان الولايات المتحدة ستضع يدها على نفط الخليج ، وبالتالي سوف تتحكم بأسعاره وادارته . وباعتبار ان المرحلة المقبلة هي مرحلة التنافس الاقتصادي ، خاصة بين الدول الصناعية الكبرى : اوروبا واليابان والولايات المتحدة ، فإن الكتل التي تحتاج الى استيراد نفطها من الخارج اكثر من غيرها ، سوف تعاني من هيمنة الولايات المتحدة ، وسوف تدخل معها في تنافس يؤدي ، اغلب الظن ، الى صراع .

ان استيعاب هذا الدرس في وقت مبكر ، خاصة من قبل المثقفين ، من شأنه ان يدفعهم إلى لعب دور اكثر فعالية لمواجهة امركة العالم ، والذي سيكون وبالاً على الجميع ، بما في ذلك

الولايات المتحدة ذاتها ، لأن هيمنة قطب واحد على العالم ، رغم صعوبته وخطورته ، يجعل الدول مراتب ، لكنها ايضاً تابعة ، مع اختلاف الدرجات ؛ ويحل الاعلام مكان الثقافة ، او تصبح الثقافة امتداداً للاعلام او تابعة له ، كما وتصبح النظرة الاميركية والاساليب الاميركية هي وحدها المسيطرة او النموذج .

في مواجهة هذه الاحتمالات فإن الثقافة والمثقفين يمكن ان يلعبوا دوراً أساسياً ، وان يحدوا من هذا الخطر المحتمل ، خاصة في اجواء من الحرية والديمقراطية والحوار ، واعادة قراءة الاحداث الماضية ، وما يمكن ان تتمخض عنه ليس فقط على منطقة الشرق الاوسط ، وانما على مستوى العالم .

واذا كان من حقنا ، نحن المثقفين العرب ، ان نوجّه العتاب الى مثقفي الغرب ، ونطالبهم بواجبات او التزامات ، فإننا ننطلق من اعتبارات اساسية : حرية البحث السائدة في الغرب ، واعتبار الحقيقة قيمة اساسية عليا ، ولقد تم الوصول الى هذه المقاييس عبر نضال طويل وشاق ، بحيث اصبحت تقاليد راسخة في كثير من مجالات الحياة ، الأمر الذي نفتقر اليه في بلادنا ، نظراً لطبيعة الأنظمة ، وسيطرة اساليب القمع ، على اكثر من مستوى ، وأيضاً لافتقارنا الى الوسائل الكافية من اجل مواصلة مثل هذه الابحاث في ظل القيود السائدة .

من شأن التقاليد الغربية اذن والخبرة وتوفر الوسائل وانعدام المحرمات والقيود ، ان تكون سداً في مواجهة الهجمة الاعلامية السائدة الآن ، وان توفّر الامكانية لقراءة حقيقية وجادة للوقائع التي

يراد فرضها ، ويمكن ان تمتد الى المستقبل ، بعيداً عن ضجة الاعلام ، وسيادة انصاف الحقائق ، وعمليات غسل الادمغة ، وبعيداً عن الفرض والارهاب ايضاً .

يضاف الى ما تقدم ان التخريب الذي طال الكثير من المؤسسات والأفراد في المنطقة العربية ، نتيجة رشوة النفط ، المباشرة او غير المباشرة ، لم يتأثر به المثقفون الغربيون ، ولذلك لا زالوا قادرين على التعامل مع الكثير من الوقائع دون رهبة النفط او اغرائه ، الأمر الذي يُفتقر اليه هنا في الوقت الحاضر ، وسوف نشير الى ذلك اثناء قراءة مواقف المثقفين العرب ازاء ازمة الخليج .

واخيراً لا بد من الاشارة في هذا السياق الى ان الحضارة التي تطمح اليها الانسانية لا يمكن ان تفرضها القوة ، او يقررها ، فقط ، الاغنياء والاقوياء ، وانما هي حصيلة الفكر والحوار والفهم المتبادل والتعاون المشترك وتبادل المنافع والخبرات والتجارب . ولا شك ان المثقفين ورواد الفكر ، على مر العصور ، كانوا مشاركين اساسيين في بناء الصروح الحضارية ، وتقديم الرؤى المستقبلية ، وبالتالي كانوا اصحاب مشاريع تنويرية وحضارية تتجاوز الآني والاعراف السائدة ، وتقف ، اذا اقتضى الأمر ، امام القوة الغاشمة ، وفي مواجهة عمليات التضليل والفرض والقهر .

هذه القيم والأفكار التي سادت اوروبا في مراحل تاريخية معينة ، وادت الى تغير حضاري حقيقي ، لا تزال تعني الكثير لمثقفي العالم ، بمن فيهم العرب ، الأمر الذي يدعو هؤلاء المثقفين ، ومثقفي البلدان الأخرى ، لأن يظلوا عند مسؤولياتهم ، ولأن

يتحلوا بقدر عالٍ من الموضوعية والنزاهة واعتماد مقاييس واحدة او متقاربة في التعامل ، وفي فهم المشاكل .

فإذا انتقلنا الآن الى تحديد مواقف المثقفين العرب تجاه القضايا المطروحة ، وقد كانت ازمة الخليج كاشفاً لهذه المواقف ، نلاحظ ان اكثرية هؤلاء ادانت اسلوب العراق في احتلال الكويت ـ رغم ان هاجس الوحدة العربية يشكل معياراً ـ لأن اسلوب الضم بالقوة ، والاحتلال المباشر ، لم يعودا مقبولين في العصر الحديث ، هذا مع التأكيد ان الكويت دولة مصطنعة ولا مبرر لوجودها واستمرارها ، وكذلك « الدول » الاخرى المشابهة في الجزيرة والخليج . وما كان لهذه الدول ان تبقى لولا حماية الغرب لها ومن اجل مصالحه فقط لكن هذه الادانة اقترنت بضرورة تسوية المشكلة في الاطار العربي ، وعدم اللجوء الى القوة او استقدام القوات الاجنبية .

وتضمنت الادانة ، في نفس الوقت ، النظام الرجعي المسيطر ، وكيف انه كان السبب في التخلف والقمع والتبعية ، وانه ، بسلوكه وعلاقاته ، كان السبب في استنزاف الطاقات سواء في الحرب العراقية الايرانية ، او من خلال استدعاء القوات الاجنبية .

وحتى اللحظة الأخيرة قبل وقوع الحرب كان معظم المثقفين العرب يدعون الى حل الأزمة سلمياً ، والى اعطاء المبادرات الدبلوماسية فرصة حقيقية من اجل الوصول الى تسوية مقبولة ، لكن اميركا لم تمكن اياً من هذه المبادرات من الاستمرار ، اذ طوقتها كلها ، وحالت دون تحقيق اي انفراج حقيقي في هذا المجال .

أما بعد ان وقعت الحرب فعلاً فقد ارتفع صوت عدد كبير من المثقفين لادانة هذه الحرب ، ولادانة اميركا بشكل خاص ، لأن الأمر لا يتعلق « بتحرير » الكويت قدر ما يهدف الى تدمير العراق ، اقتصادياً وعسكرياً ، وهو ما وقع فعلاً ، ولا يزال الى الآن .

هكذا كان الموقف العام لمعظم المثقفين العرب ، مع الاشارة هنا ان موجة الاعلام الرسمي فاقت وطغت على اية اصوات اخرى ، وهذه الموجة كانت حصيلة جهد متواصل استمر لسنوات متعددة من قبل دول النفط ، والتي تركزت على تخريب الحياة الثقافية ، سواء باغراء المثقفين او بشراء بعضهم ، او باغراق الحياة الثقافية بكم هائل من الثقافة الاستهلاكية المبسطة والمبتذلة والخيالية ، من خلال الصحف التي انشأتها او اشترتها ، ومن خلال دور النشر والمراكز التي اقامتها لهذه الغاية .

ولا بدّ من الاشارة ايضاً الى حالة القمع المسيطرة على الحياة العربية بصورة شاملة ، بما في ذلك الثقافة والمثقفين ، ومنع اية اصوات مخالفة او معارضة للاعلام والثقافة الرسميين ، اضافة الى الاضطهاد المباشر من خلال السجون والحرمان من العمل ومنع السفر ومنع النشر ، او المحاربة والتضييق وتغييب اية فرص للتواصل مع الجمهور .

ان حجم التخريب الذي ولدته الفورة النفطية ، في مجالات شتى ، بما فيها الثقافة ، والتي طالت عدداً من « المثقفين » في الغرب ايضاً ، ترك تأثيرات سلبية مدمرة على الافكار والقيم والعلاقات والمقاييس ، وقد ابرزت ازمة الخليج بعضاً من ذلك ، حيث

حُشدت اعداد من الكتبة المستأجرين ، واستخرجت الفتاوى لادانة اية اصوات تعارض التدخل الاميركي او الحرب الهمجية التي شُنّت على شعب العراق ، وزيفت الوقائع او أخفيت ، وساد جو قاسٍ من الارهاب والتعبئة ، بحيث لم يظهر إلا صوت واحد : الصوت الرسمي .

ومما زاد في خلق هذا المناخ حالة الضياع التي سادت بعد الزلزال الذي وقع في المعسكر الاشتراكي ، اذ سقط الكثير من الافكار والمقاييس ، وطغت موجة سلفية جديدة في المنطقة ، كما عمت حالة من القلق وعدم اليقين .

وترافق ذلك ايضاً مع الدعوة لنظام عالمي جديد ، واحتمال وصول الديمقراطية الى المنطقة العربية على ظهور حاملات الطائرات والبوارج الحربية المتجهة الى الخليج ، وبالتالي وقع عدد من المثقفين في افخاخ الاغراء المالي والخوف على المستقبل ، مع اوهام ان « التحرير » سيقود بالضرورة الى الديمقراطية وحقوق الانسان !

إن هذا الوصف العام لموقف المثقفين العرب لا يعني بالضرورة انه يشملهم كلهم ، لأن لكل نظام عربي مثقفيه ايضاً ، وبالتالي لهم صوت النظام ؛ كما ان هذا الوصف لا يبرر تراجع دور الثقافة والمثقفين في مواجهة الاعلام الذي حاول ان يعطي لمعركة « تحرير » الكويت اهمية تفوق حقيقتها بكثير ، من حيث انها ستكون البداية للشرعية الدولية الحقيقية ، وستؤدي بالتالي الى حل مشاكل المنطقة المزمنة : المشكلة الفلسطينية ، والنزاع العربي الاسرائيلي ، كما انها

بداية قيام النظام الدولي الجديد ، بما يعنيه من الديمقراطية وحقوق الانسان !

يضاف الى ما تقدم ، ونظراً لتآكل الحركات السياسية ، خاصة اليسارية ، ان احدى الاشكالات التي شغلت الفكر السياسي العربي خلال فترة طويلة ، وشغلت مجتمعات اخرى : العلاقة بين الثقافة والسياسة ، والعلاقة بين المثقف والسياسي ، فقد برزت من جديد ، وربما اقوى من السابق . انها احدى المشكلات التي لم تجد حلاً ، وغالباً ما تتفاقم او تتراجع تبعاً للمناخ السياسي والفكري السائد ، وتبعاً لقوة الحركة السياسية او ضعفها ، ففي الوقت الذي يقوى التيار السياسي فإنه يطغي على الثقافة ويحولها الى جزء منه ، بحيث تصبح في النتيجة اعلاماً اكثر مما هي ثقافة ، واذا ضعف هذا التيار السياسي يصبح اسيراً لأسئلة ومصاعب يحاول تحميلها الى الثقافة ويطلب منها ان تواجهها وان تجد الحلول لها ، كما يسلّم للثقافة بدور الشريك . وينطبق الشيء ذاته على الثقافة والمثقفين ، وان يكن بشكل عكسي ، اذ يتوهم المثقف انه يستطيع ان يقوم بهذا الدور الكلي ويشغل المساحة جميعها . وهكذا نلاحظ ان العلاقة بين الطرفين لا تزال في عنق الزجاجة ، كما يقال ، ولم تجد حلولاً لها بعد ، عكس مجتمعات اخرى مستقرة ، ولها تقاليد ، في المجالين ، ولم تعد ، بالتالي ، تتأرجح بين هذين الحدين المتباعدين .

إنني ، فيما عرضت من وصف او تحليل ، انطلق من كوني روائياً قبل كل شيء ، رغم ان هذه الصفة ليست مغلقة او بعيدة عن المجالات الاخرى ، ومع ذلك اهجس ، مع كثيرين ، ان المثقفين في المرحلة الراهنة ، وربما اكثر من فترات سابقة ، حيث

كانت هناك مشاريع واحتمالات تحاول ان تقدّم نفسها كصيغ للمستقبل ، لكن ثبت فشلها بالتجربة ، اهجس ان المثقفين العرب تحديداً ، وفي هذه المرحلة بالذات ، قد يكونون اكثر استعداداً من الآخرين ، اعني الحركات السياسية ، على تقديم رؤيا للمستقبل ، وبالتالي مشروعاً نهضوياً جديداً .

صحيح ان التخبط لا يزال السمة السائدة في فكر هؤلاء المثقفين ، لكن التجربة علّمت الكثيرين منهم ، ثم جاءت الوقائع لتؤكد ذلك ، ان يكونوا اكثر تواضعاً بمطالبهم ، بدءاً من نوع الحياة التي يفترض ان يعيشوها كأفراد ، وانتهاء بالصيغة التي يريدونها لمجتمعهم . بمعنى آخر : لقد تنازلوا عن كم كبير من الشعارات الرنانة والكبيرة ، واصبحوا اكثر ادراكاً ان الحضارة لا تبنى من خلال الافكار الصحيحة وحدها ، وانما ايضاً ، وبالدرجة الأولى ، من خلال التراكم والاستمرار وخلق الصيغ والتقاليد ، ومن خلال المراحل والحلقات بترابطها وتتابعها ، وليس بحرق المراحل او تجاوزها . كما اصبحوا اكثر عقلانية في فهم النفس والآخر ، خاصة بعدما حدث في الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية ، ثم من موقف الغرب ، وتحديداً حكومات الغرب ، من قضايا المنطقة ، واسلوبه في معالجتها .

لا يعني ذلك ان لدى المثقفين العرب ،او لدى بعضهم ، نظرية كاملة يمكن اعتبارها بديلاً لما هو قائم ، ولكن بعض المقولات الاساسية التي كانت بداية عصر النهضة والتنوير ، ثم تراكم الخبرات والتجارب ، وضعت ملامح اساسية لما يمكن اعتباره الطريق الجديد ، فالعقل العلمي والديمقراطية وحقوق الانسان

والعقلانية والعلمانية الجديدة التي تأخذ بعين الاعتبار ثقافة الشعب ، وعدم التسليم للموجة السلفية الظلامية ، ولكن دون الدخول في معركة وهمية مع الدين ؛ وايضاً دولة المؤسسات والدستور وحرية التنظيم السياسي وحرية الفكر والتعبير ؛ والتوجه نحو العدالة الاجتماعية ، سواء في توزيع الثروة النفطية داخل كل قطر او بين الاقطار العربية ؛ ومحاولة بناء اقتصاد وطني يعتمد على النفس وعلى الاكتفاء الذاتي ، مع اعتماد سياسة تعاون وتبادل تأخذ بعين الاعتبار طرفي العلاقة بشكل عادل ومتكافىء ، وتعزيز العلاقات العربية وصولاً الى صيغ اعلى اعتماداً على الترابط والتكافل والمناطق الجغرافية . . . ان هذه الافكار ، واخرى تكملها، نواة الفكر الجديد الذي يراد له ان يكون بداية حوار بين المثقفين العرب ، ثم حواراً مع الآخر الذي يريد ان يفهم الوضع العربي بعيداً عن الاعلام الرسمي ، وبعيداً عن التعسف ، وصولاً الى لغة متقاربة او واحدة في فهم المشاكل او التعامل معها .

وربما يكون مفيداً هنا التذكير بتجارب سابقة ، ليس من اجل استعادتها ، لأن ذلك ، بالاضافة الى استحالته ، وانما للاشارة الى موقف الغرب منها اولاً ، ثم للاشارة الى النتيجة التي ترتبت على انقطاعها ، بحجة الرغبة بتجاوزها. الأمر الذي يستدعي مزيداً من الانتباه في المرحلة الجديدة ، في محاولة لتجنب اخطاء الماضي ، وايضاً لخلق تراكم يمكن ان يساعد للدخول في تيار الحضارة ، والمستقبل الانساني .

فاذا اعتبرنا ان الرجوع الى التاريخ يمنح الذاكرة مدى اوسع للمقارنة ، ويحدد بالتالي طبيعة النظرة والموقف من الآخر ، فإن

تاريخ العلاقة بين الغرب والعرب مليء بالمرارة والسلبيات ، ومليء بسوء النية ورغبة تصفية الحسابات والتواطؤ . ولو تجاوزنا العصور الوسطى والحروب الصليبية ، واخذنا الفترة الممتدة من بداية القرن الماضي وحتى الآن ، نجد سلسلة من عمليات البناء والهدم المستمرة ، وكان وراءها دوافع اكثر مما تحمل من مظاهر ، او كان لها قاعدة مختلة تكونت عبر فترة طويلة ، واحد اطراف العلاقة يأبى تصحيحها ، او ربما ان احد المشروعين او الفكرين يفترض ان وجوده واستمراره يعتمد على الغاء الآخر .

ان هذه الصيغة للعلاقة بين الطرفين تتجاوز المصالح الاقتصادية في احيان كثيرة ، فالدول الاستعمارية في بداية القرن الماضي تعاملت مع محمد علي بشكل ايجابي وواسع ، ولم تنظر اليه على انه منافس او متمرد خلال فترة معينة ، اذ كانت العلاقة بين الطرفين ايجابية ، وتم التعاون في مجالات متعددة ، وكان محمد علي مفيداً وضرورياً لهذه الدول في بعض الفترات ، لكن حين اصبح محمد علي صاحب مشروع نهضوي ، من حيث بناء الدولة على أسس حديثة ، بالمؤسسات والكفاءات ، والجيش ، ومن حيث البنية الاقتصادية والمجالات المرتبطة او الحيوية لاستمراره ، والوصول الى نهاية المشروع ، فقد اصبح هدفاً للدول الاستعمارية ، واعتقد ان الغاية الاولى والاساسية : منع استمرار هذا المشروع ، تمهيداً لاسقاطه .

وبغياب ، او بهزيمة محمد علي ، سقط مشروع الدولة العصرية ، وعادت مصر الى حيزها الجغرافي ، ثم بدأ العد التنازلي من اجل استيعابها ، وأخيراً احتلالها ، وكانت الحجج دائماً جاهزة،

وهكذا اصبحت مصر منذ منتصف القرن الماضي تابعاً يزداد ارتباطه بالدول الاستعمارية ، واستغل شق قناة السويس لترتيب صيغة جديدة للعلاقة بين الطرفين ، ثم جاءت الديون لتعتبر سبباً كافياً للاحتلال من اجل وضع اليد على موارد الدولة ، وقيام نظام الامتيازات والمحاكم الأجنبية ، الى وجود القواعد وجيوش الاحتلال .

وهكذا تحولت مصر سنة بعد اخرى ، بدءاً من سقوط مشروع محمد علي ، ثم غيابه ، من دولة قوية حديثة الى دولة تابعة . فبعد ان « كانت تجربة محمد علي في تحقيق نهضة اقتصادية مستقلة في مصر ، عن طريق اقامة الصناعات الحديثة ، واصلاح وتوسيع نظام الري ، واصلاح النظام الضريبي ، وفرض احترام القانون ونشر التعليم »[1] فإن تأثير هذه التجربة امتد الى البلاد العربية الأخرى ، « كما جرى في سوريا بين ١٨٣١ وبين اجباره عسكرياً على الانسحاب منها في عام ١٨٤٠ . وفي السودان ما بين ١٨٢١ حتى وفاة محمد علي ١٨٤٩ »[2] وفي اماكن اخرى عديدة في المنطقة العربية .

استمر الأمر كذلك حتى نهاية القرن التاسع عشر ، مع احكام سيطرة القوى الغربية ، الانكليزية تحديداً ، في منطقة الجزيرة والخليج ، وترافق ذلك مع بداية تآكل ثم انهيار الامبراطورية

(١) د. جلال احمد امين ، المشرق العربي والغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة ثانية بيروت ١٩٨٠ .

(٢) المصدر السابق .

العثمانية وتقاسم مناطق النفوذ التي كانت تـابعة لهـا . وقد تـزامن ذلك، كما اشرنا، مع اكتشاف النفط، وما رافقه من صراعات بين الدول المستعمرة ، بـريطانيـا وفرنسـا خاصـة ، ثم دخلت اميركـا كشريك ، الى ان تم الاتفـاق بين هـذه الدول عـلى اقتسام الثـروة النفطية .

ربما لا حاجة للمقارنة بين مشروع محمد علي النهضوي في بداية القرن الماضي ، من حيث الخصائص التي كان يتمتع بها ومن حيث الانفتاح على روح العصر ، وامكانية ان يشكل مرتكزاً لنهوض عربي شامل ، حديث وقوي ، ويمتلك امكانيات التأثير ، وبـين مشروع الدولة السعودية في النصف الأول من القرن الحالي ، اذ لقي الدعم والتـأييد ، سـواء في تبنيه ، ثم في السمـاح له بـالتوسـع والضم ، واخيراً في حمايته واستمراره منذ البداية وحتى الآن .

ان المسألة ، بالدرجة الأولى ، تتوقف على مدى رضا الغرب ، وعـلاقته ، ومـدى قدرة هـذا النظام عـلى تسهيل وتـأمين مصـالح الغرب ، وايضاً في مـدى قدرتـه على ألا يكـون مشعاً إلا في اتجـاه واحد . فإذا اختلت المعادلة تنتهي العلاقة ، او تختلف !

فإذا انتقلنا الى النصف الثاني من القرن الحـالي ، واستعرضنـا كيف تعامل الغـرب مع عبـد الناصر ، نجـد شبهاً كبيـراً بطريقـة التعامل مع محمد علي ، فحين كان عبد الناصر في منتصف المسافة بين خيارات عدة ، كان الغرب يتعامل معه ويحاول جذبـه ، لكن دون تقديم اية تنـازلات ، أما بعـد ان اصبح عبـد الناصر حـاسماً

وصاحب مشروع نهضوي فقد تحول الى خصم ويجب ان يقضي عليه والتخلص منه .

ومن هنا نجد ان اي حوار مع الغرب ، ضمن منطق آخر ، مختلف ، ليس فقط غير مرغوب فيه ، إنما محارب ايضاً . هذا في الوقت الذي لا يشترط الغرب ان يكون الطرف الآخر مثيلاً له ، صورة منه ، وانما الشرط الأهم والأساسي ان يكون قادراً على حماية مصالحه وتحقيق اكبر نفع له ، بصرف النظر عن المبادىء والأفكار ، وهذا ما يؤكد ان الغرب لا تعني له الأفكار والنظم شيئاً قدر ما تعني له الفوائد والمصالح .

وينطبق الامر ذاته على العراق ، فحين كان غير متعارض مع الغرب ، ومفيداً في مواجهة ايران ، فقد لقي الدعم والتأييد ، أما حين بدأ يعمل لحسابه الخاص ، وحين مسّ احدى المقدسات الغربية ، النفط ، فقد تحول الى خصم !

وهكذا نلاحظ ان الافكار وطبيعة الانظمة ونوعية الحكام لا تعني الكثير إلا بمقدار توافقها وتعارضها مع المصالح ، حين ذاك تخرج من المخازن مجموعة مناسبة من الأسلحة السياسية والفكرية ، ومعها الشعارات ، وايضاً « استنهاض » قوى من اجل مواجهة الحالة التي تتطلب المعالجة ، إمّا بالتقويم او بالالغاء .

* * *

لقد حاولت في روايتين : « سباق المسافات الطويلة » و« مدن

الملح » ان اقرأ توراة العصر الحديث : النفط ؛ ولقد توصلت الى نتيجة محددة : هذا الاله ، يهوه الجديد ، شديد الوضوح والحزم ، لا يقبل شريكاً إلا اذا كان تابعاً ، ولا يقبل اختلافاً إلا اذا استطاع ان يلقنه درساً لكي يكون امثولة .

فحين احتكرت بريطانيا النفط الايراني ، ولم تفسح المجال لأن تقبل شريكاً ، خاصة مثل اميركا المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ، فقد انهارت ايران الشاه ، اول مرة ، لكي تعاد القسمة من جديد ؛ وبعد ذلك عادت القسمة المرضية ومعها الشاه ، ومعها امكانية التعايش والهدوء ! وحين بدا ان الأمر يتجاوز الشاه ، وليس بحاجة اليه ، تم التخلي عنه ، وهكذا جاءت اوضاع جديدة كانت بحاجة الى صقل وترتيب ، ولما تمّ صقلها وترتيبها ، اصبحت الحاجة الى تقليم اظافر العاقل والمرتب ، خاصة حين تتطلب الأمور ترتيباً جديداً يتلاءم مع النظام الدولي الجديد .

لقد حاولت في هاتين الروايتين ان اقرأ المسكوت عنه ، المغيّب ، الغامض والمتداخل ، واذا كانت الرواية ، في الجزء الأساسي منها ، لعبة تقع عند التخوم الخطرة بين الواقع القاسي والخيال ، فإن احدى مهامّها ان تطرح الاسئلة ، ان تثير القلق ، وان تدعو الكثيرين للتفكير : كيف يجب ان يتعاملوا مع الواقع ، وكيف ينظروا الى ما يمكن اعتباره خيالاً !

واذا كنت قد بدأت هذه الدراسة من نهايات القرون او بدايات القرون التي تليها ، فقد قصدت ، بالدرجة الأولى ، العصور ، وبالتالي ما يميز عصراً عن آخر .

في « نهاية » الاخدود ، الجزء الثاني من مدن الملح ، وعلى لسان احد ابطالها الأساسيين وهو يتأمل نهاية عصر يمضي يقول : « ـ قالوا انــه في نهايـة الـزمــان مــا تلقى إلا اولاد الحــرام ، والسفلة ، والاوباش ، والنهابين ، وحفاري القبور . وما تشوف إلا السفاحين والقـوادين والسماسـرة ، وينبع من جـوا القـاع اللئـام وأصحـاب القراطيس السوداء والخصيان والمدندشين بالنياشين وحاملي الاختام واصحاب الشفاعـة وكتاب السـلاطين . وقبلهم تشـوف المنجمين وفتاحي الفال واللي يرقصون الحيايـا ويحلبون العـصافير ، وهذول وغيرهم ما لهم شغل إلا يطيبون ويطبطون على الأكتاف ويبوسـون اللحى . . ويقولون : عنز ولو طـارت . « ـ اي نعم . . وفي نهاية الـزمـان يمـلأ الأرض الايتـام والأرامـل والمجـانـين والحشـاشـين والـدراويش والهاربـين من الظلم ، وتمتـلىء الشوارع بـالجوعـانـين والمـظلومين ، وتصـير البلاد من اولهـا لتاليهـا سجن كبـير فيصبح الداخل مفقود والخارج مولود ، لكنها ما تدوم .

« ـ وفي نهاية الزمان ما يتميز بين الابيض والاسود ، بين الحلال والحـرام ، ويكثر في ذاك الـزمان الانبيـاء الكذابـين والـلي يحملون الخرق والاعلام . . . ويظهر الاعور الدجال .

« ـ والـلي يتولـون الأمر ، الـلي يحكمون ويرسمـون ، في نهاية الزمان ، يصيرون تنابل وما يعود بقلوبهم شفقة او رحمة ، ويظنون انهم معمرين مثل نـوح عليه السـلام ، ويطلقـون ازلامهم يقتلون وينهبـون ، لكن اذا جاءت النـازلة انكـر الابن اباه والعبـد مـولاه وسلحـوا على ارواحهم وبكـوا فرعـاً ولعنـوا الاقـربـين والأبعـدين وقالوا : ليتنا كنا نسياً منسياً ! » .

وختم ذلك الشخص في الرواية نبوءته بأن قال :

ـ « وهذا اللي تشوفه عيونك ، يا ابو غـانم ، نهاية الـزمان ، وان غداً لناظره قريب »[1] .

لذلك يجب ان نتأمل بكثير من الحرص والمسؤولية ما يجري في اماكن عدة من العالم ، خاصـة الشرق الاوسط ، رغم بعـد المكان عن اناس كثيرين ، لكن نتائج مـا يجري سـتطالهم وتؤثر عليهم ، وسوف تعني لهم الكثير في المستقبـل ، وهذا مـا يستدعي الـوقوف طويلاً امام ما يسمى النظام الدولي الجديد ، وان يعطى هذا النظام مضموناً انسانياً ، لا ان يكون ستاراً لأمركة العالم .

(١) مدن الملح ، الاخدود ، صفحـة ٦١٦ ـ ٦١٧ ، الطبعـة الأولى ١٩٨٥ ، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

من لورنس الى شوارزكوف

الاحتفال بالملك القادم

يذكر كتاب سيرة لورنس « العرب » انه في اول زيارة قام بها الى البلاد العربية سلك طريق الحروب الصليبية ، وانـه توقف طـويلاً عند القلاع التي احتلها او بناها الفرسان المسيحيون . كما وعاد الى تلك القـلاع مرات عـديدة في اوقـات لاحقة ، عـاد كبـاحث عن الآثار ، او كدارس للمواقع والمياه والطرق ، وايضـاً لاتقان لهجـة السكان المحليين من البدو .

في زيـارته الأولى ، قـطع لورنس طـريق الحج المسيحي عـلى قدميه ، وفي بعض المراحل حافياً ، لكي يتنسم رائحـة التاريـخ ، ويتعرف بدقة وامعان كيف سلك الذين سبقوه ، وأيضاً لكي يتألم !

ربما يكون لورنس مزيجاً من الأحلام والعقد النفسية والمهمات السيـاسية التي تنـاسب شخصيـة اشكـاليـة ، شـديـدة الغمـوض

والكثافة ، مثل شخصيته . فالشعور بالخطيئة الذي كان يملؤه منذ الصغر ، وكان نتيجة تربية مسيحية شديدة التزمت ، ازداد بسبب الاغتراب الطويل منذ وقت مبكر ، ثم تعمق هذا الشعور نتيجة الوحدة والعزلة ، وجاءت القراءة ، والتي كان يستمد منها معلوماته ومعارفه ، وايضاً احلامه ، لكي تكرس تصوراً خاصاً به للعالم والبشر والحياة ، علماً بأن هذا التصور ظل حبيس القراءة والتأمل ، اذ لم تصححه التجربة ولم تغنه الحياة ، لأنه كان بعيداً عنهما ، وفضل ان يبقى كذلك . وهكذا نشأ في مناخ « يؤثر فيه التاريخ على الواقع ، ويفضل صداقة الأشياء على صداقة البشر » كما يقول احد الذين كتبوا عنه ، « وهذا ما دفعه الى مكان غريب ، الجزيرة العربية ، والى مصادقة اشخاص غرباء ، البدو »[1] .

يضاف الى ما سبق ، ان العناصر المختلفة التي كونت شخصية لورنس جعلته يمتلىء بشعور النبوة ، ولذلك افترض ان عليه مهمة الخلق والتغيير ، وهذا ما جعله يندمج اندماجاً كلياً بالدور ، وان يؤدي العمل الذي كلف به اداء متميزاً كما لو انه جزء من طبيعته وشخصيته .

يقول ريتشارد الدنجتون ، احد كتّاب سيرته ، في وصف جانب من شخصية لورنس « ان في اهاب هذا الرجل انوثة كامنة ، وقد انعكست على حياته وتصرفاته » ويمكن الاضافة ان طريقته في تعذيب نفسه، عندما قطع طريق الحج المسيحي على قدميه ، ثم

(١) ريتشارد الدنجتون ، لورنس في البلاد العربية .

وهو يمشي حافياً على الرمال الساخنة في الجزيرة العربية ، وأيضاً حين ارغم نفسه على ان يقطع الفا وخمسمائة ميل خلال فترة قصيرة ، وفي جو صحراوي شديد القسوة ، واخيراً ما حصل له في درعا (!) هذه الصفات وغيرها تشير الى ان التكوين الخاص للورنس ، بدءاً من الجسد الانثوي ، او الغلامي ، وانتهاء بالانتحار ، كما تؤكد مجموعة من الوقائع والقرائن ، وما بين البداية والنهاية من تربية وثقافة ، الى الاحلام ومعها الشعر ، اضافة الى الروح الرسولية التي املت عليه الكثير من التصرفات ، ثم ما تلا ذلك ، حين هجر المسرح السياسي تماماً ، والتحق بسلاح الطيران كعنصر عادي ، رافضاً جميع المناصب التي عرضت عليه ، واخيراً موته الفاجع . . . كل هذه الصفات جعلت لورنس شخصية تتمتع بجاذبية خاصة اقرب الى الاسطورة ، وجعلت الكثيرين يحتذون خطواته ويعتبرونه شخصية نموذجية فذة قادرة على الالهام والتأثير ، خاصة وهم يقلبون كتابه « اعمدة الحكمة السبعة » والذي يقول عنه تشرتشل : « يكفي لورنس ، لكي يكون عظيماً ، انه كتب اعمدة الحكمة السبعة ، حتى لو لم يفعل شيئاً آخر ! » .

لا تهدف هذه الدراسة الى تقصي حياة لورنس او ان تعيد النظر بالمهمات التي قام بها في المنطقة العربية ، قدر ما تهدف الى لفت النظر الى امرين :

الأول : عدم الوقوع في شراك الصورة المصنعة ، البالغة البهاء والبريئة للورنس ، والمتأخرة ايضاً ، والتي املتها وكونتها اعتبارات كثيرة ومتداخلة . اذ بعد ان تخلت بريطانيا عن الوعود التي اعطتها

للعرب ، وكان لورنس ابرز الذين قدموا تلك الوعود ، كان لا بد ان يتراجع ، ثم ان يتخلى ، خاصة وان المرحلة التي رافقت الحرب العالمية الأولى اتسمت بالكثير من الشعارات والوعود والاحلام ، والتي تكسرت على ارض الواقع في خضم الصراع وتضارب المصالح بعد انتهاء الحرب .

ان شخصية لورنس ، في هذا الجانب ، تبدو ملتبسة ولا تخلو من تلفيق ايضاً . فالرجل كان جزءاً من مهمة كبيرة ، وقد ادى دوره باتقان . أما ما يقال عن الاحباط او المرارة التي حلت به وجعلته يعتزل الحياة العامة ، فإنه بمقدار ما يلائم شخصيته الشاعرية والمملوءة بروح المغامرة والتأمل ، فإنه لم يعد الرجل الذي يناسب المرحلة الجديدة ، مما يقتضي ان يمضي فاسحاً المجال لرجال من نمط آخر ، لأن على هؤلاء ان يؤدوا مهمات تختلف عن المهمات التي كان على لورنس ان يؤديها .

ولا بد من التأكيد هنا ان الاعلام لعب دورا بارزا ومهما في تسويق لورنس وخلق هذه الهالة الاسطورية حوله ، اذ كان في حياته والأعمال التي قام بها من الغموض والاثارة ما يغري بان يُلتفت اليه من زوايا متعددة ، وفي اكثر من مرحلة ، لاسكات صوت الضمير ، وتمشياً مع الروح الرومانسية التي كانت سائدة ، علماً بأن هناك عدداً من الرجال ، بريطانيين خاصة ، لايقلون اهمية عن لورنس في تلك المرحلة .

قد يتسنى لأحد الباحثين يوماً ان يجري نوعاً من المقارنة بين لورنس وعدد آخر من الساسة البريطانيين الذين لعبوا دوراً في

تشكيل الخارطة الجغرافية والسياسية للمنطقة العربية ، ولن اجد نفسي مضطراً لأن الفت النظر الى شخصية محددة : فيلبي ، والذي ، ربما ، يتفوق ، من بعض الجوانب ، على شخصية لورنس ، فقد لعب هذا الرجل دوراً أساسياً في صياغة شكل المنطقة ، او على الأقل جزء أساسي منها ، الجزيرة والخليج ، وان يكن من جانب مختلف عن لورنس ، اذ في الوقت الذي كان لورنس يمزق الامبراطوريات ويهدم الممالك كان فيلبي يقيم دولاً ، أو على الأقل يقيم دولة مركزية في الجزيرة ، ويقدمها لكي تكون اساسا او نموذجاً لما يجب أن تكون عليه دول المنطقة الأخرى ، خاصة التي تماثلها بالاوضاع والتكوين .

واذا كان لورنس حظي بهذه الأهمية وبهذا البريق ، ولم يصل الآخرون الى مثل ذلك ، خاصة فيلبي ، فإن الأمر يتعلق بالنفط، وايضاً لأن روح فيلبي لا تزال حية ولها تجسيداتها ورموزها في الواقع الذي نعيشه الآن ، وبالتالي ضرورة ابقاء جزء من الملامح في الظل !

الثاني : ان روح لورنس ، رغم الكثير من الملابسات والغموض ، او ربما بسبب ذلك ، لا تزال هي الموحية والمسيطرة على الكثير من الغربيين ، خاصة القادة العسكريين والسياسيين ، وهذه الروح هي مزيج من تصفية العلاقات مع التاريخ ؛ خاصة تاريخ العصر الوسيط ، وتأكيد لتفوق الغرب ليس فقط من الناحية التكنولوجية وانما من حيث البنية العقلية ؛ وايضاً لتأكيد التميز بين الشمال والجنوب ، بين الشرق والغرب ، وبالتالي حق الغرب في

اعادة صياغة العالم ضمن نسق يلائمه ويحقق مصالحه .

* * *

قد تكون هذه المقدمة اطول مما ينبغي من اجل الوصول الى الموضوع الساخن الذي يفترض ان يعالج الآن ، وهو : الغزو الاميركي ـ الغربي للخليج ، وبطل هذا الغزو : شوارزكوف ؛ لكن ما دعا الى هذه المقدمة ان « الانجيل » الذي اصطحبه معه ملك الغزو الجديد هو : « اعمدة الحكمة السبعة » وقد تعود ان يرجع اليه كل ليلة ، وفي مسرح العمليات ذاته : الصحراء العربية !

وأيضاً لأن طبيعة الغزوة الجديدة تتجاوز كثيراً الأهداف المعلنة « بتحرير الكويت » ، لتصل الى اعادة ترتيب العالم وفق نسق مختلف عما ساد خلال الفترة التي امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن ، وتشبه الى حد بعيد تلك الغزوة التي بدأت في مطلع القرن ، من حيث انها انطلقت من الجزيرة العربية وشملت المنطقة كلها ، مع فارق : بريطانيا ولورنس في الأولى ، واميركا وشوارزكوف هذه المرة .

اذا كان المؤرخون سيتوقفون طويلاً عند العقد الذي نعيشه الآن ، خاصة عند بدايته ، لأن احداثا كثيرة وهامة وقعت خلاله ، وتركت تأثيراً بالغا على مناطق واسعة من العالم ، فلا بد من الاشارة هنا الى ان مما جعل الغزو الاميركي لهذه المنطقة كاسحاً هكذا ، وان يتمخض الغزو عن ولادة اوضاع جديدة على الكرة الأرضية ، ان

الظروف والتطورات الدولية والاقليمية عجلت بما حصل ، وادت بالتالي الى تلك النتائج .

ومن دون الدخول في تفاصيل كثيرة لا بد من التأكيد هنا على ان ما حصل في المعسكر الاشتراكي ، ثم في داخل الاتحاد السوفياتي على وجه التحديد ، حوّل العالم الى حالة من الاستقطاب جعلت الولايات المتحدة الاميركية وحدها مركزاً لهذا الاستقطاب ، والقوة الأساسية المقررة لسياسته وتوجهه .

اما على المستوى الاقليمي فإن الحرب العراقية ـ الايرانية التي انتهت وقد استنزفت الطرفين المتصارعين ، دون ان يتمكن اي منهما من احداث تغيير نوعي ، ونظراً للاعباء الاقتصادية التي ترتبت نتيجة الحرب ، ولمواجهة متطلبات المرحلة الجديدة في اعادة الاعمار ، وبالتالي الحاجة الماسة لتوفير الموارد والقروض ؛ اضافة الى وجود ذلك الجيش الكبير الحجم ، اي الجيش العراقي ، وما يتطلبه من نفقات ، وضرورة ان تكون له وعليه مهمات تلائم حجمه وطموح قيادته ، ولكي يلعب دوراً في منطقة بالغة الأهمية وشديدة الحساسية ، فقد كان من المتوقع ان تتعارض المصالح وان يختل التوازن ما لم يستوعب هذا الجيش وطموح قيادته ، ولذلك فإن الأمور كانت تتجه نحو التفجير ، خاصة وان اسرائيل واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لعبا دوراً في الدفع نحو هذا الوضع ، لأنه لا يلائم اسرائيل مطلقاً ان تكون هناك قوة عسكرية عربية يمكن ان تشكل عليها خطراً ، او ان ترغمها على تقديم تنازلات .

ان قراءة طبيعة التطورات التي حصلت في الخليج بدءاً من نهاية

عقد السبعينات تكشف وتؤكد ان مجموعة من القوى والعوامل دفعت لكي تأخذ الأمور هذا المسار ، اذ بعد ان دمرت القوى الديموقراطية والليبرالية في ايران ، وأفسح المجال للقوى السلفية لكي تحتل الساحة ، وبعد ان تم التخلي عن شاه ايران ، انفجرت الثورة الاسلامية ، وكانت تلك الثورة ، بشعاراتها وقياداتها وطموحاتها ، تريد اجتياح المنطقة ، وهكذا بدا العراق القوة التي يفترض ان تتصدى لهذه الثورة ولهذه الموجة ، ونظراً لطبيعة النظام وامكانياته لم يتردد في القيام بهذه المهمة ، وقد شجع ودعم في حربه مع ايران ، وانتهت تلك الحرب بالعودة الى نقطة الصفر تقريباً ، بعد ان استنزفت الكثير من امكانيات الطرفين .

كان هدف الحرب اذن ان تستنزف ، الى اقصى حد ، طاقة اهم دولتين في الخليج ، وهذا ما حصل فعلاً ، حين توقفت الحرب لعجز اي من النظامين عن كسبها . وبدأت الدول الاخرى ، في المنطقة ، وفي مراكز القرار ، تحاول استعادة المبادرة ، ثم السيطرة على الخليج ، من خلال اعادة ترتيب الأوضاع ، سياسياً وامنياً ، مع معطيات مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، ومن الطبيعي ايضاً ألا يسمح لجهة اقليمية ، خاصة العراق بجيشه وطموح قيادته ، ان يتحكم بهذا المصدر الحيوي ، او بالقسم الأكبر منه . اذ بالاضافة الى ما يعنيه ذلك من قوة اقتصادية ، فإن الجوانب الأخرى ، السياسية والأمنية ، لا تقل اهمية .

واذا كان من المبكر اعطاء تفسير كامل للدوافع التي جعلت القيادة العراقية تندفع بهذه القوة وبهذا التحدي الى احتلال

الكويت ، فإنه لا يمكن اسقاط الاسباب التاريخية ، القديمة والمعقدة بين القطرين ، اضافة الى الخلاف الذي نشأ بينهما بسبب حجم الانتاج النفطي واسعاره ، وايضاً الخلاف على حقل الرميلة ، والديون التي للكويت على العراق ، لكن هذه الاسباب وحدها لا تفسر ولا تبرر حجم رد الفعل العراقي لو لم تكن هناك دوافع او تقديرات من نوع آخر !

قد تكون القراءة التي اعتمدتها القيادة العراقية للمرحلة الجديدة ، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ، جعلتها تعتقد ان الظروف ، اصبحت مؤاتية اكثر من قبل لتحقيق صيغة في المنطقة توفر لها شروطاً أفضل للعب دور اقليمي متميز ، وتجعلها في وضع اقوى للمساومة ، خاصة بعد ان « وفر » لها الطرف الآخر ، الكويت ، او الاطراف الاخرى ، السعودية ودول الخليج الاخرى ، وبايعاز من الولايات المتحدة الاميركية ، الاسباب « المبررات » من اجل ذلك ، اذ بالاضافة الى التلاعب والضغط من خلال اسعار النفط وكميات الانتاج ، وقد بدا ذلك واضحاً من تدني اسعار النفط واغراق الاسواق ، ثم الخلافات التي ظهرت في مؤتمرات الاوبك الاخيرة ، فإن مسألة القروض والمعونات التي قدمت للعراق اثناء الحرب العراقية الايرانية اخذت تستعمل كورقة ضغط ومساومة لحمله على انتهاج سياسة معينة ، وحين لم تكف تلك الاسباب تم اللجوء الى الضغط المباشر والتآمر .

ان الآلة الاعلامية التي بدأت العمل منذ مطلع التسعينات حول امتلاك العراق لأسلحة فتاكة ، ثم الحصار الذي تبع ذلك ،

والحملة التي ساهمت فيها اسرائيل لتعبئة الرأي العام ، خاصة الاوروبي والاميركي ، والتي قابلها العراق بالتحدي ، وبعض الاحيان بالاستخفاف ، دفعت الأمور الى مزيد من التوتر ، وحددت لتطور الاحداث مساراً واحداً تقريباً .

واذا كانت طبيعة العقلية والتكوين النفسي للقيادة العراقية اعتماد الهجوم كأفضل سياسة للدفاع ، وهناك شواهد نظرية وعملية كثيرة على ذلك ، ونتيجة لقراءة ذات نهج معين للمرحلة الجديدة ، فقد كان احتلال الكويت ، او على الأقل جزء منه امراً واردا ، خاصة في ظل الاحتقان والتهديدات المتزايدة .

قد يختلف التفسير ، وقد تتعدد الدوافع لهذا الاجراء العراقي ، وربما ايضاً المدى او النتائج التي تترتب عليه ، وكيفية التعامل معه عربياً ودولياً ، إلا ان الأمور دفعت في المسار الذي أشرنا اليه ، اذ بعد ان قطع الطريق على الحل العربي ، والذي كان ممكنا بنظر الكثيرين ، اندفع الطرف الآخر ، الولايات المتحدة اولا ، ثم الحلف الذي كونته ، لمواجهة هذا الاحتلال ، ليس فقط لـ « تحرير » الكويت ، وانما لخلق واقع جديد على الارض ، بما في ذلك : تدمير آلة الحرب العراقية نهائياً، وتدمير الاقتصاد والبنية التحتية ، واسقاط النظام او تركيعه تماماً ، وايجاد الشروط والمناخ الملائم لاقامة حلف سياسي وامني طالما رغبت الولايات المتحدة في اقامته ، واخيراً جعل العراق امثولة وشاهدا حيا ، ملموساً ، امام انظار العالم كله لمن يفكر او يحاول الوقوف في وجه الولايات المتحدة ، او من يحاول عرقلة اقامة النظام الدولي الجديد كما تريده ان يكون .

ان المعلومات والشواهد تؤكد ان الولايات المتحدة في سياستها تجاه المنطقة ، خاصة الخليج والجزيرة ، وفي محاولة لاحكام سيطرتها على النفط ، في البداية كمصدر للارباح بالدرجة الأولى ، ثم كطريقة للهيمنة ، لم تتردد في اعتماد جملة من الوسائل والصيغ من اجل الوصول الى ذلك : اقامت القواعد العسكرية ، خاصة الجوية ؛ نشرت اساطيلها كسوار حول المنطقة ؛ ربطت معظم دول النفط بمعاهدات او فرضت عليها تقديم تسهيلات ؛ خزنت كميات من الاسلحة لاستعمالها عند الحاجة ؛ اقامت مجموعة من الترتيبات ذات الطابع العسكري ، كالمطارات والموانىء والطرق ، لاستخدامها عند الضرورة ، وفي وقت من الأوقات . وبنتيجة تراجع الاستعمار القديم ورحيله ، اقترحت بدائل عديدة : ملء الفراغ ، الأحلاف المعاهدات . . . الخ اضافة الى توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية بينها وبين دول الخليج ، بحيث اصبحت هذه الاخيرة مرتبطة ومحكومة اقتصادياً . ثم سياسياً ، بالولايات المتحدة .

جرى ذلك نتيجة خشية الولايات المتحدة ، او بحجة ، خوفها من الاتحاد السوفياتي ، واحتمال وصوله الى الخليج ، او حسب التعبير السائد ، المياه الدافئة ، وتهديده لمصالح حيوية وهامة لها هناك . ولم تتوقف الولايات المتحدة عن الاستعداد لمواجهة هذا الخطر ، وكان من جملة الوسائل تهيئة القوات للتدخل السريع وحرب الصحراء .

فالمعلومات تؤكد ان الولايات المتحدة بعد ان انشأت قوات

التدخل السريع ، وبعد ان قسمت العالم الى قطاعات ، اعتبرت ان احتمالات تدخلها في المواقع الساخنة والبؤر المتفجرة واردة بنسب متفاوتة ، لكن على رأس هذه الاحتمالات : التدخل في مناطق صحراوية ، خاصة في الخليج العربي ، واصبح هذا الاحتمال اقوى واقرب بعد اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية ، ولذلك بدأت تزيد اهتمامها وقواتها التي يفترض ان تتدخل في هذه المنطقة .

ومنذ اوائل الثمانينات كلفت الادارة الاميركية نورمان شوارزكوف ان يتولى امر هذه القوات . وهذا القائد المجروح في فيتنام ومن فيتنام ، كما هو حال معظم القادة العسكريين ، كان يحمل في قلبه وذاكرته اشياء كثيرة ، ولذلك اندفع بحماس لتدريب قواته في مواقع ومناخات مشابهة لمسرح العمليات المحتمل ،الخليج. وهكذا قضى السنوات بين ٨٣ ـ ٨٥ يستعد في صحراء كاليفورنيا ، ثم في الصحراء المصرية ، من خلال المناورات المشتركة ، كما لم يتوقف عن اطلاق التحذيرات المتوالية ان حرب الصحراء آتية لا ريب فيها ، وتأكد لديه هذا اليقين خاصة بعد انتهاء ، او توقف ، الحرب العراقية الايرانية . وما يدل على ذلك الشهادات التي قدمها للجان المختصة في الكونغرس والتقارير التي قدمها للادارة .

ففي شباط ١٩٩٠ ادلى بشهادة امام لجنة القوات المسلحة في الكونغرس اكد فيها ان « الخطر الجدي الممكن ، او المحتمل ، على المدى القصير ، بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية ، ان يقوم العراق بالسيطرة على امدادات النفط » . وكان ، قبل ذلك ، عام ١٩٨٨ ، قد قدم تقريراً يشير فيه الى هذا الاحتمال ايضاً .

وهكـذا بدأت الاستعـدادات تزداد وتتسـع لمواجهـة احتمـال التدخل في الخليج .

لو توقفنـا قليلاً عن متـابعة الأحـداث في مراحلهـا الاخيرة ، وعدنا الى الماضي قليلاً ، يمكن ان نـرى المشهد الـذي يجري الآن بوضوح اكبر .

فالجنرال شوارزكوف الذي يملأ الشـاشة الآن ، والـذي يرمي بـظلاله حتى عـلى الرئيس الاميـركي ، هو احـد ابناء المهـاجـرين الالمان ، بدأ ابوه ضابـطاً في الجيش الاميركي ثم انتقـل الى قوات الشرطة ، واصبـح مديـراً لشرطـة كاليفـورنيا في فتـرة معينة مليئـة بالمهمات والفضائح ، ثم كلف ليكون مسؤولاً عن حماية الشاه محمد رضـا بهلوي ، بعـد ان تقـرر التخلص من الأب ، واستبـدالـه بالابن ، اثناء الحرب العالمية الثانية !

بعد ان ادى شوارزكوف الأب مهمته في ايران بنجاح ، انتدب لمهمة اخرى في العربية السعودية ، ولم يتـردد ، هذه المـرة ، في ان يصطحب معه ابنه نورمان في الرحلة ، ولقد تركت تلك الرحلة في ذهن الصبي آثاراً وذكريات لم ينسها قط ، وقد اشار اليها اخيراً ، بعد اربعين سنة ، وهو يعود من جديد الى الجزيرة العربية . ولكنه لم يعد هذه المرة كسائح يبحث عن ذكريات الطفولة والصبا ، وانما كقائد للقوات الحليفة من اجل تحرير الكويت !

عاد نورمان شوارزكوف اذن قائداً ، وكان يحمل معه ايضـاً : ذكريات تلك الزيارة ، وأعمدة الحكمة السبعة ، ومهمة « التعامل » مع خصم يجب سحقه انتقاماً لهزائم قديمة وحديثة !

وتشاء الظروف ان يلتقي نورمان شـوارزكوف بـالملك فهد في نفس المكان الذي التقى فيـه ابوه بـالملك الأب ، وهكذا تـداعت ذكـريات المـاضي واحـلامـه ، و« هكـذا يلتقي الابنـاء كـما التقى الآباء » ، كما يقول كتاب صدر حديثاً عن حرب الخليج[1] .

فـإذا اضفنا الى متـابعة المهمـة الابويـة ، والتي كـانت محـددة وواضحة ، ذلك التراث من التربيـة العسكريـة الصارمـة ، وذلك النظام الذي فرضه الأب ، منذ وقت مبكر ، علاوة على الكم الهائل من الاحقـاد وتصفية الحسـابات ، نعـرف كيف جاء القـائـد لاداء المهمة التي كلف بها .

لقد جعلته العودة الجديـدة الى الجزيـرة العربيـة يشعر بحنـين جارف الى الماضي ، اذ حملت معها نسائم الفتوح الأولى ، ايام جاء لورنس وغيره من الـرواد الاوائل ، مضـافا اليهـا الروح الالمـانية ـ الاميركية ، والتي هي مزيج من الصرامة والمغـامرة ، فـإذا عززتهـا ايضا فكرة اقامة النظام الدولي الجديد ، بما في ذلك سحق او الغاء اية معارضة لهذا النظام ، فعندئذ يمكن فهم المـواقف التي تعاقبت بعد ذلك .

اذ بعد ان التقى الرئيس بوش بنورمـان شوارزكـوف في اليوم التالي لاحتلال العراق للكويت ، طلب شوارزكوف من الرئيس ان يحدد اهدافه في كيفية الـرد على هـذا الاحتلال : هـل ينوي اتخـاذ موقف حازم بكل ما تعنيه هذه اقلكلمة ؛ ام لا يزال الأمـر يحتمل

(١) مجلة الفيغارو عدد ٥٥٥ شباط ١٩٩١ .

حلولاً أخرى ؟ وحين تطابقت وجهتا نظر الرئيس والجنرال ، في ان هذه المعركة لا تعني فقط الغاء قوة اقليمية مزعجة ، بل تعني ايضاً شق الطريق واسعاً امام فكرة النظام الدولي الجديد ، واعطاء درس وامثولة لأية دولة او قوة ، تفكر بمعارضة الولايات المتحدة الاميركية ، وحين طلب الجنرال صلاحيات كاملة للتصرف ، ووافقه الرئيس ، فقد انفتح الطريق ، واصبح من الممكن ان تصفى حسابات كثيرة وتاريخية .

واذا كان الجنرال مود ، القائد الانكليزي الذي احتل العراق اثناء الحرب العالمية الأولى ، قد جاء تحت عنوان : « جئت محررا لا فاتحاً » فإن نورمان شوارزكوف جاء اولاً : لحماية السعودية من غزو عراقي محتمل ، ثم انتقل الى تحرير الكويت ، ثم الى تدمير آلة الحرب العراقية ، الى احتلال جزء من العراق ؛ ولولا رحمة الرئيس لكان بالامكان الوصول الى بغداد ، وابادة الجيش العراقي بكامله والغاء العراق من الخارطة[٢] . لولا ان ذلك يغير في موازين القوى ، مع انه « يستطيع ان يمحو العراق من الخارطة ، ولكنها ليست احسن طريقة لاعادة التوازن الى المنطقة » كما قال شوارزكوف ، وهو يمتثل لاوامر الرئيس في وقف العمليات العسكرية .

وهكذا استلم شوارزكوف قيادة القوات الحليفة مع صلاحيات كاملة ، ولأن جرح فيتنام آلمه واذله فقد كان مصمماً على ان تكون

(٢) تصريحات شوارزكوف للصحافة على اثر قرار وقف اطلاق النار .

حربه في الخليج قصيرة ، قاسية ، مدمرة ، وهذا يقتضي ان يكون متفوقاً ، وان يفرض الصيغة التي تلائمه اكثر ، لأنه حسب ما يقول « لا يمكن كسب حرب طويلة الأمد » ، ولا يريد ان يضحي بجنوده في حرب برية يكون ثمنها غالياً .

جاء بهذا التصور وبهذا التصميم ، وكان ذلك نتيجة قراءة الحروب السابقة ، مضافا اليها التجارب الشخصية ، ونتيجة ثقل التاريخ الذي لم تصف حساباته بعد ، وايضاً من اجل شق الطريق واسعاً امام النظام الدولي الجديد ، وأمام مستقبله الشخصي ، وهذا ما جعله يعتبر ان معركته ، بالدرجة الأولى ، هي معركة السيطرة ، خاصة الجوية وليس الاشتباك ، ومعركة سحق الخصم والغائه لا مجرد التفوق وتحقيق النصر عليه .

ان شوارزكوف ، كأسلاف آخرين ، لم يأت كقائد عسكري فقط ، وانما كصاحب رؤية وفلسفة ، خاصة وان الأمثلة التاريخية التي تلهمه كثيرة ومتعددة ، منها القديم ومنها الحديث ، فهو حين يطارد الجيش العراقي في الجنوب تتراءى له صورة هانيبال وهو يطارد الجيش الروماني ليس فقط من اجل كسب المعركة وانما من اجل ابادة الجيش ، اما رأيه بالعرب ونظرته اليهم ، فانها نظرة لورنس ورأيه نفسه اذ يصفهم « بأنهم شعب غير مستقر ، وانهم يشبهون ، في عدم استقرارهم شيئاً رجراجاً كالماء » .

ومما يعزز رؤيته وفلسفته ، استقلاله والصلاحيات التي حصل عليها ، فإذا كان موضع لوم ومساءلة امام رؤسائه ، حين خالف بعض التعليمات في حرب فيتنام ، في محاولة لحماية جنوده فقد

اصبح الآن ، وفي المعركة ، التي هو قائدها ، طليق اليدين ، خاصة وان تفسيره لخسارة اميركا في الحرب الفيتنامية انها كانت معركة طويلة ، ومعركة اشتباكات ، وان من يتحمل مسؤولية الخسارة ليس العسكريون وانما السياسيون المترددون والعاجزون عن اتخاذ مواقف حازمة تلائم الحالات والمواقف التي وجدوا انفسهم يواجهونها ، وهذا ما جعله يتصرف بطريقة لا تترك لأحد ، خاصة من قادة الجيوش الحليفة ، ان يتخذ قرارا او ان يخالف التعليمات التي يصدرها هو بالذات ، اذ كان يشرف بنفسه على المعركة ، ووحده الذي يصدر الاوامر .

حتى الاعلام الذي كان يتمتع بالاستقلال وبهامش من الحرية في معارك كثيرة سابقة ، فقد حوله الجنرال في هذه المعركة الى اعلام موجه ، وحول الاعلاميين الى جنود يتلقون الاخبار من مصادر حددها لهم ، ولا يملكون ان يقولوا شيئاً غير الذي يملى عليهم .

لقد كان الاعلام الاميركي في حرب الخليج ، وبأوامر من شوارزكوف، جزءاً أساسياً من معركة خطط لها بكثير من العناية ، بحيث يلعب دوراً نفسياً ، ليس فقط في قهر ارادة الخصم ، وانما من اجل خلق حقائق جديدة ، وهذا ما جعل الاعلام في هذه المعركة يلعب دوراً فائق الاهمية ، وايضا في تقديم شوارزكوف على انه احد الابطال الاميركيين ، والذي لا يقل عن ماك ارثر وآيزنهاور ، وان اياً منهم يتجاوز المهمة العسكرية الى آفاق أرحب ، بما في ذلك الاحتمالات والآفاق السياسية المستقبلية .

هذه الصفة الأخيرة التي كانت مهمة ومفيدة خلال المعارك

العسكرية ، اخذت تخيف الادارة الاميركية ، وبدأت تغري الحزب الديموقراطي في ان يكون مرشحه للانتخابات القادمة : شوارزكوف .

واذا كانت آلة الاعلام قد غيبت ادوار الكثيرين في هذه المعركة ، وفي معارك اخرى كثيرة سابقة ، لأسباب عديدة ، بما في ذلك دور شوارزكوف الأب حين كان مسؤولاً عن امن الشاه خلال الحرب العالمية الثانية ، وايضاً حين كان احد ابرز الذين ساهموا في اسقاط مصدق عام ١٩٥٣ ، فقد تبارت اجهزة الاعلام ، هذه المرة ، في تسليط الاضواء على الجنرال ، وفي رصد حركاته وسكناته ، بدءاً بالحديث عن وزنه الضخم وقامته العملاقة ، مروراً باللغات التي يجيدها ، والشتائم التي يفضل ان يطلقها باللغة الفارسية ، لكي لا يؤذي سامعيه[٣] ! وانتهاء بلحظة وصوله الى الارض المحررة ، الكويت ، وكيف انه ملأ قارورة من رمال الصحراء الكويتية ، وحين سئل عن الغاية من ذلك اجاب انه يرسلها الى ابنه في اميركا ذكرى هذه المعركة ! وربما استعداداً لمعارك اخرى قادمة[٤] !

هكذا كان العالم يطارد بطل معركة التحرير من خلال وكالات الانباء وشاشات التلفزيون ، وبهذه الطريقة لعب الاعلام المعاصر دوراً لا يقل اهمية عن المعركة العسكرية ، حيث اعطى « للحقائق » والاشخاص اهمية واحجاماً تلائم الضرورة والغاية التي يراد

(٣) الفيغارو ، العدد المشار اليه .

(٤) تصريحات للصحافة .

الوصول اليها ، وبذلك اخذت تتوالد مجموعة من الصيغ والوقائع والافكار تخدم الهدف الأساسي من المعركة السياسية والعسكرية .

يذكر ابن الاثير وابن خلدون ان الألمان في اثناء الحروب الصليبية قاموا بعدة حملات بهدف احتلال دمشق ، وان اكثر هذه الحملات حاصرت المدينة لفترات طويلة ، لكنها استعصت عليهم ، فارتدوا عنها ، إلا فئة رابطت حول المدينة أثرت ان تبقى ، وحين قدم ، من جديد ، جيش الماني كبير لاحتلال دمشق تبرع الالمان القدامى ، وبالاتفاق مع اهل المدينة ، في خداع الجيش الغازي ، اذ هولوا عليه صعوبة المهمة ، لأن اسوار المدينة لا يمكن اقتحامها ، ولأن اهل المدينة محاربون لا يمكن دحرهم ، وان لديهم من المؤن والذخيرة ما يكفيهم شهوراً متطاولة ، ولذلك فإن من الأولى ترك دمشق الى غيرها من مدن الشام ، وهذا ما حصل فعلاً ، وادى الى تعذر احتلال مدينة دمشق من قبل الصليبيين الالمان .

ان هذه الواقعة تعطي فكرة ليس فقط عما يحمله قائد الحملة الجديدة من ثقل التاريخ ، وانما تقول ايضاً ان ما عجزت عن تحقيقه اوروبا في فترات سابقة ، ها هي الأم الجديدة ، الولايات المتحدة ، تحققه بطريقة فذة . وهذا ما يفسر ايضاً ذلك التحريض الذي مارسه المان ـ اميركيون آخرون من امثال كيسنجر : ان الحرب ، والحرب وحدها ، الوسيلة الوحيدة للتخلص من القوى المناوئة او التي تعيق النظام الدولي الجديد ، ولذلك يجب الاسراع الى الحرب وتصفية الحساب معها نهائياً !

ان جوانب عديدة في معركة الخليج تحتاج الى قراءة مدققة ومختلفة عن الشعارات المطروحة ، لأنه لا يمكن تفسير هذا الحجم من العنف والحقد والدمار على اساس اخراج معتد من ارض اعتدي عليها واحتلها ، كما لا يمكن تفسيره على أساس تطبيق الشرعية الدولية وحماية الضعفاء او الدول الصغيرة ، من الأقوياء او الذين يريدون تحقيق مكاسب على حساب غيرهم ! ان هذه المبررات ، وغيرها ، مجرد سواتر لاشياء أعمق وأبعد . صحيح ان النفط حيوي جدا للغرب ، والتحكم فيه يعني السيطرة لكن الأمر ، من جوانب عديدة ، تجاوز الرغبة في السيطرة على هذا المورد الحيوي ليمتزج مع التاريخ والجغرافيا ، وايضاً من اجل اشادة عالم من نمط معين تكون فيه السيطرة مرتبطة بالتفوق ليس فقط التكنولوجي ، وانما العرقي ايضاً .

واذا كانت ذاكرة شوارزكوف لا تزال مليئة بوقائع التاريخ ، حتى القديم ، والذي يعود الى ما قبل الميلاد ، فإن ذكرى الحروب الصليبية لم تفارقه ، وكذلك رحلات الفرسان الأوائل الذين وصلوا الى المنطقة في بداية القرن وعلى رأسهم لورنس .

يقول الذين تابعوا الجنرال في معركته الصحراوية انه كان لا يخفي اعجابه بهذه المنطقة ، وكان يبدو ، في بعض اللحظات ، وهو يتفقد الاماكن والمواقع الصحراوية ، مسحوراً بكل ما يرى وما يحيط به ، وكأنه في مرحلة الخلق الأولى !

في وقت قادم سوف تتكشف وقائع كثيرة عن حرب عاصفة الصحراء وعن الجنرال الذي قادها ، وسوف نستغرب هذه

الوقائع ، وقد لا نصدقها ، لكن من المؤكد ، ومنذ الآن ، ان وراء هذه الحرب ، بحجمها ، بالطريقة التي تمت فيها ، بأطرافها ، بالنتائج التي ستتمخض عنها ، اسباباً ودوافع شديدة الأهمية والخطورة ، لأنه كان يراد منها ان تكون الحد الفاصل بين عصرين ، بين عالمين .

واذا كانت القيادة العراقية قد ارتكبت اخطاء تاريخية كبيرة ، من خلال توهمها ان رد الفعل لن يكون بهذا الحجم ، او تقديرها ان الأزمة لن تصل الى حدود الحرب ، او حساباتها ان الحرب اذا وقعت لا بد ان تحرك وتغير الواقع العربي ، وان رد الفعل العربي ، الشعبي والرسمي ، سيكون عنصراً حاسماً في تغيير موازين القوى ، خاصة اذا ادخلت اسرائيل الى المعركة ، وان الآخرين ، خاصة السوفيات وايران ، سيكون لهم موقف مختلف عما شهدناه .

هذه التقديرات ، وما يشابهها ، تستند ، في جزء كبير منها ، الى قراءة قديمة ، او الى قراءة خاطئة وناقصة ، كما تتداخل فيها الوقائع مع الأوهام ، الحقائق مع الرغبات ، الأمر الذي سهل على الطرف الآخر الوصول الى ما يريد .

صحيح ان العراق اعطى المبرر باحتلاله الكويت ، لكن لا بد من التأكيد ان « الهدف » بالنسبة للطرف الاميركي قد تم تحديده ، ولن يعدم ايجاد الذريعة ، اذا لم يكن الآن ، وبهذه الطريقة ، فغداً وبطريقة اخرى ، خاصة وان الحملة بدأت تتصاعد والغيوم تتكثف في سماء المنطقة منذ انتهاء الحرب العراقية الايرانية ، وايضاً في اعقاب انهيار المعسكر الاشتراكي .

لا يعني ذلك الدفاع عن موقف العراق او تبرير الخطوات التي اتخذها ، خاصة بالطريقة التي تمت بها الحرب ، قدر ما يتطلب الامر فهماً اعمق واشمل للسياسة الاميركية تجاه المنطقة ، كيف تريدها وماذا تريد منها ، بعيداً عن الشعارات التي تطلقها او تغطي مواقفها بها ، فالشرعية الدولية ، والديموقراطية وحقوق الانسان ، وحق الشعوب بالاستقلال والحرية ، لها في القاموس الاميركي خاصة ، والقاموس الغربي بشكل عام ، مفاهيم متعددة ، وغالباً متضاربة ، وتتناسب ايضاً مع القضية المطروحة ، والجهة التي تطرحها !

يروى ان فلاحاً جاء الى سيده الاقطاعي مستفسراً عن الحكم الذي يترتب على نزول الغنم الى زرع واتلافه ، فكان جواب السيد : « يجب ان نعرف غنم من وزرع من » ، فرد الفلاح : « غنمكم سيدي وزرعي » فقال له السيد : « انعام لا تعقل ولا تدرك ، ولذلك لا حرج » فقال الفلاح : « لقد اخطأت يا سيدي : فالغنم غنمي والزرع زرعكم يا سيدي » فصرخ الاقطاعي : « لقد اختلفت المسألة اذن ولا بد من العودة الى الدفتر الكبير لمعرفة حكم هذه الحالة ! » .

وهكذا تغاضت الولايات المتحدة ، والغرب عموماً ، عن خروقات لا حصر لها للشرعية الدولية في انحاء متعددة من العالم ، خاصة في منطقتنا ، ولم تحرك ساكناً ، ولو من قبيل حفظ الشكليات ، واندفعت ، بالمقابل ، بكل ترسانتها العسكرية وتقدمها التكنولوجي لا لوضع حل للاحتلال والتجاوزات ، وانما لتعطي دروساً عن مدى قوتها وجبروتها ، وما يمكن ان تفعله في

مواجهة من يتصدى لمخططاتها ورغباتها ، او من يكون حجر عثرة في طريقها من اجل الوصول الى ما تريد .

صحيح ان العراق قدم الثمن الأكبر في حرب الخليج ، لكن الخسارة لاحقت الجميع ، عدا الولايات المتحدة واسرائيل . لقد اصبح الاتحاد السوفياتي دولة من الدرجة الثانية ، واصبح يملي عليه ويبتز بدل ان يؤخذ رأيه ويهاب حتى لو صمت . وتحولت اوروبا الى منفذ وتابع للسياسة الاميركية ، ولا بد ان تدفع اثماناً في اوقات لاحقة ، اما العالم الثالث الذي رأى العراق يذبح ويدمر فإن لسان حاله يقول : لقد اكلت يوم اكل الثور الاسود !

اما المنطقة العربية التي وقفت متفرجة اثناء الحرب ، وانقسمت واختلفت حول هذا الموقف او ذاك ، فسوف تدفع ثمناً غالياً ، الآن وفي المستقبل ، ثمن هذه الحرب ، لأن السياسة ، في المحصلة الاخيرة ، لا تعتمد على الرغبات او العواطف وانما على المصالح وعلى موازين القوة ، القوة بكل ما تعنيه الكلمة ، في الاقتصاد ، في الثقافة ، في المجال العسكري ، وفي التقدم الاجتماعي والتكنولوجي ، او بكلمة اخرى : القوة بمقاييس العصر الذي نعيش فيه . واي تصور غير ذلك مجرد وهم ، وهذا ما سيدركه الكثيرون ، خاصة من العرب ، وهم يواجهون المشكلة الأساسية والمستمرة : المشكلة الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي .

ربما حققت عاصفة الصحراء جانباً مهماً من اهدافها العسكرية ، لكن النصر العسكري لا يقود بالضرورة الى النصر السياسي في جميع الحالات ، لأن ارادة الشعوب لا تتلخص بالقوة

العسكرية ، اذ ان هذه الارادة قادرة على المواجهة بأساليب لا حصر لها ويمكن ان تبتكر اساليب تلائم الحاجة والضرورة ، واميركا ، في نهاية القرن العشرين ، لا يمكن ان تكون احسن حالاً من دول استعمارية اخرى بدأت الاستعمار في مطلع القرن !

واذا كان لورنس قد آثر العزلة بعد ان انهى مهمته ، وتنازل عن اللقب الذي لاحقه طويلاً ، ملك العرب ، فإن شوارزكوف ، الذي يفضل من الأوصاف الكثيرة التي تطلق عليه : وصف البومة ، نظراً لحكمتها (!) يستعد الآن ، صراحة او ضمناً ، ليكون ملك العالم ، وعلى الشعوب في جميع انحاء المعمورة ان تستعد للاحتفال بالملك القادم !

في البدء كان النفط (*)

■ إن لعامل النفط ، كما هو معروف ، دوراً كبيراً في تحديد السياسات والجغرافيا السياسية كما وأن له تأثيراً على بعض جوانب الحياة اليومية للناس ، كيف ترى ذلك الدور في الجزيرة العربية والخليج ، أي ما الذي فعله النفط بالناس هناك ؟

■ ■ كان النفط احد ابرز وأهم العوامل التي تحكمت في الجغرافيا السياسية لمنطقة الخليج ، فقد لعب دوراً مهماً في رسم حدود اقطاره ، وفي اختيار الأنظمة السياسية الحاكمة فيه ، وفي علاقة تلك الأنظمة بالأنظمة الأخرى .

ومن المعروف ان الجغرافيا السياسية للمنطقة عموماً ، والخليج والجزيرة بوجه خاص ، قد ارتسمت الى حد كبير مع نهاية الحرب العالمية الأولى ، وقد لعب النفط دوراً مهماً في التشكيل الجغرافي السياسي للدول ، وذلك في اتفاق ما بين الدول الاستعمارية المهيمنة وبما يخدم مصالحها .

(*) حوار اجراه : طلال احمد واحمد داود ـ مجلة الهدف خريف ١٩٩٠ .

وفي هذا الصدد تحضرني قضية بارزة هي قضية لواء الموصل ، فقد كان من المفترض ، حسب الاتفاق الذي جرى بين بريطانيا وفرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى أن يخضع ذلك اللواء الى الانتداب الفرنسي ، بيد ان الذي حدث ان بريطانيا هي التي بادرت واحتلته ، وبدا النزاع بين بريطانيا وفرنسا ، ودخلت فيه اطراف اخرى ، وظل ذلك النزاع إلى ان تمت تسويته نهائياً عام ١٩٢٧ عندما تم الاتفاق على تحديد انصبة شركة نفط العراق ، وتم الاتفاق على اقتسام الاسهم بين الدول والشركات ، عندها فقط تم الاتفاق على الحاق الموصل بالعراق .

ويمكن ملاحظة ذات الشيء فيما يتعلق بدول الخليج الصغيرة . فقد كانت بالمثل افرازات نفطية ، اذ كانت بريطانيا هي القوة الاستعمارية المسيطرة هناك ، وحتى تستطيع الحصول على اكبر نصيب من الثروة النفطية فقد عمدت الى احداث نوع من التقسيمات الادارية ، وايجاد انظمة سياسية ملائمة لاستمرار استغلال النفط ، وهكذا نلاحظ كيف لعب النفط ، في العصر الحديث، دوراً هاماً ورئيسياً على صعيد الجغرافيا السياسية للمنطقة .

النفط صاغ الجغرافيا السياسية للمنطقة

وبعد ان استقلت الدول النفطية وحاولت سلوك طريق اكثر استقلالية فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي راحت تواجه بعض الضغوط والتحديات من قبل شركات البترول والدول التابعة لها تلك الشركات ، ولكن امكن خلال فترة طويلة نسبياً الوصول الى

معادلة تلائم المرحلة الجديدة ، وهكذا فإننا نلاحظ ان الصيغة النفطية لمرحلة ما يتم الاتفاق عليها تبعاً لموازين القوى ، ولطبيعة العلاقة بين الطرفين .

فالاتفاق ، مثلاً ، على مبدأ المناصفة الذي ابتدأ العمل فيه منذ اوائل الخمسينات ، جاء بعد ان وصل محمد مصدق ، وهو رئيس وزراء ايران ما بين عامي ١٩٥١ ـ ١٩٥٣ ، إلى الحكم ، فتغيرت طبيعة القوى المتقابلة . ثم تغيرت الصيغة النفطية مرة اخرى في منتصف الستينات عندما حدثت المشاركة ثم حدثت السيطرة اخيراً .

ويمكن ملاحظة ان مسار المنطقة كان مرتبطاً الى حد بعيد بالتقلبات والعوامل التي شكل النفط محركها الأساسي ، ويمكن ، هذه الأيام ، ملاحظة القضية بأوضح ما تكون .

الصراع يدور حول من يملك النفط ؟

إن الصراع الدائر حالياً ليس دفاعاً عن بلد صغير تم الاعتداء عليه ، وليس من اجل حماية الديمقراطية (هذا إن كانت موجودة !) ، بل هو بالدرجة الأولى صراع لحماية المصالح الامريكية ، فلقد وقعت في السابق الكثير من التعديات والعدوانات ، هنا وهناك . وبعضها كان اعتداء صارخاً ومباشراً ، ومع ذلك فلا امريكا ، ولا المجتمع الدولي حركا ساكناً من اجل منع العدوان او لفت الأنظار إليه .

إن الحشد العسكري الضخم في الخليج هذه الأيام يدل ان الموضوع الأساسي هو النفط ، خاصة في المرحلة الحالية بعد التطورات والتغيرات التي جرت في العالم ، والتي اكدت ان التنافس التجاري هو الذي سيحكم بالدرجة الرئيسية مسار المرحلة المقبلة ، فالقوة التي سيكون لها نصيب اكبر في مجال الهيمنة على النفط هي القوة التي ستكون في موقع تنافسي اقوى . والعامل الحاسم في هذا الامر هو كيف يرتب كل طرف اموره ، على صعيد هذا المصدر الحيوي الهام ، والمؤثر على كل مناحي الحياة اليومية والاقتصادية ، وعلى التنافس التجاري وامكانات التطور والتقدم . . الخ .

وإذا ما لخصنا نقول ان النفط كان تاريخياً عاملاً اساسياً في تشكيل منطقتنا والتأثير عليها وتحريك الصراعات داخلها ، اما فيما يتعلق بالمستقبل فمن المعروف ان النفط هو في طريقه الى النضوب ، ولاسيما اذا ما ظل استغلاله يتم بالوتائر الحالية، لهذا فإن الاستفادة منه يمثل الفرصة الأخيرة لبعض دول النفط من اجل اللحاق بركب التقدم .

إن طريقة الاستغلال الحالية تراعي على الدوام العامل الخارجي بأكثر مما تراعي الاعتبارات الداخلية ، وهذا ما ادى الى استنزاف سريع لتلك الثروة ، والى خلق تبعية كاملة للسوق الخارجي ، خاصة ما يتعلق بالاسعار وحجم الانتاج ، تبعية اقتصادية نتج عنها تبعية سياسية للغرب الرأسمالي .

لهذا لا يختلف اثنان على ان موضوع النفط كان وما يزال وسيبقى الى امد بعيد العامل الأساسي الذي يعطي للمنطقة ملامحها

ومسارها ، ويوجه تطورها وعلاقاتها مع الخارج ، ويصوغ انظمتها .

المصادفة وحدها جعلت الدول النفطية نفطية

■ كيف تنظر إلى تأثير النفط على الاوضاع الداخلية في الخليج ، أقصد صلته بالتوزيع الديموغرافي للسكان ، علاقة المدينة بالقرية والعكس ، تأثيره على عادات الناس وتقاليدهم ، وعلاقته بفروع الانتاج الأخرى . هل تستطيع البنية التحتية التي خلقها النفط ان تصمد في مواجهة الغزو ، وفي وجه المحاولات الرامية إلى اعادة اقتسام النفط ؟

■ ■ ربما كان من المصادفة ان يكون النفط قد تركز في أماكن معينة ، أماكن ضعيفة التطور ، وتعاني من خلل سكاني كبير ، لقد حدث ان تركز النفط في دول ذات مساحة واسعة جغرافياً ، غير أنها قليلة السكان . هذا وغيره من عوامل اخرى عمل منذ البداية على إحداث خلل خطير في تطور دول النفط . فالذي جرى هو انه لم يتم استثمار النفط وفقاً لاحتياجات البلدان المنتجة له ، وتبعاً للضرورات التي تمليها عملية التنمية ، بل لقد تم استثماره على نحو يلبي حاجات السوق الخارجية . ولأن بعض الدول المنتجة للنفط كانت تعيش في مراحل بدائية من التطور الاقتصادي عند اكتشاف النفط فقد انعدمت فيها الكثير من العناصر المكونة للاقتصاد ، الأمر الذي ادى الى استيرادها ، سواء تعلق الأمر بالعمالة او البنية التحتية للمجتمع والدولة ، وصولاً إلى امور كثيرة أخرى .

لنأخذ مثلاً ما حدث في بعض البلدان المتقدمة كالاتحاد السوفييتي او امريكا او بريطانيا . إن في تلك البلدان صناعة نفطية ، غير انها احد فروع الاقتصاد الوطني . وهي فرع مكمل ومتفاعل مع فروع الصناعة الأخرى . أما في البلدان العربية النفطية فإن النفط هو المورد الوحيد . ولأنه كذلك ، فلم تحدث عملية اندماج كلية له مع المحيط وهكذا غدا النفط جزيرة لا علاقة لها بالمحيط الذي حولها .

من المجتمع البدائي إلى ناطحات السحاب

لقد ظلت الصناعة النفطية وحتى وقت طويل صناعة غريبة على السكان المحليين . لذا فقد اخذت مساراً ارتبط بالخارج . أما عندما راحت تطرح بعض الافرازات الداخلية ، فقد ظلت تلك الافرازات ، إلى حد بعيد ، غير طبيعية ، ولا علاقة لها بالتطور الطبيعي لمستوى الحياة .

لم تكن بلدان الجزيرة والخليج ، في الواقع ، مهيئة لاستيعاب تلك الصناعة ، سواء من حيث المستوى والاستعداد ، لم تكن هنالك قوة عاملة ولا خبرات او كفاءات على مستوى الاقتصاد والادارة . كانت هنالك فجوات كبيرة في البنية الاقتصادية ، لقد تم الانتقال من مجتمع بدائي ، رعوي ، إلى مجتمع صناعي ، دون أن يحصل اندماج فعلي وكامل بين الناس وبين الصناعة . كانت الصناعة النفطية بالنسبة للسكان مجرد مداخيل مالية تستخدم من

اجل توفير الحاجات . وهكذا اصبح المجتمع الخليجي ، مجتمعاً استهلاكياً ، بكل ما يرافقه من بذخ واستهلاك واستيراد .

هنالك ايضاً امر هام جداً ، ألا وهو موضوع النظرة إلى العمل . فالعمل يحظى في كثير من المجتمعات كاليابان ودول اوروبا مثلاً ، بمكانة قدسية ، أما في المجتمعات النفطية فإنه لا يتمتع بالاحترام الكافي . والسبب ان الدخل هناك لا يرتبط بالعمل بل بعوامل اخرى كالصدفة ، أو درجة القرابة بالاسرة الحاكمة ، وهذا عكس نفسه على العلاقات داخل المجتمع ، وعلى الموقف من الكثير من القضايا كقضية المرأة مثلاً .

كان المجتمع الخليجي قديماً يعتمد على تربية الماشية ، والتنقل من مكان الى آخر ، وعلى التبادل السلعي البسيط ، وكان قسم كبير من اهالي الجزيرة العربية موجودين في اقطار عربية مجاورة بحثاً عن سبل العيش . وفي الخمسينات والستينات حدثت هجرة معاكسة . لقد عاد إلى الجزيرة العربية كثيرون ممن يعتبرون انفسهم من سكان تلك الجزيرة . إذاً فالمجتمعات هناك حديثة التكوين ، لذا فهي ضعيفة ولم تترسخ بعد ، فثمة تخلخل سكاني وفجوات .

ولو اخذنا دولة قطر كمثال فإننا سنجد ان ٨٨٪ من سكانها هم من الوافدين ، وهذه النسبة قد تقل او تزيد في مجتمعات خليجية اخرى ، ولكنها تشير إلى عدم وجود كتلة سكانية كبيرة ومركزة قادرة على استيعاب العوامل الخارجية وامتصاصها .

العمالة الوافدة وانعكاساتها على مستقبل الدول النفطية

هذا الكم الكبير من الوافدين عكس نفسه على كثير من نواحي الحياة في المجتمع ، عكس نفسه على اللغة والسلوك ، والافكار والعلاقات الاجتماعية ، ولسوف تبرز آثار ذلك عاجلاً او آجلاً . يمكننا الآن ان نرى كثيراً من الأطفال الخليجيين لا يتكلمون بعربية سليمة ، والسبب هو ان المربية ، والسائق ، والخادم هم إما من سيريلانكا او من الفيليبين ، أما آباء الأطفال وامهاتهم فلديهم انشغالات اخرى !

لقد اختلفت طبيعة الأسرة ، وطبيعة العلاقات داخلها ، وعندما تدخل عناصر خارجية بتلك القوة والحدة والسرعة الى مجتمع تقليدي فإنها ستعمل بكل تأكيد على تفجيره ، بأكثر مما تعمل على تطويره ، وتهيئة عوامل استيعاب وتوازن في داخله .

ولو توفر للمجتمعات النفطية تراكم اقتصادي طويل ، وكثافة سكانية ، وتعليم متقدم ، وثروات متنوعة ، لأمكن ان تكون كل هذه عناصر ايجابية وفعالة في اية نقلة ، أو اية عملية تغيير يراد إحداثها داخل مجتمع من المجتمعات .

ويمكن في هذا السياق ان اشير إلى بلدين نفطيين استطاعا ان يستوعبا الثروة النفطية على نحو افضل بكثير مما تم في دول اخرى ، ألا وهما الجزائر والعراق . ففي هذين البلدين توفرت كثافة

سكانية ، ومستوى متقدم من التعليم ، كما وتوفرت ثروات اخرى ، ناهيك عن وجود مساحة ارض واسعة وزراعية .

وهذا يدفعنا إلى القول إنه إذا تم دمج النفط كعنصر في الاقتصاد الوطني ، فإنه سيكون عندها عنصر تحريك وتطوير وتنمية ، أما إذا ظل المصدر الوحيد للدخل فإن المؤثرات الخارجية ، المتعلقة به ، سواء حجم الانتاج ، او الاسعار ، او غيرهما ستكون عوامل تحطيم للمجتمعات الخليجية .

أما فيما يتعلق بالمدن في دول النفط ، فالواقع انه لم تكن ثمة مدن بمعنى الكلمة في تلك الدول قبل اكتشاف النفط ، كان ثمة قرى وبلدات صغيرة ، وعندما تم اكتشاف النفط ، ونشأت الحاجة الى مدن كبيرة ، فقد تم بناء مدن لا إنسانية ، أكان من حيث حجومها ، أو من حيث طبيعة بنائها ، أو نوع العلاقات السائدة بين السكان المقيمين فيها . لم تقم المدن كتلبية لمتطلبات الحياة ولدواعي الاستمرار ، بل لتلبية حاجة الصناعة النفطية ، أي لخدمة مرحلة مؤقتة .

عوامل التفجر هي الغالبة

فعندما يكون المجتمع القبلي تقليدياً بقيمه وأفكاره فإن عملية الخروج منه لا تتم إلا عبر عملية كسر ، بأكثر مما سيكون نتيجة لتطور وتراكم طبيعيين . لو أخذنا مثلاً موضوع الفرص المتاحة للمرأة فيما يتعلق بمجال العمل والتعلم والمشاركة في الحياة العامة فإننا نجدها تكاد تقارب الصفر ، وذلك بخلاف المجتمعات غير

النفطية التي اصبحت فيها المرأة ، نسبياً ، عنصراً مشاركاً في العمل والانتاج .

من هنا نرى ان هنالك قوى متعارضة ، وأن عوامل التفجر والتناقض داخل المجتمع الخليجي هي الغالبة ، ولكن امكن خلال فترة معينة من نشأة تلك المجتمعات ان يتم تجميد تلك التناقضات نسبياً ، بيد انها لم تلتغِ ، وما لم تحدث إعادة صياغة لتلك المجتمعات فإن الانفجار هو الجواب الوحيد ، ولاسيما وان عالمنا قد بات صغيراً ومتفاعلاً على نحو يقتضي التغيير بما يلائم المرحلة الحالية .

مدن الخليج افران ستحرق ساكنيها

■ روايتك الشهيرة « مدن الملح » تريد ان تقول أن المدن التي ازدهرت على النفط مصيرها إلى التلاشي مع غيابه . من هنا ، كما اعتقد جاءت التسمية ، كيف ترى تطبيق هذه الموضوعة على الواقع العَياني الحالي لدول الخليج ؟

■ ■ المدن كما هو معروف نتاج تراكم حضاري ، وثمة عناصر عديدة لا بد من توفرها لنشأة المدن واستمرارها . فبالاضافة إلى العوامل الاقتصادية ، كتوفر الارض الصالحة للزراعة ، وتوفر الماء ، هنالك ايضاً التجارة . معظم المدن نشأت على ضفاف الأنهار . وفي السهول الخصبة ، وعلى طرق التجارة ، وهذا ادى إلى تراكم مستمر ، تراكم ولّد قيماً وأفكاراً وطرائق في التعامل مع الطبيعة ، بما في ذلك نمط البناء ، وفن العمارة ، وحجم المدن

وعلاقتها بالمدن الأخرى . فالعمارة التي نشأت مثلاً في ظروف مناخية حارة اتسمت بسمات تلائم المناخ ، سواء لجهة المواد الأولية المستخدمة ، أو في طريقة البناء .

إن طريقة البناء ، ونوع المواد الأولية المستخدمة ، خلقا تراثاً تاريخياً يمكن ان يصمد حتى لو حدث تراجع جزئي في الامكانات المتوفرة ، أو حدث تغير في طرق التجارة ، فمن المعروف ان مدناً مثل حلب والموصل ودمشق صادفها في تاريخها العديد من النكبات ، ولكن صمدت ، لأن عناصرها الأساسية المتوفرة ساعدت على استمرارها .

ولكن ما الذي نجده في الخليج ، ثمة ناطحات سحاب من الزجاج والحديد ، تقوم في درجة حرارة تصل احياناً إلى ٥٠ درجة في الظل و٧٠ درجة في الشمس . ما الذي قد يحدث لتلك المدن لو انقطعت عنها الكهرباء ؟ انها ستتحول ، ولا شك ، إلى افران تحرق ساكنيها ، ما مصير تلك المدن عندما تنعدم فرص العمل ؟

ومما يحز في النفس انه تجري هناك عملية استغلال مدمرة للمياه الجوفية ، تلك المياه التي يمكن ان تكون المصدر الأخير لامكان وجود حياة واستمرارها في هذا الجزء الصحراوي القاسي من العالم ، تلك المياه الجوفية الموجودة في الجزيرة منذ ملايين السنين يجري استخراجها عبر آبار يصل عمق كل منها إلى ١٥٠٠ متر ، لا من اجل الشرب بل من اجل زراعة القمح ، علماً بأن درجة حرارة تلك المياه تبلغ ١٠٠ درجة مئوية ! إذاً لا يجري هناك استنزاف للثروة النفطية ، ولكن للثروة المائية ايضاً . إزاء هذا يغدو النفط الفرصة

الأخيرة لتلك الدول من اجل بناء اقتصاد متوازن قادر على مواجهة متطلبات المستقبل ، إما ذلك او ان الفرصة ستكون قد ضاعت إلى الأبد .

وكما ذكرت سابقاً فإن كثيراً من الدول التي اتيحت لها ثروة نفطية قد توفرت لها بالمثل فرصة استغلال تلك الثروة كرافعة او كعامل اضافي مساعد لتعزيز عملية التنمية وتسريعها ، ولكن ما الذي حدث في دول الجزيرة والخليج ؟

لقد تم تبديد النفط كما لو كان شراً لا بد من الخلاص منه

الذي حدث هناك هو العكس تماماً . لقد تم استغلال النفط وتبديده ، كما لو كان شراً ينبغي التخلص منه بأسرع ما يمكن . لذا فإن المدن التي انشأها النفط ، والعلاقات التي قامت على هامش تلك المدن ، ليس من شأنها ان تترسخ وتستمر وتواجه المستقبل ، بل على العكس ، فإن الاحتمال الأقوى ، هو ان أصحاب الثروات النفطية سيبحثون هم في المستقبل عن اوطان بديلة . وسيبقى المتضرر الوحيد من ذلك الفقراء ، الذين كانوا ذات يوم متكيفين مع ظروف تاريخية ومعيشية معينة ، أما الآن فقد جعلهم النفط في وضع شاذ . فمن جهة لم يعد بامكانهم العودة إلى شروطهم السابقة ، وليس بمستطاعهم ، بالمثل ، اللحاق بركب التطور والمستقبل والحضارة المعاصرة ، إذاً فالتشويه مضاعف : انقطاع عن الجذور ، وعدم مقدرة على الانتماء للمستقبل .

اعادة النظر في توزيع الثروة النفطية

السؤال الملح في هـذا السياق هـو : هل مـا يـزال بـالامكـان استثمار ما تبقى من الثروة النفطية على نحو عقلاني ومسؤول ، وبما يخدم بناء اقتصاد وطني للجيل الحالي والأجيال القادمة ؟

إذا ما نظر المرء الى النسق الراهن للأنظمة السياسية الحالية ، وإلى طبيعـة العلاقـات السائـدة ، فإن الاجـابة ، عـلى الأرجح ، ستكون سلبية .

وأرى انه ينبغي ممارسة الضغوط من اجل حمل الدول الخليجية على الشعور بمسؤوليتها تجاه المنطقة . لقد عملت الصدفة والصدفة وحدها ، على توفر النفط في بلاد عربية دون غيرها ، وكون النفط موجوداً في مكان ما ، من الأرض العربية ، لا يعني بالضرورة انه ملك لذلك المكان حصراً ، أوملك لهذا الجيل وحده . كما وينبغي أن لا يتم استثماره طبقاً للحاجة الراهنة فقط او لمتطلبات السـوق الخارجية ، بل طبقاً لاحتيـاجات البلد عـلى المدى البعيـد ، وطبقاً لاحتياجات الأجيال القادمة .

لقد قلنا سابقاً ان النفط هو الذي خلق الجغرافيا السياسية لهذه المنطقة ، خلق الموزاييك الذي رأيناه ، وليس معنى هذا ان الحدود التي اصطنعت هي حدود ابدية ، وان ما يوجد داخل تلك الحدود هو ملك لدولها وحدها ، إن الامر يتطلب باختصار اعادة النظر في توزيع الثروة وفي كيفية استثمارها ، خاصة وان البلدان العربية غير

النفطية ساهمت مساهمة كبيرة وأساسية في تطوير البلدان النفطية ، في مجال البناء التحتي : التعليم ، الطبابة ، الادارة ، وحتى في مجال استثمار النفط . إن ما يقرب من ٩٠ الى ٩٥٪ من المعلمين والاساتذة والخبراء والاداريين والمهندسين والأطباء وحتى العمال في شتى مناحي الحياة في الدول النفطية هم من البلدان العربية غير النفطية . لقد قدمت هذه البلدان رأس مال مهماً، قدمت الثروة البشرية ، ويجب ان يكون لها حق شرعي في تلك الثروة . من هنا فإن مطلب اعادة توزيع تلك الثروة هو مطلب عاجل وملح . ورغم انه يجيء متأخراً ، إلا انه ضروري ، وينبغي ان يكون في أساس العلاقة بين الدول العربية النفطية ، وغير النفطية .

توزيع الثروة بين العرب حق وليس منحة

■ هذا اللاتناسب في توزيع الثروات هل يؤثر في المواقف المختلفة للدول العربية إزاء ما يجري في منطقة الخليج ؟ أم إن المواقف تتحكم فيها شروط أكثر تعقيداً ؟

■■ لا اعتقد ان من الممكن في الظرف الراهن تفسير المواقف ضمن هذا المنظور وحده . فالمشكلة مطروحة منذ زمن طويل ، والأنظمة النفطية ليست من الادراك والوعي بحيث تتفهم مطلب توزيع الثروة .

ثمة خلل كبير ، كان وما يزال ، والسبب فيه هو طبيعة تعامل الدول النفطية مع الدول العربية الأخرى . لقد كان في طريقتها في

التعامل شيء من الاستعلاء ، وشعور بعدم التكافؤ ، فضلاً عن استغلال للازمات الاقتصادية والسياسية بغية استثمارها في قضايا معينة .

إن المصلحة تقضي بأن يتم وضع هذه الثروة العربية ، ومن كل الدول التي تنتجها ، في سلة واحدة ، ويراعى عند توزيعها واستثمارها مبدأ التوازن والحاجات الفعلية ، واعتبارات التنمية ، ويمكن ايضاً مراعاة حجم الانتاج النفطي .

كلنا يعرف ان الأثمان الهائلة التي يأخذها بلد صغير عن نفطه تذهب مباشرة إلى الغرب على هيئة ودائع واستثمارات . والودائع العربية المجمدة الآن في الغرب هي ودائع شبه ضائعة ومتآكلة ، وكلنا يذكر الاثنين الأسود ، قبل بضع سنوات ، عندما تآكل حوالى ثلث الودائع العربية في الغرب ، وبالطبع فإن ذلك الثلث يعد مئات المليارات من الدولارات . لذلك فإن المطالبة بتوزيع الثروة حق وليس منحة من دول النفط ، وإن في اعادة توظيف هذه الثروة بشكل عقلاني خدمة ، وحلاً لمشكلات البلدان النفطية نفسها .

فالسودان مثلاً يمكن ان يكون سلة غذاء للمنطقة بأكملها . ولو تم توظيف مبلغ معقول ومدروس ، وضمن خطة علمية ، في ذلك البلد ، فإنه يمكن ان يغطي احتياجات المنطقة بكاملها من الغذاء ، بدل ان يسعى البعض لزراعة القمح في الجزيرة العربية ، ويكلف ثلاثة إلى أربعة أضعاف تكلفته في أي مكان آخر .

إذا فالمسألة هي كيف يمكن اعادة صياغة الاقتصاد العربي بحيث يغدو اقتصاداً متكاملاً ومتفاعلاً ، ويكون توزيعه عادلاً .

من هنا فإن من حق بلدان عربية كثيفة السكان كمصر او السودان او المغرب ، أو أي بلد عربي آخر ، ان يكون له نصيب اساسي من الثروة النفطية بدل ان يقف متسولاً على باب صندوق النقد الدولي ، والذي رغم ان رأسماله منهوب اساساً من النفط ، إلا انه يفرض على البلدان العربية شروطاً مذلة ، لماذا لا يكون من حق مصر او غيرها ان تأخذ من النبع ، من مصدر هذه الأموال مباشرة ، بدل ان تلجأ إلى واسطة الأجانب ، وهي الواسطة التي تقود إلى الالحاق والتبعية .

الانغلاق الخليجي يعيق أي طموح باتجاه الوحدة العربية

■ يقول بعض المحللين لأزمة الخليج ان الأزمة تكمن فيما يلي : لقد تم اكتشاف النفط في الصحراء ، عند البدو ، أما الذي استثمره ، ودفع ثمن استخراجه فهو دول عربية غير نفطية ، ولكنها ذات تاريخ حضاري كمصر وغيرها ، هل تجد ان هذا التفسير يشكل مسوغاً لأن يحتل العراق الكويت ؟ أي أن يتم ابتلاع الصحراء من قبل الحضارة !

■ ■ إن مفاهيم كالصحراء والمدينة ذات مداليل تختلف الآن عما كانت عليه في السابق ، فلقد تنوعت المراكز المدنية ، والعلاقة حسب المستوى الاقتصادي بين بلدان تعتبر نفسها فروعاً لأمة واحدة ، ليست طبيعية نظراً للتفاوت الكبير في تلك المستويات ، قد تكون هناك حالات او ضرورات معينة املتها مجموعة من العوامل ،

بيد ان كون الثروة وجدت هنا لا يعني انها ملك لمن وجدت تحت ارجلهم فقط ، هذا من ناحية ، أما من ناحية اخرى فمن المعروف ان عدداً كبيراً من سكان الجزيرة العربية عاشوا في حواضر خارج الجزيرة كالبصرة والموصل وغزة ، وعمان ودمشق في السنين الماضية ، هنالك سكان كثيرون من اهل الجزيرة هم هناك بسبب الهجرات المستمرة . بعض هؤلاء كان يستقر ويصبح جزءاً من اهل المدن ، وبعضهم كان يعود مرة أخرى إلى الجزيرة العربية .

الآن يحصل ما هو عكس هذا ، تحصل هجرة معاكسة إلى الجزيرة ، ولكن وبدلاً من ان تفسح بلدان النفط المجال لاستخدام فائض العمالة العربية ، كانت تفضل العمالة الأجنبية على العمالة العربية ، وكان يقف وراء هذه السياسة خوف من ان تقوم العمالة العربية بالتأثير على الاوضاع في البلدان النفطية ، نظراً لصلات القربى واللغة والمصالح المشتركة .

إذاً ، ونظراً لتخوف البلدان النفطية من اي تغيير لجأت إلى العمالة الأجنبية ، ونظراً لضخامة تلك العمالة ، فقد برزت إلى السطح اخطار من نوع آخر ، فهنالك اعداد هائلة من العمال من جنوب شرق آسيا ، من الفيليبين ، وسيريلانكا والباكستان . . الخ .

لذا فما نشهده الآن تعبير عن حالة من الخلل الكبير والعميق ، فهي ليست قضية اجتياح ، بقدر ما هي كشف للموضوع ـ القضية ، التي تتفاعل منذ وقت طويل ، ثم اتى حدث طارىء فأوضح الصورة بشكل اكثر جلاء ،

من هنا تبرز ضرورة اعادة ترتيب المنطقـة ، وبغض النظر عن الاسلوب الـذي اتبعه العـراق فإن المشكلة قـائمة ، فـالمجتمعـات النفـطية غـدت مجتمعات مغلقـة ، حتى الدول العـربية الفقيـرة ، المجاورة لها قد تم اخراجها من الدائرة ، وأبرز مثال على ذلـك هو اليمن ، مثل ذلك الانغلاق يعيق أي طموح نحو الوحدة العربية .

فمجلس التعاون الخليجي ، مثلاً ، مجلس للاغنياء بأكثر مما هو توحيد جغرافي بقصد التوحيد ؛ إنه من اجل حماية انظمة معينـة ، ومن اجل حماية النفط ، وقد عجلت في بروزه عوامل معروفة !

انا شخصياً ضد منطق المحاور ، وأغلب الصيغ التي نشأت في السنوات الماضية كانت عبارة عن محاور سياسية أملتها ظروف طارئة بـأكثر ممـا كانت تعبيـراً عن ضرورات تـاريخية ، او تلبيـة وتحقيقـاً لشعارات الوحدة . إن الشيء المصطنع سرعان ما يسقط ومن هنـا كـان محور مجلس التعـاون العربي مجـرد رد على محـور قائم ومحـاولة سياسية لاستغلال فترة معينة من اجل ترتيب اوضاع معينة . وعندما اصطدمت المصالح ، عاد كل طرف إلى موقعه الأساسي .

الغرب العقلاني يدعم اللاعقلانية في منطقتنا

■ **تحدثت عن الفرصة الأخيرة فيما يتعلق بضرورة الافادة من النفط ، ولكن هل ترى إمكـانية لأن تتم عقلنـة الأنظمـة في دول الخليج ؟**

■ ■ ما أتصوره هو ان القضية ليست قضية رغبة ، وإنما قضية حاجة موضوعية . . إن امام تلك الأنظمة خيارين . اما ان تكون انظمة عقلانية ، أو انها ستزول.، لأن منطقها الراهن لا يتيح لها القدرة على الاستمرار . فهي بلدان بدون دساتير ، وبدون مشاركة شعبية ، بلدان لا يتوفر فيها الحد الأدنى من الصيغ التي لها علاقة بالعصر ، سواء تعلق الأمر بالادارة او الاقتصاد او الجيش او التحديث .

إن انقراض تلك الأنظمة حتمي ، والمثير للسخرية ان الغرب ، الذي يمثل قمة العقلانية المعاصرة ، ويدعي الحفاظ على القيم الانسانية ، ذلك الغرب هو الحامي الحقيقي لأشد الأنظمة تخلفاً ورجعية ، لأنظمة لا علاقة لها بأي من مقولات الغرب المعاصرة .

إن احد اهم الأسلحة التي استخدمها الغرب في زعزعة اوروبا الشرقية هو سلاح الديمقراطية ، وحقوق الانسان، والتعددية السياسية ، ولكن ماذا نجد الآن . إننا نجد ان ذلك الغرب يحشد جيوشه واساطيله للدفاع عن أشد الأنظمة رجعية وتخلفاً . ثمة ازدواجية ونفاق في موقف الغرب . إن الصورة التي يقدمها الغرب عن نفسه ليست اكثر من قفاز حريري ، يحتوي في داخله عى قبضة حديدة ، إن مصالحه هي التي تملي عليه مواقفه ، وليس الشعارات . إن بطء استجابة انظمة الخليج لمتطلبات العصر ، بما تقتضيه من عقلنة ، وتعدد سياسي ، وإشراك للمرأة في الحياة العامة ، كل ذلك تم بمعرفة من الغرب ، بل بتواطؤ منه ، فتلك الأنظمة المتخلفة هي وحدها المؤهلة لحماية مصالحه . إن متطلبات

العصر تقتضي البدء بالمراجعة لمعرفة المطلوب عمله ، وإيجاد الصيغ المناسبة له .

الصيغة التي حكمت سابقاً لم تعد الآن صالحة للاستمرار

■ لقد أشرت قبل قليل إلى أن الغرب مهتم ببقاء الأنظمة الخليجية على حالها ، فكيف إذاً برأيك يمكن ان يحدث التغيير ، سيما وقد دخل الآن عاملان جديدان : أولهما دخول القوات الامريكية والأجنبية بأعداد كبيرة ، ولفترة قد تطول ، وثانيهما ان ثمة تسارعاً نحو العسكرة في السعودية ودول الخليج ، الأمر الذي سيؤثر على الجانب الاقتصادي والحياتي ، كيف سيؤثر هذان العاملان على طموح التغيير وإعادة توزيع الثروة ، وهل يمكن الحديث عن تأثيرات داخلية ستلعب ، لاحقاً ، دوراً أساسياً في تغيير المنطقة ؟

■ ■ اعتقد ان رياح التغيير بدأت تهب من جهات عدة ، وما نراه الآن يمثل ذروة العاصفة . إن مجموعة التفاعلات والتغيرات قد تكون حتى الآن كثيرة بأكثر مما هي نوعية ، ولكنها ستكون عبر التراكم الطويل مؤثرة ، مثلاً لقد غدا حجم المتعلمين كبيراً ويتزايد سنة بعد اخرى ، والسياحة الخارجية وما تفعله من وعي واتصال مع ثقافة العالم ، كما واصبحت الاتصالات والمواصلات مع العالم مختلفة ، والتغيير في مكان من العالم يؤثر على مكان آخر .

وما يحصل الآن وما سوف يحصل لاحقاً سيكون له تأثيرات

كبيرة على مجمل الوضع ، من هنا ودون اللجوء إلى التنبؤ فإن ثمة عناصر لم تكن قائمة سابقاً وهي موجودة الآن ، وسوف يكون لها تأثير في عملية التغير ومن العوامل التي سيكون لها تأثير ايضاً : إلى أي وقت ستبقى القوات الاجنبية ، وكيف ستخرج ، وما هي نتائج التحشدات العسكرية ، وردود الفعل التي ستنشأ داخل مجتمعات النفط وفي المنطقة عموماً ، كل هذه الأمور تتحكم بالاحتمالات والنتائج ، وأي مسار ستأخذه مستقبلاً .

يضاف الى ذلك ان هناك عناصر يمكن ان تسرع في عملية التفجير ، فعندما تكون نسبة المجندات ١٢٪ من القوات الاميركية ، فإن هذه النسبة ، وبالأمكنة الموجودة فيها ، أي في مجتمع سكوني تقليدي ، يمكن ان تؤدي إلى زعزعة هذا المجتمع وربما تقويضه .

ويضاف الى ذلك ايضاً التفاعلات الكبيرة ، سكانياً ومالياً ، التي تنشأ عادة خلال فترات الحروب ، والتأثيرات التي تتركها على المجتمع ، ثم هذا الانفاق الجنوني على التسلح ، ودون نتائج ملموسة ، كما لاحظنا ذلك في الكويت ، حيث لم يطلق جيشها طلقة واحدة ، ان من شأن ذلك كله ان يخلق تساؤلات واضطرابات لا بد ان تنعكس على جميع المستويات ، خاصة وان الصيغة السياسية القائمة في بلدان النفط ليست متخلفة وعاجزة فقط ، بل واصبحت تشكل حرجاً وعبئاً حتى لاصدقائها .

إن دافع الضرائب الاميركي غير مستعد ان يدفع الضريبة وان يبعث بأبنائه للموت في صحراء بعيدة من اجل انظمة ومشايخ لا

يمتـون بصلة إلى هذا القـرن ، ولا يشتركـون معـه بـأيـة أفكـار او حضـارة ، وهذا المـواطن الغربي الـذي نشأ عـلى معزوفـة حقـوق الانسان والديمقراطية لا يمكن اقناعه بجدارة المعركة التي دُفع اليها من اجل انقاذ شيوخ النفط .

لذلك فإن الصيغة التي قدر لها ان تحكم وتستمر طوال العقود الماضية ، استهلكت ولم تعد صالحـة للبقاء والاستمـرار ، ومن هنا فإن من جملة النتائج التي ستترتب على الأزمة الراهنة البدء باستبدال الطاقم الموجود حالياً بطاقم آخر اكثر ملاءمة و« عصـرية » ونعـرف جيداً تلك المعركـة التي تؤكد ان الـدول ليس لها اصـدقاء دائمـين وليس لها اعداء دائمين وانما لها مصالح دائمة ، ولذلك فإن الأنظمة الراهنة والصيغة السائدة سوف تنتهي عن طريق اميركا ذاتها .

الخراب الذي تركته الفورة النفطية كبير

■ أين نحن الآن من مسيـرة النفط وتاريخـه . هل مـا نزال نعيش الفـورة النفطيـة ، أم أنها انتهت ، وتركت المجـال لآثارهـا الضارة ؟

■ ■ فيما يتعلق اولاً بالحقب التاريخية فهي في اغلب الاحيان متداخلة ، وليس ثمة قـطع واضح وحـاسم . لا شك ان ارتفـاع اسعار النفط سنة ٧٣ كان بداية حقبة نفطية ، واصلت صعودها الى ان وصلت الى ذروة معينة . لقد انعكست الذروة النفطية ليس فقط على البلدان النفطية وانما على المنطقة بكاملها . واعتقد ان النتـائج

السلبية التي حصلت في البلدان غير النفطية كانت كثيرة على نحو استثنائي . وتلك النتائج السلبية ما تزال موجودة ومتفاعلة ، وتلعب بأشكال متنوعة على خلق افكار وقيم وعلاقات من نمط جديد .

بدأت الذروة النفطية في الهبوط ، مع اوائل الثمانينات ، ومنذ ذلك الوقت لم يعد العنفوان النفطي بنفس قدرته وطموحه السابقين ، أتصور اننا الآن نواجه مرحلة جديدة يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية، مرحلة لم تبرز فيها بعد ملامح المرحلة الجديدة ، ولكنها ايضاً مرحلة لا تحمل سمات المرحلة النفطية القديمة . لقد تركت المرحلة النفطية من الخراب والنتائج المدمرة ما يحتاج الى وقت طويل لترميمه ومعالجته . ولقد طال الخراب في المجتمعات العربية النفطية وغير النفطية ، لقد اهتزت في العمق الكثير من القيم ، والعلاقات ، النظرة الى العمل ، والعلاقات الانتاجية ، والفرز الطبيعي ، والعلاقات مع الغرب ، كل هذا ادى الى تراجع في حقول عديدة ، وإلى سيادة المجتمع الاستهلاكي بأنماطه وافكاره .

اعتقد ان العد العكسي لتلك المرحلة قد ابتدأ الآن ، ولكنه قد يطول بسبب حجم الخراب الحاصل ، الذي سيحتاج الى جهد ووعي في مواجهته ، من اجل اعادة تشكيل القيم والعلاقات ، بما يخدم متطلبات المرحلة واحتياجاتها .

ومما قد يسارع في عملية خلق اشكال وصيغ جديدة ان البنية او النسيج السياسي والاقتصادي في معظم البلدان العربية غير النفطية هو نسيج مهلهل ، ويتسارع في التآكل إلى درجة اصبحنا فيها على حافة التفجر، ولم يعد ممكناً تأجيل المشاكل الحقيقية . لقد لاحظنا في

السنوات الماضية مدى التفجر ، وخاصة في ثورات الفقراء التي حدثت في مصر والمغرب وتونس والسودان وأمكنة أخرى .

إن تلك الظواهر هي مؤشرات لظواهر مستقبلية . فإذا استحال بناء شكل جديد للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع ، واذا استحال الوصول الى صيغة الأمن الاجتماعي ، فإن ذلك يقتضي الاعتراف بالحقائق الجديدة ، إننا الآن مقبلون على مرحلة جديدة تحتاج إلى عهد جديد ، وإلى ميثاق جديد حتى نستطيع الوصول الى حالة يمكن ان يتحقق فيها السلم الاجتماعي ، بحيث يتم اللجوء إلى الحوار ، وعدم العنف ، وعدم التفجير لشق الطرقات ، عدم اللجوء إلى حالة من الثورات العمياء . هذا الأمر يقتضي أن يفكر كل المعنيين ، قوى سياسية ومفكرين ، بعمق من اجل مواجهة المرحلة المقبلة .

الواجب إذاً إنهاء الصيغ القديمة ، واستبدالها بأخرى جديدة ، سواء أكان على مستوى المنطقة ، او على مستوى العالم ، إن غياب الاتحاد السوفييتي ، كقوة عظمى ، كما كان في السابق ، وغياب الدول الاشتراكية ، وتغير طبيعة العلاقات بين كتلتين من كتل الصراع ، كل ذلك يعني ان عالماً جديداً قد بدأ في التكون ، الأمر الذي يقتضي ان تنشأ خطوط موازية لذلك التغير في المنطقة العربية .

ضرورة الوصول إلى معادلات جديدة

■ في مواجهة ذلك الوضع المتأزم هل ينبغي القيام بثورة قرنفل ، أم بانتفاضة اكتوبرية ؟

■ ■ يكون جيداً لو تمت المزاوجة بين القرنفل والحل الجذري . ولكن ينبغي أن لا يغيب عن بالنا ان الواقع الاجتماعي اقوى منا ، ويعبر عن نفسه ضمن القوى الموضوعية . أمّا ما هي الوسائل المتاحة لأن نحاول فعلاً ، وقدر الامكان ، تقليص حمامات الدم ، التي سوف تحصل بسبب غياب السلم الاجتماعي ، وبسبب الجوع والمشاكل الأخرى المتفاقمة ، فإن كل ذلك عناصر ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار للوصول إلى معادلات جديدة .

أنا شخصياً أتمنى لو يتم الوصول الى المناخ الديمقراطي بصيغة سلمية ، ولكن في غياب الديمقراطية ، وفي ظل القمع المتفشي في منطقتنا العربية ، فإن الخيار الأرجح هو خيار العنف .

■ ثمة من يقول ان دور النفط وأهميته كمصدر رئيسي للطاقة سينتهي بعد عشر سنوات ، وأن الدول المتطورة في سبيلها إلى ايجاد مصادر بديلة ورخيصة ، وثمة من يؤكد العكس ، وهو أن لا بديل عن النفط ، بوصفكم خبيراً في مجال النفط كيف ترون هذا ؟

لا بدائل عن النفط

■ ■ ما يزال النفط هو مصدر الطاقة الرخيص نسبياً ،

والأسهل ، والأكثر توفراً ، لقد وجد في السابق الكثير من البدائل ، ولكن تم الاستغناء عنها كلياً او جزئياً ، بسبب ان النفط يتمتع بميزات فريدة لا يتمتع بها غيره . لذا فإن النفط سيبقى المصدر الأساسي للطاقة ، ومن غير المحتمل ان يتم الاستعاضة عنه ، في المستقبل المنظور ، فالذي يحدد اعتماد مصدر للطاقة دون غيره هو التكلفة الاقتصادية ، والتكلفة الاقتصادية للمصادر الأخرى اعلى بكثير من تكلفة النفط .

قد يجري البحث بسبب من ارتفاع اسعار النفط ، عن بدائل مساعدة ، ولكن من غير المتوقع ان يتم من الآن وحتى ثلاثين او أربعين عاماً قادمة الاستغناء عن النفط ،وينبغي ان نعرف ان النفط لم يعد فقط مصدراً للطاقة ، بل لقد دخل في كثير من الصناعات ، إنه باختصار مادة نبيلة ، وحرام ان يهرق ، أو ان يتم استغلاله فقط من اجل توليد الطاقة .

من هنا يأتي حديثنا عن ضرورة عدم استنزافه بسرعة . ثمة من يقول انه سيتم قريباً الوصول الى بدائل اخرى كالطاقة الشمسية ، وعندها سيكون النفط عديم الفائدة ، الأمر الذي يقتضي الاستفادة منه بأسرع ما يمكن ، إضافة إلى اخطاء هذا الرأي فإن دوافعه معروفة ، ويصب في اتجاهات غير خافية على احد . فحتى لو بقي النفط في باطن الأرض فإن الفائدة التي ستجنى منه ستكون كبيرة ، سواء من ارتفاع الاسعار ، أو لاستعمالاته الأخرى ، إضافة الى اشراك الاجيال القادمة في التمتع بخيراته . ينبغي ان لا نخاف من محاولات الوصول الى بدائل عن النفط ، لأنها سوف لن تغني عنه . ■ ■

الديمقراطية اولاً . . . الديمقراطية دائماً

الموضوع	الصفحة